



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية
الإقتصادية الدولية (تجارب دول مختارة) مع إشارة خاصة للعراق

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

سامي صالح بناي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من
متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن


أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

2023 م

1444 هـ

إقرار المشرف

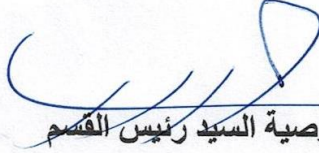
نشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ (دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية) تجارب دول مختارة) مع إشارة خاصة للعراق التي تقدم بها الطالب (سامي صالح بناي) قد جرت تحت اشرافنا في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية .


التوقيع

ا.م. د. شيماء رشيد محيسن
التاريخ 2023 / 4 / 4


التوقيع

ا.د. صفاء عبد الجبار الموسوي
التاريخ 2023 / 4 / 4


توصية السيد رئيس القسم

(بناء على توصية الأساتذة المشرفين ارشح الأطروحة للمناقشة)

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

2023 / 4 / 4

اقرار الحخير اللغوي

اقر بان الأطروحة الموسومة بـ (دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية (تجارب دول مختارة) مع إشارة خاصة للعراق) والعائدة لطالب الدكتوراه (سامي صالح بناي) /قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالي من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...



أ.د محمد عبد الرسول جاسم

2023 /4/ 5

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه/ قسم الاقتصاد / للطالب (سامي صالح بناي) الموسومة بـ (دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) ارشح هذه الاطروحة للمناقشة.



أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا
عميد كلية الادارة والاقتصاد



مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

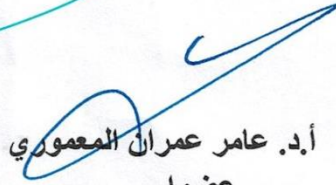
عميد كلية الادارة والاقتصاد

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) والمقدمة من الطالب (سامي صالح بناي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد بتقدير (امتياز) .



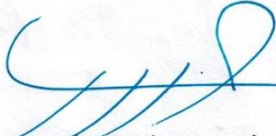
أ.د. محمد حسين الجبوري
عضوا



أ.د. عامر عمران المعموري
عضوا



أ.د. ثائر محمود رشيد
رئيسا



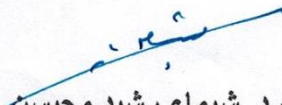
أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي
عضوا ومشرفا



أ.م.د. سرمد عبد الجبار هدا ب
عضوا



أ.م. د. عمار محمود حميد
عضوا



أ.م.د. شيماء رشيد محسن
عضوا ومشرفا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ

المُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّاتٍ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾

الواقعة (10-12)

الاهداء



إليهما ...

الروحانيهما ...

لأبي وأمي

أهدي هذا العمل

سامي



شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه المنتجبين . والشكر لله وافر الشكر على توفيقه لي وتمكيني وإعانتني على اتمام اطروحتي ، كما وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل والفضل للاستاذين المشرفين : الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي الذي أخذ بيدي للدخول في غمار هذه التجربة الكبيرة وشجعني لخوضها و الذي تفضل بقبول الإشراف على الاطروحة والذي منحني وقته ورعايته بسخاء وغمرني من فيض علمه وخبرته العلمية التي شككت إضافة لعملتي البحثي ، فصارت توجيهاته مصباحاً بدد عممة حالكة واجهتها في مفاصل عملي هذا ، لايسعني إلا الدعاء لله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء ، واشكر الاستاذ المساعد الدكتور شيماء رشيد محسن لأشرافها على الاطروحة ودعمها لي بشكل لا محدود فجزاها الله خير الجزاء .

والشكر كل الشكر الى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة أطروحتي ولما سيبدونه من ملاحظات قيمة لتقويم وترصين الاطروحة وإثرائها بالرأي السديد .

واتقدم بالشكر الخاص وكبير الى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الاستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري الذي كان ولا يزال داعماً لي ولمشروعني في البحث ، فله مني الشكر والثناء العطر وجزاه الله كل خير . ومن الواجب أن أشكر أساتذتي في قسم الاقتصاد وزملائي في القسم .

وأتقدم بالشكر الكبير لأخي الكبير الدكتور مهدي البناي الذي أحاطني برعايته الأخوية المتميزة ، إذ كان ولا يزال يقدم الدعم والنصيحة لي في مسيرتي على المستويين الإنساني والعلمي فجزاه الله تعالى عني خير جزاء المحسنين ، كما وأشكر أخي الدكتور باسم البناي لمؤازرته إياي وتشجيعي على المواصلة طيلة المدد المنصرمة ، فأدعو الله تعالى أن يوفقه لكل خير ، ولايفوتني أن أشكر ابن عمي الدكتور ضياء البناي لمواقفه النبيلة والكبيرة معي فكان خير ابن عم وسند .

في الختام أشكر زوجتي (أم مؤمل) التي تحملت متاعب ومصاعب جمّة في سبيل أن أكمل مبادئه في البحث العلمي ، فجزاها الله كل خير وبارك في عمرها ، وأشكر أولادي (مؤمل ، هبه ، جوان) لوقوفهم بجانبى وصبرهم الجميل . وأشكر كل من أعانني أو دعاني فإنني أدعو للجميع بكل الخير .

ولله الحمد في الأول والآخر

الباحث

المستخلص

يعد موضوع القدرة التنافسية من المواضيع المهمة في ظل التطورات والتحديات الراهنة التي يشهدها العالم من قبيل تحرير قيود التجارة العالمية والانفتاح ، ان التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة شملت الدول كافة بصورة أفضت الى أن تكون المنافسة العالمية الدافع الذي يحكم حركة المتغيرات الاقتصادية ، ساعد في ذلك الثورة المعلوماتية والتطور العلمي، ولمواكبة هذه التحولات تبنت أغلب الدول العديد من السياسات والاستراتيجيات لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية، على المستويين الإقليمي والدولي، حتى تكفل لنفسها دوراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، من بين هذه السياسات (السياسات المالية والنقدية) ، لذلك تحاول هذه الأطروحة التعرف على دور السياستين النقدية والمالية في تعزيز القدرة التنافسية الدولية ، مع التركيز على تحليل دور متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد و سعر الفائدة و سعر الصرف) ومتغيرات السياسة المالية (الانفاق العام ، الضرائب)، وتم استخدام مؤشرات التنافسية مثل (مؤشر التنافسية العالمي) و (مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية) للتعبير عن القدرة التنافسية للدول المختارة.

وتتمحور المشكلة الأساسية في إمكانية أن تؤدي السياسات المالية والنقدية، من خلال أدائها، الدور المطلوب في تعزيز القدرة التنافسية الدولية لدول ثلاث هي (الصين والجزائر والعراق)، وعلى فرض أن متغيرات السياستين لها دور في تعزيز القدرة التنافسية الدولية . وقد تم استخدام المنهجية الاستقرائية للواقع الاقتصادي عن طريق تحليل البيانات والاحصاءات المتاحة عبر المراحل التاريخية ، واعتماد المنهجية الاستنباطية من خلال دراسة التجارب الدولية واستنباط الآثار المترتبة عليها وذلك من أجل إثبات الحقائق العلمية المرجوة من الدراسة . وقد استنتج الباحث إن للسياستين المالية والنقدية الدور الفاعل في القدرة التنافسية الدولية للصين، أما في البلدين العربيين لم يكن للسياستين المالية والنقدية دوراً ملموساً في تعزيز قدرتهما التنافسية على المستويين الإقليمي أو الدولي ، واوصى الباحث بجملة من التوصيات من بينها ضرورة مواصلة إصلاح السياستين النقدية والمالية في كل من (الجزائر والعراق) ليكون لهما دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية ومحاولة الإستفادة من التجربة الصينية الناجحة .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب - ج	شكر و عرفان
د	المستخلص
هـ - و	قائمة المحتويات
ز - ح	قائمة الجداول
ط - ي	قائمة الأشكال
6-1	المقدمة
49-7	الفصل الأول: الأسس المفاهيمية للسياستين المالية والنقدية والقدرة التنافسية
24-8	المبحث الأول: السياستان المالية والنقدية (مدخل مفاهيمي)
14-8	المطلب الأول: السياسة المالية
24-15	المطلب الثاني: السياسة النقدية
49-25	المبحث الثاني: القدرة التنافسية (مدخل مفاهيمي)
38-25	المطلب الأول: (مفهوم التنافسية لغة واصطلاحاً ومن منظور الاقتصاد الجزئي والكلّي)
45-38	المطلب الثاني: مؤشرات ومحددات القدرة التنافسية
49-45	المطلب الثالث: بعض أنواع ونماذج القدرة التنافسية
76-50	المبحث الثالث: الإطار النظري لدور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
54-50	المطلب الأول: دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
68-55	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
76-69	المطلب الثالث: دور وفاعلية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية
162-77	الفصل الثاني: تجارب الدول المختارة
117-78	المبحث الأول: التجربة الصينية
80-78	المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الصيني (نبذة تاريخية)
103-80	المطلب الثاني: دور السياسة المالية الصينية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
-103	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية الصينية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
117	
162-118	المبحث الثاني: التجربة الجزائرية
121-118	المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الجزائري (نبذة تاريخية)
139-121	المطلب الثاني: دور السياسة المالية الجزائرية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
162-139	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية الجزائرية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
210-163	الفصل الرابع: التجربة العراقية
178-164	المبحث الأول: الاقتصاد العراقي
165-164	المطلب الأول: ملامح الاقتصاد العراقي (نبذة تاريخية)
178-165	المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي
210-179	المبحث الثاني: دور السياستين المالية والنقدية العراقية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
192-179	المطلب الأول: دور السياسة المالية العراقية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

210-192	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية العراقية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية
214-211	الإستنتاجات والتوصيات
213-211	الإستنتاجات
214-213	التوصيات
237-215	المصادر
238	المستخلص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43	المكونات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي 4.0	1
84	إجمالي الإيرادات والإنفاق السنوي في الصين للمدة (1995-2020)	2
89	حجم الصادرات الصينية والخصم الضريبي عليها للمدة (2005-2020)	3
93	التدفقات السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة في الصين للسنوات (1990-2020)	4
96	تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (1997-2020)	5
102	تطور الإنفاق على الصحة ومرتبة الصين التنافسية في الإنفاق على الصحة والتعليم	6
107	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع وسعر الفائدة والائتمان المصرفي في الصين للمدة (1995-2020)	7
111	تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي/ اليوان الصيني للمدة (1993 – 2020)	8
116	إستقرار الإقتصاد الكلي ومرتبة الصين التنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي للمدة (2005 – 2019)	9
123	تطور الإيرادات العامة والإنفاق العام في الجزائر للمدة (2000-2020)	10
129	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للمدة (2000-2020)	11
129	أثر السياسة الضريبية للجزائر ودول مختارة في تحفيز الإستثمار للسنوات (2013 – 2017)	12
133	مرتبة الجزائر دوليا في الإنفاق على التعليم والإنفاق على البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر الابتكار العالمي للمدة (2009 – 2020)	13
135	مرتبة الجزائر و درجتها في جودة البنية التحتية بالمقارنة مع الدول العربية للسنوات (2018-2019)	14
138	تطور الإنفاق الحكومي على الصحة ومرتبة الجزائر في الإنفاق على الصحة والتعليم الإبتدائي حسب تقرير التنافسية العالمية للسنوات (2006 – 2019)	15
143	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في الجزائر للمدة (2000-2020)	16
146	تطور معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة على الودائع والقروض وسعر الفائدة الحقيقي خلال المدة 1995-2020	17
150	تطور سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي والحقيقي للسنوات (2000 – 2020)	18
154	مؤشرات تنافسية الصادرات والواردات خارج المحروقات للمدة (2001-2020)	19
157	مرتبة الجزائر عالميا وعربيا في تقرير التنافسية العالمي للمدة (2009 – 2019)	20
160	مرتبة الجزائر في محور استقرار الإقتصاد الكلي في تقرير التنافسية العالمي للمدة (2006 – 2019)	21
167	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004-2020)	22
169	تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2020)	23
172	تطور معدل التضخم في العراق للمدة (2003-2020)	24
175	تطور معدل البطالة والسكان في العراق للمدة (2003-2020)	25
176	المؤشرات المعيارية لمتغيرات القطاع الحقيقي في العراق للمدد من سنة 2010 الى سنة 2020 حسب تقارير تنافسية الدول العربية لصندوق النقد العربي	26

184	تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد والصادر في العراق للمدة (2004-2020)	27
187	تطور إجمالي الإنفاق وإجمالي الإيرادات في العراق للمدة (2004 - 2020)	28
197	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق للمدة (2004 - 2020)	29
200	تطور أسعار الفائدة وأسعار فائدة البنك المركزي والإستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2004-2020)	30
203	تطور الائتمان النقدي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الدول العربية والصين للمدة (2004-2020)	31
207	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (2004 - 2020)	32
208	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق للمدة (2016- 2020)	33
210	مؤشر الاقتصاد الكلي : القيمة المعيارية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي ومؤشر مالية الحكومة لمتوسط المدة (2017 – 2020)	34

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	المنظور المكاني المختلف للقدرة التنافسية	1
45	النظام المتكامل لمحددات القدرة التنافسية (الأنموذج الماسي)	2
47	محددات القدرة التنافسية حسب أنموذج Lall Sanjaya	3
48	محددات القدرة التنافسية حسب أنموذج Brinkman	4
57	آلية إنتقال أثر السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة الى الناتج	5
62	السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المعومة	6
62	آلية إنتقال السياسة النقدية عبر قناة سعر الصرف	7
73	أنموذج نوردهاوس Nordhaus وتوازن ناش Nash (المباراة النقدية والمالية)	8
75	الإقتران الصحيح والخاطئ للسياسة المالية والنقدية	9
82	نسبة الإيرادات والنفقات الى الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (2020-1981)	10
85	ترتيب الصين في تقرير التنافسية العالمي في رصيد الموازنة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2017-2008)	11
88	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي في الصين للمدة (2020-2005)	12
90	حجم الصادرات الصينية والخصم الضريبي للصادرات للمدة (2020-2005)	13
92	الضريبة على دخل الشركات في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للصين	14
94	الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى أكبر عشرة إقتصادات لسنة 2020	15
97	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإبداع حسب تقرير التنافسية العالمي في الصين للمدة (2019-2006)	16
99	تطور إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في الصين ودول مختارة للمدة (2020-2000)	17
103	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتنافسية الدولية للصين للمدة (2019-2006)	18
109	تطور عرض النقد والإئتمان المصرفي ودرجة مؤشر التنافسية العالمي للمدة (2005-2019)	19
112	تطور سعر الفائدة وسعر الصرف ودرجة مؤشر التنافسية العالمي للمدة (2005-2019)	20
113	تطور مساهمة اليوان الصيني كنسبة مئوية في تشكيلة إحتياطيات الصرف الأجنبي للمدة (2020-2016)	21
117	إستقرار الإقتصاد الكلي ومرتبة الصين في التنافسية الدولية للمدة (2019-2006)	22
124	مرتبة الجزائر في تقرير التنافسية العالمي في رصيد الموازنة نسبة للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2017-2010)	23
130	دور السياسة الضريبية للجزائر ودول مختارة في تحفيز الإستثمار للسنوات (2013-2017)	24

133	مرتبة الجزائر دوليا في الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر الابتكار العالمي للمدة (2009-2020)	25
136	مرتبة الجزائر ودول عربية في جودة البنية التحتية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019	26
139	الإنفاق على الصحة ومرتبة الجزائر في الصحة والتعليم الابتدائي في تقرير التنافسية العالمي للمدة (2006-2019)	27
151	تطور عرض النقد وسعر الصرف وتنافسية الجزائر العالمية للمدة (2007-2019)	28
156	تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات للمدة (2001-2020)	29
159	ترتيب الإقتصاد الجزائري مقارنة مع دول الجوار حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019	30
160	مرتبة الجزائر في محور إستقرار الإقتصاد الكلي ومرتبته في التنافسية عالميا للمدة (2006-2019)	31
168	المؤشر المعياري لمعدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج للعراق ودول عربية لمتوسط المدة (2017-2020)	32
170	المؤشر المعياري لميزان الحساب الجاري للعراق ودول عربية ودول مقارنة لمتوسط المدة (2017-2020)	33
173	المؤشر المعياري لمعدل التضخم في العراق ودول عربية ودول مقارنة للمدة (2017-2020)	34
176	المؤشر المعياري لمعدل البطالة في العراق ودول عربية ودول مقارنة للمدة (2017-2020)	35
177	المؤشرات المعيارية للناتج الحقيقي ونصيب الفرد منه والتضخم والبطالة لمتوسط المدد الخمس من سنة 2010 الى سنة 2020	36
178	مرتبة العراق في مؤشر القطاع الحقيقي حسب تقرير تنافسية الاقصادات العربية لمتوسط المدد من سنة 2010 الى سنة 2020	37
182	المؤشر المعياري لنسبة الايرادات الضريبية للايرادات العامة لمتوسط المدة (2017-2020)	38
185	المؤشر المعياري لبيئة وجاذبية الإستثمار لمتوسط المدة (2017-2020)	39
192	مؤشر قطاع مالية الحكومة في العراق لخمس مدد من سنة 2010 الى سنة 2020	40
198	المؤشر المعياري للسيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق وبعض الدول العربية للمدة (2017-2020)	41
204	المؤشر المعياري لحجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك في العراق ودول عربية ودول مقارنة لمتوسط المدة (2017-2020)	42
209	المؤشر المعياري للقطاع النقدي والمصرفي في العراق لمتوسط المدد الخمس من (2010-2020)	43

المقدمة

تعد السياستان المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد، حيث أن الاهتمام بهما ممتد عبر مراحل تاريخية عدة ، و في ظل الصدمات الاقتصادية التي شهدها العالم والتي تسببت بظهور مشكلات اقتصادية حادة كالكساد والتضخم والكساد التضخمي، ظهرت معها مختلف النظريات الاقتصادية التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلات، بالاعتماد على أدوات كل من السياستين المالية والنقدية لمعالجة آثار هذه الصدمات، وقد اكتمل هيكل السياستين في الفكر الاقتصادي المعاصر فأصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما لتحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية ، خاصة ما يتعلق بالقدرة التنافسية ، وفي ظل تسارع معدلات التبادل التجاري ومضامين العولمة والتقدم التكنولوجي فقد أضحت هذه الدول معنية أكثر من أي وقت مضى بتعزيز قدراتها التنافسية . وتؤدي السياستان المالية والنقدية دوراً كبيراً في تحديد القدرة التنافسية في التغلب على إخفاقات السوق وتحقيق التوازن ، لقد تزايد دور السياسة النقدية في معظم إقتصادات العالم من خلال الدور الذي تمارسه في ضبط الإختلالات التي تحدث في أسواق النقد والمال بالشكل الذي يترك أثراً واضحاً في إستقرار المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة فضلاً عن أسعار الصرف، الأمر الذي يفرض على خلق اقتصاد أكثر إستقراراً من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والإئتمان والذي يعد شرطاً جوهرياً لتحقيق الكفاءة في إقتصاد ما، وتأتي أهمية الدور الذي تؤديه السياسة المالية من قدرتها على إحداث تغييرات هيكلية في الإقتصاد المحلي من خلال سياساتها الانفاقية والضريبية والاقراضية لما لها من انعكاس في تحسين المستوى المعيشي للأفراد بالتوازي مع ذلك التركيز على عدالة توزيع الدخل ما يزيد من هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار للأفراد، ويساعد الحكومة على القيام بأدوارها في الإنفاق على والتعليم والصحة، والبنى التحتية والتي هي الأسس التي يقوم عليها بناء التنافسية .

فيما يخص السياستين المالية والنقدية في الصين، فتعدان سياستان اقتصاديتان أساسيتان خصوصاً بعد تبني الصين خطة إصلاح داخلية وخارجية ، من أهم ركائزها مجموعة من الإجراءات والسياسات النقدية والمالية أسهمت في إصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية للإقتصاد الصيني والتي كانت سبباً في تبوء الصين لمراتب تنافسية عالية. أما في الجزائر والعراق فلم يكن الحال كما في الصين ، فالسياستان النقدية والمالية لم تشهدا تحسناً بالمستوى الذي يعزز قدرة البلدين التنافسية وهذا يعود الى جملة ظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي أسهمت في اضعاف دور السياسة الاقتصادية وحدت من قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية. وفي العراق كان لغياب الرؤية الإستراتيجية طويلة الأمد للنهوض بمستويات تنافسية متماسكة العناصر دورها في تحديد القدرة التنافسية والفشل في التغلب على إخفاقات السوق وتحقيق التوازن الإقتصادي.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها، إذ يمكن من خلال الدور الذي تقوم به السياستان النقدية والمالية بأدواتهما تحديد أهمية الاطروحة في الكشف عن نقاط الضعف في الاقتصاد أو في بعض أجزائه والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها لينتقل الاقتصاد من المرحلة التي تعوقه (نقاط الضعف تلك) الى إقتصاد متعافٍ يملك القدرة على المنافسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

من الناحية النظرية للسياستين المالية والنقدية دور مباشر وغير مباشر في تعزيز القدرة التنافسية ، إلا أن حالة الاقتصادات في الصين والجزائر والعراق لم تكن واحدة ، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلين التاليين:

- 1- ماهو دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية للبلدان الثلاثة؟
- 2- كيف يمكن للسياستين المالية والنقدية تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية للبلدان الثلاثة؟

ثالثاً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

- 1- دراسة وتحليل دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية.
- 2- تحليل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والقدرة التنافسية الإقتصادية الدولية للصين والجزائر والعراق.

رابعاً : فرضية الدراسة

لقد تم بناء فرضية الدراسة على مشكلة الدراسة إذ ان فرضية الاطروحة تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة ، وحلولاً متوقعة للمشكلة موضوع الأطروحة وسيوضح من الجانب التطبيقي إمكانية رفضها أو قبولها من خلال التحليل والكشف عن علاقات التأثير بين المتغير المستقل (السياسة المالية والسياسة النقدية) معبراً عنه بمتغيرات فرعية من جانب وبين المتغير التابع (القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية) ومتغيراتها الفرعية من جهة أخرى ، وقد افترضت الدراسة وجود (دور للسياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في بلدان العينة).

خامساً : منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على إستخدام المنهجية الإستقرائية للواقع الاقتصادي عن طريق تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة عبر المراحل التاريخية , واعتماد المنهجية الاستنباطية من خلال دراسة التجارب الدولية واستنباط الاثار المترتبة عليها وذلك من اجل اثبات الحقائق العلمية المرجوة من الدراسة وامكانية محاكاتها على الواقع العراقي.

سادسا : حدود الدراسة

- الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على الحدود المكانية التي تمثلت بالعراق والدول التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وصراعات سياسية تقترب من واقع العراق; كدولة الجزائر واخرى حققت طفرات تنموية بفعل اصلاحات اقتصادية قامت بها حكوماتها التي امتلكت ارداة التغيير رغم التضيق الدولي كدولة الصين .
- الحدود الزمانية : أما الحدود الزمانية للدراسة في الصين والجزائر والعراق تضمنت مدداً زمنية مختلفة من أجل المقارنة وامكانية الإستفادة من تجاربها.

سابعا: هيكلية الدراسة

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول، يتناول **الفصل الاول** الأسس المفاهيمية للسياستين المالية والنقدية والقدرة التنافسية ، وقد تضمن ثلاثة مباحث ، وضَّح المبحث الأول المدخل المفاهيمي للسياستين المالية والنقدية والمبحث الثاني تناول المدخل المفاهيمي للقدرة التنافسية ، والمبحث الثالث اشتمل على الاطار النظري لدور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية ، ويحتوي **الفصل الثاني** على تجارب الدول المختارة وقد تضمن مبحثين، تناول المبحث الأول التجربة الصينية والثاني تناول التجربة الجزائرية. ويضم **الفصل الثالث** التجربة العراقية بمبحثين ايضا الاول تناول الاقتصاد العراقي أما الثاني اشتمل على دور السياستين المالية والنقدية العراقية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية .

❖ الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع دور السياستين المالية والنقدية في بعض المتغيرات الكلية كالناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات والتضخم والبطالة ، كذلك تناولت تجربة الصين التنموية ، وموضوع التنافسية وكل على حدة، هنا نذكر بعض هذه الدراسات.

1- دراسة محمد عبد الله صالح الموسومة (دور السياسة النقدية في دعم القدرة التنافسية لتحقيق متطلبات المنافسة الدولية : العراق ومصر أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة بالاسماعيلية ، جامعة قناة السويس، 2016، تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي والمصري للمدة 2004 – 2014 ، واستخدمت أدوات السياسة النقدية كمتغير مستقل (عرض النقود و سعر الفائدة و سعر الصرف) ومتغيرات القدرة التنافسية (معدل التضخم و معدل البطالة و الميزان التجاري و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وافترضت الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية والقدرة التنافسية للاقتصاد في العراق ومصر، وتوصلت الدراسة الى وجود

اختلالات هيكلية في الاقتصاديين العراقي والمصري نتيحة الازمات المستمرة ما أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة داخليا وخارجيا سبب في خفض قدرتهما التنافسية .

2- دراسة عبدوس عبد العزيز الموسومة (سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2011. هدفت الدراسة الى تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان أهمية هذه السياسة على باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى وتقدير درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على قدرة الجزائر التنافسية. وانطلقت الدراسة من فرضيات عدة منها: ان معدلات الانفتاح الكبيرة تؤدي الى رفع القدرة التنافسية للدولة، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في إيراداته على العائدات النفطية فهو اقتصاد منفتح، ويمكن لسياسة الانفتاح التجاري في الجزائر من احتلال مواقع تنافسية على المستوى الدولي، استخدمت الدراسة لاثبات صحة الفرضيات المنهج الاحصائي في شكل عرض الاحصائيات المقدمة من طرف هيئات دولية معترف بها، مع التحليل والتعليق الاقتصاديين على الجداول والمنحنيات، توصلت الدراسة الى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي واعتماد هيكل الصادرات على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) إلا أن الجزائر لم تتمكن من احتلال افضل المواقع التنافسية على الصعيد الدولي لانخفاض الصادرات غير النفطية ما يعني انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة Anthony J. Makin و Shyama Ratnasiri الموسومة (Competitiveness and Economics, المنشورة في Griffith Business School ، 2014. تناولت الدراسة مقياسا بديلا للقدرة التنافسية يعتمد على أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول مقارنة بأسعار السلع والخدمات القابلة للتداول. استخدم الباحثان بعض النماذج القياسية وقدمت إطارًا مباشرًا لفهم كيفية تحديد متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية بالإشارة إلى سلوك الإنتاج والإنفاق في اقتصاد مفتوح من قطاعين. ثم اختبرت اقتصاديًا أهم محدداته بالإشارة إلى الاستهلاك الخاص والاستثمار والإنفاق الحكومي في أستراليا. وتوصلت النتائج الاقتصادية القياسية المستندة إلى البيانات ربع السنوية من 1998 إلى 2013 إلى أن الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات غير القابلة للتداول كان العامل الأكثر أهمية في رفع القدرة التنافسية لأستراليا على المدى القصير خلال هذه المدة. ونتائج الدراسة ليست ذات صلة فقط بالأدبيات المتعلقة بالقدرة التنافسية الدولية ، ولكن للأدبيات الموسعة التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة حول دور الاقتصاد الكلي الذي تؤديه السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد الأوسع في المدى القصير ، مع التركيز على حجم المضاعفات المالية.

2- دراسة Catherine S. F. Ho و Norzifah Abdul Karim الموسومة International trade competitiveness of emerging ASEAN5+4 (countries) والمنشورة في Conference Paper ، 2012 ، هدفت هذه الدراسة التعرف على العوامل المهمة التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية التجارية الدولية لدول الآسيان 5 + 4. وخصوصاً مع سياسات التحرير والعولمة في جميع أنحاء العالم التي تعزز تدفق رأس المال والسلع بلا حدود ، استخدمت الدراسة نماذج قياسية منها أنموذج السببية لجرانجر ، وتوصلت هذه الدراسة الى أن سعر الصرف والنمو الاقتصادي يؤديان دوراً مهماً للغاية في تحسين القدرة التنافسية التجارية كذلك فإن معدل التضخم يؤثر بشكل كبير في الهند والفلبين ، بينما يؤثر سوق الأسهم بشكل هامشي فقط على تجارة الهند وسنغافورة. بالإضافة إلى ذلك ، يؤثر النمو السكاني سلباً على الدول المتقدمة كما هو الحال في اليابان وسنغافورة ولكن بشكل إيجابي على الفلبين. وقدمت الدراسة هذه الدراسة وصيات مقترحات للدول المتقدمة والنامية في المنطقة حول إستراتيجيات تحسين القدرة التنافسية وتوسيع التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي.

3- دراسة (World Economic Forum and the European Bank for Reconstruction and Development) الموسومة (The Arab World Competitiveness Report 2013)، المنشورة في World Economic Forum ، 2013 ، هدفت الدراسة الى إبراز ضرورة تعزيز التنافسية من أجل خلق فرص عمل واستيعاب أعداد كبيرة من الشباب القادمين لسوق العمل ، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها إن هناك صلة وثيقة بين القدرة التنافسية والتوظيف وان تحسين القدرة التنافسية أمر حتمي للمنطقة لخلق عدد أكبر من فرص العمل لعدد متزايد من السكان، اعتمدت الدراسة على تقرير التنافسية العالمي في تحليل نقاط القوة والضعف في كل بلد من بلدان المنطقة العربية ، كذلك قدمت الدراسة تحليلاً لهذه التقرير لتعزيز الأداء الاقتصادي بهدف المساهمة في خلق فرص العمل للاعداد المتزايدة من السكان. وقد خلصت الدراسة الى أن التحديات المتعلقة بالتعليم والمهارات وسوق العمل هي قيود تعرقل نمو القطاع الخاص وقدرته على المنافسة واوصت بوجود ان تتخذ حكومات البلدان إجراءً إيجابياً في إزالة العراقيل من أمام القطاع الخاص والاهتمام بالقطاعات الانتاجية غير النفطية، كما يجب على واضعي السياسات مواجهة التحديات بالاستجابة الواضحة لتطلعات مواطني الدول العربية تماشياً مع التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية.

4- دراسة Zehua Luan, Xiangyu Man and Xuan Zhou الموسومة (Understanding the Interaction of Chinese Fiscal and Monetary Policy) ، 2021 ، هدفت الدراسة الى تبيان أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية والذي يعد أمراً مهماً لإستقرار الاقتصاد الكلي ، خاصة بالنسبة لاقتصاد يعاني من ضغوط هبوطية بالإضافة إلى مساحة ضيقة للسياسة الاقتصادية الكلية ، كإقتصاد الصين ، استخدمت الدراسة أنموذج متغير الوقت (TVP-VAR) لدراسة التفاعل المالي والنقدي الصيني وتقسيمه إلى ثلاث مدد ، من لربيع الأول 1996 إلى الربع الرابع 2008 ، الربع الأول

2009 إلى الربع الرابع 2017 والربع الأول 2018. إلى الربع الثالث 2020، توصلت الدراسة أنه من الربع الأول 1996 إلى الربع الرابع 2017، كانت استجابة مؤشر أسعار المستهلك سلبية للتوسع المالي في المدى القصير وحوالي الصفر على المدى الطويل، في حين أن التوسع النقدي له تأثير إيجابي على كل من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك. ومن ثم، هيمن النظام المالي في هذه المدة. علاوة على ذلك، فإن استجابات السياسات النقدية والمالية لصدمة بعضهما البعض إيجابية، مما يعني ان السياستين كملتا احدهما الاخرى. في المدة الثانية استمر مستوى الاستجابة النقدية للتوسع المالي في الارتفاع، مما يشير إلى تعاون البنك المركزي النشط بشكل متزايد مع السلطة المالية. بينما من الربع الأول من عام 2009 إلى الربع الرابع لعام 2017، شهد مستوى الاستجابة لمعدل نمو المعروض انخفاضًا، على الرغم من أنه لا يزال عند مستوى مرتفع نسبيًا. وهذا يشير إلى أن البنك المركزي حاول تعزيز دوره، بينما كان لا يزال مضطربًا إلى حد ما للتعاون مع الجانب المالي. منذ الربع الأول من 2018، مر الاقتصاد بنظام مالي مهيم (FD)؛ كانت استجابة الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك للتوسع المالي إيجابية وتتزايد بشكل حاد. خلال هذه المدة، انخفض تكامل السياسة المالية والنقدية، ومنذ حوالي الربع الرابع من عام 2019، لم تعد السياستان بمثابة مكملتين. كذلك فإن الإستجابة المالية للصدمة النقدية ثابتة تمامًا خلال مدة العينة بأكملها، بغض النظر عن التغييرات في خصائص البنك المركزي. أوصت الدراسة بجملة من التوصيات وهي، ينبغي على السلطة المالية والنقدية الاهتمام بالسيطرة على الديون والرافعة المالية الكلية، كذلك فإن القرارات المالية يجب أن تعطي مزيدًا من الاهتمام لعمل البنك المركزي.

الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت موضوع دور السياستين المالية والنقدية في تعزيز التنافسية الاقتصادية الدولية، في حين لم تتعرض دراسة سابقة عربية أو أجنبية لهذه العلاقة وللسياستين معاً، كما انها تطرقت لدور السياستين في التنافسية الدولية ولثلاث دول هي الصين والجزائر والعراق.

الفصل الاول

الأسس المفاهيمية للسياستين المالية والنقدية والقدرة التنافسية

تمهيد:

إن السياسة الاقتصادية هي الإستراتيجية التي تقرها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، السيطرة على نسب التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن خلال تنمية القدرات الإنتاجية ودعم التحول الهيكلي وخلق فرص العمل اللائقة، وتعزيز الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، وتطبيق المعايير الدولية للعمل وحقوق العمال، وتحسين بيئة الأعمال والمنافسة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة الحكومة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل بتحفيز دور القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة لتعزيز القدرة التنافسية الدولية. وتحسين قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير. وتشجيع الابتكار واسع النطاق والنشر السريع والعميق للتكنولوجيا. وتعزيز الحوار المجتمعي، وأخيراً الاستثمار في المعرفة والتعلم مدى الحياة، وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف الذهبية تستخدم السلطات أدوات السياسة الاقتصادية، متمثلة في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية. حيث تعد السياستان من بين أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بهما التأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأغراض المستهدفة، إذ تستخدم أدوات هاتين السياستين من قبل السلطة المالية والنقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية بغية تعزيز القدرة التنافسية الدولية، وقد تزايدت أهمية السياستين في معظم دول العالم مع تفاقم الازمات الاقتصادية ومدى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية مع بعضها البعض، هذا الفصل سيسلط الضوء على ماتقدم من خلال مباحثه، المبحث الاول: السياستان المالية والنقدية (مدخل مفاهيمي) والمبحث الثاني: القدرة التنافسية (مدخل مفاهيمي). والمبحث الثالث: الاطار النظري لدور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية.

المبحث الاول

السياسة المالية والنقدية (مدخل مفاهيمي)

المطلب الأول: السياسة المالية

أولاً : مفهوم السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية * (بأنها برنامج تخططه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية ، لإحداث آثار مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كافة)¹. في حين ان التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة اساسية على الوسائل المستخدمة ، اذ تعرف (بانها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة ... الخ لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية)²، كما ويمكن تعريف السياسة المالية (بانها مجموعة من الادوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). وظهر هذا بعد الحرب العالمية الثانية بعد ان ظهرت ملامح تدخل الدولة في كل قطاعات الدولة الاقتصادية ، اذ اصبح دورها ايجابيا بزيادة الطاقة الانتاجية في اوقات الكساد من خلال الانفاق العام على الاستثمار ومن ثمّ زيادة حجم الانتاج³.

وتعد السياسة المالية من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. وبالإضافة إلى التأثيرات التوزيعية والمتخصصة لأدوات السياسة المالية ، هناك تأثيرات وطيدة تتعلق بدور الإنفاق الحكومي والضرائب على الطلب الإجمالي ومن ثمّ متغيرات الاقتصاد الكلي⁴. أي إن هذه الادوات تؤثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي فتؤثر(بالدخل القومي و بالإننتاج وبالعمل وبالاستثمار وبالأسعار)⁵.

* مصطلح السياسة المالية مشتق من الكلمة الفرنسية FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة للمزيد أنظر :

- عبدالمطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي - النظريات والسياسات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 320

1 - عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال مدة التحول لأقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2005، ص118.

2 - Michael Parkin *Macroeconomics*, 10^{ed}, Pearson education, USA, 2013, P. 248.

3- سعود جايد مشكور و عقيل حميد جابر الطلو ، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية ، 2020، ص 136

4- Omar Mohammad Abad Alkasasbeh , Nazatul Faizah Haron , *Fiscal Policy and Its Relationship with Economic Growth: A Review Study, Faculty of Economic and Management Science, University Sultan Zainal Abidin Terengganu, Vol-3, Iss-12 , Malaysia , 2018, p. 1318.*

5 - Kimberly Amadeo, *Discretionary Fiscal policy* ,balance US Economy ,2016, p3.

ثانيا: السياسة المالية والمدارس الاقتصادية

1- المدرسة الكلاسيكية

لقد وجه الفكر الكلاسيكي إهتماماته لدراسة موضوع المالية العامة بدءا من تدخل الدولة المحدود في الحياة الاقتصادية، وكما وصف آدم سميث هذا التدخل ب (رجل الحراسة الليلي) ، وعكست النظرية المالية التقليدية فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي، الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة: "العرض يخلق الطلب المساوي له عند مستوى التشغيل الكامل"، ومدلول اليد الخفية لأدم سميث، وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة؛ لتتخسر بهذا وظائف الدولة في خدمات الأمن، الدفاع والعدالة، مع توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات، دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي¹، أضف إلى أنه لتأثير تغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقصان على الطلب الكلي و الناتج والمستوى العام للأسعار نظرا لأثر الإزاحة، إذ أنّ زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، بما يكفي لخفض مساوي للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)⁽²⁾.

2- المدرسة الكينزية

قدمت نظرية جون ماينارد كينز العامة في النقود والفائدة والاستخدام (1936) ، منذ نشرها ، الإطار المفاهيمي لاستخدام السياسة المالية للتأثير على مستوى الطلب الكلي. في حين أن النظرية الكلاسيكية كانت مهتمة في المقام الأول بملاءة المالية العامة ، وعبارة أخرى حول رصيد الدين ، ركزت تحليلات كينز على دور تدفقات الإيرادات والنفقات العامة في تحديد التوازن الكلي للاقتصاد الكلي. والدين بالتعريف ينتج عن تراكم العجز، ومع ذلك ، تم تجاهل هذه الحقيقة الواضحة باستمرار في العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية³.

أثرت الافكار التي قدمها كينز في اتجاهات السياسة المالية الحديثة وكان من أثارها أن تحولت ادوات المالية العامة من مجرد أداة ذات غرض مالي كما اراد لها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الى أداة من الادوات الاقتصادية والساسية والاجتماعية ، وبالانفاق مع الاطار النظري والمفاهيمي للنظرية الكينزية التي تقوم على افتراضات اساسية منها (ان الطلب الفعلي يحدد العرض الكلي ، والافتراض الاخر هو (ان الطلب الفعلي لا يحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل)⁴.

1 - جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997 ، ص 81.

2- سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، 1994 ، ص ص 202-206.

3 - Agnès Bénassy-Quéré and others, Economic Policy: Theory and Practice, Oxford University Press, 2010, p.180.

4- عمرو هشام محمد ، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة ، مكتب العراق للطباعة والنشر، العراق، 2019 ، ص23.

لقد أكد كينز على سياسة التمويل بالعجز ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد¹. ويبدأ النهج الكينزي القياسي من افتراض صلابة السعر أو على الأقل الثبات على المدى القصير. وهذا يعني أن الأسعار لا يتم تعديلها على الفور لضمان توازن الاقتصاد الكلي. وبعبارة أخرى، فإن المعروض من السلع والخدمات مرّن ويتم تحديد توازن الاقتصاد الكلي - الناتج والعمالة - من خلال مستوى الطلب الكلي. عندما يكون الطلب الكلي غير كافٍ، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من البطالة في عوامل الإنتاج في الاقتصاد. ويتمثل أحد الأدوار الأساسية لسياسة الاقتصاد الكلي - سواء كانت مالية أو نقدية - في ضمان أن يكون مستوى الطلب الكلي بحيث يظل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل أو قريباً منه².

3- المدرسة النقودية

بعد أن فشلت السياسات الكينزية في التصدي للتضخم الركودي واخفقت بعد ما كانت تعد وصفات ناجحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أصبح للنقوديين هيمنة واسعة في نهاية السبعينيات، واستطاعوا ان يفرضوا وجهة نظرهم وبدأت أولى الملامح الفكرية لمدرستهم في اواسط الخمسينيات من القرن الماضي، اذ شكلت تحدياً للآراء الكينزية، ولم يكن بأستطاعة رواد المدرسة النقودية أن يستحوذوا على الإهتمام الواسع إلا في السبعينيات بعد أن برزت بوضوح ظاهرة التضخم الركودي والتي عجز التحليل الكينزي في مواجهتها و احتوائها خصوصاً وهي تتناقض مع ما بيّنه منحى فيليبس الذي أسس على ماجاء به الفكر الكينزي بتركيزه على المقايضة بين معدلات التضخم والبطالة⁽³⁾.

يعتقد النقوديون وفي مقدمتهم ميلتون فريدمان بأن تطبيق سياسة مالية توسعية بحته كفيلاً بأن يتسبب في مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، ما ينعكس بالسلب على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يعرف ب (أثر المزاحمة) الذي يقلل من تأثير وفاعلية السياسة المالية التوسعية لأن الزيادة في النفقات الحكومية يرافقها على الأغلب إنخفاض في الإنفاق الخاص بنفس القدر⁽⁴⁾، لذلك يقترحون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لانعاش الدخل الاجمالي ان تصطب معاً زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنوياً، ذلك ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي الى رفع اسعار الفائدة ومن ثمّ تقييد الإنفاق الخاص⁵.

1 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة. العدد 226، الكويت، 1997، ص 377.

2 - حمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 178.

3 - أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، دار زهران للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، ص ص 377-380.

4 - R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien, *Macroeconomics*, 7^{ed}, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2019, P.578.

5 - مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص ص 335-336.

4- مدرسة جانب العرض

تؤثر السياسة المالية على الاقتصاد الكلي فقط من خلال تأثير الإنفاق الحكومي والضرائب على إجمالي الطلب. يجادل الاقتصاديون في جانب العرض ، الذين تعود جذورهم الفكرية إلى الاقتصاد الكلاسيكي ، بأن الركود التضخمي في السبعينيات كان نتيجة لفشل الحكومة الفيدرالية في اتباع نظريات السياسة المالية لجانب العرض. تؤكد السياسة المالية لجانب العرض على السياسات الحكومية التي تزيد إجمالي العرض من أجل تحقيق نمو طويل المدى في الناتج الحقيقي ، والعمالة الكاملة ، ومستوى سعرٍ أقل. وترتكز تحليلات هذه المدرسة على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في نطاق تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة كأداة لتخفيض الموارد المثلثي لا عن طريق الدخل والإنفاق. ويرى أبرز رواد هذه المدرسة ومنهم آرثر لافر* ، ان خفض وزيادة الضريبة هي ادوات مناسبة لتأييد اتجاهات السياسة المالية، والمبدأ العام هو أن تخفيضات الضريبة ترفع مستوى الدخل، بينما تؤدي زيادتها الى خفضه، كما يعتقدون أن التخفيضات الضريبية سوف تؤدي الى زيادة الانتاجية ورفع النمو الاقتصادي، ويؤدي بطبيعة الحال الى زيادة في الإيرادات الضريبية (منحنى لافر)¹.

5- مدرسة التوقعات العقلانية

تتلخص سياسة التوقعات العقلانية بمسألة اعتماد سياسة مالية معينة سواء اكانت توسعية ام انكماشية منذ البداية يمكن ان تساعد اصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع اجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق اهدافها، الا ان هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كان من اهمها انه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتعرفوا بناءً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة. وانصار هذه المدرسة يفترضون أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الاقتصادية بفعل ماتحصل عليه من معلومات وما يتوفر لديها من خبرة حول المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن مايمكنها من التوقعات الواقعية والصحيحة وعليه لن يكون للتغيرات التي تقوم بها السياسة الحكومية إلا أثراً قليلاً لا يُعتدُّ به. فضلاً عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الاسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة (Sticky)، ومن ثم حتى لو كانت التوقعات رشيدة فان الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي الى تغيرات في الناتج والتشغيل، وعلى هذا

* يوضح منحنى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة وإيرادات الضريبة وفكرته الأساس هي ان مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً مع تزايد الضغط الضريبي ، وذلك لان معدل الضريبة المرتفع يدفع الى التهرب الضريبي ، فضلاً عن انه يضر بحوافز العمل والادخار والاستثمار ، مما يؤدي الى انحدار النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض حصيلة الضريبة ، وينتهي تحليل هذا المنحنى الى ان تخفيض معدل الضريبة سوف يقود الى زيادة العائد الكلي. للمزيد انظر في ذلك :-
- مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية ، 1999 ، ص ص 335-336.

، ص 354.

² -Paul Samuelson, William Nordhaus, *Economics*, McGraw-Hill_Irwin , 2009, p.641.

الاساس فان السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الاقل في الاجل القصير، وعليه يمكن القول ان هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين¹.

ثالثاً: أهداف السياسة المالية

1- تحقيق الإستقرار الاقتصادي

تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الإستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. وبالرجوع إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالإستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الاسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة: 1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني 2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج. ويشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الحفاظ على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني. ويعد الكينزيون أن السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ومكافحة البطالة والكساد، على نقيض الكلاسيكيين الذين كانوا يعتقدون في حيادية المالية العامة بالنسبة للنشاط الاقتصادي².

2- تحقيق العدالة الاجتماعية

تستطيع الدولة من خلال السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها، فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد والعاطلين عن العمل كذلك والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، حيث يعد الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، ويولي صناع السياسة جزءاً كبيراً في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيراً هي الضريبة، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" في التأكيد على

¹ - عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص58.

² - خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص283.

الضريبة لتحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة ، إذ يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي¹.

3- التخصيص الأمثل للموارد

إن مفهوم تخصيص الموارد يشير إلى توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاستخدامات والأغراض المختلفة المتنازع عليها سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص، والدولة تقصد من تخصيص الموارد تحقيق أعلى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع²، أي إن هذا الهدف يتضمن توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأكفأ صورة ممكنة من خلال تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن ، و يعد التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام، وتتطلب اهتمامات الكفاءة أن يتحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه، حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاهتمامات تبدو نظرية جداً، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مساوئ سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع³.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لها، وتؤدي السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دوراً مهماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيس في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الإحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير

¹ - خضير عباس المهر، *التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية*، عمادة المكتبات، الرياض، السعودية، 1981 ، ص 153.

² - محمود يونس و أحمد رمضان ، *مقدمة في علم الاقتصاد* ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص36

³ - محمد نجاته الله صديقي، *تدريس علم الاقتصاد الإسلامي : المالية العامة*، الطبعة الأولى ، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص 18.

مألوفة لدى المجتمع ، وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص¹ ،

رابعاً: أدوات السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات المالية التي تستطيع من خلالها علاج الفجوات الاقتصادية وتحويل الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل او علاج الاقتصاد اذا كان في حالة التشغيل الكامل وذلك على النحو الآتي:-

1- الإنفاق العام

تعكس النفقات العامة نشاط الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية، وان مفهوم النفقات وتطورها في ظل الدولة الحارسة تميز بصغر الحجم ونطاقها المحدد كونها محايدة، بعد ذلك وبفضل الدور التدخلية للدولة صار بإمكانها ترك آثار اقتصادية واجتماعية واتساع في مسؤولياتها، لتتغلغل في العصر الحديث جزءا مهما من المالية العامة الحديثة بالترافق مع ظهور دولة الرفاهية. وفقا لتنوع دور الدولة واتساع نطاق إنفاقها تم بحث النفقات العامة في شقين أساسيين، يشمل الأول منهما ما تنفقه الدولة لإشباع الحاجات العامة وهو يرتبط بالمالية العامة*، بينما يهتم الثاني بما تنفقه الدولة لإنشاء وإدارة المشروعات العامة وهو ما يرتبط باقتصاديات المشروعات العامة.

2- الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي". أهمها المصادر الضريبية وهي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر في الآتي²:

أ- الضرائب

ب- الرسوم

ت- إيرادات املاك الدولة

ث- القروض العامة

ج- الإعانات المالية الخارجية

1 - عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر ، ص 331.

* للإنفاق العام أهمية كبيرة باعتباره وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. للمزيد أنظر : - فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث ، الأردن، 2008 ، ص 33.

2 - هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب دمشق، 2010 ، ص 14.

المطلب الثاني : السياسة النقدية

اولا : مفهوم السياسة النقدية

برز مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر وأخذ يتطور في القرن العشرين، واتضح دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما سببته من مشاكل اقتصادية، واختلقت وجهات النظر حول مفهوم السياسة النقدية، ولعل السبب يعود إلى اختلاف التوجهات الفكرية أو إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد.

ومن مفاهيم السياسة النقدية وحسب - George Paniente - هي "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد، وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وهي حسب - فوزي القيسي- (التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طرق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة للنشاط الائتماني للبنوك التجارية)¹. إذ تسعى البنوك المركزية إلى خلق نمو اقتصادي صحي، بحيث يزداد الناتج المحلي الإجمالي. وتراوح السياسة النقدية بين زيادة السيولة أو عرض النقد لخلق النمو الاقتصادي وخفضها لمنع التضخم، لأجل ذلك تستخدم البنوك المركزية الأدوات مثل (السندات الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك، أسعار الفائدة، الاحتياطات) للتأثير على حجم الإقراض الذي يؤثر بدوره على حجم العرض النقدي. وينظر إلى السياسة النقدية (كإحدى سياسات الاقتصاد الكلي لإدارة الطلب إذ تمارس هذه السياسة تأثيرها في الاقتصاد من خلال تشجيع الطلب الكلي على السلع والخدمات، أو من خلال الضغط باتجاه تقليصه، وذلك حسبما تتطلبه الظروف الاقتصادية. ولا ينحصر تأثير الطلب الكلي بمستوى الإنتاج فقط بل يمتد أيضا إلى المستوى العام للأسعار)². وتعرف السياسة النقدية بأنها (مجموعة القواعد والوسائل والاجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف اقتصادية بعينها خلال مدة زمنية)³. وتعرف كذلك بأنها (تلك الرقابة التي تفرضها الحكومة، البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلاد ما للتحكم في العرض النقدي والسيولة المالية وأسعار الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف الموجهة نحو النمو واستقرار الاقتصاد)⁴.

¹ - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص53.

² - Tobin, James, *Monetary Policy*, The Concise Encyclopaedia of Economics, USA, 2008, p.2.

³ - دعاء عقل احمد و د أميرة عقل أحمد ، السياسة النقدية بين النظرية والتطبيق، جامعة بنها، الطبعة الأولى ،مصر، 2015، صص 10 - 11.

⁴-Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, *Monetary Policy and Economic Policy*, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2, University of Romania, February 2011,p3.

ثانيا : السياسة النقدية والمدارس الاقتصادية

1- المدرسة الكلاسيكية

يكشف موقف الاقتصاديين الكلاسيكيين من السياسة النقدية بنظرتهم الى النقود ووظائفها ، إذ جاء رأيهم بأن النقود مجرد وسيط في عملية التبادل فهي حجاب يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي ولم يكن في حساباتهم وظيفتها كأداة للإدخار او الاكتناز فالنقود عندهم كعربة تحمل القيم التبادلية في الأسواق¹. وتعتمد السياسة النقدية في هذه المدرسة على قانون "ساي" العرض يخلق الطلب الخاص به" ، ويعني ذلك أن الاقتصاد الوطني، لا يمكن أن يكون في وضع اقل من الاستخدام، أي أن الإنفاق الكلي سوف يكون كافيا لتبرير الإنتاج وعلى الدوام ، ويعتقد "ساي" أن الإنتاج الفعلي سيكون عند مستوى الاستخدام الكامل طالما الإنفاق سيكون دائما كبيرا ما فيه الكفاية لشراء كل السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها، وذلك بسبب تفاعل السوق اعتمادا على نظرية ادم سميث في اليد الخفية، وتبعاً للنظرية الكلاسيكية فإن معدل سعر الفائدة سوف يتقلب لحمل المنظمين على استثمار ماتدخره العائلات، هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب فيه للمحافظة على مستوى الإنتاج المفترض في حالة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج².

2. المدرسة الكينزية

تطورت السياسة النقدية مع ظهور أفكار كينز واصبحت النظرية النقدية ومن ثم السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من نظرية الدخل القومي والسياسة الاقتصادية خاصة بعد ان عجزت نظرية كمية النقود عن معالجة الأزمة ، إذ تم الانتقال من البحث عن المتغيرات النقدية إلى المتغيرات الخاصة بتيار الدخل والإنفاق الكلي، ومن ثم أصبحت للمتغيرات النقدية، استهلاك الدخل، الإدخار، وأيضا الإستثمار الدور الرئيس في التحليل الإقتصادي. وقد اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة (أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تحفيز الطلب والذي بدوره سوف يحسن المستوى العام للأسعار) والتمويل عن طريق التضخم. وفي الإطار النقدي عد كينز الطلب على الأرصة الحقيقية- المعروف بالتمويل النقدي - بأنه يعتمد إيجابيا على الدخل الحقيقي، وبشكل سلبي على سعر الفائدة، وينعكس التأثير الأول بصورة أساسية في دوافع الطلب للمعاملات والاحتياط، بينما ينعكس التأثير الثاني بصورة رئيسة على اهتمامات المضاربة الخاصة بالربح أو الخسارة مستقبلا في السندات⁽³⁾.

3- المدرسة النقودية

طور ميلتون فريدمان مقترحات عدة للإصلاح النقدي. ودافع فريدمان لمدة طويلة عن رأيه بالضد من السياسة النقدية والمالية التقديرية. وعلى مر السنين ابتكر فريدمان العديد من القواعد لصياغة السياسة

1 - عباس كاظم الدعي ، مصدر سابق ، ص 25 .

2 - محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009 ، ص 95.

3 - علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل للطباعة والنشر، لبنان، 2012 ، ص 104.

التي عكست وجهات نظره المتطورة حول النقود والاقتصاد¹. ويرى فريدمان ، ان السياسة النقدية لن تتمكن من تحقيق الأهداف التالية باستمرار وعلى المدى الطويل: 1. العمالة الكاملة 2. ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي. ودافع ميلتون فريدمان عن " قاعدة نمو الأموال بنسبة x بالمائة " للاقتصادات المتقدمة. هنا ، يحتفظ البنك المركزي بقاعدة نمو النقود الثابت والمعلن ويلتزم بصرامة بالنمو الثابت لها والتي لن يتم التخلي عنه لمحاولة تحقيق الاستقرار. في هذه الحالة ، يوضح البنك المركزي تمامًا أن الانخفاضات (التغييرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف لن يتم ولا يمكن علاجها من خلال السياسة النقدية التوسعية. و يرى النقوديون أن السياسة النقدية هي الأهم ضمن السياسات الاقتصادية والاقدر في إعادة التوازن للاقتصاد منطلقين من عرض النقود كون أن التحكم في عرضها هو الطريق لذلك من خلال قيام البنوك المركزية بعرض النقود وفق القاعدة النقدية عوضا عن تقديرات و حكمة السلطة في تبني سياسة نقدية بعينها².

3. مدرسة التوقعات العقلانية

تراجعت حدة الجدل الفكري بين المدرستين الكينزيّة والنقودية في السبعينيات من القرن الماضي، وصار الاقتصاد الكلي من النضج والقدرة ما يسمح له ان يقدم رؤية وأفكارا وسياسات في استطاعتها مواجهة الأزمات الاقتصادية. الا أن هذا الهدوء الفكري لم يدم طويلا اذ مافتأت المناكفات الفكرية تعود الى الواجهة ، والاكثر من هذا فقد تعرّض الاقتصاد الكلي الى صدمتين أشد تعقيدا من ذي قبل. الصدمة الاولى يتمثل عن تعرّض معظم الاقتصادات المتقدّمة لظاهرة (الركود التضخمي - stagflation)، وهي ظاهرة اقتصادية غير مألوفة، وغير متوقعة من قبل خبراء الاقتصاد الكلي. وتعتبر عن تراجع النمو الاقتصادي مع الزيادة في عين الوقت للتضخم والبطالة الناتجة عن التأثير السلبي لصدمة العرض في مستويات الأسعار والإنتاج. عجز الاقتصاديون عن توقّع هذه الصدمة العرضية واسبابها إنعكس بالسلب على سمعتهم وأكدت المخاوف في عدم قدرتهم على رصد الازمات. الصدمة الثانية التي تعرّض لها الاقتصاد الكلي ومفاهيمه الأساسية كان نظريًا، حيث تصدى فريق* من الاقتصاديين انتموا الى مدرسة اقتصادية سميت بـ (مدرسة التوقّعات العقلانية - Rational Expectations) ، وكذلك "المدرسة الكلاسيكية الحديثة". وبين رواد هذه المدرسة النقص والوهن في الأسس النظرية للاقتصاد الكلي لفشلها

¹ - Michael D. Bordo Hugh Rockoff , *The Influence Of Irving Fisher On Milton Friedman's Monetary Economics*, National Bureau Of Economic Research , 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 August 2011.p.6.

² - Farrokh K. Langdana ,*Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal Policy* , Third Edition, Springer Texts in Business and Economics, 2016, p. 285-286.

* ضم هذا الفريق: من (روبرت لوكاس - Robert Lucas) الحائز جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995، و (توماس سارجنت - Thomas Sargent) الذي حاز الجائزة نفسها عام 2011، و (روبرت بارو - Robert Barro) وهو أحد أبرز مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الجديدة في علم الاقتصاد الكلي. للمزيد انظر :- محمد ضيف الله القطابري ، دور السياسة النقدية، دار غيداء، الأردن ، 2009 ، ص 58

وقصور نماذجها الاقتصادية في التكهّن. وأخذوا على الفرضيات الأساسية للمدرسة الكينزيّة إهمالها تأثير التوقّعات في سلوك الأفراد¹.

4- مدرسة جانب العرض

توسعت دائرة النقاش القائم بين الكينزيين، النقوديين و أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية لتضم مدرسة جديدة أطلق عليها اسم (اقتصاديات جانب العرض) في بداية عقد الثمانينيات، وفي ما يخص السياسة النقدية التي يجب إتباعها في نظر مفكري هذه المدرسة هي سياسات النقود الرخيصة إذ إن الائتمان الميسر وذا الكلفة المنخفضة من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج، ويتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار المدرسة النقودية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية²، إلا أنّ هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة ، حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكمة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يسهم في حدوث أي ضغوط تضخمية و خاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة و من ثم الإستثمار و العرض الكلي.

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية

لأن السياسة النقدية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية لذلك فإن اهدافها لا تختلف كثيراً عن السياسات الاقتصادية الأخرى إلا أنّ أهداف السياسة الاقتصادية تختلف من بلد لآخر تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية و طبيعة النظام الاقتصادي السائد وطبيعة وحالة الاقتصاد الوطني. ويعتمد أداء الاقتصاد الكلي على مفهوم بسيط ومعروف وهو (المربع السحري) والذي له جذور قوية في صنع السياسات. واضلاع المربع تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار، وكذلك تحقيق معدلات عالية من العمالة، بالإضافة إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات، وهذه الأهداف هي الاهداف النهائية للسياسة النقدية أو ما يطلق عليها بالمربع السحري لكالدور³.

¹ Frederic S. Mishkin, *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, 11th ed, Global Edition, Pearson Education Inc , 2016, p.652.

² - Lin Xiao, *New Supply Side Economics - The Structural Reform on Supply Side and Sustainable Growth*, Truth and Wisdom Press and Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2017 , p.54.

³ - Oliver Picek , *The Magic Square of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index* , The New School for Social Research , 2017, p3.

ولا ينظر واضعو السياسات لمثل هذه الاهداف بوصفها أهدافا نهائية أصيلة بل يعدونها أهدافا نهائية يتم تحقيقها للوصول الى معدل نمو اقتصادي معين أو معدل تضخم مستهدف بالإضافة لكونها محط عناية السياسات الاقتصادية الأخرى كـ(السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية)¹.

تتبنى السياسة النقدية هدفا أو مجموعة من الاهداف ذات اثر واضح في بنية الاقتصاد، الامر الذي يجعل من السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية ، بغية ابعاد التضارب بين اهداف السياسة النقدية من جهة، والتضارب بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى. فلا بد من وجود تنسيق مشترك بين مختلف تلك السياسات وصولا الى الاهداف المتوخاة، وتجنب قدر الامكان التضارب بين الاهداف من خلال ادارة واعية وحكيمة تعتمد مبدأ الشفافية والمصادقية في عملها، واهداف السياسة النقدية بشكل عام هي²:

1. استقرار المستوى العام للأسعار

وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة الى تجنب التضخم واحتواء تحركات الاسعار الى مستوى متدني لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. فمتغير الاسعار سوف يؤثر على الوضع المعاشي للأفراد ، والتضخم سيؤثر سلبا على الفقراء بانخفاض دخولهم بالمقابل تزداد ثروات الاغنياء بارتفاع الاسعار ويمكن أن يحدث الخلل الاجتماعي الناشئ عن بعض التوترات الاجتماعية بسبب المنافسة بين فئات المجتمع المختلفة، حيث تسعى كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار³. وتعمل السياسة النقدية على التخفيف من التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الاسعار لما يصاحب ذلك من تقلبات في قيمة النقود، ومن ثم الحد من الاثار الضارة في مستوى توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية. ويأتي هدف استقرار الاسعار من اهم اولويات السلطة النقدية للحفاظ على قيمة وحجم التداول النقدي في الاقتصاد، والمحافظة على توازن القيم النقدية مع القيم الحقيقية في الاقتصاد⁴.

2. توازن ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لدولة ما هو الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة مبادلاته ومعاملاته خلال مدة تحدد عادة بسنة حيث تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي (الموازنة العامة)، بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات). ويكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما يكون ما يستلمه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر

¹ - مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية ، مصر ، 2010، ص 27.

² - Michael Parkin, *Economics* , 10th Edition ،USA ،Pearson Education Inc ،2012 ،p.756-754.

³ - محمود يونس، *اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2013 ، ص ص 328-329

⁴ - R .Cauvery et al. , *Money Economics*, India, S -Chand and Company Ltd, 2009 , p-235.
.244

من مدفوعاته للخارج وعكس ذلك لن يكون الميزان في صالحه، والبلدان جميعها تسعى لكي يكون ميزان المدفوعات لجانبها من اجل المحافظة على مالديها من مخزون ذهب واحتياطيات من العملة الصعبة¹. ويبرز دور السياسة النقدية في تأثيرها المهم على ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر الفائدة بغية جذب رؤوس الاموال الأجنبية الى داخل البلد كذلك اتباع سعر صرف ملائم يسهم في تشجيع الصادرات والحد من الواردات ، فينخفض سعر الصرف ويتحسن الميزان التجاري اذا ما نجح البلد برفع صادراته وخفض وارداته².

3. العمالة الكاملة

تسعى السياسة النقدية وبعناية كبيرة لضمان التوظيف الكامل وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل على ذلك هناك اجماع بين الاقتصاديين على جعل هذا الهدف في دائرة الاهداف التي تتبناها السياسة النقدية من خلال حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية لذا يتوجب على السلطات النقدية اتباع كل السبل والاجراءات التي من شأنها ان تحول دون حدوث بطالة غير مرغوب بها. وتعمل السياسة النقدية على محاولة تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وهو من بين مقدمة الأهداف التي تعمل على تحقيقها ، الا أنه يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق التشغيل الكامل هو يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% و 5%³، وتبرز كفاءة السياسة النقدية من صياغة ادوات السلطة النقدية وتنفيذها بما يضمن خلق فرص العمل وبمعدلات الاجور السائدة كذلك لا بد من تجنب مامن شأنه الاضرار بمستوى الدخل والانتاج او تحقيق مستوى من التشغيل الكامل الذي ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي توجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار يطلق عليها بمعدل البطالة الطبيعي وتعمل السلطات الحكومية على التقليل منها⁴.

4. تعزيز النمو الاقتصادي

تكمن قدرة السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق قدرة السلطة النقدية في صياغة ادواتها بشكل يعمل على توجيه احتياطيات البنوك وقدرتها على خلق الائتمان فالسياسة التوسعية تستطيع المحافظة على سعر فائدة منخفض ما يشجع على رفع طلب الائتمان ومن ثم الاستثمار فتؤدي الى تحقيق

¹ - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، *البنوك المركزية والسياسات النقدية*، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 190.

² - هيل عجمي الجميلي و رمزي ياسين، *النقود والمصارف والنظرية النقدية*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 61.

³ - عبد القادر سيد متولي، *اقتصاديات النقود والبنوك*، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 195

⁴ - محمد فوزي أبو السعود، *مقدمة في الاقتصاد الكلي*، دار الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 184.

النمو الاقتصادي ، والذي يعكس الزيادة في الكميات المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي الايجابي بالارتفاع في الناتج المحلي مقارنة بالناتج المحلي لسنوات ماضية⁽¹⁾.

رابعاً : أدوات السياسة النقدية

1- الأدوات التقليدية العامة

أ - الأدوات الكمية

❖ عمليات السوق المفتوحة

هي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي من خلال بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة ، تؤدي هذه العمليات الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي². وتعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية ، لأنها المحددات الأساسية للتغيرات في أسعار الفائدة والقاعدة النقدية ، والمصدر الرئيس للتقلبات في المعروض النقدي. وتعمل مشتريات السوق المفتوحة على توسيع الاحتياطيات والقاعدة النقدية ، ومن ثم زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل فيما تعمل مبيعات السوق المفتوحة على تقليص الاحتياطيات والقاعدة النقدية ، وتخفض المعروض النقدي وترفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل³.

❖ سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية، للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة وهذه الاداة من اقدم ادوات السياسة النقدية اذ تؤثر في القاعدة النقدية والمعروض النقدي فالزيادة في حجم القروض المخصومة تؤدي الى زيادة القاعدة النقدية والمعروض النقدي وبالعكس فإن انخفاض القروض المخصومة يؤدي الى انخفاض في القاعدة والمعروض النقدي⁴. ويقوم البنك المركزي بموجب هذه الأداة بتغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل موعد استحقاقها، فيرفع البنك المركزي سعر خصم الأوراق المالية (الكمبيالات التجارية وحوالات الخزينة) أثناء مدد التضخم الاقتصادي، ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق أثناء مدد الركود والانكماش الاقتصادي لزيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي، ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق⁵.

¹-Hubbard ,R.Glenn: *An interesting argument that identification of a credit channel can be achieved*, Federal Reserve Bank of Boston, 2003.p.480.

² - ابراهيم المصري، *الاقتصاد النقدي النقود- البنوك - البازل*، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 145.

³ Frederic S. Mishkin, *The economics of money, banking and financial markets*, Fourth Edition Canadian, Pearson Canada Toronto 2011. P.443.

⁴ -R. Glenn Hubbard , *Money The Financial System and The Economy*, Sixth Edition , Pearson International Edition, 2008, p.461.

⁵ - طاهر فاضل البياتي ، ميرال روجي سمارة، *النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 243.

❖ تغيير متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي

تعد نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المستخدمة للتحكم بعرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع عملائها لدى البنك المركزي وتكون نسبة الاحتياطات على شكل أرصدة أو نقود سائلة¹. و تملك البنوك المركزية سلطة تغيير نسبة الاحتياطي التي تلتزم بها البنوك التجارية بهدف التأثير على مستوى الاحتياطات الفائضة لدى البنوك ومن ثم في قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع. فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يبادر برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يستبعد في الحال بعض من الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وتحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الائتمان وخلق الودائع².

ب- الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تستهدف هذه الأدوات التأثير على نوعية الائتمان المصرفي بغية تحقيق الأثر في النشاط الاقتصادي تبعاً لحالة الاقتصاد من حيث التضخم والانكماش، وتأسيساً على هذا تشجع السلطات النقدية تدفق الموارد المالية تجاه القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي تكون في حاجة إلى موارد مالية، والحيلولة دون انتقال الموارد المالية إلى القطاعات المنخفضة الإنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات³.

❖ تحديد حصة الائتمان

وتسمى أيضاً بسياسة تخصيص الائتمان، فهو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية، لوضع سقف أو حد أعلى أجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وفق نسب معينة خلال العام بحيث لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة محددة. وقد تكون هذه النسبة إما على تسهيلات ائتمانية تزيد من حد معين. ففي حالة وجود تضخم حاد، تقوم الدولة بفرض سياسة تأطير القروض، كذلك يحدد البنك المركزي حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، عادة تكون سياسة تأطير القروض مقرونة ببرنامج استقرار الكتلة النقدية، يضمن كذلك تخفيض النفقات العمومية وتشجيع الادخارات و طرح السندات و القيام بكل ما من شأنه تخفيض الكتلة النقدية واستقلالية البنك المركزي⁴.

❖ التأثير والإقناع الأدبي

كون البنك المركزي سلطة رسمية إذ يعد بنك البنوك وبحكم القانون الذي يمنحه هذه السلطة لتنظيم العمل المصرفي، فالبنك المركزي ومن خلال إستعماله للوسائل الأدبية لإقناع البنوك التجارية بالقيام بعمل أو شيء ما أو من عدمه فإنه يستعمل الإقناع الأدبي لتسيير الأمور في الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل تتمثل

⁴-Eric Monnet and Miklos Vari, Liquidity ratios as monetary policy tools: Some historical lessons for macro prudential policy, International Monetary Fund. 2019,p.42.

² - رحيب حسين، النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006، ص 196

³ - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 181.

⁴ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 159.

في الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية. حيث أن البنوك المركزية تستخدم هذه الوسيلة بطرق ودية وغير رسمية عند طلب انتهاج سياسة من قبل البنوك التجارية في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية داخل القطر أو البلد¹.

❖ التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) والموجهة للبنوك التجارية، حيث تعد توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض للمساءلة القانونية في حال عدم تطبيقها والافتقار لمحتواها. ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلابة البنك المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع البنوك التجارية، حيث أن هذه التوجيهات والأوامر قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها وتوجيهها البنك المركزي.

خامسا - الأدوات الجديدة للسياسة النقدية

لقد أدى تعاقب الأزمات الاقتصادية والنقدية التي ما فتئ يعرفها العالم إلى ضرورة مراجعة البنوك المركزية لسياساتها النقدية، من خلال اتخاذ وسائل أكثر فعالية لمواجهة هذه الأزمات والتخفيف من حدتها، وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلتجأت البنوك المركزية (الأمريكي، الياباني والأوروبية) بإجراءات وأدوات نقدية غير مألوفة لتنشيط الاقتصاد الوطني ومواجهات آثار الأزمة، وقد اصطلح على هذه الإجراءات بالسياسة النقدية غير التقليدية كونها تختلف عن أدوات السياسة النقدية التقليدية المعروفة. ويمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية بأنها (مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف اقتصادية). أو هي (سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية). وتتخذ أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أربعة أشكال: (1) التيسير الكمي (2) مشتريات الأصول بحجوم كبيرة (3) التوجيه المسبق لأسعار الفائدة (4) أسعار الفائدة السلبية على الودائع المصرفية في البنك المركزي. يتمثل مسعى السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق أهدافها من خلال أدواتها غير التقليدية وكما يلي:

1- التيسير الكمي

يعرف التيسير الكمي بأنه شراء أنواع من الأصول المالية طويلة الأمد كالسندات الحكومية أو السندات المدعومة بالرهن العقاري، من خلال زيادة القاعدة النقدية للبنك المركزي ومن ثم يقود هذا الأمر إلى

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين، مصدر سابق، ص 265 .

تخفيض أسعار الفائدة الى أدنى مستوياتها مؤديا بذلك الى زيادة الاصول السائلة في الاقتصاد ، وعليه فإن التيسير الكمي يستعمل لتحفيز نسب النمو الاقتصادي المتباطئة¹

2- مشتريات الأصول بحجوم كبيرة

عادة ما تتضمن عمليات السوق المفتوحة للاحتياطي الفيدرالي شراء الأوراق المالية الحكومية فقط ، لا سيما تلك قصيرة الأجل. ومع ذلك ، خلال الأزمة المالية (2008) ، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برنامجين جديدين لشراء الأصول على نطاق واسع (يشار إليهما غالبًا باسم LSAPs) لخفض أسعار الفائدة لأنواع معينة من الائتمان. أدت برامج توفير السيولة وشراء الأصول على نطاق واسع إلى مضاعفة غير مسبوقه للموازنة العمومية للاحتياطي الفيدرالي ولأربع مرات².

3- التوجيه المسبق لأسعار الفائدة

تعد هذه الاداة هي إحدى الادوات غير التقليدية التي تتخذها السلطة النقدية خاصة عندما تعجز الادوات التقليدية عن تحقيق الاهداف المرسومة لها ، وتقوم هذه السياسة على توجيه المعدلات المستهدفة في المستقبل إذ يقوم صانعو السياسة النقدية بدراسة تنبؤية لمعدلات التضخم والنمو الاقتصادي في مدة محددة بواسطتها يتم توجيه أسعار الفائدة الحقيقية التي تكفل استهداف معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ضمن المعدلات الطبيعية ، واستخدام هذه الاداة غير محدد المدة حيث يكون مرهونا بتحسين النشاط التجاري وارتفاع العمالة³.

4- معدل الفائدة السلبي

وهو سعر الفائدة الذي يقل عن الصفر، ويعني أن البنك المركزي والبنوك الخاصة تستوفي أسعار فائدة على الودائع بدلا من إعطاء فائدة عليها. وتهدف الفائدة السالبة إلى تشجيع الافراد والمستثمرين على الانفاق لأغراض استهلاكية واستثمارية عوضا من إيداعها لدى البنوك ودفع فوائد عليها، وهو ما سيقضي على الركود الاقتصادي⁴. كذلك فإن الهدف من الاسعار السالبة هو تشجيع القطاع الخاص على زيادة الانفاق ودعم استقرار الاسعار عن طريق زيادة تيسير الاوضاع النقدية والمالية. وفي حالة الاقتصاديات المفتوحة الاصغر حجما، يمكن الاسعار الفائدة المخفضة المساهمة في الحد من التدفقات الرأسمالية الوافدة وتخفيض ضغوط ارتفاع أسعار الصرف.

² - Wouter J. Den Haan, *Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox* , CEPR Press European union, 2016, p.10.

² - Frederic S. Mishkin ,*The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, Op.Cit ,p.429.

³ - Stephan cachetti, KermitL.Schoenholtz , *Money, Banking, and Financial Markets*, 4th ed, McGraw-Hill Education, USA, 2015, P. 508.

⁴ - Danthine, J. P. , *Negative interest rates in Switzerland: what have we learned ?*, School of Economics and CEPR, 2017, p.4.

المبحث الثاني القدرة التنافسية (مدخل مفاهيمي)

ينطوي مفهوم القدرة التنافسية على أبعاد مختلفة وهو حقل واسع من السياسات الاقتصادية بسبب تعدد العوامل المؤثرة في بناء التنافسية وتنوعها. وتعد القدرة التنافسية من القضايا التي لها أهمية قصوى عند الاقتصاديين ورجال الأعمال وصناع السياسات الاقتصادية على حد سواء. ذلك أن عولمة الاقتصاد وسياسات الانفتاح التجاري التي انتهجتها أغلبية بلدان العالم طوال العقود الأخيرة أفضت إلى احتدام المنافسة في الأسواق الدولية، وألغت كل حماية للأنشطة الإنتاجية المحلية من مزاحمة السلع الأجنبية. ومن الطبيعي في هذا السياق المتسم بحدة المنافسة أن يسعى كل بلد إلى تعزيز قدرته التنافسية أمام الآخرين، من أجل أن يضمن نموه الاقتصادي الضروري لتنميته ولخلق فرص العمل لمواطنيه، وتمويل سياساته الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة وغيرهما.

ومع تطور المفاهيم المعاصرة نحو الموارد المتاحة وندرته، صار لا بد من ابتكار طرق أكثر إبداعاً وتميزاً لتنميتها واستخدامها بأفضل الوسائل الممكنة صوب تحقيق الأهداف، هذا المطلب الحيوي يركز على قيم وتطبيقات حديثة تدور بصفة محورية حول الابتكار والتميز والتحول، وكلها تشير إلى جوهر التغييرات التنظيمية الآن وفي المستقبل. فلم تعد مفاهيم مثل التحول الرقمي، والاستدامة والميزة التنافسية والإبداع الإداري، مجرد مصطلحات نظرية يراد بها ترفاً فكرياً فلسفياً، وإنما هي مرتكزات أساسية نحتاج إلى إعادة تقديمها وتطبيقها على المستويات كافة وفي مختلف المنظمات والمؤسسات و لتعكس مضمون القدرة التنافسية التي تحاكي و تواكب متطلبات الكفاءة لخدمة المصلحة الخاصة و العامة وتحقيق الاستدامة والنهوض بالاقتصاد.

المطلب الأول : (مفهوم التنافسية لغة واصطلاحاً ومن منظور الاقتصاد الجزئي والكلي)

أولاً : مفهوم التنافسية

"لاتزال التنافسية مفهوماً عصياً على الفهم عند الكثيرين بالرغم من وجود اتفاق حول أهمية التنافسية" على حد قول *Michael Porter* * ، ويقول *krugman* ** "إن أغلب الأفراد الذين يتداولون مصطلح التنافسية يفعلون ذلك بدون التفكير ثانياً"، فالتنافسية بمفهوم شامل تعني مشاركة المؤسسة في التنافس على الأسواق . وعلى الصعيد العالمي ، هناك زيادة في شدة التنافسية في سياق تسارع العولمة ،

* بروفييسور جامعة بيشوب وويليام لورنس في مدرسة هارفرد للإعمال. هو أحد القادة النافذين في مجال إستراتيجية الشركات وتنافسية الدول والمناطق. أعمال مايكل بورتر معترف بها في العديد من الحكومات، الشركات
** اقتصادي أمريكي، وأستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، وكاتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز. في عام 2008، نال كروغمان جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن مساهماته في النظرية التجارية الجديدة والجغرافيا الاقتصادية الجديدة ، اعترض على استعمال مفهوم التنافسية لوصف الاقتصاد الوطني . للمزيد أنظر :
- شريط عابد ، سدي علي، دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع اسقاط على المستوى الوطني، مجلة دفاتر اقتصادية ، مجلد 1 . العدد 1 2010، ص30.

وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات ، وزيادة في عدد الابتكارات في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمية¹. من الواضح أن الاقتصادات الوطنية تتطلب تغييراً في نموذج التنمية الاقتصادية وإن الحاجة إلى تكيف اقتصادات الدول حقيقة لا يمكن تجاهلها². إن مفهوم التنافسية هو مصطلح يتميز بالحدثة و لا يخضع لنظرية عامة تفسره ، لذا نجد من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين، ولكن من خلال الأبحاث و الدراسات التي تناولت مفهوم التنافسية، تبين أن هذا الأخير له علاقة وثيقة بعاملين أولهما: ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام على المستوى القومي الذي تزامن مع تفجر قضية العجز الكبير الذي حصل في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (1987-1981) ، خاصة مع اليابان وزيادة المديونية الخارجية لها، وثانيهما: الاهتمام المتجدد بهذا المفهوم بشكل كبير، خاصة في التسعينات، و كإفراز طبيعي لما سمي بالعولمة أو بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد قبل ذلك ، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، و التأكيد مرة أخرى على ضرورة التوجه إلى اقتصاديات وقوى السوق.

ثانياً : المنافسة والتنافسية والقدرة التنافسية*

بالرغم من تقدم البحث حول المنافسة والتنافسية والقدرة التنافسية ، إلا انه لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول بالإجماع ولا توجد نظرية عالمية أو إطار نظري موحد ومتناسك لتفسير هذ المصطلحات وتحديد آثارها ومحدداتها. ويرتبط هذا النقص في التعريف الملموس بتعقيد الموضوع وتعدد أبعاده وممارسة تطبيقه على مستويات مختلفة من الاقتصاد. والمنافسة والتنافسية والقدرة التنافسية هي معاني متقاربة تستخدم في التعبير عن العلاقة بين الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال واحد، باختلاف نوع المجال، حيث إن المنافسة مختلفة عن التنافسية من حيث التعريف والتكنيك وأنواع كل منهما وإن كليهما يختلف عن القدرة التنافسية، ولكي يتم التمييز بينهم يجب التعرف على كل واحدة على حدى، لأنها معاني دقيقة ومهمة بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في مجال التجارة أو أصحاب الأعمال، مهما صغرت تلك الأعمال، أو كبرت فدائماً ما يجب أن يعرف الشخص منافسيه وأدواتهم في الاستحواذ على السوق، وطرقهم في التسويق والسيطرة على الموارد وكسب العملاء.

فالمنافسة لغة³ "نزعة فطرية تدعو الى بذل الجهد، وتنافسَ الناس تباروا فيما بينهم دون أن يلحق احدهم الضرر بالآخر"، والمنافسة اصطلاحاً " إتاحة الحرية وإفساح المجال لآليات العرض والطلب لتمضي بسهولة ويسر فيما بين المنتجين والمستهلكين وتشمل النهج التنظيمي والقانوني والاقتصادي

¹- Ane-Mari Androniceanu and others , A Multidimensional Approach to Competitiveness ، Innovation and Well-Being in the EU Using Canonical Correlation Analysis . Journal of Competitiveness (21-5)، 2020,p.5.

²- Ibid, p.45.

* وردت مصطلحات المنافسة والتنافسية والقدرة التنافسية على أنها تحمل نفس المعنى وآخرون وجدوا ان هناك ثمة اختلاف بينها.

³ - محمد الأمين الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1995، (4/185).

لضمان حسن سير آليات اقتصاد السوق"¹، ومنهم من يرى أن مفهوم المنافسة يرتبط بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف الحقيقي والبعض الآخر يربط المفهوم بالتكنولوجيا فيما ذهبت بعض الدراسات الى تعريف المنافسة من خلال تحسن ميزان المدفوعات للدولة، وهناك دراسات انطلقت من فكرة التنافسية بأنها تمثل إرتفاع معدل النمو وتحسن مستوى المعيشة وإبعاد المعوقات التي تحول دون الإستثمار سواء أكان بشرياً أم مادياً.

ولابد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث إن المنافسة تلمح الى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات².

أما التنافسية فتشير الى تقييم ومقارنة أداء الشركات أو الدول في ظروف المنافسة المتاحة في الاسواق وفتح اسواق جديدة وتذليل الصعوبات أمام دخول وخروج الشركات ما من شأنه تشجيع المستثمر المحلي والاجنبي على الاستثمار في انتاج وتطوير وتنويع وتسويق المنتج المحلي ومن ثم يساعد على خلق وتدعيم تنافسية المنتج على المستوى العالمي ، ومعنى ذلك أن المنافسة توعد الى نقطة التوازن إذ إن (الإيراد الحدي = السعر = التكلفة الحدية)، في حين ان التنافسية تشير الى حالة وشروط واجبة لبلوغ المنافسة⁽³⁾.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية بأنها "قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الدول حسب المناطق والمناطق التي تتجاوز حدود الدول لإنشاء دخل مرتفع نسبياً ومستويات توظيف عالية نسبياً على أساس مستدام، في حين تواجه بشكل دائم المنافسة الدولية"⁴، وعرفت كذلك بأنها "قدرة دولة (منطقة ، موقع) على تحقيق أهداف ما بعد الناتج المحلي الإجمالي لمواطنيها"⁵.

وانطلاقاً من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع معايير متفاوتة وغير محددة ، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها "تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات

1 - حسين الماحي ، حماية المنافسة – دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية، 2007 ، ص12.

2 - عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة (آليات السيطرة على الأسواق)، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010، ص33.

3 - عدنان فرحان الجوارين، القدرة التنافسية للدول العربية (مع إشارة خاصة الى العراق)- دراسة تحليلية مقارنة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص28.

4 - Andrea Nemethne Gal, Competitiveness of small and medium sized enterprises-a possible analytical framework، hej, Hungary, January 15, 2010, P 2.

5- Aiginger and others, Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44, WWW for Europe, Vienna,2013 , p.5

معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم". ومن ثم فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها¹.

وتوجد تعريفات أخرى، ولكنها تشمل جميعها بشكل عام كلمة "إنتاجية"²، بيد أن النمو والإنتاجية وحدهما لا يكفيان، دون معالجة عدم المساواة والبيئة. هناك حاجة لتغيير السياسات بحيث تجعل الاستدامة والاندماج الاجتماعي أساسيين في صلب عملها. وهذا لا يتطلب فقط سياسات لإدارة العوامل الخارجية البيئية أو بناء شبكات أمان للناس، بل يتطلب أيضاً سياسات لتحفيز الاستثمارات التي تخلق أسواقاً أكثر اخضراراً وإنصافاً وتركيزاً على الناس في المستقبل. بعبارة أخرى، يجب أن تتضمن القدرة التنافسية الاقتصادية لأي بلد حسن دعمها وحمايتها لشعوبها وكوكب الأرض³.

- تعريف المؤسسات والمعاهد والمجالس والمنتديات للقدرة التنافسية⁴.

- أ- المعهد الدولي للتنمية والإدارة: "قدرة البلد على خلق القيم المضافة ومن ثمّ الرفع من قيمة الثروة الوطنية وتحقيق الازدهار".
 - ب- مجلس المنافسة الأمريكي: "قدرة البلد على إنتاج سلع وخدمات تتنافس في الأسواق الدولية وفي نفس الوقت تسمح بتنمية المداخل وتحسين المستوى المعيشي على المدى الطويل".
 - ت- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "قدرة الشركات أو الصناعات أو الدول على الحصول، بطريقة مستدامة، على مداخل كبيرة واستعمال مهم لعوامل الإنتاج، وهذا بالرغم من التعرض للمنافسة الدولية".
 - ث- المنتدى الاقتصادي العالمي: "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية. وتعد الاقتصادات الأكبر تنافسية بأنها الأقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل".
 - ج- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تعرف الأونكتاد القدرة التنافسية على أنها الوضع الذي يتيح للدولة- في ظل شروط السوق الحرة والعادلة- من إنتاج السلع والخدمات التي تناسب الأذواق العالمية، إلى جانب الحفاظ على الزيادة الحقيقية لمواطنيها من هذه السلع والخدمات في المدى الطويل⁵
- ثالثاً: القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والإقليمي والكلّي

يختلف مفهوم التنافسية في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي عن تلك التي تخص الاقتصاد الكلي فعلى المستوى الأول (المؤسسة) فإن معنى المنافسة هنالك رابحون وخاسرون وعلى

¹ - يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤثراته، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. 2005، ص126.

² - Katharina Buchholz, , *These are the most innovative economies in the world*, The World Economic Forum, 2020.

³ - Saadia Zahidi, *This is how countries can rebuild competitive economies for people and planet*, World Economic Forum, 2020.

⁴ - بلقاسم العباس، سياسات تعزيز القدرة التنافسية وتنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021.

⁵ - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، مصر، 2005، ص44-45.

المستوى الكلي فإن تحقيق بلد ما للنجاح لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى ، فنمو الصادرات يحدث طلبا على الواردات كما أن العلاقة بين المستويين علاقة تكاملية اضافة الى أن أحدهما يؤدي إلى الآخر .

1. القدرة التنافسية من منظور الإقتصاد الجزئي

على مستوى الشركة ، أو المستوى الاقتصادي الجزئي ، يوجد فهم واضح ومباشر إلى حد معقول لمفهوم القدرة التنافسية على أساس قدرة الشركات على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح.

في هذا المستوى ، تكمن القدرة التنافسية في قدرة الشركات على إنتاج منتجات متسقة ومربحة تلبي متطلبات السوق المفتوحة من حيث السعر والجودة. يجب على أي شركة تلبية هذه المتطلبات إذا كان لها أن تظل في سوق العمل ، و الشركة الأكثر قدرة على المنافسة مقارنة بمنافسيها هي تلك التي تزداد قدرتها في الحصول على حصتها بالسوق .على العكس من ذلك ، ستواجه الشركات غير التنافسية انخفاضا في حصتها السوقية ، وفي النهاية فإن أي شركة لا تزال غير قادرة على المنافسة - ما لم يتم توفير بعض الدعم أو الحماية "المصطنعة" لها - سوف تتوقف عن العمل¹.

وقد تم تعزيز منظور الإقتصاد الجزئي بمنظور جديد يتضمن تأثير التكنولوجيا والابتكار. التقنية والابتكار كنهج ثالث ويتبنى هذه النهج الإقتصاد النيوكلاسيكي ، والذي يفترض أن التكنولوجيا متاحة مجاناً وأن الشركات قادرة على استخدام التقنيات بـ "أفضل" مستوياتها . ومع ذلك ، فإن هناك عملية تعلم طويلة ، تبدأ من استيراد التكنولوجيا ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الابتكار الذي تقوده البلدان المستوردة لهذه التكنولوجيا².

2. القدرة التنافسية من منظور الإقتصاد الكلي

وبالمقارنة مع المنظور الجزئي ، فإن مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الإقتصاد الكلي هو تعريف ضعيف بدرجة أكبر بكثير ومتنازع عليه بشدة. على الرغم من حقيقة أن تحسين القدرة التنافسية لدولة ما أو منطقة ما يتم تقديمه بشكل متكرر كهدف مركزي للسياسة الاقتصادية ، إلا أن الحجج كثيرة حول ما يعنيه هذا بالضبط وما إذا كان من المعقول التحدث عن القدرة التنافسية على مستوى الإقتصاد الكلي على الإطلاق. إن الافتقار إلى تعريف مقبول بشكل عام هو في حد ذاته أحد مصادر المعارضة لمفهوم القدرة التنافسية للإقتصاد الكلي ؛ والحجة الأساسية هي أنه من الخطر أن تستند السياسة الاقتصادية إلى مثل هذا المفهوم غير المتبلور الذي يقبل تفسيرات وفهماً متنوعاً. هناك خط أكثر صرامة من النقد يجادل بأن مفهوم التنافسية الوطنية هو في الأساس "لا معنى له". وقد ذهب كروغمان (Krugman) إلى حد

¹ - Ronald L. Martin, *A Study on the Factors of Regional Competitiveness- A draft final report for The European Commission Directorate-General Regional Policy* , University of Cambridge, Cambridge Econometrics, 2003, pp1-2.

² - G. Arzu NAL, *Study Into Competitiveness Indicators*, Sabanci University, 2003, p.6.

وصف مفهوم التنافسية الوطنية بوصفه هاجساً خطيراً، حيث يجادل بأن هذا المفهوم مربك للغاية وأن المقارنة بين الشركة والأمة مقارنة خاطئة¹:

3. القدرة التنافسية الإقليمية (المناطقية)

تشير القدرة التنافسية الإقليمية إلى السمات المشتركة التي تميز جميع الشركات في منطقة واحدة ، بما في ذلك المؤسسات ، والبنية التحتية ، والتعليم ، ومهارات القوى العاملة ، والتكنولوجيا ، والابتكار ، وبعبارة أخرى ، إلى أي شيء يمكن أن يساعد الشركة على العمل في بيئة أعمال مواتية لتطورها أو على العكس من ذلك ، أي بيئة طاردة لكل ماتقدم².

يعود الإهتمام بقياس التنافسية الإقليمية إلى المزايا التي قد تسببها: يوفر تقييماً للبيئة الاقتصادية المحلية الحالية ، ويحدد نقاط الضعف في الاقتصاد المحلي ، ويشجع منظوراً طويل المدى لعملية التنمية الاقتصادية ، ويؤدي إلى برامج تسويقية وترويجية جديدة . وقياس القدرة التنافسية الإقليمية ليس بالأمر السهل . على العكس من ذلك ، إنها مهمة أكثر صعوبة لأن مفهوم التنافسية الإقليمية نفسه يعاني من عدم كفاية الفهم . على سبيل المثال ، تشير د. بوروزان (Dula Borazon) * "أن التنافس الإقليمي يُنظر إليه في الأدبيات إما على أنه تجميع للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزئي ، أو كمشتق من القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكنه ليس إستثنائاً خالصاً ، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات الواضحة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الإقليمي ، والشكل (1) يبين هذا . إذ تنشأ اختلافات مهمة من حقيقة أن التنافسية على المستوى الكلي أعلى بكثير وغير متجانسة مما هي عليه على المستوى الإقليمي . علاوة على ذلك ، تتمتع الحكومة الوطنية بسلطة أكبر ، وتوفر المزيد من آليات تعديل الاقتصاد الكلي والأدوات للتأثير على القطاع الخاص والعام وغير الربحي بالإضافة إلى سلوك الاقتصاد ككل مقارنة بحكومة إقليمية . لذلك ، لا يمكن تطبيق مفهوم تنافسية الاقتصاد الكلي بشكل كامل على المستوى الإقليمي . إلا أنه على عكس تعريف القدرة التنافسية للاقتصاد الجزئي الذي يوجد اتفاق واسع النطاق بشأنه بين العلماء ، فإن فكرة التنافسية الوطنية أو التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي تثير العديد من الشكوك بين العلماء ويبدو أنه مفهوم غامض بمعنى أنه يعتمد بشكل كبير على الجدل . ليس فقط أن التنافسية الوطنية ليس لها سمات رئيسية ، ولكن لا يوجد إجماع للرأي فيما إذا كان هذا المفهوم له معنى على الإطلاق ، أي ما إذا كانت الدول تتنافس فعلاً"³.

¹ -Krugman, P., *Competitiveness: A Dangerous Obsession*, Foreign Affairs, Vol. 73(2), 1994, pp. 28-44.

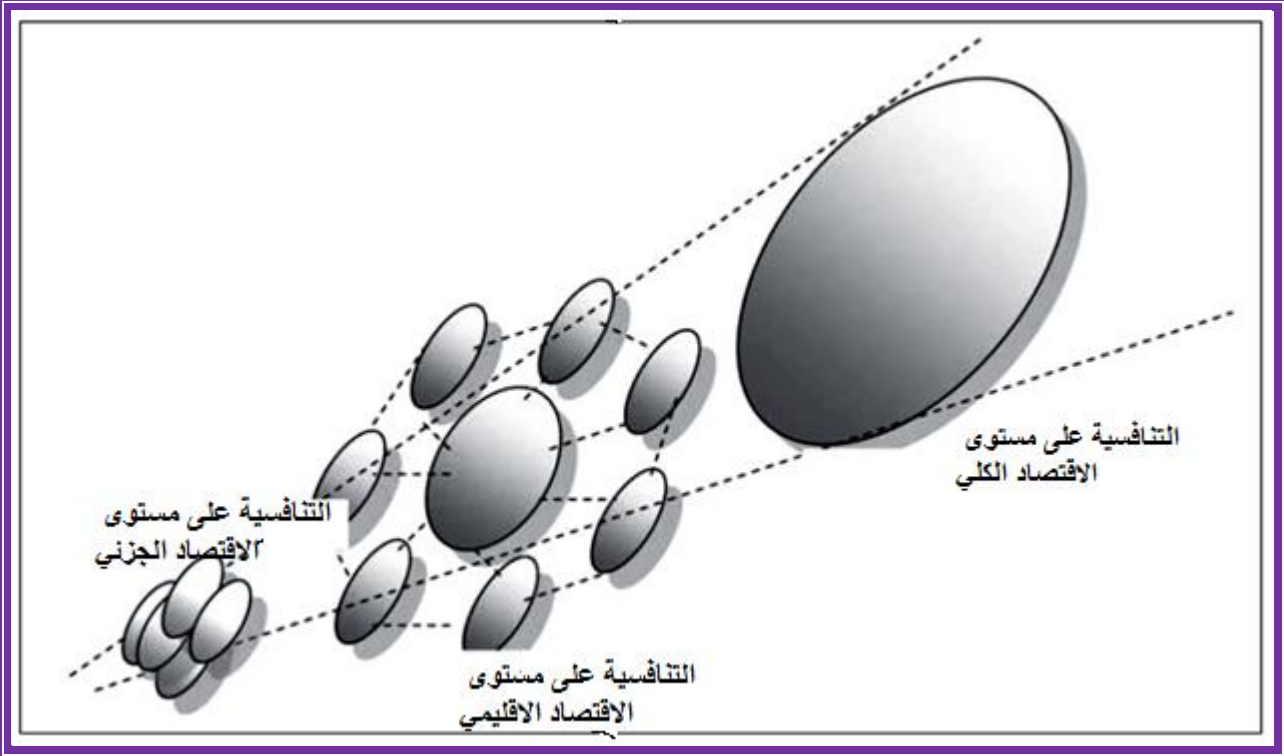
²- Raluca Irina Clipa, & Mihaela Ifrim ,*Measuring regional competitiveness- The case of Romania* ,The Annals of the University of Oradea. Economic Sciences 25(issue1):103-111,2016,p.104.

* أستاذة متفرغة في كلية الاقتصاد في أوسبيك ، جامعة أوسبيك، انظر:

<https://scholar.google.com.ar/citations?user=V64kw5YAAAAAJ&hl=es>

3 - Dula Borozan, *Regional competitiveness: Some conceptual Issues and policy implications*, Interdisciplinary Management Research, IV, pp. 50-63.2008,p.60.

الشكل (1) المنظور المكاني المختلف للقدرة التنافسية



Dula Borozan, Regional competitiveness: Some conceptual Issues and policy implications , Interdisciplinary Management Research, p.52.

رابعا : المقاربات النظرية للقدرة التنافسية

نظريا يمكن التعرض لمفهوم التنافسية من خلال التمييز بين آراء مدرستين رئيسيتين ، هما مدرسة الإقتصاديين ومدرسة رجال الإدارة ، وتؤكد مدرسة الإقتصاديين على الرفاهية الاقتصادية و ترتبط بالنمو المستدام، فإذا كان الاقتصاد قادرا على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات عد تنافسيا، وبالنتيجة يكون انعكاس هذا النمو على زيادة الرفاه بالاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتركيز على إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والاستثمار في الدول التي تكون فيها اليد العاملة منخفضة الأجر بما يخص العمليات الإنتاجية التي تحتاج الى كثافة كبيرة في العمالة¹. لقد انصب اهتمام الفكر الاقتصادي قديمه وحديثه بمفهوم التنافسية وكيفية نفاذ الدولة في الأسواق الخارجية ، واتساع أسواقها بما يرفع من رفاهية مواطنيها، ولعل اسهام النظرية الكلاسيكية، التي تعد الخطوة الاولى في اتجاه التعريف بالمفهوم والتنظير له وبعدها نظريات المدارس الاقتصادية الاخرى في تناول موضوع التجارة الخارجية تندرج هذه المحاولات في إطار تفسير دور التنافسية في عملية التنمية الاقتصادية. وبهذا الصدد يمكن القاء الضوء على ما ادلت به النظرية الكلاسيكية، الماركسيون، النظرية النيوكلاسيكية، النظرية الكينزية ، نظريات التنمية ، نظرية النمو ونظرية التجارة الدولية وقد تطرقت هذه النظريات الى مفهوم التنافسية بشكل صريح أو ضمني.

¹ - المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، 2011، ص3.

1- النظرية الكلاسيكية

إنطلق الكلاسيك من فرضية مفادها أن تقسيم العمل يسهم بأيجاد فروق في التكنولوجيا بين البلدان وبالمحصلة فروق في الانتاجية (نفس الفرضية تبناها بورتير بعد أكثر من قرنين) * ، وتقوم التجارة بين البلدان على الميزة المطلقة وفقا لـ (آدم سميث) بعدها (الميزة النسبية) وفقا لـ (ريكاردو).

■ **الميزة المطلقة:** كانت المشكلة الرئيسية في المذهب التجاري هو أنه كان ينظر إلى التجارة على أنها لعبة محصلتها صفر حيث يقابل الفائض التجاري لبلد ما عجزًا تجاريًا لبلد آخر. في المقابل ، نظر آدم سميث إلى التجارة على أنها لعبة ذات حصيلة إيجابية يمكن لجميع الشركاء التجاريين الاستفادة منها. جزء كبير من ثروة الأمم (سميث ، 1776) كان مكرسًا للهجوم على المذهب التجاري. كان سميث يؤمن بعمل القانون الطبيعي ، أو اليد الخفية ، ومن ثم فضلّ الفردية والتجارة الحرة¹. وأكد سميث على حرية التجارة وفوائدها ومزايا تقسيم العمل ، حيث قام آدم سميث بقياس المزايا التي يحققها تقسيم العمل بين الأفراد داخل الصناعة الواحدة في معمل للدبابيس². أي أنّ الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيها ، بتكاليف اقل أو بكفاءة أعلى أو بالاثنتين معاً وذلك لوفرة المواد الأولية او العمالة المدربة او الرخيصة او الآلات او الظروف ، ويتم تحديد إنتاج البلد تلقائيًا من خلال المزايا المطلقة حيث ستنجح كل دولة السلع بأقل تكلفة إنتاج ويمكن أن تقدمها بأقل سعر. ومع ذلك ، يجب مراعاة تكاليف النقل كذلك يتم تحديد التنافسية الدولية بنفس طريقة تحديد التنافسية داخل الدولة ، أي من خلال المزايا السعرية ، والتي يتم تحديدها وفقًا لنظرية قيمة العمل³.

■ **الميزة النسبية:** الباب السابع من كتاب ريكاردو (مبادئ الاقتصاد السياسي) يتناول موضوع التجارة الدولية ضمن واحدٍ من اهم القوانين الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر وهو (قانون النفقات او المزايا النسبية (The Comparative Advantages Law) ، وقد استعرض ريكاردو ما ذهب اليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا ، إحداهما بالنسبة للأخرى كما انه اتفق مع سميث في أن التجارة الدولية تؤدي الى إرتفاع في الناتج

* وفقا لبورتير ، فإن أهمية مفهوم التنافسية يرتبط الإنتاجية. فالهدف الرئيس لأي دولة هو توفير مستوى معيشة مرتفع ومزايد لمواطنيها. ويعتمد ذلك على خلق القدرة التنافسية وذلك باستخدام إنتاجية الموارد وليس فقط توافرها. وفي الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنتاجية وزيادتها بمرور الوقت. ويتطلب نمو الإنتاجية المستدام التحسين المستمر للاقتصاد. للمزيد انظر:-

- George Stonehouse and Brian Snowdon, Competitive Advantage Revisited :Michael Porter on Strategy and Competitiveness, Journal of Management Inquiry, Vol.16 . No.3, 2007,p.264.

¹- Dong-Sung Cho, *From Adam Smith to Michael Porter - Evolution of Competitiveness Theory*, World Scientific Publishing Co. Re. Ltd, 2000, p.4.

² Reinhard Schumacher, *Free Trade and Absolute and Comparative Advantage-A Critical Comparison of Two Major Theories of International Trade*, Universität Potsdam, 2012, p.13.

³ -Ibid., p.22.

العالمي لأنها تسمح لكل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية. تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج تلك السلعة من حيث السلع الأخرى أقل في ذلك البلد عنها في البلدان الأخرى¹. وبكلمة أخرى فإن "ريكاردو" أكد في ما ذهب إليه بما يخص الدول التي لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاجها لسلعة ما عند مقارنتها بالسلع الأخرى، هل سيقودها الى الانعزال أو تضطر إلى إتخاذ سياسة الاكتفاء الذاتي وتعرض عن التجارة بينها وبين الدول الأخرى، كما أن المضي في القول بأن مجرد التفوق المطلق يعد أساس التبادل الدولي لا يتفق مع واقع العلاقات والمعاملات الاقتصادية الدولية².

2- النظرية النيوكلاسيكية

كانت الثورة النيوكلاسيكية بمثابة تحول من اقتصاديات الإنتاج إلى اقتصاديات التبادل. وهناك وجهة نظر مضمونها أن أحد أصول الثورة النيوكلاسيكية يمكن إرجاعه إلى الشاب جون ستيوارت ميل ، الذي تصدى لمشكلة تركها ديفيد ريكاردو دون حل لأنّ الأخير لم يوضح مقدار الكسب جراء التخصص³، قام بهذا الامر جون ستيوارت ميل من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين) بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين (نسبة الكميتين المنتجتين من السلعتين إلى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجهما في كلا الدولتين). وأوضح بأن اختلاف التكاليف النسبية يجعل نسبة تبادل السلعة التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية في التكلفة تفوق نسبة تبادلها في الدول الأخرى التي ترتفع بها الكلفة النسبية بينما تنخفض للسلعة الأخرى⁴، وقد قام "الفريد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ومفادها إن الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ و طبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح ، ثم قام "ادجورث" باستكمال ما أبداه "مارشال"، وبناء على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنيات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي. في ذلك الوقت ، كانت هناك ثلاثة مناهج متنافسة لنظرية الميزة النسبية: منهج التكلفة الحقيقية لجاكوب فينر ، ومنهج تكلفة الفرصة البديلة لجوتفريد

¹-Paul R. Krugman et al. , *International Trade Theory & Policy*, 11th ed, Global Edition, Pearson Education Limited,2018,p.48.

² - بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص61.

³- Y. Shiozawa et al. (eds.), *A New Construction of Ricardian Theory of International Values-Analytical and Historical Approach*, Evolutionary Economics and Social Complexity Science, Vol 7 ,Springer Science+Business Media Singapore 2017,p.190.

⁴ - سامي عفيفي حاتم ، مصدر سابق، ص ص 140 – 141.

هابرلر ، ومنهج بيرتل أولين (Bertil Ohlin)* في هبات عوامل الإنتاج. وظهر أنموذج Heckscher-Ohlin كنظرية سائدة جديدة للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال جهود Paul Samuelson، تسمى نظرية السويديين " Heckscher-ohlin بـ (نظرية نسب عناصر الإنتاج)** أو اختلاف النِّفقات النسبية للإنتاج، ومن ثم فإن القدرة على التَّنَافس بين الدول تعود إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وهي تفسير لأسباب الميزة النسبية، بمعنى أن الميزة النسبية تتحدد بما تمنحه الطبيعة من موارد¹. وفي محاولة لـ (هابرلر) Haberler لإعادة تفسير نظرية الميزة النسبية على أساس تكلفة الفرصة البديلة بدل تفسيرها على أساس القيمة في العمل.

3- نظرية ليندر

يختلف منهج التحليل والمضمون عند ليندر ومن ثم في نتائجه، إذ يتبع منهج التحليل الديناميكي، بحيث لا يكتفي بمقارنة وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة، بل يركز كذلك على مسار الاقتصاد القومي انتقالاً من هذا الوضع إلى ذلك²، ويرى ليندر أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي استندت عليه النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، إذ إن هناك بعض الدول التي يتميز اقتصادها بدرجة كبيرة من القدرة على تخصيص الموارد وفرص قيام التجارة، وأخرى على النقيض من ذلك، أي دول متقدمة ونامية، لذلك فرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى (المنتجات الأولية) يعتقد أن تبادلها يتم على أساس الميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو بذلك يتطابق مع تفسير هكشر- أولين بمعنى أن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أن لها نصيب أكبر من التعقيد، فهناك مجموعة عوامل تحدد الصادرات

* اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Uppsala 1907، يعد مؤسس المدرسة السويدي للاقتصاد، من مؤلفاته: 'أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته. (the modern theory of the dynamics of) التجارة للحركية الحديثة النظرية مؤسس يعد Bertil Ohlin (trade) Gottthard في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع Meade James، درس على يد إيلي هكشر بجامعة Lund بستوكهولم. شغل منصب وزير التجارة خلال المدة 1944-1945. انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

** تفترض هذه النظرية أن الإنتاج والاستهلاك يحدثان في ظل المنافسة الكاملة وكذلك لا توجد تكاليف نقل أو ضرائب أو قيود على حرية تدفق السلع وإن قيام التبادل التجاري بين دولتين لا يتسبب في التخصص الكامل في إنتاج إحدى السلع وتستمر الدولتان بإنتاج السلعتين، واذواق المستهلكين متساوية في البلدين، التكنولوجيا هي نفسها في البلدين، وتجدر الإشارة أن بول سامويلسن قام بتنقيح الأفكار الأساسية في هذه النظرية لاحقاً. وقد قام (Heckscher-ohlin) وقام بتوسيع أنموذج نظرية التجارة الخارجية من عنصر إنتاج واحد إلى وهو العمل إلى عنصر إنتاج أو أكثر (العمل، رأس المال، الأرض). ولقد أشار إلى أن التفاوت في قيمة السلع لا يرجع بالأساس إلى التفاوت فيما أنفق عليها من عمل - كما يقول ريكاردو - بل على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة. والنتيجة أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التفاوت بين الدول في أسعار عناصر الإنتاج، مما يعكس على الاختلاف في أثمان السلع المنتجة. ويترتب على ذلك وجود دول ستتخصص في إنتاج سلع معينة؛ لأنها تتمتع بميزة نسبية معينة في إنتاجها، حيث ترجع الميزة لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وعليه فالنظرية الحديثة بدأت من حيث انتهت نظرية (ديفيد ريكاردو) "المزايا النسبية" (المزيد انظر:-

- عبد الرحمن يسري و محمد أحمد السريتي، الاقتصادات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 69

¹ - ديبليو تشارلز سويز و ريتشارد ل. سيرينكل، الاقتصاد الدولي، مكتبة لبنان ناشرون، 2015، ص 78.
² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية 2007، ص ص 77-78.

والواردات المتوقعة، ويعود السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئاً. كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة - يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وان كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات ، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية¹. ومما تقدم فإن المبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعد شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتكون هذه السلع صادرات محتملة. ومن أهم الأسباب التي يسوقها ليندر لتدعيم مبدئه، وكلها تدور حول فكرة أساسية واحدة، وهي أن الدراية بظروف السوق المحلية أكبر من الدراية بظروف السوق الخارجية.

4- النظرية الكينزية

تفترض النظرية الكينزية أن الطلب الخارجي على صادرات الدولة والطلب الداخلي على وارداتها مرنا، وتأسيساً على هذا، يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع أسعار وارداتها مقومة بالعملة المحلية مما يرفع من الصادرات ويخفض من الواردات ونتيجة لذلك يتحسن ميزانها التجاري⁽²⁾. إن الرؤية الاقتصادية الكلية تؤكد على السياسات المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي والتنافسية في الأمد القصير . فتتم الإشارة إلى سعر الصرف الحقيقي بالفرق النسبي بين أسعار السلع غير التجارية والسلع التجارية* . فبعض السلع والخدمات غير تجارية أو غير قابلة للتداول بين الدول، ويعود ذلك إما لطبيعتها أو لارتفاع تكاليف النقل لكل وحدة من المنتج، وارتفاع التعريف الجمركية أو لقيود أخرى . وتشتمل السلع والخدمات غير التجارية على العقارات، والنقل والاتصالات، الخدمة الاجتماعية، والإدارة العامة، والأمن والدفاع . ويؤثر ارتفاع أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول في التنافسية لهذه الأخيرة ما لم يتم تغيير الأسعار. وفي اعتقاد المدرسة الكينزية إن القدرة التنافسية للدول ، وكذلك الشركات ، مقيدة بكفاءة السياسة الاقتصادية الحكومية. إذ تنظر الدول إلى سياسة

¹ - عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 148.

² - لبنى علي ال خليفة ، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة. المجلد 28، العدد 1، 2014، ص 78.

* ومن التعريف الشائعة لسعر الصرف الحقيقي نسبة المستوى العام لأسعار السلع غير المتاجر بها P^{NT} إلى نظيره للسلع المتاجر بها P^T ، وكلاهما في الداخل P^{NT} / P^T ، وحسب هذا التعريف فإن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة هو ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي. ومن المبررات لاستخدام هذا التعريف أنه يقيس كلفة الفرصة البديلة لانتاج السلع المتاجر بها، ويعتمد الميزان التجاري للدولة تجاه العالم الخارجي على مدى وجود فائض مسبق *Ex ante* في السلع المتاجر بها. وثمة وجهة نظر مفادها أن المهم في الأمر قياس القدرة التنافسية الخارجية وبذلك تكون نسبة التبادل التجاري *Terms of Trade* بين أسعار صادراتنا p^x وأسعار مستورداتنا P^m هي المقياس المناسب لسعر الصرف الحقيقي أي p^x / rP^m ، للمزيد أقرأ:

- احمد بريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 43 ، العراق ، 2014، ص ص 69 - 70.

الحكومة عاملاً فعالاً للنمو الاقتصادي ، كذلك فإن دور الحكومة هو توفير الظروف اللازمة حتى يتمكن الجميع من دخول السوق التي يتم من خلالها تعزيز القدرة التنافسية¹.

5- نظريات التنمية

أكدت النظريات التنموية مثل نظرية الدفع القوية لـ (P . N . Rosenstein Rodan) روزنشتاين رودان في دراسته لبلدان أوروبا الشرقية عام 1943 أن البلدان النامية بحاجة الى دفعة قوية من الاستثمار وتعد الدفع القوية وسيلة لإزالة الاختناقات اذ ان الاستثمار في مشروعات الهياكل الارتكازية تقوم بخدمة وتحفيز مشروعات أخرى وهي تؤسس للقاعدة الأساسية في تطوير النشاط الانتاجي كذلك وينطلق رودان في تبريره للدفع القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ومجالاً لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي². كذلك نظرية النمو المتوازن التي تنسب إلى راجنر نيركسه (Ranger Nurkse) الذي يؤكد فيها على توجيه الاستثمار الى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة فقد ركز على دور حجم السوق المحلي في تحفيز أو إعاقة الاستثمار. ويرى أن ضيق حجم السوق في الدول المتخلفة يمثل العقبة الرئيسة المباشرة في طريق الاستثمارات ، ونظرية النمو غير المتوازن لصاحبها ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) الذي يدعو الى توجيه الاستثمار الى عدد غير محدود من النقاط الاساسية او الارتكازية في الاقتصاد القومي. ودرس روبرت سولو (Robert Solow) العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية مبينا أثر التعليم والتقدم التكنولوجي وتطور المهارات في هذا النمو. كما ميز شومبيتر بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالنمو الاقتصادي عنده يمثل تغييراً بطيئاً وتدرجياً في النظام الاقتصادي يعود لعوامل خارجية في النظام، في حين تنبثق التنمية الاقتصادية بواسطة التغيرات الداخلية المتقطعة الناتجة عن الابتكارات الاقتصادية³. ولهذا السبب تثبت نظريات (NeoSchumpeterian) أهمية إعادة البناء الهيكلي عالي التقنية للاقتصاد لضمان النمو الاقتصادي (اقتصاد ديناميكي)، وفي نفس إطار هذه النظرية (الشومبيترية الجديدة) تم تطوير مفهوم الأنموذج التكنولوجي ، والذي أكد أهمية التغييرات التكنولوجية الهيكلية وفقاً لتنفيذ الابتكارات الأساسية أو الجذرية. التي هي الشرط الأساسي لضمان التنمية الاقتصادية المستقرة للبلاد. ومن خلال شومبيتر الذي أصلَ لمفهوم التدمير الابداعي (Creative Destruction) وتأثيره الايجابي في ارتفاع معدل النمو ودعم التنافسية الاقتصادية⁴. لان هذا المفهوم

1 - Thurow, L., *Head to Head: The Coming Economic Battle among Japan ,Europe, and America*, William Morrow and Co, New York. 1992,p.35.

2- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 88.

3 -Joseph A. Schumpeter , *Theory of economic development*. Routledge, New York, 2017,p.43.

4 -Aghion, P, Harmgart, H., Weisshaar, N. ,Fostering growth in CEE countries: a country-tailored approach to growth policy, European Bank for Reconstruction and Development, Working Paper, no. 118,2010, pp. 1-29.

"التدمير الإبداعي أو الخلاق" يتضمن كلاً من الخلق (تشكيل شركة جديدة) والتدمير (خروج شركة) وهذا يعكس آلية الاختيار التي تعد نتيجة حاسمة لعملية المنافسة ومحرك مهم للقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي¹. وظهرت نظريات للتنمية سميت بـ (نظريات التبعية)* وهي ذات جذورٍ ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينيات القرن الماضي تكتسب دعماً متزايداً وخاصة من مثقفي الدول النامية وتتنظر إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية، محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية. ويعد بول باران رائداً في الدعوة إلى (نظرية التنمية المستقلة) التي تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها الخاصة، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف، وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك².

6- نظرية بورتر و المنافسة الدولية³

يعد مايكل بورتر صاحب (الميزة التنافسية) من جامعة هارفارد رائد مدرسة رجال الإدارة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعد التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي. وتقوم هذه النظرية على تطوير فكرة الميزة التنافسية، التي تشير إلى تمتع إحدى الدول بوفرة في إحدى عوامل الإنتاج التقليدية (العمل رأس المال، الأرض)، وتحويلها إلى فكرة الميزة النسبية، لكي تعبر عن تمتع إحدى الدول بميزة في إنتاج سلع معينة، من خلال قدرة عناصر الإنتاج الحديثة (التكنولوجيا، رأس المال الإنساني) على الانتقال بين الدول وإحداث التبادل الدولي وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن القول أن هيكل التجارة الدولية السلعية يتحدد في ضوء قاعدة الميزة التنافسية على أساس تخصص الدول في إنتاج وتصدير قائمة السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية مكتسبة، في حين تشكل هيكل الواردات من قائمة السلع التي تفتقر الدولة بوفرة في إنتاجها إلى أي عنصر للتمييز التنافسي، نظراً لعدم تمتع الدولة بوفرة في عناصر الإنتاج الديناميكية أي التطور التكنولوجي ورأس المال الإنساني. ولقد حدد بورتر أربع مراحل لتحديد الميزة التنافسية للدولة، وأطلق عليها ماسة بورتر (Porter Diamand) نسبة إلى مؤسس قاعدة الميزة التنافسية- من حيث التداخل والتشابك فيما بينهم، هذه العوامل الأربعة - طبيعة عوامل الإنتاج - الصناعات المرتبطة

¹ -Niels Bosma et al, *Creative Destruction and Regional Competitiveness*, Scientific AnaLysis of Entrepreneurship and SMEs,2006,p.4.

* ويعرف دوس سانتوس (Dos Santos) التبعية على أنها واقعةٌ يكون فيها اقتصاد أقطار معينة مشروطاً بالتنمية وتوسع اقتصادٍ آخر؛ حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتها، بينما الأقطار الأخرى التابعة تستطيع ذلك فقط كانعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له آثار ايجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة. للمزيد انظر: - رابح كعباش، *سوسيولوجيا التنمية*، مخبر علم الاجتماع الإتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، الجزائر، 2007، ص141.

² - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 113-130.

³ - المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص3.

والصناعات المساندة - أحوال أو ظروف الطلب المحلي - إستراتيجية المنشآت وهيكلها والمنافسة المحلية¹.

المطلب الثاني : مؤشرات ومحددات القدرة التنافسية

أولاً : مؤشرات القدرة التنافسية

1- مؤشرات بسيطة

تقيس المؤشرات الجزئية جانباً من جوانب التنافسية، لكن لا تفسر لوحدها مستوى تنافسية البلد، وأحياناً قد تعطي فكرة مغلوبة عن تطور التنافسية مثال: الحصة من السوق التنافسية. فهل يمكن عدّ انخفاض أو زيادة حصة صادرات بلد في السوق العالمية خلال مدة ما تراجعاً أو تحسناً فعلياً للتنافسية الخارجية؟ من أمثلتها الحصة من السوق (الداخلية والخارجية)، التكلفة النسبية، الإنتاجية، النوعية والجودة، الأداء النسبي للتجارة الخارجية، الميزة النسبية الظاهرية، سعر الصرف (الفعلي - الحقيقي).

أ- على مستوى الدولة

● **مستوى المعيشة:** هذا المؤشر يوضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة بإضطراد من خلال تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي معبراً عنها بـ - معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -، حيث ترتبط التنافسية العالمية بوجود مجموعات من العناصر الإستراتيجية لدى الدولة، وينبغي على كل دولة أن تدرك قدراتها التنافسية وتقيسها كي تكون قادرة على التعامل مع منظومة الأعمال الدولية، وربط هذه الرؤية التنافسية بمستويات المعيشة فقط، مع شرط تحقيق النمو الاقتصادي مع معدلات مرتفعة من الانتاجية والتشغيل لزيادة مستوى الدخل الفردي مع اهماله السياسات الاقتصادية للدولة وأسس هذا النمو هو نمو ريعي أم نمو ابتكاري؟ ومدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة².

● **حالة الميزان التجاري للدولة:** حيث يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، فيدل الفائض فيه على قوة الدولة التنافسية. أما وجود العجز في الميزان يعني تراجعاً في تنافسية الدولة واستخدم هذه الاتجاه في مدة الثمانينيات من القرن المنصرم لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع اليابان، إلا ان البعض يرى أنه من غير المقبول تعميم هذا الاتجاه وربط تنافسية البلد بوضع الميزان التجاري فقط، فبالإمكان بلوغ مستويات مرتفعة من التنافسية مع وجود العجز التجاري، وبالعكس قد يكون الميزان التجاري متوازناً ويحدث انخفاضاً في مستوى التنافسية. كذلك لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري

¹ - Charis M. Vladoş , *Porter's Diamond approaches and the Competitiveness Web*, International Journal of Business Administration , 2019 ,p.33.

² - محمد متولي محمد الخطيب، الاقتصاد المصري للمدة (2008/2007 - 2017/2016) ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الاسكندرية، 2021، ص 192.

في غير صالح البلاد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق فيها الفائض والعجز في الميزان¹.

● **أسعار الصرف الحقيقية²**: في الغالب يتم تقييم القدرة التنافسية بما يتصل بالمزايا النسبية من خلال تقييم لأسعار الصرف الحقيقية واختلالها*، مما يؤثر على قدرة دولة ما على إنتاجها للسلع والخدمات وبصورة أكثر فعالية في التكلفة والجودة مقارنةً بالدول الأخرى. الاختلالات في أسعار صرف العملة الحقيقية لها أهمية حاسمة وواضحة في قياس القدرة التنافسية للدول بشكل عام، ولكن لا بد أن تعزز بمجموعة أوسع من المعايير الأخرى، وتشمل هذه المعايير الأسعار النسبية الأخرى، وظروف القطاع الخارجي، وتكاليف الإنتاج، والجودة. ويتضمن سعر الصرف الحقيقي كمقياس للتنافسية على مجموعة من المزايا، بما في ذلك القدرة على أن يطبق على أي دولة بشكل موحد مما يتيح إمكانية المقارنة بين دول مختلفة عبر الزمن، ومع ذلك، تشير التطورات التي حدثت على مدى العقود الماضية إلى أن التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية كانت في المدى القصير إلى المدى المتوسط تتأثر في كثير من الأحيان بحركات رأس المال وتأثيرها على سعر الصرف الاسمي، أكثر من تأثرها بالتغيرات في الظروف الأساسية للاقتصاد الحقيقي³. ووفقاً لمنهج سعر الصرف الحقيقي، يجب أن يحدد ويقاس مستوى القدرة التنافسية لاقتصاد معين من خلال النظر في بعد واحد محدد، وهو تحركات سعر الصرف الحقيقي النسبي (RER) بين البلدان. وعلى وجه التحديد، تصبح الدولة "أقل قدرة على المنافسة" نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي لديها مقارنةً بمنافسيها الرئيسيين. ومن ثم، فإن الدولة ستواجه "عجزاً مستمراً (وغير مرحب به) في الحساب الجاري والذي سيتطلب تعديلاً في الوقت المناسب، عادةً عن طريق مزيج من الانكماش وانخفاض قيمة العملة"⁴. تم تقديم هذا المنهج من قبل صندوق النقد الدولي ويعتمد فقط على العوامل النقدية للقدرة التنافسية. ومن ثم، على الرغم

1 - سلمى دوحة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 117.

2 - لبنى علي آل خليفة، مصدر سابق، ص 92-93.

* أكثر الوسائل شيوعاً لقياس أسعار الصرف الحقيقية هي تعادل القوة الشرائية (مؤشر أسعار المستهلك) حيث تحسب أسعار الصرف الحقيقية على أنها نسبة المؤشر المحلي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index CPI) من مؤشر الأسعار الاستهلاكية الأجنبية، مضروباً في سعر الصرف الاسمي. وذلك للدلالة على أسعار السلع غير التجارية وأسعار السلع التجارية (القابلة للتداول). فكما ذكرنا من قبل، يعد سعر الصرف الحقيقي الفرق النسبي بين أسعار السلع غير التجارية والسلع التجارية. ارتفاع وانخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع أو انخفاض قيمة عملة الدولة، مما يؤثر على تكلفة سلع وخدمات الدولة. ويمكن تطبيق هذه الطريقة على دولتين أو أكثر. للمزيد إقرأ:

- لحو موسى بوخاري "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 120 - 121.

3- Klaus Frohberg and Monika Hartmann, *Comparing Measures of Competitiveness*, Institute of Agricultural Development in Central and Eastern Europe, Discussion Paper No. 2, 1997, p.10.

4- Andrea Boltho, *The Assessment: International Competitiveness*, Oxford Review of Economic Policy, 12(3), 1-16. 1996. p.13.

من أن هذا المنهج مفيد جدًا في التحليلات قصيرة الأمد ، إلا أنه لا يوفر أي معلومات حول التغييرات في الدوافع الهيكلية للقدرة التنافسية¹.

2- مؤشرات مركبة

تقيس المؤشرات الجزئية جانبا من جوانب التنافسية، لكن لا تفسر لوحدها مستوى تنافسية البلد، وأحيانا قد تعطي فكرة مغلوطة عن تطور التنافسية كأن تحدد مثلا الحصة من السوق التنافسية فهل يمكن اعتبار (انخفاض/ زيادة) حصة صادرات بلد في السوق العالمية خلال مدة ما (تراجعا / تحسنا) فعليا للتنافسية الخارجية؟. ونتيجة لعدم كفاية المؤشرات الجزئية في الإحاطة بحجم الظواهر المركبة والمعقدة غير الملموسة ولان قياس التنافسية الاقتصادية يتطلب من ثم الأخذ بالعناية المتغيرات التي تعكس التنافسية بشكل مباشر وغير مباشر فقد حدثت وطورت عدة مؤسسات مؤشرات مركبة للتنافسية تتكون من جملة من المؤشرات الجزئية التي تهدف إلى قياس أبعادها الكمية، والنوعية، والقطاعية، والكلية والتي يعتقد انها تحيط وتلم بأغلب الأبعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة. ويعد مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤشرات التنافسية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط والمنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد الإدارة الدولية من بين المؤشرات العديدة في قياس ظواهر مثل (التنمية البشرية) و (تنافسية الأمم) والتي لا تتوفر مؤشرات بسيطة متفق ومتفاهم عليها. ومن الجدير ان نوضح بعض المؤشرات المركبة والتي تعدها منظمات دولية اقليمية عن طريق هينات هي².

أ- مؤشر البنك الدولي

يعد البنك الدولي ترتيباً دولياً لمؤشر مركب للتنافسية ، بيد أنه يعرض مسمى " مؤشرات تنافسية "مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها (64) ويضع ترتيباً للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات في خمسة مجموعات (5) وهي، الانجازات الإجمالية، والدينامكية الكلية ودينامكية السوق، والدينامكية المالية، والبنية التحتية ومناخ الاستثمار، و رأس المال البشري والفكري.

ب- مؤشر صندوق النقد الدولي

هذا المؤشر يقدم عددا محددًا من المؤشرات (أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك ، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، وتكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية).

ت- مؤشر الحرية الاقتصادية

وهو دليل سنوي تنشره مؤسسة The Heritage Foundation, Washington، يعد من قبل كثير من الباحثين في مركز الأبحاث في واشنطن. وعلى مدار سبعة وعشرين عامًا، قدم المؤشر تحليلاً

¹ - United Nations, *The Industrial Competitiveness of Nations Looking back, forging ahead Competitive -Industrial Performance Report 2012/2013* , CIP Index Tenth Anniversary, Vienna, 2013,p4.

² - محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2003، ص ص 22-24.

مدروساً في شكل واضح ومباشر من خلال الدراسات المعاصرة للمستخدمين ويتكون المؤشر من 12 بعداً لمؤشرات فرعية أربعة (المكونات الأساسية الأربعة للحرية الاقتصادية) وهي (سيادة القانون ، دور الحكومة ، الكفاءة التنظيمية ، انفتاح السوق) يغطي المؤشر 184 دولة¹.

ث- مؤشر القدرة التنافسية طبقاً للمجلس الأمريكي للتنافسية

- ركز المجلس الأمريكي للتنافسية على أربعة مؤشرات تشكل مجموعها مؤشراً مركباً للتنافسية وهي:
- الاستثمار : ويمثل قاعدة الهرم التنافسي بوصفه وحدة البناء الأساسية للأنشطة الاقتصادية حيث تعتمد التنافسية على الاستثمار في التكنولوجيا والمصانع والمعدات والبنية الأساسية هذا فضلاً عن الاستثمار في الموارد البشرية.
 - الإنتاجية : إذ تمثل الكفاءة وهي إنتاج السلع والخدمات والتي تتحدد بالاستثمار في البنية الإنتاجية والجودة وأداء القوى العاملة والابتكار التكنولوجي وفعالية استخدام عوامل الإنتاج
 - التجارة : باعتبار أن التجارة والصادرات الإنتاجية الوطنية ترتبط بالأسواق العالمية .
 - مستوى المعيشة : ويتربع على قمة الهرم التنافسي كونه الهدف الذي ينشده ويسعى إليه اقتصاد السوق .
- ج- مؤشر مؤسسة إدارة التنمية الدولية **IMD** :

تعد المؤشرات التي تم اعدادها من قبل مؤسسة إدارة التنمية الدولية **IMD** من أهم المؤشرات الدولية التي تقيم وتحدد القدرة التنافسية للدولة، وتنتشر تقاريرها في كتاب سنوي يعنى بالتنافسية العالمية الذي يصدر من هذه المؤسسة منذ سنة 1989 وتستخدم ما يقرب من 330 معياراً لتصنيف حوالي 63 دولة تقريباً، وتتباين بعض المعايير في الاستخدام وهذا يشمل عدد الدول من سنة لأخرى، ينقسم المؤشر على أربعة مؤشرات فرعية ، الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الاعمال، والبنية التحتية، وكل هذه العوامل تشمل عوامل فرعية.

ح- المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:

قسم تقرير التنافسية العربية عوامل التنافسية على قسمين رئيسين: العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر مركب يقيس التنافسية الجارية والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر مركب يقيس التنافسية الكامنة².

خ- مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً "مؤشر التنافسية العالمي" (Global Competitiveness Index) والذي يقوم من خلاله بتصنيف عدد كبير من البلدان الصناعية والبلدان النامية حسب قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. ويركز هذا المؤشر المركب على تقييم العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول ونموها الاقتصادي على المدى الطويل. ويتم تحديد مدى تنافسية الاقتصادات التي تدرج في المؤشر من خلال منهجية تركز على 103 مؤشر جزئي مجمعة في 12 ركيزة تمثل مجموعها

¹ - طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية - حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003، ص13.
² - نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الشلف- الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2007، ص26.

المرتكزات والدعامات الأساسية للتنافسية¹. ومنذ إصدار الأول في عام 1979 وحتى عام 2021 ، تم احتساب درجات هذا المؤشر تأسيساً على أسلوب جمع البيانات المتعلقة بالدعائم الأساسية للتنافسية التالية: المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق ، ومدى تقدم الأعمال.

ب- مؤشر صندوق النقد العربي

يصدر صندوق النقد العربي تقارير تنافسية للاقتصادات العربية وتطور مستويات تنافسية الاقتصادات العربية، كما يلقي الضوء على الاجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها. وترتكز التقارير على قياس تنافسية الاقتصادات العربية باستخدام مؤشرين أساسيين يتمثلان في مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي، مدى تحقق أسس استقرار الاقتصاد الكلي بما يستلزمه ذلك من تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة².

● المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

ترتكز المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية على (98) مؤشراً فردياً، وتم الإبقاء على (34) مؤشراً من المنهجية السابقة. جمعت هذه المؤشرات في أربعة محاور رئيسية (تيسير بيئة الأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق ، ومنظومة الإبتكار) تصب في (12) دعامة أساسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستعداد التكنولوجي، وسباق الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الإبتكار وكما هو موضح بالجدول (1) وبالإضافة إلى تحديد الوضعية التنافسية لكل بلد، يوضح كل مؤشر من خلال استخدام مقياس تقييم من 0 إلى 100 مدى قرب الاقتصاد من الوضع المثالي أو "القيمة المثالية" للقدرة التنافسية . ومن الجدير بالذكر انه تم إضافة دعامة جديدة للتنافسية تحت إسم (المهارات) والذي يشمل المؤشرات الفرعية التالية: مدى تدريب وتطوير العاملين، جودة التدريب المهني، مهارات الخريجين، المهارات الرقمية بين السكان النشطين، سهولة العثور على الموظفين المهرة، إضافة إلى أربعة مؤشرات جزئية لها علاقة مباشرة بالتعليم³.

¹ - محمد أمين لزعر، المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصادقية؟، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 150 ، 2020، ص6.

² - صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص2.

³ - World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2018.

الجدول (1) المكونات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي 4.0

<p><u>الأسواق</u></p> <p>الركن 7: سوق المنتج الركن 8: سوق العمل الركن 9: النظام المالي الركن 10: حجم السوق</p>	<p><u>تيسير بيئة الأعمال</u></p> <p>الركن 1 : المؤسسات الركن 2: البنية التحتية الركن 3: تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الركن 4: استقرار الإقتصاد الكلي</p>
<p><u>منظومة الابتكار</u></p> <p>الركن 11: ديناميكية الأعمال الركن 12: القدرة على الابتكار</p>	<p><u>رأس المال البشري</u></p> <p>الركن 5: الصحة الركن 6: المهارات</p>

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

ثانياً: محددات القدرة التنافسية

تضمن أنموذج الماسة " model diamond " لبورتر مجموعة من المحددات التي تؤلف البيئة التنافسية الكلية للصناعات التي تحكم عملية تحقيق و تعزيز المزايا التنافسية للدولة، وتنقسم على أربعة محددات رئيسية¹ تتمثل في: عوامل الإنتاج، ظروف الطلب، الصناعات الداعمة والصناعات ذات الصلة، إستراتيجية المؤسسة، ومحددان ثانويين هما: دور الدولة وأحداث الصدفة. ويكمن توضيح هذه المحددات في الآتي :

1. شرط عوامل الإنتاج: صنفها بورتر إلى خمس مجموعات أساسية: الموارد البشرية، الموارد المادية وموارد المعرفة، رأس المال، والبنية التحتية، فهو يعد نجاح الدول في صناعتها يكون عند خلق منتج متميز وأكثر أهمية من خلال الاستغلال الأمثل لتلك العوامل.
2. شرط الطلب: يشير هذا العنصر إلى أهمية تأثير الطلب المحلي على نجاح منتجات أو خدمات صناعة معينة، ولتحقيق المزايا التنافسية لابد من الانطلاق من الطلب المحلي المعتمد على الجودة، وهذا يعد خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي و المنافسة دولياً.
3. الصناعات الداعمة وذات الصلة والعناقيد الصناعية: إن نجاح صناعة معينة دولياً يوفر فرص تدفق المعلومات وتبادل التقنيات التي ترفع مستوى الإنتاجية و تسمح بزيادة الطلب على المنتجات أو

¹- Hien Phuc Nguyen, *National Competitiveness of Vietnam: Determinants, Emerging Key Issues and Recommendations*, Peter Lang GmbH Internationaler Verlag der Wissenschaften Frankfurt am Main 2009,p.33.

الخدمات المكملة التي تعرضها الصناعات ذات الصلة. وعليه تتحقق المزايا التنافسية دوليا بالتفاعل والتكامل بين القطاعات المختلفة ذات الصلة وبين فروع الصناعة الواحدة.

4. إستراتيجية المؤسسات وهيكلها والمنافسة: هي الشروط السائدة في الدولة التي تحكم كيفية إنشاء الشركات وتنظيمها وإدارتها وطبيعة المنافسة المحلية. ويعد هذا المحدد أهم محددات الميزة التنافسية الوطنية التي تتمكن من خلالها المؤسسات اختراق الأسواق الدولية، فلا يمكن لصناعة ما اكتساب ميزة تنافسية دولية إلا إذا كان لمؤسساتها الكفاءة الكاملة لاستراتيجياتها وهيكلها التنظيمية والقدرة العالية لسياساتها وأساليبها الإدارية على أن تتلاءم مع البيئة المحلية. استنادا إلى ما سبق لا يمكن الفصل بين المستوى المحلي والمستوى الدولي، كما لا يمكن حصر التنافسية في احد المستويين، بل إن التنافسية الحقيقية هي القدرة على التحول من تغطية السوق المحلية إلى التوغل في الأسواق العالمية¹.

ويمكن أن تؤثر أحداث الصدمة ودور الدولة، وهما محددان إضافيان، على المحددات الأخرى بطرق مختلفة الأهمية. أحداث الصدمة هي تطورات خارجة عن سيطرة الشركات، مثل الاختراعات الخالصة أو الاختراقات في طلب السوق الخارجية. وايضا يمكن للحكومة، على جميع المستويات، تحسين أو تقليص الدعم الوطني.

5. دور الدولة: رغم الاختلافات المتعددة القائمة حول دور الدولة في دفع عجلة التنافسية، إلا أنه يمكن التأكيد على تحول هذا الدور من التدخل المباشر للحكومة بالدعم والحماية للأعمال التجارية، إلى دور المساندة غير المباشرة التي تتمثل في إجراءات التهيئة لبيئة الأعمال المحيطة بالمؤسسات كتقليص العوائق التجارية والضريبية وخلق بيئة تساعد على اكتساب المزايا التنافسية. رغم أن هذا العامل يعد ثانويا بالنسبة للنموذج إلا أنه على الحكومة أن تؤدي دورها بجدارة مما يسمح بتشجيع المؤسسات على المنافسة و يدفعها لتحسين إنتاجيتها².

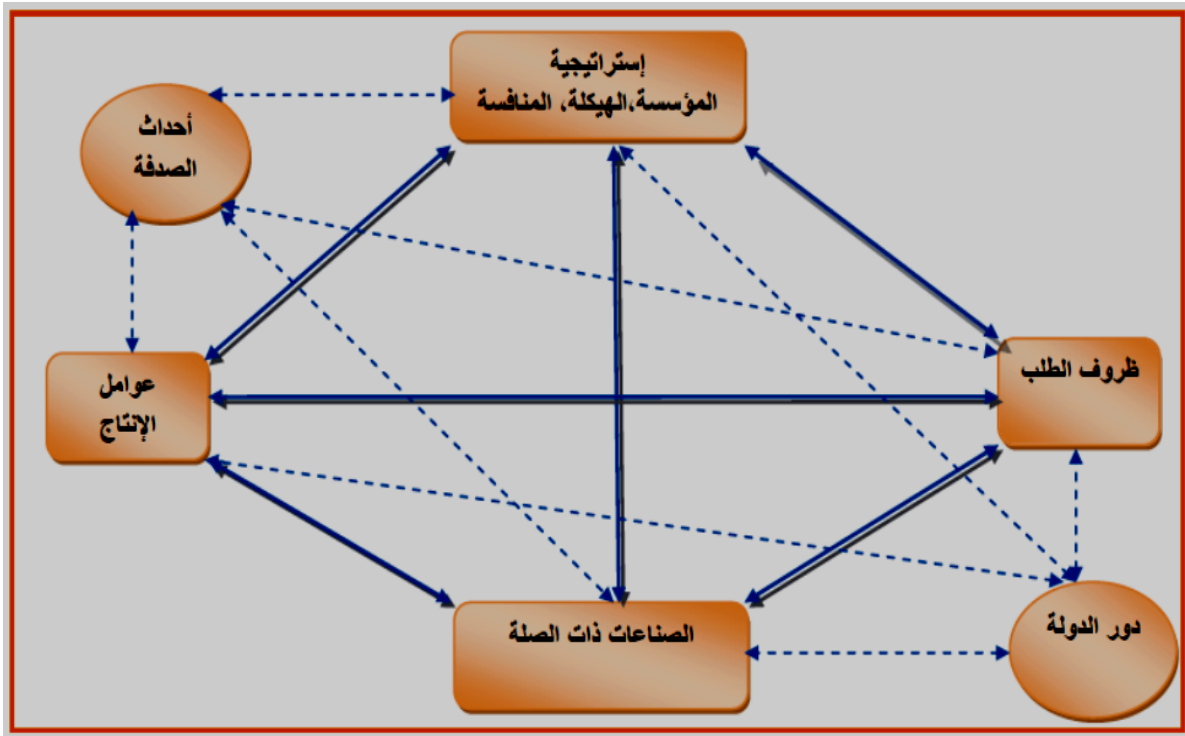
6. أحداث الصدمة: يسلط بورتر الضوء على أحداث الصدمة كونها تعد هي الأخرى محددات ثانويا في الأنموذج و تتمثل في الظروف التي تطرأ بشكل مفاجئ وتكون خارج نطاق المؤسسات و الدولة على حد سواء، و التي لا يمكن التحكم فيها كحدوث تحولات هامة في الأسواق المالية العالمية أو أسعار الصرف، انقطاع مفاجئ في التكنولوجيا، القرارات السياسية للحكومات الأجنبية و ظهور اختراع أو ابتكار جديد، أو التقلبات الحادة في الطلب العالمي أو المحلي⁽³⁾. ومثل هذه الأحداث تعد هامة كونها تخلق ظروفًا جديدة قد تلغي المزايا التنافسية لصناعات معينة، مما يجعل موازين التنافسية تتوزع أحيانا بشكل عشوائي وغير عادل. ويمكن ملاحظة الشكل (2) الذي يبين ماسبق.

¹ - Michael E .Porter, *The competitive advantage of nations .with a new introduction*, Free Press, 1990 , pp149 -150.

² - Al Mamun et al, *Using porter's diamond to determine the condition of ICT in A developing country: A study on Bangladesh*, International Journal of Business and Management Review, Vol.1, No.3, 2013, p140.

³ - Charis Vlado, *Porter's Diamond Approaches and the Competitiveness Web*, Op-Cit,p.36.

الشكل (2) النظام المتكامل لمحددات القدرة التنافسية (الأنموذج الماسي)



Source: Porter, M, The Competitive Advantage of Nation, New York, The Free Press, 1990, p.127

المطلب الثالث: بعض أنواع ونماذج القدرة التنافسية

أولاً: أنواع التنافسية¹

1- القدرة التنافسية السعرية

تاريخياً ، تم استخدام مصطلح التنافسية في المقام الأول للفت الانتباه إلى موقف التكلفة للشركات أو البلدان. لا يزال يُستخدم غالباً اليوم عندما يواجه الاقتصاد (أو شركة أو صناعة) تحدياً من قبل منافسين جدد منخفضي التكلفة، فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر صرف العملة الوطنية و تركز المشاكل المتعلقة بفقدان القدرة التنافسية على الأجور بوصفها مكون التكلفة الرئيس ، ولكنها تمتد أيضاً إلى ارتفاع أسعار الطاقة والضرائب. إلى حد ما ، يأتي هذا الانشغال بالتكاليف من أصل مفهوم التنافسية على مستوى الشركة.

2- التنافسية غير السعرية: لأن التنافسية تتضمن عوامل أخرى غير السعر والتكلفة فبالضرورة سوف

نجد نوعين آخرين من التنافسية هما:

¹ - المرصد الوطني للتنافسية، التقرير الوطني الأول للتنافسية الإقتصادية السوري 2007 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئة تخطيط الدولة ، 2008، ص26.

أ- التنافسية النوعية: وتشتمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عناصر مثل الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتج المبتكر وذو النوعية الجيدة يكون من اليسير ان يصدر سلعته وان كانت أعلى سعراً من سلعة منافسيه.

ب- التنافسية التقانية: ترتبط التنافسية التقانية بالصناعات عالية التقانة وذات القيمة المضافة المرتفعة.

3- التنافسية الكامنة (المستدامة): وتعتمد على العوامل التي تزيد من التنافسية على المدى الطويل ك رأس المال البشري والتعليم والتكنولوجيا والقدرة الابتكارية.

4-التنافسية الجارية: تركز على التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها

ثانياً: نماذج التنافسية

1- أنموذج Sanjaya Lall

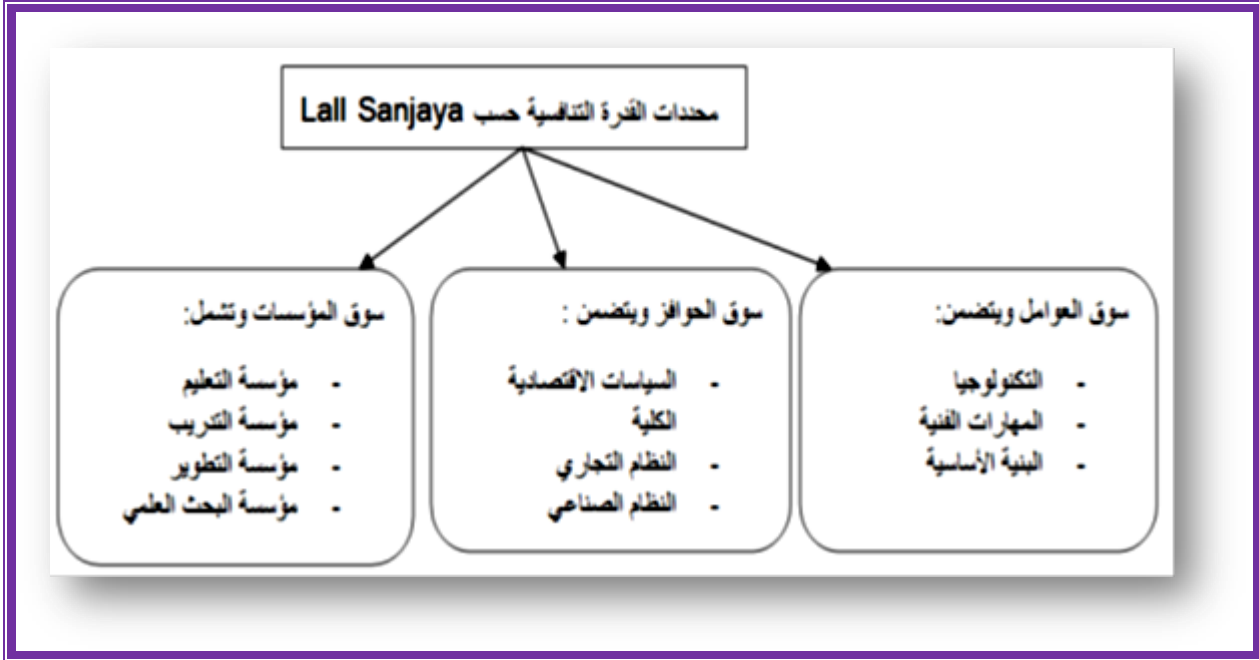
حسب Sanjaya Lall فإنّ التنافسية " هي تطوير الفعالية النسبية و كذلك التنمية المستدامة . القدرة التنافسية الوطنية لا يعني فقط أن يكون لدينا منتجاً منخفض التكلفة ولكن أيضاً بأن يكون له القدرة على المنافسة في الأنشطة التي تدعم النمو المستدام للإيرادات" و يذكر أيضاً " أنّ الدليل القاطع على القدرة الصناعية لأمة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية" ، وتشمل هذه الشركات الصناعات التالية¹ :

- الصناعات التقليدية: الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ، والمنسوجات والملابس والمنتجات الورقية والخشبية وغيره مما يتطلب مستوى تأهيل منخفض
- الأنشطة التي تتطلب مستوى عال من التأهيل في مجالات المعرفة كالمواد الكيميائية والمنتجات البترولية والمعادن الأساسية معدات النقل والآلات . ولقد وضع Sanjaya Lall محددات بناء المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية والتي يتم تحديدها برأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق:
ا- سوق العوامل: العوامل الأكثر تقدماً و تشمل التكنولوجيا و المهارات الفنية، والمعلومات، بالإضافة لتوفر البنية الأساسية .
ب - سوق الحوافز: كل من السياسات الإقتصادية و الكلية و النظام التجاري و الصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية للمؤسسة، علاوة على الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب و معدل نموه و الذي لا يتوقف على حجم الدخل و إنما أيضاً على نمط توزيعها و مدى تقدم الطلب و تعقيده.

¹ - Sanjaya Lall , *Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Industrial Competitiveness*, G-24 Discussion Paper Series, United Nations ,2004. pp.14-16.

ج - سوق المؤسسات: كل المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة مثل مؤسسات التعليم التدريب و التطوير و البحث العلمي والائتمان طويل الاجل، و هي المؤسسات التي أكدت الأدبيات المختلفة على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات و من ثم قدرتها التنافسية.

مخطط (3) محددات القدرة التنافسية حسب أنموذج Lall Sanjaya



المصدر:

- Sanjaya Lall , Promoting Industrial Competitiveness in Developing Countries : lessons from Asia ,commonwealth Economic Paper Series , 1999, pp18-19.

2- أنموذج Brinkman

يرى Goerge L. Brinkman أن القدرة التنافسية هي نتاج مجموعة من العوامل المحلية والدولية حيث تقوم هذه الدراسة لمستوى (محلي) و آخر دولي، فعلى المستوى الوطني تتمثل العوامل المحددة لتنافسية الصناعة أو المؤسسة في المحددات التالية¹:

ا- **تخصيص الموارد:** ويؤكد على الموارد الطبيعية و رأس المال البشري بوصفهما عوامل مهمة وحاسمة في تحديد تنافسية منتج أو مؤسسة ما.

ب - **التكنولوجيا:** يعد التطور التكنولوجي المتمثل في البحث و التطوير في تقنيات جديدة أكثر ملاءمة عاملا أساسياً لتحسين وتطوير فعالية العملية الإنتاجية وبالنتيجة فهو من العناصر التي تحدد الميزة التنافسية لقطاع او مؤسسة بعينها.

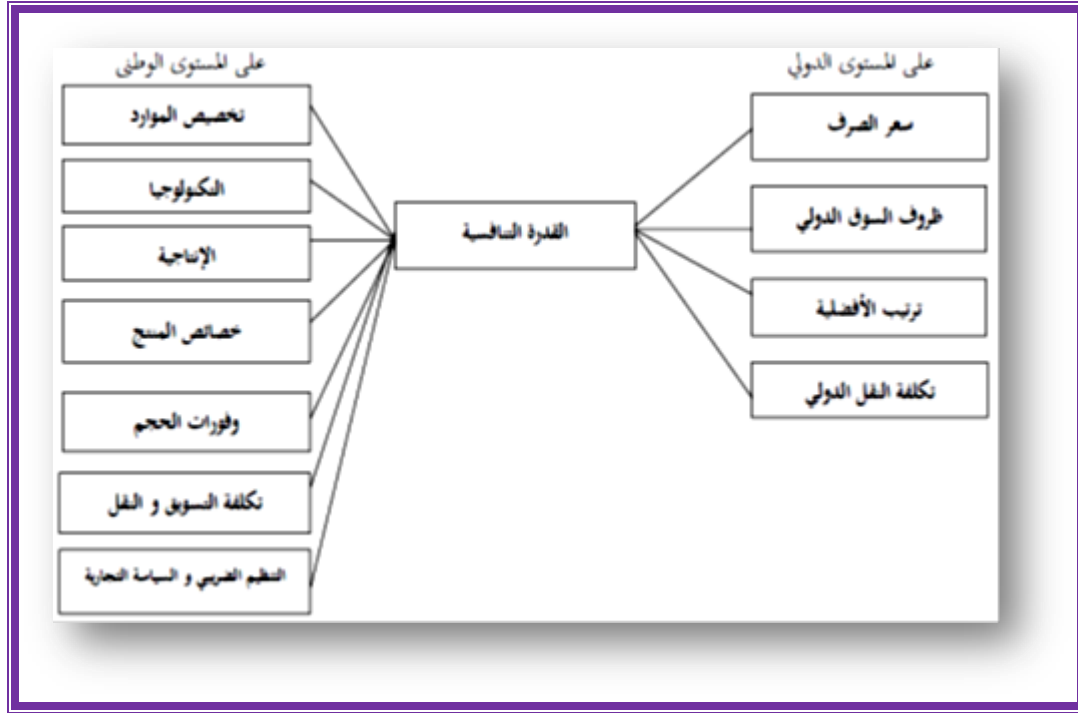
ج. **خصائص المنتج:** خصائص منتج معين ربما تكون مهمة في تحديد مركزه التنافسي في السوق وهذا يشمل المنتجات التي تحمل خصائص مميزة عن منتجات المنافسين، و تتضمن هذه الميزة عوامل غير سعرية مثل الصيانة وخدمات ما بعد البيع و غيرها.

¹ - Goerge L. Brinkman, *The Competitive Position of Canadian Agriculture*, Canadian Journal of Agricultural Economics, volume 35,1987, pp 263-288.

ح - وفورات الحجم: وهي تلك الوفورات في التكلفة أو تلك التي تنتج عن ارتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي هذه الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية، الأمر الذي يرفع من قدرتها التنافسية مقارنة بمنافسيها.

خ - التنظيم و السياسات العامة: تؤثر تدابير واجراءات السياسة العامة للدولة أيضاً على القدرة التنافسية للصناعة أو منتج معين، من خلال آليات كل من السياسات النقدية و المالية و الاقتصادية للدولة. أما على الصعيد الدولي، فإن القدرة التنافسية تتحدد بتأثير عدد من العوامل أهمها: سعر الصرف تكلفة النقل الدولي و غيرها، ويبين مخطط (4) علاقات الارتباط بين ما ذكر من محددات انفا و القدرة التنافسية .

مخطط (4) محددات القدرة التنافسية حسب أنموذج Brinkman



المصدر:

- Goerge L. Brinkman, The Competitive Position of Canadian Agriculture, Canadian Journal of Agricultural Economics, volume 35,1987, pp 263-288.

3- أنموذج أوستين

أضاف أوستين تحليلاً للصناعة ولل قوى المتنافسة بالدول النامية حيث إن أنموذج التنافس الخماسي الذي قدمه بورتر يرتكز بدرجة عالية على أسواق وصناعات الدول المتقدمة، لذلك قام الاقتصادي بتعديله حتى يمكن اعتماده في تحليل الصناعة وظروف التنافس بالدول النامية، وتبعاً لذلك أجرى "E.J.Austin" تعديلين:

1. التعديل الأول: إضافة عنصر آخر يتمثل في ممارسات الحكومة بوصفها قوة كبرى، فهي تؤثر على هيكل الصناعة وديناميكيته، وذلك بوصفها القوة السادسة لذا يكون من الممكن لمؤسسات صناعة معينة تحقيق ميزة تنافسية من خلال استجابتها لتصرفات الحكومة، ومن هنا فإن هذه الأخيرة يكون لها تأثير على بيئة التنافس في الدول النامية.
2. التعديل الثاني: إضافة إلى العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكيات التنافس، فالعوامل الاقتصادية السياسية الثقافية والديمغرافية لها تأثير على قوى التنافس الخمس وعلاقاته، فالمزاحمة الشديدة وقوة التفاوض لكل من الزبون والمورد تشكل تهديداً للداخلين الجدد و للمنتجات

البديلة¹. لم يكن اوستن الذي أقترح تعديلات على نموذج بورتر بل ايضا عابت مدرسة هارفرد (Harvard) على بورتر ربطه التفوق التنافسي بالتموقع فقط وإهماله واغفاله الطاقات الكامنة للمؤسسة بوصفها مصدرا للتفوق والقدرة التنافسية فعلى الرغم من تقدم الفكر الاستراتيجي وتطبيقه في المؤسسات الاوربية والامريكية الا انه لم يتفوق على المؤسسات اليابانية وان كان قد فسر بورتر هذا بأن سر التفوق الياباني يكمن بالفعالية التشغيلية الناتجة من تطبيق الأدوات التيسيرية مثل (Benchmarking ,Reengineering ,Outsourcing).

¹- عبد المليك مز هوده، الفكر الاستراتيجي التسييري: من أنموذج SWOT الى نظرية الاستراتيجية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003 ص114.

المبحث الثالث

الاطار النظري لدور السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

أولاً: دور الإنفاق العام في القدرة التنافسية

يؤثر بشكل مجمل الإنفاق الحكومي في القدرة التنافسية في خمسة مجالات على الأقل بشكل مباشر: البنية التحتية، والبحث والتطوير، والاستثمار الخاص، والتعليم، والتنظيم. ويكشف فحص هيكل الإنفاق الحكومي من خلال السياسة المالية ضرورة النظر في هذه المجالات والتي تضمن نموًا اقتصاديًا مستدامًا طويل الأجل وقدرة تنافسية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تتطلب معرفة مكثفة¹. ويأتي دور الإنفاق العام في القدرة التنافسية من خلال الإنفاق المباشر على:²

1. البنية التحتية: تسهم الحركة الفعالة للأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات في الإنتاجية. لذلك، فإن الطرق والجسور والموانئ والمطارات وأنظمة السكك الحديدية وشبكات الكهرباء والإنترنت هي سلع عامة تسهم بشكل مباشر في القدرة التنافسية. عندما تكون هذه البنية التحتية فاعلة، فإنها تجعل المعاملات أكثر كفاءة وتفيد الجميع. ومع ذلك، إذا سمح للبنية التحتية بالتدهور أو لم يتم تحديثها، فإنها يمكن أن تقوض إنتاجية الاقتصاد.

2. البحث والتطوير: يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R & D) المسار الثاني الذي تتبعه الحكومة لتحفيز الابتكار ودعم القدرة التنافسية على حد سواء بشكل عام وفي قطاعات معينة. يتمثل أحد الأسباب الاقتصادية وراء البحث والتطوير الممول من القطاع العام في الصعوبة التي قد تواجهها الشركة (أو الفرد) في جني فوائد الابتكار؛ أي أن "العائد الاجتماعي" للبحث غالبًا ما يكون أكبر بكثير من "العائد الخاص". ومن الصعب ربط نفقات البحث والتطوير مباشرة بنمو الإنتاجية، على الرغم من أن بعض المحللين حاولوا ذلك. إذ قدّر جون كندريك، الاقتصادي المتخصص في الإنتاجية، أن البحث والتطوير أسهم بما قدره ثلث (في الخمسينيات) وثلاثة أرباع (في السبعينيات) من نمو إجمالي إنتاجية العامل في أمريكا. بيد أن حماية حقوق الملكية الفكرية، والقوى العاملة المتعلمة وذات المهارات العالية، والمنافسة

¹-Zsolt Darvas et al, *The Macroeconomic Implications of Healthcare*, Bruegel Policy Contribution No. 11, 2018, p.2.

²-Richard H.K. Vietor and Matthew C. Weinzierl , *Macroeconomic Policy and U.S. Competitiveness*, Harvard Business School, 2012, p3.

، وقوة الروابط بين البحث العام والقطاع الخاص ، كلها عوامل حاسمة تمكن من تحديد كفاءة وفعالية الإنفاق العام في دعم البحث والتطوير¹ .

3. استثمار القطاع الخاص : الطريقة الثالثة التي يهدف بها الإنفاق الحكومي إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية هي من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص. وتأتي الحوافز بأشكال عديدة ، ولكن تبرز ثلاثة أشكال: الشكل الأول (الإعفاءات الضريبية) ، الثاني (الاهلاك المعجل)* الذي يخفض الإنفاق الاستثماري بصورة أسرع حيث يُسمح للشركات بتخفيض تكلفة السلع الاستثمارية في وقت أبكر مما يكون في معدل الاستهلاك الطبيعي وهذا ما سيقبل من تكلفة الاستثمار ، الثالث (ضمانات القروض) ومن خلالها يمكن للحكومة تقديم ضمانات قروض (جزئية أو كاملة) لمشروع ما للمساعدة في تقليل مستوى المخاطر ومن ثم تخفيض تكاليف التمويل كشكل من أشكال تحفيز الاستثمار الخاص لا سيما في صناعات وقطاعات محددة لا يستطيع الائتمان الخاص أن يغطيها.

4. التعليم : النطاق الرابع الذي يؤثر فيه الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على الإنتاجية والقدرة التنافسية هو التعليم. فتطوير رأس المال البشري من قبل الحكومة ، يعد استراتيجية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية ويرى بارو ان العوامل الرئيسية المساعدة في حدوث التنمية هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة².

5. التنظيم : تسهم السياسة المالية في الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية من خلال التنظيم ، فالحكومة تدعم إنشاء مؤسسات أو وكالات لتنظيم معاملات السوق التي يشوبها عيوب معينة كالاختكار أو العوامل الخارجية أو عدم وجود وفرة من السلع العامة. وتعد هذه المؤسسات التنظيمية جزءاً لا يتجزأ من الإطار المؤسسي الذي يدعم النشاط الاقتصادي الفعال³.

ثانياً: دور الضرائب في القدرة التنافسية

تؤثر الضرائب بإشكالها المختلفة على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على مستويات الدخل . ويختلف ذلك التأثير حسب نوع الضريبة، فالضرائب المباشرة تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على

¹ - Ulrike Mandl et al, *The Effectiveness and Efficiency of Public spending*, European Communities, economic papers 301,2008.p.44.

* يقصد بالإهلاك المعجل تلك الطريقة التي يترتب عليها التعجيل بإهلاك الجزء الأكبر من تكلفة الأصل وذلك من خلال زيادة أقساط الإهلاك في السنوات الأولى من عمره الإنتاجي. وتقوم هذه الطريقة على افتراض مؤداه أن السنوات الأولى من عمر الأصل الثابت تستفيد من الخدمات الكامنة به أكثر من إستفادة السنوات الأخيرة ، ومن ثم فمن المنطق أن تتحمل هذه السنوات بنصيب أكبر من تكلفة الأصل الثابت عما يجب أن تتحمل به السنوات الأخيرة. للمزيد إقرأ:

-Danfeng Liao , *Impact of Accelerated Depreciation of Fixed Assets Policy on Corporate Financing Behavior—Based on DID, the Empirical Analysis of the Model*, Scientific Research Publishing Inc, 2016.p1028.

² - روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص9-10.

³ - OECD, *The OECD Report on Regulatory Reform: Synthesis*, Organisation for Economic Co-operation and Development , Paris, 1997.p.6.

السلع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وانخفاض نسبة هامش الربح تبعاً لذلك، مما يعني انخفاض القدرة التنافسية السعرية للمنشآت. أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤثر على تكاليف الإنتاج، والأسعار على حد سواء، فزيادة الرسوم الجمركية على المواد الخام مثلاً تؤدي إلى زيادة التكلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض نسبة هامش الربح وانخفاض التنافسية السعرية تبعاً لذلك. أما بالنسبة لتأثير الضرائب غير المباشرة على مستويات الأسعار فإن هذا التأثير يختلف حسب مرونة الطلب السعرية للسلع التي تفرض عليها الضرائب¹. فإذا فرضت الضرائب على سلع تتمتع بمرونة طلب عالية ومرونة عرض منخفضة فإن الجزء الأكبر من هذه الضريبة سيقع على منتجي هذه السلع، ومن ثم سوف تنخفض نسبة هامش الربح والتنافسية السعرية. أما إذا فرضت الضرائب على سلع تتمتع بمرونة طلب منخفضة ومرونة عرض عالية فإن الجزء الأكبر من عبء مثل هذه الضرائب سيقع على المستهلكين، ومن ثم يكون تأثيرها على نسبة هامش الربح وعلى التنافسية منخفضاً. ومن الممكن للضرائب تفويض القدرة التنافسية من خلال الحد من تراكم رأس المال المادي أو البشري وتثبيط في الانتاجية الكلية. وجوهر المشكلة يكمن في أن بعض الضرائب، مثل ضرائب دخل الشركات، وضرائب العقارات، وضرائب الدخل التصاعدي، تقلل من عوائد هذه المكونات الإنتاجية، مما يثني الأفراد والشركات عن الاستثمار فيها. وعلى جانب آخر، يمكن للضرائب دعم القدرة التنافسية مثلاً من خلال تمويل السلع العامة والتي تقود إلى زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، فضلاً عن نمو الانتاجية. علاوة على ذلك تسعى السياسات الضريبية المعاصرة إلى تحقيق أهداف السياسة المتنوعة. ومن ثم، فإن الضرائب لا تهدف فقط إلى جمع الأموال اللازمة للإنفاق الحكومي، ولكن أيضاً للمساهمة في إعادة توزيع الدخل، والاستقرار الاقتصادي، وتخصيص الموارد، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون داعمة للنمو الاقتصادي. الغرض من النظام الضريبي المصمم بشكل صحيح هو تحقيق أهداف السياسة المالية المرغوبة بأكثر الطرق فعالية، أي عن طريق الحد من التشوّهات غير المرغوب فيها وتقليل تكلفة تحصيل الضرائب وتعزيز النمو الاقتصادي. وتؤدي كفاءة الضرائب وخاصة الهيكل الضريبي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي وضبط أوضاع المالية العامة²، وتدعم الضرائب أهدافاً أخرى غير تنافسية، مثل التخفيف من حدة الفقر، التي تقود وبشكل مباشر إلى رفع مستويات المعيشة.

¹- Hassan alamro, *The impact of fiscal policy on the price competitiveness of the manufacturing sector of Jordan*, Mutah Unevesity, Munich Personal RePEc Archive, 2014, p.9.

² - Desislava Stoilava, *Tax Structure and Economic Growth: Evidence from European Uoion*, Contaduría y Administración 62 , México , 2017,p.1042.

أولاً- دور الضرائب في الاستثمار

يظهر أثر الضرائب الجمركية* في تشجيع الاستثمارات من خلال الإعفاءات الضريبية والتي تتخذ عدة أشكال منها إعفاء استيرادات الاصول الرأسمالية والآلات ووسائل النقل والمواد الأولية من الضرائب الجمركية والتي تخفض من تكاليف المشروع سواء في مرحلة الإنشاء والتأسيس أو في اثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، كما ان مثل هذه الإعفاءات تشجع المستثمر على استيراد أجود مستلزمات الإنتاج مع استيراده لوسائل النقل والمواصلات الملائمة لطبيعة نشاطه ، كما انّ إعفاءات التصدير من الضرائب الجمركية تعمل على تشجيع التصدير خاصة فيما يخص المشاريع الخاصة¹، ومن خلال ما تحصل عليه من عملات اجنبية جراء زيادة تصدير المنتجات الوطنية سوف يمكن هذه المشاريع من استيراد ماتحتاج اليه من آلات ومعدات أولية وغيرها مما يحتاج اليه المشروع للإنتاج، ما يؤدي الى زيادة الاستثمار والتوسع فيه، كذلك يؤدي إعفاء التصدير الى جعل المنتجات الوطنية تمتلك قدرة تنافسية داخل الأسواق الدولية وهذا مايشجع التوسع في الانتاج. ومن خلال تخفيض الضريبة على دخل الشركات الاجنبية يتم تحفيز الاستثمار الأجنبي ايضا.

ثانياً: دور الضريبة في ميزان المدفوعات

يتبين أثر الضرائب الجمركية الفعال في ميزان المدفوعات بتأثيرها على الكميات الاقتصادية والمالية التي يتكون منها هذا الميزان، فعندما تكون مرونة الطلب على الاستيرادات عالية فانه سوف يتصف بالحساسية الشديدة تجاه أي تغير في السعر، وبذلك فان فرض ضرائب على الاستيرادات تمكن الدولة من معالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها وتخفيف الضغوطات وضمان الحصول على فائض ، كما يمهد لزيادة الصادرات وتطويرها وزيادة تصنيع المواد الاولية ومن ثم زيادة الضرائب الجمركية وزيادة الايرادات الضريبية وتحسين ميزان المدفوعات الا انه لا بد من عدم المبالغة في فرض هذه الضرائب لما لها من آثار سلبية على مستويات أسعار الاستيرادات والأسعار المحلية وعلى مدى القدرة على المنافسة ، حيث ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند فرض الضريبة التمييز في أشكال الإستيرادات فتفرض ضريبة منخفضة على السلع الاستهلاكية الضرورية ومستلزمات الانتاج للمشاريع الانتاجية وضريبة أعلى على السلع شبه الضرورية وبدرجة اكبر على السلع الكمالية². وفق هذا المفهوم يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية الدولة، ولكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استناداً إلى وضع الميزان التجاري في جميع

* الضرائب الكمركية ضرائب ذكية لان لها القدرة على مراقبة السلع التي تدخل الى السوق المحلية من الخارج والحد منها والسيطرة عليها بحيث يتم استيراد الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية كما انها لا تؤثر على الاستثمار بل بالعكس فهي تشجع الصناعة الوطنية وعند تطبيق الضرائب الكمركية لا يمكن التهرب من دفعها، للمزيد إقرأ:

- جيمس جوارتن، ريجارد واستروب، مصدر سابق، ص141.
1 - بان عبد القادر الصالحي، الضرائب الكمركية في العراق والاثار المترتبة عليها، الطبعة الأولى، مكتبة السنهوري، العراق، 2011، ص353.

2 - فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن، 2008، ص206.

الحالات، حيث أن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعنى علامة قوة للاقتصاد¹.

ثالثاً : دور الإعانات الحكومية للصادرات* في القدرة التنافسية

ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية تأثير إجراءات السياسة المالية التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية. وقد حدثت هذه الزيادة في سياق ازدهار ظروف حرية التجارة ، وهو سياق يميل إلى خلق منافسة دولية أقوى ، إلى جانب الحاجة إلى الحفاظ على حسابات عامة متوازنة وكذلك ضمان أقصى قدر من الفعالية في تنفيذ تدابير السياسة العامة ومن ضمن هذه الإجراءات الإعانات الحكومية للصادرات. وينطوي الدعم الحكومي للصادرات على ثلاثة آثار إيجابية رئيسة محفزة: التغلب على عبء تكاليف التصدير الثابتة ، وتحقيق وفورات الحجم ، وتحسين الإنتاجية ، حيث تحتاج الشركات المنخرطة في تجارة التصدير إلى استثمار الموارد للعثور على شركاء تجاريين مستوردين مناسبين ، والتحقيق في جدارة الائتمان وحسن النية ، وفي الوقت نفسه على هذه الشركات أن تواجه المخاطر السياسية المحتملة ، ومخاطر تقلب السوق ، ومخاطر تقلب أسعار الصرف. لذلك ، تحتاج الشركات إلى دفع تكاليف ثابتة أعلى لاستكشاف الأسواق الدولية، ومن خلال الإعانات يمكن للحكومة تزويد الشركات بالدعم المالي أو ضمانات المخاطر ، والتي يمكن أن تساعد على التقليل من التكاليف الثابتة ومخاطر المعاملات وأن تحفز هذه الإعانات الشركات على استكشاف الأسواق الدولية² وبالاعانات تستطيع الشركات زيادة حصتها في السوق الدولية من خلال مزايا تكلفة التصدير ، والتي يمكن أن تساعد على تحقيق وفورات الحجم وتقليل متوسط تكلفة الصادرات ، ومن ثم تعزيز قدرتها التنافسية الدولية³.

¹ - طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002.ص5
* إعانة التصدير هي دفعة لشركة أو فرد يشحن سلعة إلى الخارج تدفع من الحكومة، يمكن أن يكون دعم الصادرات إما محددًا (مبلغًا ثابتًا لكل وحدة) أو حسب القيمة (نسبة من قيمة السلع المصدرة) ، للمزيد إقرأ:

-Paul R. Krugman et al., *International Trade: Theory & Policy*, Op-Cit, p.249.

² - Yanfeng Lou et all , *The Spillover Effect of US Industrial Subsidies on China's Exports, Sustainability – MDPI*, 2938 ,12 ,2020, P.2.

³ - Marco Mariani and Fabrizia Mealli, *The effects of R&D subsidies to small and medium-sized enterprises. Evidence from a regional program*, Italian Economic Journal. 2018, 4, 249–281.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

توفر بيئة الاقتصاد الكلي الظروف العامة التي تخلق فرصاً لزيادة القدرة التنافسية للشركات¹. وعلى الرغم من أن البنك المركزي يركز بشكل أساسي على استقرار الأسعار ، فإن له التأثير البين في الاقتصاد الكلي ، إذ تسمح آليات انتقال اثار السياسة النقدية عبر عدة قنوات بإجراء تغييرات مرغوبة في الاقتصاد. لذلك يتم التركيز هنا على العلاقة بين التغييرات في اجراءات السياسة النقدية والقدرة التنافسية للبلد. وهناك إعتقاد أن الأداء المالي للشركات كمقياس للقدرة التنافسية يمكن أن يتأثر أيضاً بالسياسة النقدية حيث تسمح المعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة لمؤسسات الاستثمار المالية بتمويل الاستثمارات أو الأنشطة الأخرى التي يمكن أن تؤثر من ثم على قدرتها التنافسية. ويمتد تأثير المعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة أيضاً الى إنفاق الأسر كون أسعار المنتجات في السوق منخفضة بسبب انخفاض كلفة تصنيعها وهذا يتيح للشركات ان تتنافس ومن ثم يمكن أن تزيد ربحية الشركات نتيجة لإنفاق هذه الاسر².

أولاً: الدور المباشر وغير المباشر للسياسة النقدية

من خلال النظريات النقدية يمكن بلورة دورين تمارسهما السياسة النقدية بقنواتها النقدية وهي كالتالي :

1- الدور المباشر للسياسة النقدية

يكمن الدور المباشر لإنقال اثر السياسة النقدية في النقود التي بحوزة الافراد والتي يمكن تسميتها بقناة النقود ، إذ تعد النقود شكل من اشكال الموجودات لذا تأخذ مكانها جنباً الى جنب مع الاسهم والسندات والموجودات المادية الأخرى . فاذا قضت اجراءات السياسة النقدية باحلال النقود مكان الموجودات المادية فان الزيادة في الارصدة النقدية ترفع نسبة النقود الى الموجودات المادية لدى الافراد . فالحيازة الاضافية تحمل معها خدمات اضافية للنقود (المزيد من السيولة)، فاذا قوم الافراد السيولة الاضافية باقل من قيمة خدمات الموجودات المادية الأخرى عند ذلك يخفض هؤلاء الافراد ما عندهم من ارصدة نقدية بالحصول على المزيد السلع والخدمات ، وبذلك يرتفع الانفاق الكلي ومن ثم الناتج³. كذلك يعتمد أثر السياسة النقدية على مدى وجود تعليمات رقابية صادرة عن البنك المركزي تحد من قدرة البنوك التجارية على تغيير سعر الفائدة على الائتمان، ففي حال وجود تعليمات رقابية تشترط ربط التغيير في سعر الفائدة على عملائها بالتغيير في إحدى أدوات السياسة النقدية أو سعر فائدة تعاملات ما بين البنوك، فإن أثر السياسة النقدية سيكون مباشراً ، فعلى سبيل المثال لو قام البنك التجاري بربط سعر الفائدة على الائتمان

¹ - Siudek, T. and A. Zawojcka , *Competitiveness in the Economic Concepts, Theories and Empirical Research*. Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 13(1), 2014, p. 100.

²-Veronika Kajurová & Dagmar Linnertova , *The Impact of Loose Monetary Policy on the Competitiveness of Czech Firms*vol. Econpapers, 12, issue 1,2018,p.49.

³ -John Sloman, *Economics*, 10th Edition, UK, Pearson Education Ltd., 2018, P: 594.

بسعر فائدة السياسة النقدية، سيتوجب على البنوك التجارية تخفيض أسعار الفائدة على قروضها الممنوحة للعملاء¹.

ثانياً: الدور غير المباشر للسياسة النقدية

تنتقل آثار السياسة النقدية بصورة غير مباشرة للنشاط الاقتصادي من خلال قنوات أهمها:

أ- قناة عرض النقد

إعتقد الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون بحياد النقود وإن التغيرات في العرض النقدي لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية بل تقود الى تغيرات في الطلب الكلي والأسعار، ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية لها دور في إرتفاع الأسعار دون أن يكون لها أثر في الناتج والتوظيف ، إلا أن كينز كان يرى أن للسياسة النقدية تأثيراً على المتغيرات الحقيقية شرط ان يكون الطلب على النقود قليل المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة وأن يكون الاستثمار مرناً بالنسبة لمعدل الفائدة أما في حالة كون دالة التفضيل النقدي أفقية – مصيدة السيولة- فإن معدل الفائدة لا ينخفض مع زيادة العرض النقدي، كذلك إن لم يستجب الاستثمار لتغيرات معدل الفائدة فإن هذا يشير الى عدم قدرة السياسة النقدية في التأثير في النشاط الاقتصادي وهنا ومن وجهة نظر الكينزيين تكون للسياسة المالية أجدى وأفضل وهم بذلك يختلفون عن النقويين الذين يرون أن السياسة النقدية هي الاداة الفعالة في التأثير بالنشاط الاقتصادي وباعتقادهم بمرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وارتفاع مرونة الاستثمار نسبة لمعدل الفائدة ، ومن جانب آخر رأى النقويون أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير فقط بينما يتركز تأثيرها في الأجل الطويل على المتغيرات الأسمية كالمستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة الإسمي والأجر النقدي². وبصورة عامة يلاحظ أن التغير في العرض النقدي يمكن أن يؤثر على الناتج من خلال التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف ، فزيادة العرض النقدي تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة تبعاً لأثر السيولة وهذا يقود الى زيادة الاستثمار ومن ثم الناتج الكلي . ومن جهة أخرى تؤدي زيادة العرض النقدي الى إرتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي بإفتراض ثبات الأسعار النسبية وبالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الوردات ومن ثم زيادة الناتج الكلي³.

¹-Jamel Jouni & Rami Obeid , *Determinants of Operational Efficiency in the Arab Banking Sector*, Arab Monetary Fund , Financial Sector Development Studies , No. 6 , 2021,p.23.

² -Richard T. Froyen , *Macroeconomics: Theories and Policy*, 10th Edition Pearson Education, London.2014 , pp 229-234.

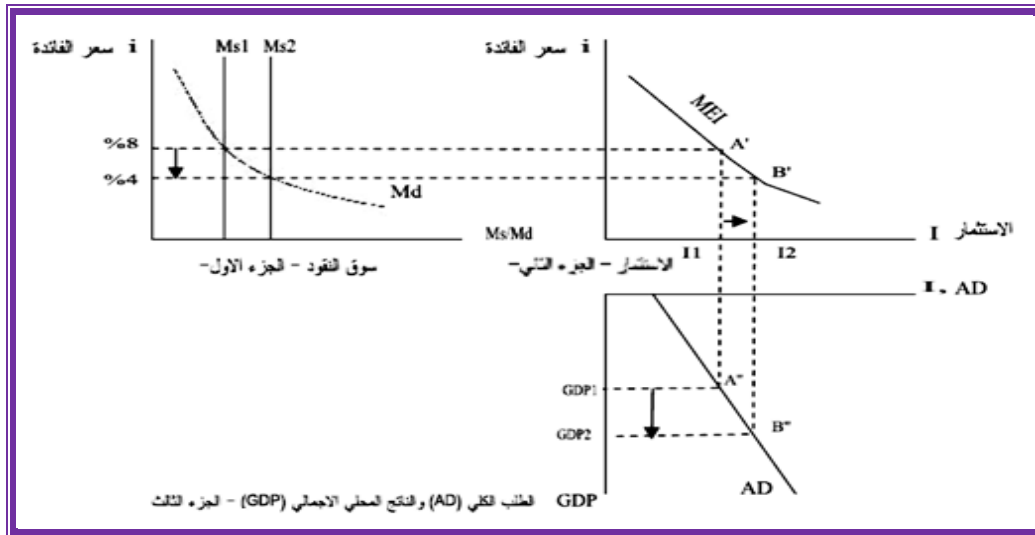
³ -Olivier Blanchard , *Macroeconomics*, 8th Edition, Pearson Education Limited, USA.2021 , pp 421-422.



ب- قناة سعر الفائدة التقليدية

يعد سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية المهمة على المستوى الكلي و الجزئي في النشاط الاقتصادي. فتغيرات أسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء كانت وحدات ذات فائض مالي، أو وحدات ذات عجز مالي في النشاط الاقتصادي. كما أن استقرار أسعار الفائدة في حدود مقبولة تعبر عن مدى سلامة و صحة السياسات النقدية المتبعة في اقتصاد معين وكذلك تعد قناة سعر الفائدة تبعا للفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لآلية انتقال اثار السياسة النقدية الى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ، ما يؤدي بدوره إلى خفض التكلفة الحقيقية للاقتراض ، ينتج عن ذلك ارتفاع الإنفاق الاستثماري ، و يقود هذا إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي كما يوضح ذلك الشكل (5) ، وعلى الرغم من أن كينز شدد في الأصل على هذه القناة على أنها تعمل من خلال قرارات الشركات (المنتجين) حول الإنفاق الاستثماري ، إلا أن البحث عن آليات انتقال جديدة قاد الاقتصاديين إلى إدراك أن قرارات المستهلكين بشأن الإسكان والإنفاق الدائم للمستهلك (الإنفاق من قبل المستهلكين على العناصر المعمرة مثل السيارات والثلاجات) هي أيضا قرارات استثمارية¹.

الشكل (5) آلية انتقال أثر السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة الى الناتج



المصدر : بول سامويلسون و ويليام دي نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ، 2006 ، ص576.

¹ Frederic S. Mishkin, *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, Op-Cit, p.624.

ومن المهم الإشارة الى أن سعر الفائدة كآلية لانتقال أثر السياسة النقدية تركز على استخدام سعر الفائدة الحقيقي وليس الاسمي، إذ إنّ الاول يؤثر في قرارات المنتجين والمستهلكين بالإضافة الى أنه يجب التركيز على سعر الفائدة طويل الأجل وليس قصير الاجل كون الاول له تأثير كبير على الانفاق. وهنا لابد من توضيح مسألة تتعلق بقدرة التغييرات التي تنتهجها السياسة النقدية ، هل التغيير في سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل يؤدي إلى تغيير مماثل في سعر الفائدة الحقيقي على السندات قصيرة الأجل وطويلة الأجل؟ ، لقد رأينا بالفعل أن الإجابة تكمن في ظاهرة جمود الاسعار (sticky prices) والتي تشير الى أن المستوى العام الاسعار يتغير ببطء بمرور الوقت ، لذا فإن السياسة النقدية التوسعية ، التي تخفض سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل ، تخفض أيضاً سعر الفائدة الحقيقي قصير الأجل كذلك. وطالما أنّ البنك المركزي قادر على التأثير على سعر الفائدة الحقيقي من خلال سيطرته على سعر الفائدة الاسمي ، يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على الناتج الحقيقي¹.

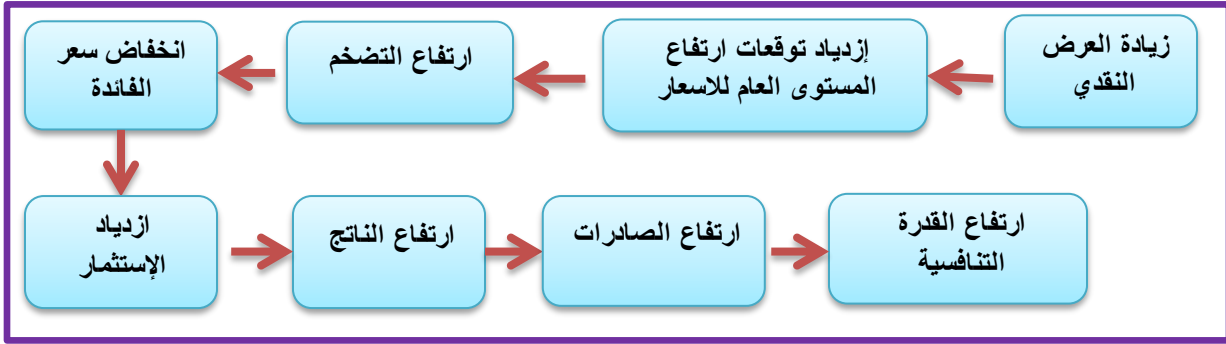
علاوة على ذلك فقد اسهم الاقتصاديون بدراسات عن قناة سعر الفائدة مفادها ان للسياسة النقدية القدرة على التأثير على النشاط الاقتصادي حتى عندما تقترب معدلات الفائدة من الصفر وهذا يمكن رصده في بعض الاقتصادات كاليابان و هو ما يعرف باتباع معدل الفائدة الصفرية، فمع سعر فائدة قريب من الصفر و اتباع سياسة نقدية توسعية يتسبب في رفع مستوى الاسعار المتوقع و نتيجة ارتفاع معدل التضخم الذي يخفض سعر الفائدة الحقيقي حتى وان كان معدل الفائدة الاسمي صفراً، ويفترض ان يستخدم هذه الانخفاض في سعر الفائدة في عمليات الاقراض من قبل البنوك وذلك لزيادة الائتمان للقطاع الخاص لكي يشجع الاستهلاك والاستثمار وزيادة الناتج وانخفاض قيمة العملة المحلية* وزيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع القدرة التنافسية².

¹-Carl E. Walsh, *Monetary Theory and Policy*, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England,2017.p.336.

* العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف هي حركة رأس المال، فالحرية فيها تجعل نظرية تعادل أسعار الفائدة فاعلة ، فإنخفاض أسعار الفائدة الداخلية عن أسعار الفائدة الخارجية يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية أي انخفاض عرض الصرف الاجنبي فيقود الى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية و تكون الحالة معاكسة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ، للمزيد اقرأ:

-Thomas Oatley, W.Kindred winecoff, *international political economy*,10 th Edition, Edward Eglar,2019,p359.

²- حسن الحاج ، التغيير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد،إتحاد شركات الاستثمار، الكويت. 2018،ص 10.



ومن ثم تشير هذه الآلية إلى أن السياسة النقدية يمكن أن تظل فعالة حتى عندما تكون أسعار الفائدة الاسمية قد خفضت بالفعل إلى الصفر من قبل السلطات النقدية وهو ما ينعكس على القدرات التنافسية للبلدان الأخرى التي سوف ترتفع عملتها مقابل هذه العملات الرئيسية. فعلى سبيل المثال أدت خطة التيسير الكمي في الولايات المتحدة إلى تزايد الضغوط على اليوان نحو الارتفاع، وهو الأمر الذي حاولت الصين جاهدة طوال السنوات السابقة أن تتجنبه، وذلك من خلال التدخل المكثف في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على اليوان عند أقل من قيمته الحقيقية، وفي الواقع، تشرح كذلك هذه الآلية سبب لجوء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ديسمبر 2008 إلى السياسة النقدية غير التقليدية (سياسة التيسير الكمي) للالتزام بالحفاظ على معدل سعر الفائدة عند الصفر لمدة طويلة من الزمن. من خلال القيام بذلك، كان الاحتياطي الفيدرالي يحاول منع توقعات التضخم من الانخفاض من أجل التأكد من بقاء أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة، وذلك لتحفيز الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بالحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة لمدة طويلة من الزمن من شأنه أن يساعد على خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة الإنفاق¹.

كذلك تشير فرضية التوقعات، (والتي تنص على أن سعر الفائدة طويل الأجل هو متوسط أسعار الفائدة المستقبلية قصيرة الأجل المتوقعة) إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي قصير الأجل، طالما كان متوقعاً. أن تستمر، يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل. تؤدي معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة هذه بعد ذلك إلى زيادات في الاستثمار التجاري الثابت، والاستثمار في الإسكان، واستثمار المخزون، ونفقات المستهلك المعمرة، وكلها تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي. ومن المعروف أن البنك المركزي لا يعمل إلا في سوق النقد (سوق ما بين البنوك) كونه المورد الوحيد للاحتياطيات، ومن ثم فإن ما يقوم به البنك المركزي هو تحديد المعدل الإسمي لسعر الفائدة ولا يمكنه وضع المعدل الحقيقي مباشرة لأنه لا يستطيع وضع التضخم المتوقع بشكل مباشر حتى لو جاء معدل التضخم في المستقبل كما تنبأ به البنك المركزي²، والجدير بالذكر أن فعالية أداة سعر الفائدة تتوقف على المدى الزمني اللازم

¹ - السيد متولي عبدالقادر، إقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن 2010، ص197

لاننتقال اثر استخدامها من قبل السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي وهي تختلف من دولة الى أخرى تبعاً لمرونة السياسات الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي واستقلالية البنك المركزي¹.

ج - قناة سعر الصرف

تنشأ أهمية سعر الصرف في قدرته على تسهيل الوصول الى الأهداف والغايات الاقتصادية الرئيسية ، إذ أنه يؤثر في قطاعات الاقتصاد القومي كافة ، فيعزز القدرة التنافسية لبلد ما بما يضمن سلامة ميزان المدفوعات ، ويعمل على تثبيت الأسعار المحلية ، بكلمة أخرى فان أثر سعر الصرف يبرز بالتأثير على الانفاق ، وذلك أساساً من خلال تعزيز الحوافز النسبية بين المعروض المحلي للصادرات وبدائل الواردات ، والأنفاق المحلي على الواردات و سلع التصدير وتتوقف هذه الحوافز على أسعار سلع التبادل التجاري بالعملة المحلية والتي لا يتم تبادلها تجارياً.

لقد اهتم التحليل الكنزي في تتبع أثر السياسة النقدية في الناتج بالاعتماد على سعر موجود واحد وهو سعر الفائدة (بالعلاقة مع أسعار السندات) ، وليس على أسعار الموجودات الأخرى . في حين قدم النقوديون تحليلاً أكثر وضوحاً وشمولاً من الرؤية الكنزوية حول آلية انتقال السياسة النقدية (TMM) ، فأثاروا آليات انتقال أخرى توجد فيها أسعار نسبية لموجودات أخرى، وانتقال الأثر النقدي الى الثروة الحقيقية ومن ثم الناتج يأتي في مقدمتها قناة سعر الصرف².

ومع تزايد تدويل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وظهور أسعار الصرف المرنة ، تم إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف ، والتي تؤثر بدورها على صافي الصادرات والطلب الكلي³. وتستخدم السياسة النقدية قناة سعر الصرف* للتأثير على الصادرات من جهة ، ومن جهة أخرى للتأثير على معدلات الفائدة في جذب الاستثمار الخارجي⁴، وايضا فإن هذه القناة تعني الاستجابة لتحركات سعر الفائدة.

ينقل سعر الصرف تأثير السياسة النقدية من خلال قناة الطلب و العرض الكليين و قناة التضخم، بصورة غير مباشرة للاقتصاد الحقيقي، والتغير في سعر الصرف يؤثر على الطلب و العرض الكليين و الذي بدوره يؤثر على معدل التضخم. فعند اتباع سياسة نقدية توسعية، تنخفض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية مما ينعكس على تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الى خارج الدولة، و تصبح

1 - أحمد شفيق الشاذلي ،قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، العدد 39، 2017، ص8.

2 -Frederick S .Mishkin and others , *The economics of money- banking and financial markets*, Op-Cit, p.540.

3-Frederic S. Mishkin, *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*. Op-Cit, p.625.

* اعتمد سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية في التحليل والذي يمثل عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

4 - عبد المطلب عبد الحميد، *السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي*، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 126.

الودائع بالعملة المحلية اقل جذبا من الاجنبية فبذلك يزداد حجم الودائع الأجنبية، و يترتب على هذين الأثرين انخفاض سعر الصرف الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق الأسعار والاثـر على المراكز المالية لذا سميت هذه القناتان بأثر الإنتشار غير المباشر، كما يؤدي تراجع قيمة العملة الى انخفاض أسعار الصادرات ومن ثم نمو الصادرات وزيادة كل من الطلب الكلي و الناتج من ناحية أخرى. فبالنسبة لجانب العرض، انخفاض سعر الصرف يؤدي لزيادة أسعار المدخلات المستوردة مما يدفع لزيادة أسعار السلع المحلية ومعنى ذلك ارتفاع معدل التضخم ، وتحتل قناة سعر الصرف أهمية في حالة الاقتصادات الصغيرة النامية التي تعتمد على المدخلات المستوردة، وعلى الرغم من أن السياسة النقدية تؤثر على الدخل في الاقتصاد المفتوح ، كما هو الحال في الاقتصاد المغلق ، فإن آلية الانتقال النقدي مختلفة إذ أنه في الاقتصاد المغلق ، تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة الإنفاق لأنها تخفض معدل الفائدة وتحفز الاستثمار أما في اقتصاد مفتوح صغير ، لا تتوفر قناة الانتقال النقدي هذه لأن سعر الفائدة ثابت تبعا لسعر الفائدة العالمي. إذن كيف تؤثر السياسة النقدية على الإنفاق؟ للإجابة على هذا السؤال ، نحتاج مرة أخرى إلى التفكير في التدفق الدولي لرأس المال وآثاره على الاقتصاد المحلي¹.

وللتوسع في الموضوع الأنف الذكر فقد قدم أنموذج مونديل* - فليمنج (Mundell–Fleming) (باستخدام منحنى IS-LM) * أحد الافتراضات المهمة بأن الاقتصاد الذي تتم دراسته هو اقتصاد صغير مفتوح مع تنقل رأس المال بشكل مثالي ، أي أنه يمكن لهذا الاقتصاد الاقتراض أو الإقراض بالفدر الذي يريده في الأسواق المالية العالمية ، ونتيجة لذلك ، يتم تحديد سعر الفائدة للاقتصاد من خلال سعر الفائدة العالمي² وفي هذا الاقتصاد تؤثر السياسة النقدية على الدخل عن طريق تغيير سعر الصرف بدلاً من سعر الفائدة .

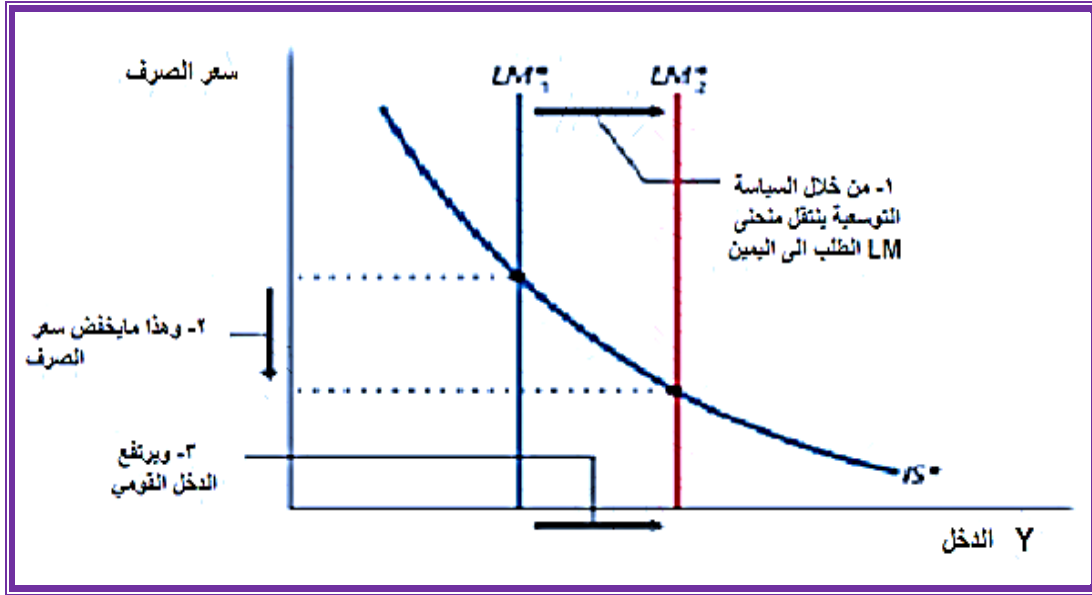
¹ -N. Gregory Mankiw, *Macroeconomic*, 9th edition, worth publishers, New York, 2017, p. 376.

* في عام 1999 ، حصل روبرت مونديل على جائزة نوبل لعمله في الاقتصاد الكلي (الاقتصاد المفتوح) ، بما في ذلك هذا الأنموذج الذي يعد الأكثر توافقا مع أدوات التحليل المتبعة وهو يبين نظريا الدور الممكن لكل من السياستين النقدية والمالية مع نظامي سعر الصرف الثابت والمرن ومضامين فرضية الانفتاح المالي في فاعلية السياستين.

* يمثل المنحنى هذا حالة توازن سوق السلع IS وحالة توازن سوق النقد LM. ويتم رسم كلا المنحنيين مع إبقاء سعر الفائدة ثابتاً بسعر الفائدة العالمي. يوضح تقاطع هذين المنحنيين مستوى الدخل وسعر الصرف الذي يحقق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد.

² -N. Gregory Mankiw, *Macroeconomic*, 10th edition, worth publishers, New York, 2019, p. 416-417.

الشكل (6) السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المعمومة

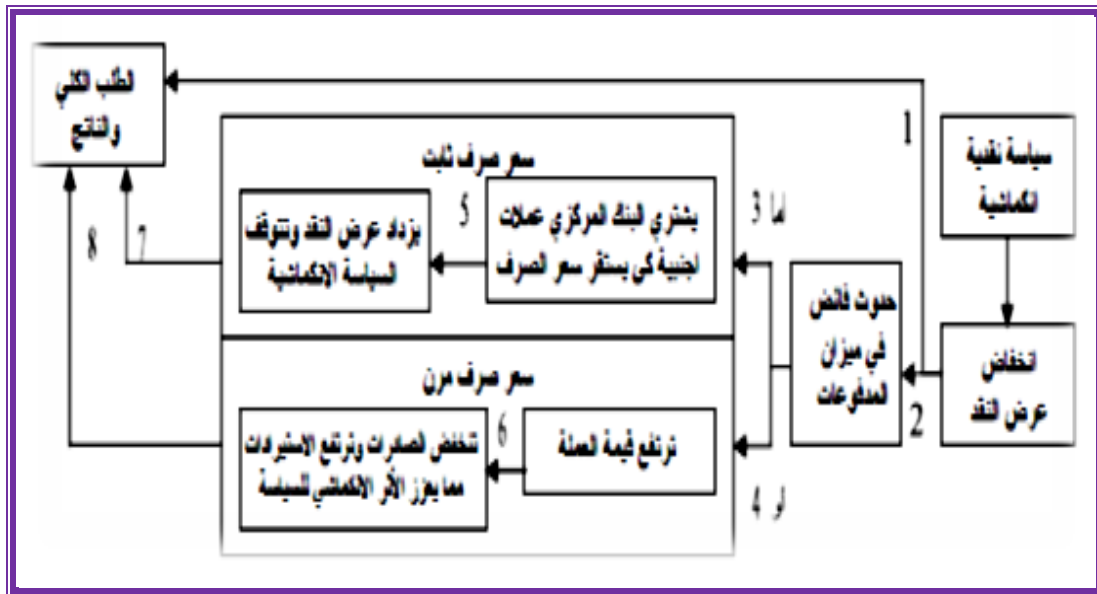


المصدر:

N. Gregory Mankiw, Macroeconomic, tenth edition, worth publishers, New York, 2019 p. 426.

الشكل (6) يوضح أنه في نظام سعر الصرف المرن وعلى افتراض أن البنك المركزي يزيد المعروض النقدي وأن يكون مستوى الاسعار ثابتًا ، فإن الزيادة في المعروض النقدي تعني زيادة في أرصدة الأموال الحقيقية. تؤدي الزيادة في الأرصدة الحقيقية إلى نقل منحنى LM إلى اليمين ومن ثم فإن الزيادة في عرض النقود ترفع الدخل وتخفض سعر الصرف.

المخطط (7) آلية إنتقال السياسة النقدية عبر قناة سعر الصرف.



- Ake Blomqvist et al., Economics, 3th Candian Edition, McGraw Hill Ryerson Ltd.,1990, p.272.

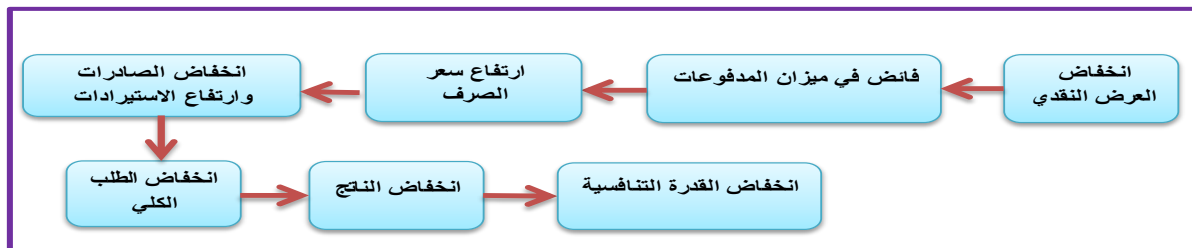
مما سبق نخلص ووفقاً للمخطط (7) وجود آلية لانتقال أثر السياسة النقدية مع كل نوع من انواع
انظمة اسعار الصرف التي تتبعها البلدان وهي كالآتي -

- آلية انتقال أثر السياسة النقدية مع نظام سعر الصرف الثابت

فالساسة النقدية الانكماشية - كما هو مبين في المخطط (7) - لها اثر في ميزان المدفوعات بجعله
يحقق فائضاً بارتفاع سعر الفائدة الذي وبسببه تكون الموجودات المالية المحلية اكثر جاذبية من
الموجودات المالية الاجنبية ومن ثم دخول النقد الاجنبي الى البلد المعني. وفي ظل سعر الصرف الثابت
سيشتري البنك المركزي عملات اجنبية مؤدياً ذلك الى زيادة عرض النقد ، هذه الزيادة تميل الى تعديل
السياسة النقدية الانكماشية وكذلك ستعمل على خفض سعر الفائدة وزيادة الاستثمار والدخل والطلب الكلي
والنتائج. وعند اتباع السلطات النقدية نظم الصرف الثابت فإنها لاتسمح لسعر الصرف أن يتقلب
في سوق الصرف الأجنبي إستجابة لقوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، بدلاً من ذلك
تقوم السلطات النقدية بتثبيت قيمة العملة المحلية عند مستوى معين، أو يتم وضع حدود عليا ودنيا
لسعر الصرف إلا أنها تكون ضيقة جداً وتحافظ السلطة النقدية على بقاء سعر الصرف عند ذلك
المستوى او داخل تلك الحدود عبر التدخل في سوق سعر الصرف بيعا وشراء للعملة الأجنبية
مستخدمة بذلك احتياطاتها الدولية¹.

- آلية انتقال اثر السياسة النقدية مع نظام سعر الصرف المرن:

تحدث السياسة النقدية الانكماشية (انخفاض العرض النقدي) فائضاً في ميزان المدفوعات بسببه
ارتفاع سعر الفائدة وفي ظل سعر صرف مرن ، فان فائض ميزان المدفوعات سيرفع سعر الصرف ومن
ثم سيخفض صافي الصادرات مما يقود الى خفض عوائد عناصر الانتاج ومن ثم الطلب الكلي والنتائج
والقدرة التنافسية للبلد .



ولابد من الإشارة الى أن آلية انتقال اثر السياسة النقدية عبر قناة سعر الصرف تكون اكثر فاعلية في
ظل سعر الصرف المرن منه في نظام سعر الصرف الثابت ، حيث ذلك الاثر في الاستثمار كما هو في
الصادرات، ولأن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب وجود احتياطات كبيرة للحفاظ على قيمة العملة

¹ - مورديخي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية ،
الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2010 ، ص277.

المحلية ومن عيوبه نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة للاقتصاد المحلي من بلد الربط¹، واصبح من المتفق عليه في الأدبيات الاقتصادية على ان الاقتصاد المفتوح (الذي يسمح بقدر كبير من المرونة في تحركات رؤوس الأموال) يحتاج اتباع سعر صرف مرن نسبياً. وقد تجذب معدلات الفائدة المرتفعة التدفقات الرأسمالية، مما يزيد حجم القروض والاستثمارات، ومن ثم، يحد أو يعكس الأثر الاعتيادي. فضلاً عن ذلك، يوجد أثران لرفع المعدلات على المدى المتوسط. أولاً، عندما يقوم البنك المركزي بزيادة المعدلات، يرفع عادة المعدلات على المدى القصير، مما يجذب رأس المال التضاربي على المدى القصير. غالباً ما تخصص هذه التدفقات للاستهلاك أو للقطاع العقاري، بدلا من القيام باستثمارات منتجة على المدى الطويل. ومن ثم تتفاقم الطفرة على المدى القصير، من دون أي أثر إيجابي على النمو على المدى الطويل. ثانياً تؤدي التدفقات المرتفعة أيضاً إلى ارتفاع سعر العملة المحلية، مما قد يبطئ الاقتصاد على المدى المتوسط إلى البعيد مع انخفاض القدرة التنافسية لقطاعات التصدير والقطاعات البديلة للاستيراد، أي يتضمن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية تناقص القدرة التنافسية الدولية للبلاد المعني والعكس صحيح². وربما تؤدي التدفقات الرأسمالية إلى تغيرات في بنية الانتاج التي تعيق النمو على المدى المتوسط إلى البعيد، في حين يكون اثر المعدلات المرتفعة محدوداً في الحد من الفقاعة على المدى القصير.

فالساسة النقدية التوسعية تؤدي الى خفض سعر الفائدة كما هو واضح في الشكل (6)، وهذا يقود في ظل سعر الصرف المرن الى حدوث تدفق رأسمالي خارجي يتجسد في عجز في حساب رأس المال ومن ثم حصول عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض في سعر الصرف الامر الذي يؤدي الى ارتفاع صافي الصادرات وتحسن الناتج بافتراض وجود مرونة في الجهاز الانتاجي ومن ثم زيادة القدرة التنافسية الدولية. وإن من شأن هذا الاجراء أن يفضي الى ارتفاع سعر الصرف (على أثر ارتفاع الطلب الأجنبي على العملة المحلية)، وتحسن وضع الحساب الجاري (على اثر انخفاض الميل الحدي للاستيراد) وحفز الاستخدام والناتج. ونظم التعويم مقارنة بنظم الربط أقل تعرضاً لخطر المغالاة في التقييم. وتستخدم السياسة النقدية المتغير الثاني وهو الدخل في تحديد سعر الصرف، أي ان زيادة عرض النقد ستؤدي الى زيادة الدخل وهذا أتاح مساراً آخر للتأثير على سعر الصرف، فزيادة الدخل تعني زيادة الاستيرادات من دون التأثير على الصادرات، أما عند تبني سياسة نقدية إنكماشية فإنها ستسبب إنخفاضاً في الدخل يتبعه انخفاض في الاستيرادات ومن ثم ارتفاع في سعر صرف العملة.

أما مسار التأثير الثالث للسياسة النقدية على سعر الصرف فهو من خلال الأسعار، فالسياسة النقدية التوسعية تدفع بمستوى الأسعار الى الأعلى في بلد ما، وستكون الأسعار في ذلك البلد مرتفعة نسبياً

1 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مصدر سابق، ص 149.
2 - أحمد ابراهيم علي، سعر الصرف، الموازنة، واحتياطيات البنك المركزي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2021، ص 11. متاح على شبكة الانترنت:

بالمقارنة مع الأسعار الأجنبية ، وهذا ما يجعل صادرات ذلك البلد أكثر غلاءً، الأمر الذي سيخفض من قدرته التنافسية وسيرتفع الطلب على العملة الأجنبية وينخفض الطلب على العملة المحلية ، ما يعني ان السياسات النقدية التوسعية سوف تدفع بالعملة المحلية نحو الإنخفاض وفي نهاية الأمر فإن السياسة النقدية التوسعية تدفع سعر الصرف نحو الإنخفاض ، أما السياسة النقدية الانكماشية تدفعه نحو الإرتفاع¹.

د: قناة الأصول الأخرى

1- قناة توبن للاستثمار :

طوّر جيمس توبين ، الحائز على جائزة نوبل نظرية يشار إليها باسم نظرية توبين ، q^* وهي تركز على سوق الاسهم المالية التي تحدد قيمة معينة للسهم غير المدفوع للشركة ، فلو افترضنا أن هذه القيمة أكبر مما تتكلفه شركة مماثلة في الإنشاء أو بناء المباني وشراء الآلات و توظيف العمالة، فهنا يستفيد أصحاب الأعمال من الإستثمار وإن كانت تكلفة شراء سهم في شركة موجودة فعلاً أقل من تكلفة إنشاء هذه الشركة فإن أصحاب رأس المال سيشترون سهم الشركة بدلاً من إنشاء إستثمار جديد في شركة ينشؤونها² . وتوضح هذه القناة كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على الاقتصاد من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم. كما تنص نظرية توبن (Tobin) السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة . مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم وينتج عن ذلك إرتفاع أسعار أسهم الشركات p_s ، ومن ثم زيادة قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال (q) مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار أعلى، وإستخدام العائد المحقق في شراء سلع إستثمارية وبما أن الإستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فإرتفاعه يؤدي إلى إرتفاع الناتج القومي (Y)³ . هكذا إستطاع Tobin أن يربط بين السياسة النقدية التوسعية و بين زيادة الإستثمار. ويمكن قياس تنافسية الشركة بواسطة مؤشر توبن والذي يمثل (كما ذكر سابقاً) النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالشركة / تكلفة استبدال الأصول فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن الشركة لا تمتلك قدرة تنافسية .

2- قناة مودجلياني (Modigliani) للاستهلاك :

يوضح Modigliani لنا الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الإقتصادي من خلال نظريته عن تأثير زيادة الثروة على الإستهلاك⁴ . نظرية دورة الحياة، هذه النظرية وضعها الإقتصادي Modigliani سنة 1963 وتؤكد أن الإستهلاك يمثل نسبة ثابتة تقريباً من دخل الأسرة على إمتداد مدة

¹ - Gregory N. Mankiw , *Macroeconomics* , 4th ed , Harverd University, Worth publishers, U.S. A. 1999, p319.

* يعرف (Tobin q) على أنه القيمة السوقية للشركات مقسومة على تكلفة استبدال رأس المال للمزيد أنظر:-
- عبد الله الطاهر و موفق علي الخليل ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر، الاردن ، 2004، ص341.

² - توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص343.

³ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مصدر سابق ، ص124.

⁴ - الطاهر عبدالله ، علي الخليل موفق ، النقود والبنوك و المؤسسات المالية ، الطبعة الأولى ،مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004 ، ص 344

حياتها والتي يمكن أن تكون مقسمة إلى ثلاث مراحل رئيسية ، مرحلة اللانشاط ، ومرحلة النشاط ، ومرحلة التقاعد، وأوضحت النظرية الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك ،حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد الدخل الحالي و الموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية و من ثمّ يزيد استهلاكهم وكذلك بيّن Modigliani أن السياسة النقدية التوسعية وكما هو معلوم تخفض سعر الفائدة الامر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية ومن ثم ارتفاع أسعارها Ps،فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من السلع و الخدمات، و بما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي، فان زيادة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الإنتاج¹ .

3- قناة الائتمان

تقوم وجهة النظر الائتمانية لآلية انتقال آثار السياسة النقدية على مبدأ عدم تكامل الاسواق المالية وعلى أهمية الدور الذي يقوم به الوسطاء الماليون في انتقال آثار السياسة النقدية إلى الأسعار والنتائج، إذ تسلط وجهة النظر هذه الضوء على أهمية البنوك التجارية كوسطاء ماليين معينين لهم ميزة خاصة عن باقي الوسطاء الآخرين وهي أنهم يتمتعون بدرجة أكبر على التعامل مع أنواع معينة من المقترضين، لا سيما المؤسسات الصغيرة وقطاع الاسر تأسيسا على أنهم لايملكون قدرة الوصول بصورة مباشرة لأسواق رأس المال وكذلك تبرز آلية انتقال اثر السياسة النقدية كنتيجة للمعلومات غير الكاملة بين الاطراف في العلاقة الائتمانية لما لهذه المعلومات من تأثير مهم على طبيعة عقود الائتمان وقدرة أسواق الائتمان في التوفيق بين المقترضين والمقرضين بكفاءة²، ، الاّ أنّه ليس بالضروري من موقف السياسة النقدية تجاه التعديلات التي تحدثها أن يؤثر فقط على أسعار الفائدة، بل يمتد أثرها أيضا على جانبي الموازنة العمومية للقطاع المصرفي سواء البنك المركزي أم البنوك المنضوية تحت تصرفه. ومن قنوات الانتقال النقدي النيوكلاسيكية التي تؤيد وجهة نظر الائتمان نجد نوعين أساسيين، الاول يشمل **القنوات القائمة على البنوك**، و تندرج ضمنها قنوات فرعية منها: قناة الاقراض البنكي ، والنوع الثاني يشمل **القنوات القائمة على الشركات**، والتي تضم قنوات فرعية هي: قناة الموازنة العمومية للشركات ، وقناة التدفقات النقدية للشركات، و قناة مستوى السعر غير المتوقع.

● القنوات القائمة على البنوك

قناة الاقراض البنكي: إنّ المعلومات غير المتماثلة تحصل عندما يكون المشترون و البائعون لا يمتلكون المعلومات حول النوعية الحقيقية لما يبيعون و يشترون على نحو متماثل أو متساوي من المعلومات. عدم التماثل دائماً أن يسير بالإتجاه نفسه و البائع هو أن (المقترض) يعرف معلومات أكثر من المشتري

¹ -Frederic S. Mishkin ,The Economics of Money, Banking, and Financial Markets,op-cit,p.627.

²-Carl E. Walsh, *Monetary Theory and Policy*, Op-Cit ,p. 479.

(المقرض) تحصل المعلومات غير المتماثلة أو غير المتكافئة في شكلين: 1- الانتقاء المعاكس (السلبى) وهو التفريط وسوء انتقاء المقترضين عند انكماش السياسة النقدية. 2- الخطورة الأخلاقية ينشأ هذا، بعد أن تكتمل الصفة المالية وتنشأ هذه المشكلة لأن المقترضين يدخلون على نحو مغطى في نشاطات تزيد من احتمالية الأداء الرديء أو الأداء السيئ¹.

● القنوات القائمة على الشركات

أ- قناة الموازنة العمومية

ينتقل اثر زيادة عرض النقد عبر موازنة الشركات فزيادة عرض النقد يسبب ارتفاع اسعار الأسهم (Ps) نتيجة انخفاض سعر الفائدة وارتفاع اسعار السندات وهذا يؤدي إلى ارتفاع صافي قيمة الثروة للشركات (net worth) وتبعاً لذلك سيكون انخفاض في المخاطر (احتمال مواجهة كارثة مالية) (Moral Hazard) ومن ثم زيادة الائتمان والانفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي والقدرة التنافسية.

وفيما يخص الجدول حول فاعلية السياسة النقدية، يعتقد النقوديون إن الاسواق الكلية الرئيسية – السلع والخدمات، موارد العمل، الأرصده المعدة للاقراض – قوية الترابط، وتعمل قوى العرض والطلب معا لتحديد كل من مستوى الأسعار والانتاج في هذه الاسواق. في حين يرى الكنززيون ان السياسة النقدية التي تخفض سعر الفائدة ستجذب الاستثمار الخاص، إلا أنّ النقوديين يؤكدون على أنّ هناك علاقة مباشرة وقوية بين الانتاج والتغيرات في عرض النقود وإن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضا في عرض النقود ويستجيب الأفراد لهذه السياسة بزيادة انفاقهم على نطاق اوسع من السلع الأمر الذي يقود الى نمو الطلب على النقود، ما يدفع الافراد الى خفض انفاقهم. هذا يعني إن فاعلية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة. أما فيما يخص أثر السياسة النقدية في الاجل القصير فان النقوديين يرونه مختلف بشده عن أثرها في الاجل الطويل فهم يرون ان الاسعار تتكيف بسرعة وسهولة وهذا عكس ما أتى به التقليديون. فالنقوديون يعتقدون ان تفاعل قوى السوق سوف يحقق التوازن مع مرور الزمن فقط، ووفقا لوجهة نظرهم تلك، تولد التغيرات قصيرة الأمد في اتجاه معدل نمو العرض النقدي آثارها الاولية على الانتاج².

ب- قناة التدفقات النقدية للشركات

تؤثر السياسة النقدية على التدفقات النقدية للشركات فباتباع سياسة نقدية توسعية تخفض معدلات الفائدة الاسمية ما يخفض الديون قصيرة الاجل وهذا يؤدي الى تحسن الموازنة العمومية للشركات بسبب الزيادة في صافي التدفقات النقدية الأمر الذي يسهل للمقرضين إدراك قدرة الشركة على دفع التزاماتها أم

¹ - محمد صالح القريشي، مصدر سابق، ص 127-129.

² - جيمس جوارتيني، ريجارد استورب، مصدر سابق، ص 421-422.

لا ، وتأسيسا على هذا تصبح مشاكل الإنتقاء السلبي أو الخطر المعنوي اقل وطأة ومن ثم يرتفع الإقراض ما يشجع الانفاق الاستثماري ثم يزيد النشاط الاقتصادي بالكامل¹.

ت- قناة مستوى السعر غير المتوقع

تعمل القناة الثالثة للموازنة العمومية للمنشآت من خلال تأثير السياسة النقدية على المستوى الأسعار العام. حيث أنّ مدفوعات الدين في الدول الصناعية هي مثبتة تعاقدياً بقيم إسمية، وعليه فإنّ الإرتفاع غير المتوقع في مستوى الأسعار يخفض من قيمة الديون على المشروع بالقيم الحقيقية (أي أنّها تخفض من عبء الدين في المنشآت) شريطة أن لا يخفض إرتفاع مستوى الأسعار من القيمة الحقيقية لموجودات المشروع. والتوسع النقدي يسبب إرتفاعا غير متوقع في السعر الذي يرفع من القيمة الحقيقية الصافية للمشروع، وهذه تخفض من المشاكل المالية وبنتيجة لذلك يزداد الإقراض ومن ثمّ زيادة الإنفاق الإستثماري والنتاج الكلي².

4- الصندوق الأسود كآلية لانتقال آثار السياسة النقدية

يوصف تحليل Friedman لآلية الانتقال هذه بشكل متشعب وواسع جدا ، ويرجعه الاقتصاديون لفكرة أو مصطلح العلبه السوداء (Black Box) كتشبيه للاقتصاد لأنّه نشاط بالغ التعقيد لا يمكن إدراك كل تفاصيله ، فالزيادة في المعروض النقدي (M) ستعمل على زيادة الدخل النقدي (Y) لكن قبل ذلك يجب المرور عبر هذه العلبه السوداء ، اذ تحلل الأدلة في الشكل المختزل أدناه تأثير التغييرات في M على Y كما لو كان الاقتصاد صندوقاً أسودا لا يمكن رؤية أعماله³.



5- قناة التوقعات

ترتكز هذه القناة على التوقعات واهميتها فيما يخص السياسة النقدية المستقبلية للبنك المركزي في آلية انتقال آثار هذه السياسة ، اذ تكفل التوقعات بإبراز الآثار المترتبة عن السياسة النقدية التي يتم اتباعها وإدراك ما إذا كانت تلك السياسة ذات فعالية أم لا، لذا يرتبط إتخاذ البنك المركزي للإجراءات في

¹ - مجدي الشوربجي، آثار السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج ولأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،مصر، 2013 ،ص73.

² Frederic S. Mishkin, 2019, Op-Cit, P.630.

³ -Frederic S. Mishkin, *The economics of money, banking and financial markets*, 4th ed, Pearson Education, Inc.2011,P.640.

المستقبل بمدى صحة ودقة التوقعات وتوافقها مع الاحداث التي سيكون في خضمها الوضع الاقتصادي مستقبلاً¹.

المطلب الثالث : دور وفاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تعزيز القدرة التنافسية

أولاً : الجدل النقدي – المالي

تكاد تُجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أن بداية الجدل النقدي- المالي ترجع إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان . فمن ناحية، ذهب جانب كبير من الاقتصاديين الكينزيين إلى التقليل من فاعلية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في مجال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، حيث يرى الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر من خلال أسعار الفائدة وأن هذا التأثير يعد ضعيفاً في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً وسريعاً - على الإنفاق الكلي - ومن ثم على مستوى الدخل والتشغيل. بينما نجد من ناحية أخرى، وجهة نظر ميلتون فريدمان وأنصاره والتي تعبر عن التأثير الهام لكمية النقود على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، وأنه من الممكن تحقيق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل إذا ما تم استهداف معدل نمو المعروض النقدي، حيث أكد فريدمان أهمية التحكم في المعروض النقدي بحيث تفوق في أهميتها الإجراءات المالية التي أوصحها كينز لتحقيق الاستقرار بالطلب الكلي، وأبرز في كتابه الشهير "منهج تحقيق الاستقرار النقدي" والصادر عام 1960 أهمية أن يكون معدل النمو في الرصيد النقدي ثابتاً، كما أشار إلى عدم ارتباطه بوضع الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد². إن فاعلية السياسة المالية والنقدية تقاس بالمضاعف المالي والنقدي على التوالي ، فالأول يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الإنفاق (التغير في مستوى الضرائب) والثاني يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الكتلة النقدية، فما هي السياسة الأكثر تأثيراً على الدخل والتوظيف، هل هي السياسة المالية أو النقدية ؟، فذلك وكما اسلفنا فإن الكينزيين يعتقدون أن السياسة المالية هي أكثر فاعلية، أما النقوديون والكلاسيكيون الجدد لهم رأي مخالف . فكل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى IS من وضع إلى وضع يسمى سياسة مالية وكل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى LM يسمى سياسة نقدية وإن فاعلية السياستين تتوقف على ميل كل من المنحنيين.

● التأثير المتبادل للسياسة المالية والسياسة النقدية

ترتبط السياسة النقدية ارتباطاً مباشراً بالسياسة المالية لأن الزيادة في إصدار النقود بما في ذلك أموال البنك المركزي هي مصدر لتمويل الإنفاق الحكومي، ويعتقد ميلتون فريدمان أن إدارة الديون الحكومية لا يمكن أن تكون بعيدة و منفصلة عن السياسة النقدية . وفي هذا الصدد يرى جيمس توبين أن هناك صعوبة منطقية واضحة في فصل السياسة النقدية عن إدارة الدين العام، إذ إن إصدار الحكومة لديون قصيرة الأمد

¹ - مجدي الشوربجي ، مصدر سابق، ص 127.

² - Eatwell J. et al., *The New Palgrave: A Dictionary of Economics* , Vol. 3, The Macmillan Press Limited, London , 1987,pp. 492-493.

يشبه التوسع النقدي خاصة فيما يتعلق باختيار المحفظة، وينتهي توبين إلى أن الاحتياطي الفيدرالي (صانع السياسة النقدية في الولايات المتحدة) كان بحاجة إلى معرفة القرارات التي تبنتها وزارة الخزانة (مكتب إدارة ديون الحكومة الأمريكية) من أجل اتخاذ قراره والعكس بالعكس¹.

وتبعاً لوجهة النظر الكينزية للطلب الكلي فإن تأثير السياسة المالية يعتمد على كيفية تمويل العجز، فإذا قامت الحكومة بتمويل إنفاقها عن طريق طباعة المزيد من الأموال فإن السياسة المالية التوسعية (زيادة العجز) سيؤول الأمر إلى سياسة نقدية توسعية والتي شأنها أن تزيد من معدلات التضخم وتخفض سعر الصرف، وإذا ما اختارت الحكومة برنامج تمويل غير نقدي عبر اقتراض المزيد من الأموال من خلال إصدار الديون فإن هذا التوسع المالي قد يؤدي إلى القضاء على الآثار الإيجابية في الاقتصاد حيث سيكون هناك إنتمان ضئيل جداً أو تكون كلفته باهضة بالنسبة للقطاع الخاص. وهناك طريقة أخرى يمكن أن تؤثر بها السياسة المالية بشكل مباشر على السياسة النقدية وهي إذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب غير المباشرة بما في ذلك الضرائب القيمة أو ضرائب المبيعات، فإن هذا سيزيد من مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم². كما ويمكن أن تؤثر السياسة المالية أيضاً في السياسة النقدية بشكل غير مباشر، فعندما يتوقع الافراد أن تزيد الحكومة الضرائب في المستقبل من أجل تمويل الإنفاق الحالي، فإن الافراد سوف يستعدون لهذا الاحتمال من خلال زيادة الادخار وتقليل الاستهلاك الحالي، ويُعرف هذا بالتكافؤ الريكاردني (Ricardian equivalence)، وعليه قد تؤدي السياسة المالية إلى تغييرات في السلوك المالي للأفراد مما يتطلب تغيير السياسة النقدية³. وهناك تأثير آخر غير مباشر للسياسة المالية التوسعية في السياسة النقدية حيث تؤثر التوقعات في عدم إستدامة التمويل الحكومي فتصبح عاملاً مزعزجاً للاستقرار في الاسواق المالية مما قد يؤدي لانهيار النظام النقدي، وإذا ما اقترضت الحكومة من الخارج فقد يؤدي ذلك إلى شكوك تتعلق باستقرار أسعار الصرف أو قد يؤدي ذلك لحصول مشاكل في ميزان المدفوعات، بالإضافة لذلك، يمكن أن تسبب السياسة المالية إلى تغييرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فعادةً ما تقود السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الدين الحكومي، ولكن إذا ما كان تأثير السياسة المالية التوسعية في الإنتاج ليس كافياً كما هو متوقع فإن تخلف الحكومة عن سداد ديونها يزداد، نتيجة لذلك سوف تزداد أسعار الفائدة، وعادة ما تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى رفع قيمة العملة المحلية؛ ولكن عندما تكون معدلات الفائدة ومستوى المديونية مرتفعين فقد يحدث العكس تماماً (انخفاض في العملة المحلية) ما يعني أن زيادة أسعار الفائدة المحلية قد تعمل على جعل العملة المحلية أكثر جاذبية بسبب ارتفاع العوائد المتوقعة، ومع ذلك عندما يكون مستوى المديونية وأسعار الفائدة مرتفعين تنخفض

¹-James Tobin, *Commercial banks as creators of money*, No. 159. Cowles, Foundation for Research in Economics, Yale University, 1963, p.16.

²-Hemming, Mr Richard, *Fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies*. International Monetary Fund, 2002, pp.11-12.

³ - Barro, Robert J. *Are government bonds net wealth?*, Journal of political economy, 82 (6), 1974, p. 1095.

الموارد المتاحة للسداد للزيادة في تكلفة خدمة الديون، ما يعني أن ارتفاع احتمال العجز عن سداد الديون ، وكننتيجة لذلك تصبح العملة المحلية أقل جاذبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية¹.

المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

لم يشهد الجدل الفكري بين أنصار كلٍ من كينز وميلتون فريدمان مسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، (كما مر ذكره) ، إذ تمسك كل فريق بتأكيد فاعلية سياسة بعينها دون الأخرى . فقد قدم الفكر الكينزي تعاليمه التي تنصح بتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل بإحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويله بإصدار نقدي جديد وما يثيره من موجات نقدية إلى تأكيد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية ، ويعد قيام جون هيكس عام 1937 باستخلاص آراء كينز الرئيسة التي أبرزها في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" أحد الإسهامات الرئيسة في إبراز العلاقة بين السياستين المالية والنقدية. حيث وضع هيكس أنموذجاً يمثل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، وأطلق على هذا الأنموذج IS-LM . ويتضح التداخل بين السياستين المالية والنقدية من الحقيقة المتمثلة في دور كلٍ من السياستين في تحديد الناتج ومعدلات الفائدة في الأجل القصير ، ووضح هيكس دور كل من السياستين المالية والنقدية في الطلب الكلي ومن ثم تحديد مستويات الناتج ومعدلات الفائدة التوازنية في أسواق السلع والأصول.

ويرى ميشكن (Mishkin)²، أن أحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها من كلٍ من (فرضية الهيمنة المالية) ، وهي مساهمة قدمها (Wallace and Sargent) ، والأدبيات التي فسرت النظرية المالية للمستوى العام للأسعار يتمثل في ضرورة تأكيد ما قد يترتب على تبني سياسات مالية غير مسؤولة من تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار ، فقد يفرض العجز المالي الضخم بالموازنة العامة ضغوطاً على السلطات النقدية لتمويل الدين الحكومي، مما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثم ارتفاع معدل التضخم. ولذلك فإن وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الضخم يسهم في أن تسير السياسة المالية في محاذاة السياسة النقدية، مما يسهل من قدرة السلطات النقدية على الاستمرار في السيطرة على معدل التضخم. أما الإسهام الثاني - والذي لا يقل أهمية عن الأول - فيتمثل في النظرية المالية للمستوى العام للأسعار ، حيث قدم الاقتصادي المعروف³ - (Woodford) في إحدى دراساته المهمة - نظرية حول كيفية تحديد مستوى الأسعار والتي أوضح فيها أن اختيار الحكومة لأسلوب تمويل العجز يؤدي دوراً حاسماً في تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم. وقد أشار كلٌّ من (Fitzgerald and Christiano) للتأثير المهم للنظرية المالية لمستوى الأسعار على

¹ - Dinh, Xuan Hai , *Essays on post-crisis fiscal policy* , PhD Thesis , Loughborough University, 2017, PP. 146 – 147.

² - Frederic S. Mishkin, *What Should Central Banks Do?*, Federal Reserve Bank of St. Louis , Paper Prepared for the Homer Jones Lecture, 2000,pp. 1-2.

³ - Michael Woodford, *Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate*, NBER Working Paper Series, No. 5204, 1995.p.4.

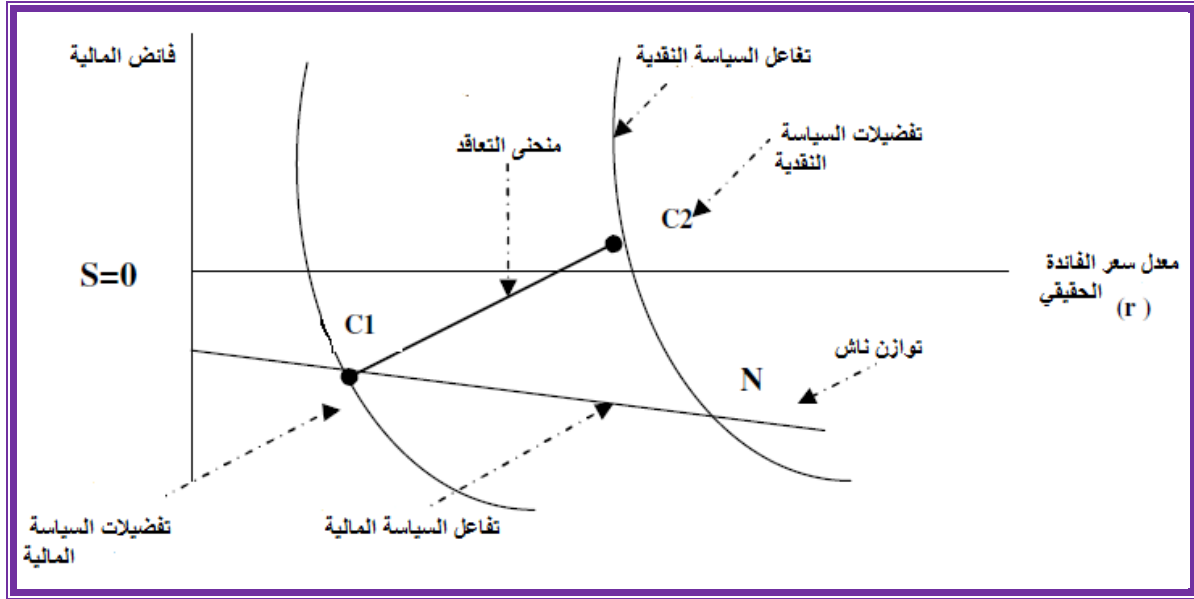
أداء البنك المركزي لوظيفته الهامة في تحقيق الاستقرار السعري¹. وجدير بالذكر، أن (King) إختلف مع فرضية الهيمنة المالية والتي استند إليها (Wallace and Sargent)، إذ يجادل أن هذه الفرضية غير مقنعة إذ تقل أهميتها في الدول الصناعية الكبرى وذلك لسببين: الأول، محدودية الإعتماد على ريع الإصدار - أي تمويل العجز المالي من خلال الإصدار النقدي - مقارنة بمصادر الإيرادات الحكومية الأخرى في تلك الدول. الثاني، اتجاه عديد من حكومات الدول نحو التعهد بتحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية عن السلطات المالية. وقد قدم (King) فرضية مغايرة عن تلك التي قدمها Wallace and Sargent والتي أطلق عليها "Arithmetic Fiscal Unpleasant Some" حيث أكد على الأثر المالي للسياسة النقدية والذي يؤثر على القيمة الحقيقية للدين المستحق على الحكومة، من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار². كذلك تناولت الأدبيات الاقتصادية دراسة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية استناداً إلى ما يعرف بنظرية المباريات أو من خلال أنموذج نوردهاوس (Nordhaus)، وأنموذج توازن ناش (Nash Equilibrium)، حيث يشير الأنموذج الأول إلى مباراة بين السلطتين النقدية والمالية بافتراض اختلاف تفضيلات كلٍ من السلطتين حول الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والمتمثلة في: رفع معدل النمو الاقتصادي، وخفض معدل التضخم، وتحقيق التوظيف³. ويبين الشكل (8) - هذا الأنموذج النظري - حيث يشير المحور الرأسي إلى أداة السياسة المالية (Fiscal Surplus) والمتمثلة في تفضيل السلطات المالية لعجز مالي مرتفع (فائض أقل في الموازنة العامة) حيث تهدف السياسة المالية إلى تحقيق آثار إيجابية - على المستوى السياسي - من زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب، بينما يشير المحور الأفقي إلى أداة السلطة النقدية والمتمثلة في معدلات الفائدة الحقيقية (r)، ويعكس الأنموذج التنسيق الذي قد يتم بين السلطتين لتحقيق الأهداف العامة للدولة من خلال منحنى التعاقد (C1C2, Contract Curve)، والذي يعكس توليفة الأدوات المستخدمة من قبل السلطتين لتحقيق تفضيلات السلطتين المالية والنقدية المتعلقة بالأهداف الاقتصادية العامة. حيث تشير النقطتان C1، C2 إلى تفضيلات السياسة المالية والنقدية، على التوالي.

¹ - Lawrence J. Christiano and Terry J. Fitzgerald, *Understanding the Fiscal Theory of the Price Level*, NBER Working Paper No. 7668, 2000, p. 2.

² - Mervyn King, *Commentary: Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline in Budget Deficit and Debt : Issues and Options*, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995, pp. 171-177.

³ - Mona Kamal, *The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Policies*, Munich Personal RePEc Archive, 2010, p.21.

شكل (8) نموذج نوردهاوس Nordhaus وتوازن ناش Nash (المباراة النقدية والمالية)



المصدر:

- William D. Nordhaus, *Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies*, Brookings Papers on Economic Activity, 2:1994,p.147.

قد يتم التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية في ظل تمتع الحكومة بالحق الكامل في تحديد أهداف السلطتين معاً، وهو ما يعرف بالتعهد بالتنسيق بين السياستين ولكن مع تمتع السياسة المالية بميزة تحديد أهداف السياستين، وفي هذه الحالة تتفق تفضيلات السياستين عند النقطة (C1) والتي تعكس تفضيلات السياسة المالية. Point Bliss Fiscal. وفيما يخص توازن ناش فيتناول مباراة بين السياستين المالية والنقدية يحدد فيها كلا اللاعبين أهدافهما في نفس الوقت ولكن دون تنسيق، فيحدد كل لاعب الأدوات المستخدمة لتحقيق التفضيلات مع الأخذ في الإهتمام رشادة اللاعب الآخر وتفضيلاته لتحقيق معدلات النمو والتضخم¹، كما يتخذ صانعو القرار بكلٍ من السياستين قراراتهما دون التأثير بقرارات السياسة الأخرى، أي دون سيطرة أي من السياستين على الأخرى. وتُشير النقطة N في الشكل أعلاه إلى توازن ناش والذي يعكس غياب التنسيق بين السلطتين وتحقق نتائج أقل من المرجوة مقارنة بالتنسيق في ظل أنموذج نوردهاوس والذي يتحقق من خلال منحنى التعاقد (حيث ارتفع العجز المالي بحيث تجاوز تفضيلات كلتا السياستين)². وكذلك قدمت بعض الأدبيات توازن ستكلبيرج Stackelberg Equilibrium، الذي يعكس مباراة تحدد فيها إحدى السلطتين الأدوات المستخدمة بينما تتبعها السلطة الأخرى، وهو ما يعرف في الكتابات التي تناولت نظرية المباريات بعلاقة القائد- التابع (Leader-

¹ - William D. Nordhaus, *Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies*, Brookings Papers on Economic Activity, 2:1994,p.149.

² - Ibid.,p.150.

Follower Relationship) وفي تلك الحالة قد تكون السياسة المالية هي المسيطرة وتعتمد السياسة النقدية على قراراتها أو أن يكون البنك المركزي هو المسيطر وتعتمد السياسة المالية على تفضيلاته¹. وعليه فإن الترابط بين السياستين المالية والنقدية يجعلهما أكثر فعالية وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين جنباً إلى جنب لإعادة حالة الإستقرار في الوضع الاقتصادي ، وتحقيق هذه الأهداف يكون من خلال أدوات السياستين ، لكن كيف يتم استخدام هذه الأدوات؟. ويعد أنموذج التوازن العام أرضية صالحة لتوضيح آلية عمل السياسات الاقتصادية ، وتوجد آليات لتحديد الأدوات لتحقيق الأهداف منها :

1- مقارنة Tinbergen و Meade

تعد آلية التعديل الآلي عبر تغيرات الأسعار في الأنموذج الكلاسيكي غير قادرة على العمل وفق الافكار الكينزية ، حيث ان تحقيق التوازن الخارجي يختلف من خلال المقاربتين عنه في مقارنة التعديل الآلي للسياسة الاقتصادية التي تكون فيها أدوات السياسة الاقتصادية متغيرات خارجية ، أي ان قيمتها معطاة ، بينما تكون الأهداف متغيرات داخلية ، أي قيمتها مجهولة والتي يتحتم إيجادها من خلال حل الأنموذج ، في حين أن مقارنة Tinbergen و Meade هي عكس مقارنة التعديل الآلي لأن أهداف السياسة الاقتصادية معلومة ومحددة (متغيرات خارجية) بينما تعد الادوات من المجاهيل ، وتسنلزم المقاربة هذه وضع نظام معادلات يمثل العلاقات الهيكلية بين متغيرات الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية لأقتصاد ما².

2- مقارنة مندل (آلية تخصيص السياسات للأهداف)

يتوجب ومن خلال هذه المقاربة أن تقترن السياسات بالأهداف التي تكون أكثر تأثيراً عليها ، وبالنتيجة إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإن ذلك يهدد إستقرار النشاط الاقتصادي ، وقد أكد مندل الى أن التخصيص السليم للسياسات الاقتصادية يكمن في تخصيص السياسة النقدية (سعر فائدة) للتوازن الخارجي ، بينما يتم تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي ، أي يوجد إقتران خاطئ وآخر صحيح وكالتالي³.

- الإقتران الخاطئ : وهو استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الخارجي، بينما يتم استخدام السياسة النقدية من أجل التوازن الداخلي ، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الموازنة (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينتقل الاقتصاد إلى النقطة U ، وهذا يحدث توازناً في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية) فيتحول الاقتصاد

¹ - Mona Kamal, op-cit, p22.

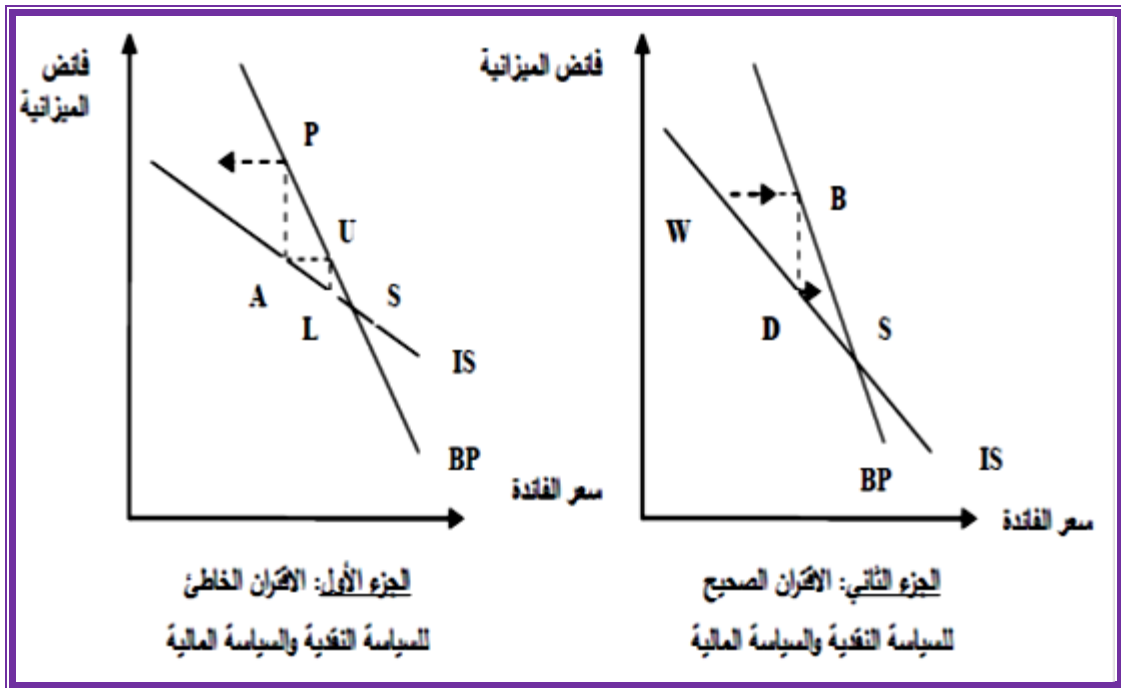
⁴- Peter A. Cornelisse and Herman Van Dijk, *Jan Tinbergen (1903-1994)* , Econometric Institute Report EI, 2006, p.4

³ - سي بول هالود و رونالد ماكدونالد ، *النقود والتمويل الدولي*، تعريب محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد العال دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص ص 105-108.

إلى النقطة A ،من خلال هذه الاجراءات نلاحظ أن السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S.

- الاقتران الصحيح: - وهو استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسة النقدية فتستخدم لتحقيق التوازن الخارجي، فعندما يكون الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي ، فاتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية ، وبالنتيجة فإن الإقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تشير الى أن هناك توازنا خارجيا وإختلالا داخليا يتمثل في فائض الموازنة في هذه الحالة يتم انتهاج سياسة مالية ليتحول الاقتصاد إلى النقطة D وبالاقتران الصحيح بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد S والتي تمثل التوازن.

الشكل (9) الإقتران الصحيح والخاطئ للسياسة المالية والنقدية



المصدر: سي بوول هالوود و رونالد مكدونالد ، النقود والتمويل الدولي، تعريب: محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص ص 105-108.

بعد ماتقدم من تناول بعض المقاربات ، يتبين أن تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي والتي لايزال الجدل قائما فيها وكما ذكرنا انفا. ولكي تحقق الدولة مجموعة من أهدافها الاقتصادية منها زيادة معدل النمو الاقتصادي او التوظيف الكامل وصولا الى اقتصاد تنافسي يواكب دول العالم التي حققت تطورات في التنمية والتنافسية، فانها وللوصول الى ماتصبو اليه لابد ان تتبع سياسات اقتصادية تعتمد على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة ودرجة تطوره. ومن أجل أن تحقق كل من السياستين المالية والنقدية دورهما في تعزيز التنافسية الاقتصادية يجب ان يكون هناك توافق مابين متخذي القرار المسؤولين عن ادارات كل من هاتين

السياسيين لتجنب التضارب الذي ممكن ان يحصل بينهما مما يضعف اداءهما. حيث تواجه الدول اعتبارين رئيسيين عند وضع سياسة مالية ونقدية وان هذين الاعتبارين هما (المستوى المناسب للطلب الكلي، والمزيج النقدي والمالي الافضل) ¹.

ويعد الإستقرار النقدي والمالي ركيزة أساسية لتوفير بيئة اقتصادية آمنة وجاذبة للإستثمار الموجه للتصدير ومن ثم الانطلاق نحو تعزيز التنافسية الاقتصادية الدولية، لما توفره من وضوح في الرؤية وتعزيز الثقة وتخفيض المخاطر، بالاضافة إلى حشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى استثمارات ذات جدوى. وفي ضوء ذلك يستمر البنك المركزي في تحقيق أهدافه في الحفاظ على الإستقرار النقدي ، والمساهمة في تحقيق الإستقرار المصرفي والمالي، وتعزيز منعة الجهاز المصرفي ومثاقته، جنبا إلى جنب مع تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى على مواجهة المخاطر، فضلا عن المساهمة في تشجيع النمو الإقتصادي المطرد وفق السياسات الإقتصادية العامة. ولتحقيق الأهداف المنشودة لابد ان تتبنى السلطة النقدية سياسة نقدية تتسم بالمرونة والإستجابة السريعة والمناسبة والملائمة للتطورات في الإقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي بالانسجام مع السياسة المالية ، بالاضافة إلى تبنيها العديد من السياسات والإجراءات والمبادرات الداعمة والمعززة لتنافسية الإقتصاد .

¹ - Thomas I.Palley, *Milton Frieman's economics and political economy: and old Keynesian critique*, Oxford University Press, forthcoming, U.k, 2015,p 15-18.

الفصل الثاني

تجارب الدول المختارة

تمهيد

فرضت العولمة على إقتصادات مختلف دول العالم تنافسية شديدة، من خلال تحرير تدفق لرؤوس الأموال والإستثمارات بلا قيود، وإقامة الشبكات والتكتلات الاقتصادية، وجاء هذا بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتحت ظلال هذه التنافسية التي يعيشها العالم، تمكنت الصين من مواكبة موجة التحديات وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية من خلال العديد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، واستطاعت أن تكفل لنفسها دوراً فعالاً في الإقتصاد العالمي. في المقابل بقي الأداء التنافسي للجزائر بالرغم من كل الجهود المبذولة ضعيفاً وكان هذه نتيجة الصعوبات والأزمات التي مر بها البلد، إذ ظلت تعاني من تشوهات واختلالات في هيكلها الإنتاجية والاقتصادية، لذلك يسلط هذا الفصل الضوء على طبيعة الإقتصاديين الصيني والجزائري في محاولة للاستفادة من تجربة الصين الناجحة.

المبحث الأول

التجربة الصينية

المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الصيني- نبذة تاريخية

شهدت الصين جملة من العقبات الكبيرة قبل أن تتمكن من التحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي الذي فشل في تحقيق أهداف التنمية المرجوة إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة شبه العادلة، حيث ساعدت السياسة اللامركزية على رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل حصول حكومات المناطق المحلية على حق الحكم الذاتي بالإضافة إلى تعاظم دور القطاع الخاص ومساهمته في الحياة الاقتصادية. ومع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية سنة 1949 بدأت الحكومة في بناء الأنموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفا لتلك التصريحات حيث اختفت الشركات الخاصة وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة. قام "ماو" بتطبيق الأنموذج الاقتصادي السوفيتي بغرض تأسيس أنموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية وهو الأسلوب المعتد به في الصين حتى يومنا هذا، واول خطة اعتمدت في اطار الأنموذج الاشتراكي هي خطة خمسية 1953-1957 والتي ركزت على انشاء قاعدة صناعية متطورة وإقامة مشاريع البنى التحتية¹. أما الخطة الخمسية الثانية 1958-1962 وقد كان للصناعات الثقيلة الاولوية فيها، كذلك نفذت خطة تم دمج التعاونيات الزراعية في (كوميونات)* اذن لم يكن النمو الاقتصادي مرتفعاً بعد سنة 1978 فحسب، بل كان مرتفعاً أيضاً من سنة 1949 إلى سنة 1978، باستثناء سنوات المجاعة الكبرى (1959-1961) وسنوات الثورة الثقافية (1966-1976). كانت الظروف المعيشية خلال مدة التخطيط المركزي للدولة أفضل بشكل سنة مما كانت عليه قبل سنة 1949 حيث بدأ النمو الاقتصادي في الصين خلال الخمسينيات من القرن الماضي، وليس خلال الثمانينيات، كما هو شائع. وعلى سبيل المثال، نمت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين بشكل أسرع مما كانت عليه في البلدان الأخرى ذات الدخل الفردي المماثل. ومع ذلك فقبل إصلاحات سنة 1978 كان أمام النمو الاقتصادي عراقيل وعوائق شديدة فمثلا كان هناك نظام موحد للأجور إلى حد كبير وكان الوصول إلى التعليم العالي محدوداً للغاية ولم يوجد في الواقع العملي أي حوافز لمراكمة رأس المال البشري².

¹ - Fang Cai, *Demystifying China's Economy Development*, China Social Science Press and Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2015, p.42.

* وهي عبارة عن شكل متقدم من أشكال التعاونيات الزراعية. ففي ظل المرحلة السابقة أنشئت الحكومة الصينية فرق العون المتبادل للإنتاج الزراعي والتي هي عبارة عن تجميع لعدد بسيط من الأسر الفلاحية التي تسود بينها روح التعاون والتي تملك وسائل الإنتاج بشكل جماعي. أعقبها بتشكيل تعاونيات المنتجين البدائية والتي هي عبارة عن عملية تجميع لفرق العون المتبادل. ثم أعقبها بتعاونيات المنتجين الاشتراكيين والتي كانت ذات حجم أكبر وإمكانات أكبر حيث زاد عدد العوائل المشتركة في تعاونية المنتجين الاشتراكية الواحدة عن (200 عائلة)، وبتجميع هذه التعاونيات الاشتراكية ظهرت الكوميونات الشعبية، للمزيد اقرأ:

- الأمين عبد الوهاب. النظم الاقتصادية دراسة مقارنة. جامعة الكويت 1986 ص 234

² - John Joshua, *China's Economic Growth: Towards Sustainable Economic Development and Social Justice*, Palgrave Macmillan, 2016, p.45.

وبعد عامين من بدء الإصلاحات حققت الصين اكتفاء ذاتيا في انتاج الغذاء معه تضاعفت دخول المزارعين وهذا عاد بالنفع على 800 مليون شخص، ماسهل إعادة الهيكلة الاقتصادية في نظام الملكية وظهر ملكية غير حكومية الى جانب الملكية الحكومية ، ففي الأعوام 1981-1991 حققت المشروعات الناشئة في القطاع غير الحكومي نمو سنويا بلغ 9.2 في المائة وحققت الصادرات من هذا الانتاج نمو سنويا بنسبة 66 بالمائة¹. أما اهم منجزات الخطة الخمسية الثامنة 1991-1996 هي انها حققت هدف له اهمية كبيرة الا وهو ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي كذلك بدء تشغيل نظام مالي جديد قائم على تقسيم أنواع الضرائب كمرتكز له وتوحيد سعر الصرف، تعزيز دور السوق في توزيع الموارد والانفتاح الى الخارج حيث تطورت التجارة الخارجية بسرعة ومن الانجازات ايضا في هذه المدة انخفاض اعداد الفقراء والسيطرة على الزيادة السكانية². قدمت الصين مساهمة بارزة في النمو الاقتصادي العالمي، ونظراً لأن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، فإن نموها الاقتصادي له أهمية كبيرة بالنسبة للعالم حيث يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة تعديل عميق. أن معدل مساهمة الصين في النمو الاقتصادي العالمي يتزايد باطراد منذ سنة 2000 واقترب من 30٪ في سنة 2014 ، وكان معدل المساهمة المجمعة من قبل الصين والولايات المتحدة أعلى من 50٪ في السنوات الأخيرة³. ان مايميز المدة (1992-2017) هو التركيز على اقتصاد السوق الاشتراكي مع تحرير الحكومات المحلية من الاقتصاد المخطط وخلال التسعينيات لم تستطع منشآت القطاع مقاومة قوة المنافسة في السوق، وقام الإصلاح الاداري على الفلسفة اللامركزية ومهمة الحكومة هنا التخطيط التأسيري أي دراسة الاتجاهات التلقائية في الاقتصاد للكشف عن مواطن القصور فيها واقتراح السياسات الواجب اتخاذها للتغلب على التقلبات قصيرة الأجل خصوصا مايتعلق بالتوظيف والاهتمام بالسياسات المالية والنقدية⁴. ويمكن عد الخطة الخمسية الثانية عشر (2011-2015) كخارطة طريق لمسار التنمية في الصين وفحواها الانتقال من أنموذج النمو القائم على الاستفادة من معادلة التصنيع للتصدير الى أنموذج آخر يرتكز على زيادة قدرة الدخل على الاستهلاك وتعزيز مجالات أخرى مثل التكنولوجيا العالية والابحاث والعمل على رفع القدرة التنافسية الدولية للشركات الصينية أما الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020) فقد كانت خطة اقتصادية اجتماعية شاملة استهدفت تجنب الركود والحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبيا مع تعزيز البناء الاجتماعي وتطوير نظام الطاقة وترسيخ الإصلاحات المالية والضريبية ، والاستفادة الكاملة من السوق

¹ - طاهر حمدي كنعان و حازم تيسير رحاحلة ، الدولة واقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية ، الطبعة الاولى، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2016، ص 181.

² - إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 1999 ، ص26.

³ - Dexu He and Chaoyang Wang , *A New Era China's Economy Globalizes* , Palgrave Macmillan, Singapore, 2019, p.5.

⁴ - أحمد محمد محيي صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية : المفاهيم والأطر والآليات، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2020 ، ص58.

المحلية الضخمة والمتنامية كأحد العناصر الأساسية للتنمية المستقبلية ، فمع وجود سوق محلي ضخم ، يقود لتنمية اقتصاد الحجم سيعزز القدرة التنافسية الدولية للصين¹ .

المطلب الثاني : دور السياسة المالية الصينية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

قبل أن تبدأ الصين في الإصلاح والانفتاح ، كانت هناك سياسة واسعة النطاق ، لكن في شكل يختلف عن اقتصاد السوق. وعندما كانت الصين تتبنى الاقتصاد المخطط ، فقد تم التخطيط لإيراداتها وإنفاقها بشكل صارم ، مما جعل من الصعب التعرف على سياستها المالية التي انفتحت إلى الاستقلال وكانت مرتبطة بخطة الدولة. بمعنى آخر ، كان يجب على الإيرادات والنفقات أن تتبع وعلى نطاق واسع متطلبات خطة الدولة عن كثب ودقة كجزء من النظام العام.

ركزت السياسة المالية على خلق ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتخذت استراتيجية التنمية المدفوعة بالابتكار ، وزيادة القدرة التنافسية التكنولوجية وشهدت السنوات السبعون الماضية قدرة السياسة المالية على تعزيز التصنيع والتحديث في الصين. ولولا دعم السياسة المالية لما كانت هناك تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. بدأت الصين في بناء نظامها الصناعي الحديث بإعطاء أولوية استراتيجية لتنمية الصناعة الثقيلة. كان هذا أيضًا خيارًا لا مفر منه لهذا البلد الزراعي النامي ، الذي كان عليه أن يكرس موارده المالية المحدودة للغاية للصناعات الثقيلة. ومن خلال سياسة الهجوم المالية ، استطاعت الصين توجيه الأموال إلى الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال. واستهدفت السياسة المالية تحديث قدرة الصين على الحوكمة والمساهمة في بناء مجتمع ذي مصير مشترك مع باقي العالم. في مجتمع معولم ، وأسهمت في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد. وركزت على خلق ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتلبية احتياجات استراتيجية التنمية المدفوعة بالابتكار ، وزيادة القدرة التنافسية التكنولوجية للصين. ولطالما ساوى المجتمع الأكاديمي بين السياسة المالية "الاستباقية" و السياسة المالية "التوسعية" دون أن يعي أن "التوسعية" تركز على جانب الطلب بينما تركز "الاستباقية" على جانب العرض. ولمدة طويلة ، طبقت الصين سياسة كينز المالية "التوسعية" التي ركزت على إدارة الطلب. للتعامل مع الأزمة المالية الآسيوية وأزمة الرهن العقاري ، حيث تبنت الحكومة الصينية سياسات مالية كان هدفها الأساسي تحفيز الطلب الكلي. من خلال تعزيز الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات ، أو ما يسمى بـ "الترويك" التي عملت على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وقامت الصين "بضبط التقلبات الاقتصادية الدورية عند مستوى مرتفع مناسب ، مما يعني أن الاقتصاد حافظ على نمو مطرد وتقلبات معتدلة لمدة طويلة. في سنة 1992 ، دخل تطوير السياسة المالية مرحلة جديدة حيث أصبحت أهداف إصلاح النظام الاقتصادي الاشتراكي واضحة. منذ سنة 1978 عندما بدأت الصين في الإصلاح والانفتاح حتى سنة 1992 ، أدى التخطيط المركزي دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية ، لكن السياسة على نطاق

¹ - Changhong Pei et al., *What Is the Driving Force of Future Development of International Trade in China?*, China Finance and Economic Review, volume 9 – issue 3, 2020, p.24.

واسع كان لها أيضاً مكانها. ابتداء من سنة 1992 ، أصبحت السياسة المالية مستقلة بشكل متزايد. على الرغم من أن التخطيط المركزي استمر في ممارسة نفوذه ، إلا أنّ السياسة المالية كانت تتكيف أكثر فأكثر مع احتياجات اقتصاد السوق. وبعبارة أخرى ، كانت السياسة المالية الموجهة نحو السوق تظهر بخصائص واضحة. وفي غضون ذلك ، كانت الصين تتحول من اقتصاد البائعين إلى اقتصاد المشترين ، مما وفر أساساً مادياً لتنفيذ السياسة المالية التوسعية. في الواقع ، حددت الصين الأنواع المختلفة من السياسات المالية المعتمدة منذ سنة 1992 بشكل لا يختلف عن اقتصادات السوق الأخرى¹.

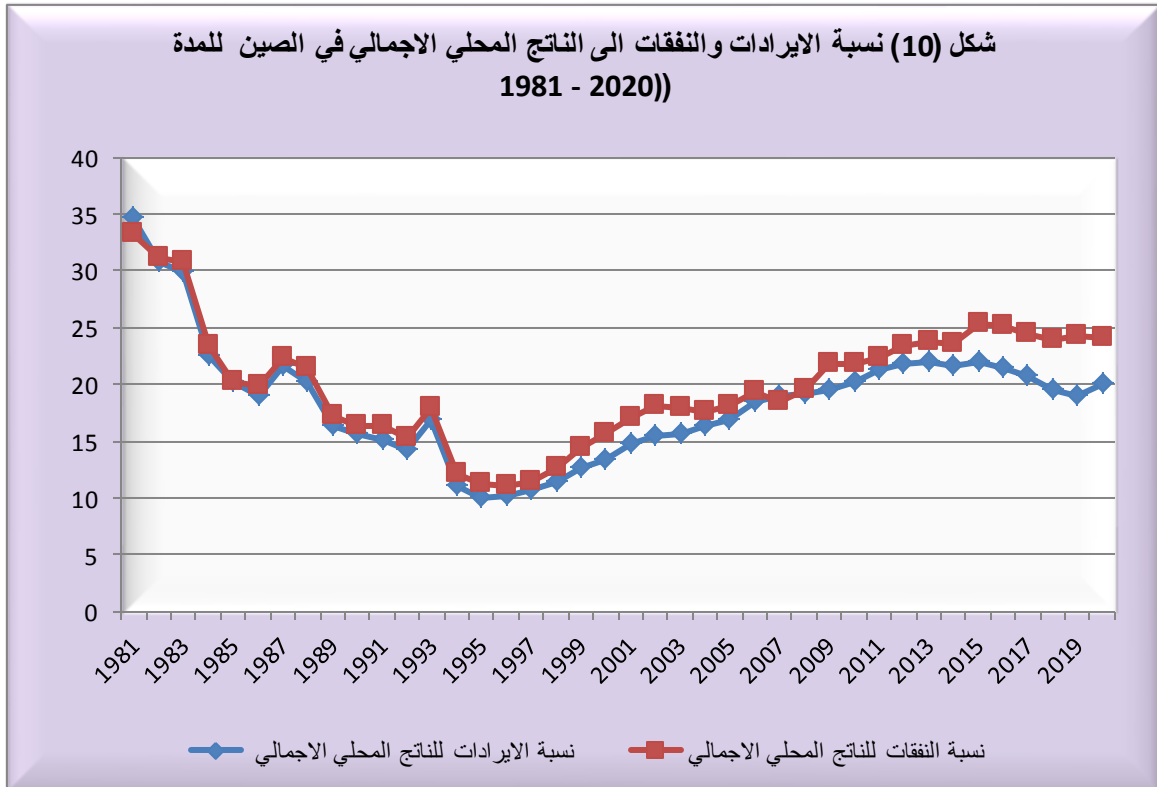
في حقبة ما قبل الإصلاح ، كانت الحكومة تمول من أرباح الشركات المملوكة للدولة ، مثل الاتحاد السوفيتي . مع انخفاض أهمية قطاع الدولة وربحيته ، انخفضت الإيرادات الحكومية ، وخاصة إيرادات الحكومة المركزية في بكين ، بشكل كبير واعتمدت الحكومة على نظام مشوش لضرائب المخزون. انخفضت الإيرادات الحكومية من (35%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (11%) من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف التسعينيات ، باستثناء الإيرادات من الشركات المملوكة للدولة ، حيث بلغت موازنة الحكومة المركزية (3%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي. تم إصلاح النظام الضريبي في سنة 1994 عندما تم توحيد ضرائب المخزون في ضريبة قيمة مضافة واحدة بنسبة (17%) على جميع أنشطة التصنيع والإصلاح والتجميع وضريبة انتقائية على 11 عنصراً ، حيث أصبحت ضريبة القيمة المضافة مصدر الدخل الرئيس ، وهو ما يمثل نصف الإيرادات الحكومية. كما أدى إصلاح 1994 إلى زيادة حصة الحكومة المركزية من الإيرادات ، وزادها إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي. في أواخر التسعينيات تفاوضت الصين بنجاح لتصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية ، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الرسوم الجمركية. في السابق (قبل الإصلاح) ، اضطرت الحكومة لاستخدام التعريفات لحماية الشركات الكبيرة المملوكة للدولة من منافسة الواردات. مع التحول نحو الاعتماد بشكل أساسي على ضريبة القيمة المضافة (حيث يكون معدل الضريبة متساوياً نسبياً في جميع القطاعات) ، فإن الحكومة الوطنية لديها مرونة وقدرة أكثر في أن تخفض في معدلات التعريفات الجمركية².

على المستوى الوطني وخلال المدة (1981- 2020) كانت الحصص لكل من الإيرادات والنفقات متقاربة ، يمكن ملاحظة الجدول (6) الذي يظهر ذلك، حيث استحوذت على أكثر من (33%) من الناتج في سنة 1981 (مباشرة بعد تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح في سنة 1978 ، ثم انخفضت بشكل مستمر حتى سنة 1995 ، باستثناء زيادة طفيفة في عامي 1987 و 1988. وبعد سنة 1996 كما يوضح الشكل (16) ، بدأت حصتا الإيرادات و النفقات في الانتعاش تدريجياً واستمرت ترتفع مجدداً حتى وصلت نسبة الإيرادات للناتج في سنة 2015 إلى (22%) ونسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (25.3%) ، ويظهر تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا على نسب الإيرادات والنفقات بشكل جلي

¹ - Zhiyong Yang, *China's Fiscal Policy in the Past Seven Decades: Characteristics, Experience and Prospects*, China Finance and Economic Review, 2019, p.35.

² - Roger H. Gordon and Wei Li, *Taxation and Economic Growth in China*, ResearchGate, 2002, p.17.

حيث ان نسبة الإيرادات للنتائج انخفضت الى (18%) ونسبة النفقات للنتائج الى (24.1%)، وبشكل عام ، تظهر نسب الإيرادات و النفقات في الناتج المحلي الإجمالي لكل المدة (1981- 2020) على شكل u. (والشكل (10) يوضح ذلك) مايشير إلى انخفاضها بشكل كبير خلال مدة الإصلاح الاقتصادي ، خاصة في بداية هذا الإصلاح¹. ويمكن ملاحظة أن الإيرادات العامة والإنفاق العام في الصين أظهر اتجاهها تصاعديا ثابتا في العشرين سنة الماضية². ووفقاً لمعدل النمو المركب للإنفاق يمكن تقسيمه على مرحلة ارتفاع واحدة ومرحلتي انخفاض. كانت المدة 1998-2003 هي المدة الأولى من التراجع في نمو الإنفاق العام بمعدل نمو مركب بلغ (18.16%) ، من (130.09) مليار دولار الى (299.7) مليار دولار على التوالي ؛ أما مرحلة الارتفاع الكبير في الإنفاق فكانت من عام 2003 إلى عام 2008 ، حيث ارتفع معدل نمو الإنفاق من (299.7) مليار دولار إلى (900.61) مليار دولار بمعدل نمو مركب وصل الى (24.61%) وخلال هذه المدة ، إستمر حجم الإنفاق العام في الصين في التوسع ، واستمر هيكل الإنفاق في التحسن ، وكان منسجما مع التطور في الاقتصاد الصيني الآخذ بالصعود ، وكانت المدة 2008- 2020 هي المرحلة الثانية من التراجع في نمو الإنفاق العام إذ ارتفع الإنفاق المقابل لهذه المدة من (900.61) مليار دولار إلى (3559.24) مليار دولار امريكي على التوالي بمعدل نمو مركب بلغ (12.13%).



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) وبيانات الموقع National Bureau statistics of china

¹ - Yixiao Fang , *An Empirical Study on the Relationship between Fiscal Autonomy and Economic Growth - The Case of China, A Thesis Presented to the Faculty of Architecture and Planning*, Columbia University, 2017,p.15.

² - Jianhui Zhang , *Data Analysis of Fiscal Expenditure and GDP Based on Financial Budget Performance Evaluation Indicators*, Discrete Dynamics in Nature and Society Volume 2022,p.3.

ومن ملاحظة الجدول (2) يظهر أن الإيرادات المالية للصين سجلت نموا متزايدا في سنة 2017 على خلفية النمو الاقتصادي القوي للبلاد. وكان ارتفاعها بنسبة (6.3 %) على أساس سنوي لتصل إلى 16.2 تريليون يوان (حوالي 2.5 تريليون دولار أمريكي) في الشهور الـ11 الماضية من نفس السنة. ويعود الارتفاع في الإيرادات بشكل رئيس إلى ارتفاع الإيرادات من الدخل الضريبي في الصين، الذي وصل إلى (11.2 %) ما قيمته 13.6 تريليون يوان 2 تريليون دولار، كما ارتفعت الإيرادات من الضرائب على القيمة المضافة بنسبة 7.5 % على أساس سنوي لتصل إلى 5.2 تريليون يوان (حوالي 770 مليار دولار) خلال المدة من يناير إلى نوفمبر لنفس السنة. وخلال هذه المدة، ارتفع إجمالي النفقات بنسبة (6.4 %) لتصل إلى ما يقرب من 18 تريليون يوان (حوالي 3 تريليون دولار). واتخذت الصين سياسة مالية أكثر كفاءة وفعالية في سنة 2018 بسبب بلوغ العجز المالي (4.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة (610,14) مليار دولار بزيادة (158,4) مليار دولار عن سنة 2017 التي كان في العجز قد بلغ (451,74) مليار دولار وبنسبة (3.8 %) من الناتج المحلي الاجمالي.

إنخفضت الإيرادات المالية في الصين بنسبة 3.9 بالمائة على أساس سنوي لتصل إلى حوالي 18.29 تريليون يوان (حوالي 2.8 تريليون دولار أمريكي) خلال سنة 2020، حيث أدى مزيج من الازمات (أزمة كوفيد-19 وتباطؤ النمو الاقتصادي وخطة الدعم التي نفذتها السلطات) إلى زيادة حادة في العجز المالي والدين العام، بعد أن ساءت بالفعل لسنوات عدة سابقة. وقد انتشر التدهور على نطاق واسع، مما أثر على جميع الهيئات الحكومية المدرجة في الموازنة الرسمية وكذلك الهيئات غير المدرجة في الموازنة. وأصبحت جهود التعديل المالي حاسمة وتفيد بشكل متزايد السياسة الاقتصادية للصين، وجاءت الزيادة الحادة في الاختلالات المالية في عام 2020 في أعقاب سنوات عدة من التدهور المطرد. بعد أن أدى تطبيق قانون الموازنة الجديد في 2014 والإصلاحات التي تلتها إلى تحسينات في شفافية الموازنة وإدارتها. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات لم تمنع زيادة مصادر الضعف.

ومن الواضح ان هناك مزيدا من التباطؤ في معدل نمو الإيرادات في الموازنات العامة على الصعيد الوطني ويرجع ذلك لأسباب عدة، أولاً، كان الضغط الهبوطي على الاقتصاد كبيراً، وأظهر النمو في المؤشرات بما في ذلك الإنتاج الصناعي والاستهلاك والاستثمار وأرباح الشركات مستويات متفاوتة من الانخفاض، مما أدى إلى تباطؤ نمو الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات وأشكال الضرائب الرئيسية الأخرى. ثانياً، كان مؤشر أسعار المنتجين في انخفاض مستمر، وظل مؤشر أسعار المستهلك منخفضاً، الأمر الذي كان له تأثير على نمو الإيرادات الحكومية وفقاً للأسعار الجارية. ثالثاً، نما تأثير سياسات إجراء تعديلات على سوق العقارات، وكان هناك انخفاض حاد في مبيعات المساكن، مما أدى إلى تباطؤ كبير في نمو الإيرادات من ضريبة الأعمال العقارية، وضريبة دخل الشركات من الشركات في العقارات الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، أدى التوسع في المخطط التجريبي

لاستبدال ضريبة الأعمال بضريبة القيمة المضافة وتنفيذ سياسات أخرى أيضاً إلى بعض التخفيضات في الإيرادات الحكومية كما أظهرت البيانات توسع الإنفاق المالي في البلاد بنسبة 2.8 بالمائة على أساس سنوي ليصل إلى حوالي 24.56 تريليون يوان حوالي (3.6 تريليون دولار) خلال سنة 2020. وما زال للفجوة اتجاهها متنامياً، لذلك وفي سياق تفاقم التناقض بين الإيرادات والنفقات المالية، يجب تعديل تخصيص هيكل الإنفاق المالي مع هدف التنمية بوصفه الاتجاه، وذلك لتعظيم كفاءة هيكل الإنفاق المالي¹.

الجدول (2) إجمالي الإيرادات والإنفاق السنوي في الصين للمدة (1995-2020)

السنة	إجمالي الإيرادات (مليار دولار أمريكي)*	نسبة التغيير	إجمالي الإنفاق (مليار دولار أمريكي)	نسبة التغيير	عجز الموازنة (مليار دولار أمريكي)	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1995	74,57	-	82,20	-	-6,94	-
1996	88,82	19.1	95,17	19.1	-6,35	-1.77
1997	103,98	17.0	110,98	17.0	-7,00	-1.9
1998	118,98	14.4	130,09	14.4	-11,11	-2.38
1999	138,21	16.1	159,27	16.1	-21,06	-2.96
2000	161,77	17.0	191,36	17.0	-29,59	-2.79
2001	197,89	22.3	228,29	22.3	-30,40	-2.62
2002	228,39	15.4	266,34	15.4	-37,95	-2.51
2003	262,26	14.8	299,70	14.8	-37,44	-2.16
2004	318,79	21.5	344,04	21.5	-25,25	-1.32
2005	386,43	21.2	414,28	21.2	-27,85	-1.23
2006	509,33	31.8	531,17	31.8	-21,84	-0.77
2007	674,38	32.4	654,15	32.4	20,23	0.58
2008	882,45	30.8	900,61	30.8	-18,16	-0.41
2009	1003,19	13.6	1117,12	13.6	-113,93	-2.8
2010	1227,49	22.3	1327,55	22.3	-100,06	-2.5
2011	1607,95	30.9	1691,14	30.9	-83,19	-1.1
2012	1858,21	15.5	1996,08	15.5	-137,87	-1.5
2013	2100,96	13.0	2279,87	13.0	-178,91	-2.1
2014	2278,73	8.4	2464,05	8.4	-185,32	-1.8
2015	2424,66	6.4	2800,60	6.4	-375,94	-3.4
2016	2403,68	-0.8	2827,63	-0.8	-423,95	-3.8
2017	2556,92	6.3	3008,66	6.3	-451,74	-3.7
2018	2726,78	6.6	3336,92	6.6	-610,14	-4.2
2019	2759,16	1.1	3461,94	1.1	-702,78	-2.8
2020	2650,65	-3.9	3559,24	-3.9	-908,59	-3.7

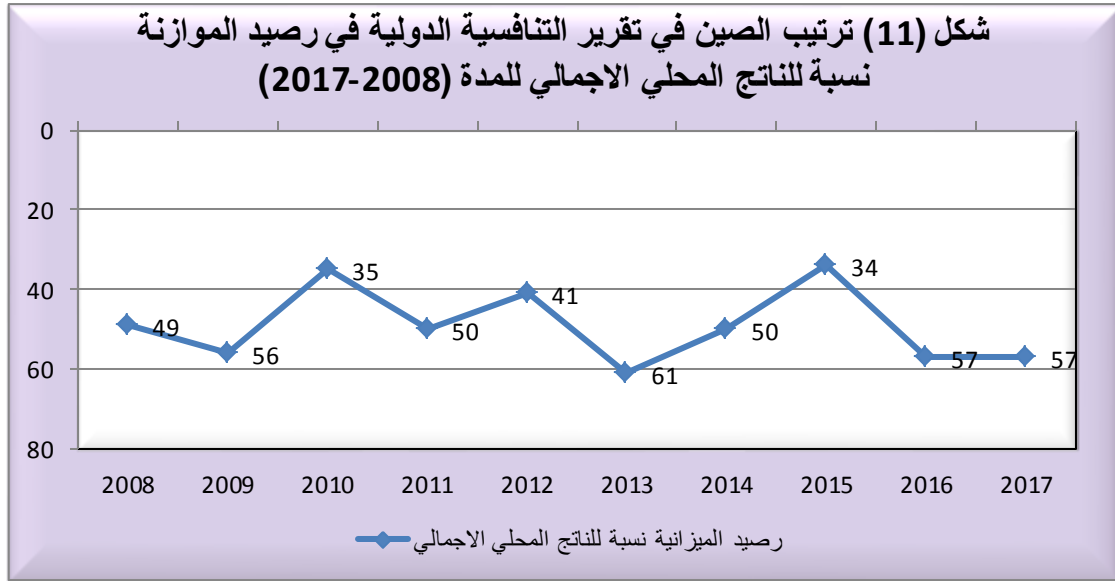
المصدر:

1. National Bureau statistics of china .
2. Ministry of Finance of the People's Republic of China

¹ -Yanghong Wu and Xiaoliang Zhou, *Research on the Efficiency of China's Fiscal Expenditure Structure under the Goal of Inclusive Green Growth*, Sustainability, 13, 9725, 2021, p.14.

* تم تحويل قيم الإيرادات والانفاق من اليوان الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على أسعار الصرف المقابلة لكل سنة.

إنخفض رصيد الموازنة الحكومية في الصين إلى (-3.70%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بالمقارنة (-2.80%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. لقد جاء ترتيب الصين في تقرير التنافسية العالمية في رصيد الموازنة الحكومية نسبة للناتج المحلي الإجمالي متذبذبا وأعلى رتبة حققها في المدة من 2008-2017 كانت 35 من بين 139 دولة في سنة 2010 ، أما أدنى مرتبة هي 61 من بين 148 دولة في سنة 2013.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي ، الإصدارات من 2008 الى 2017.

أولا : الضرائب

كان الإصلاح المالي لسنة 1994 عبارة عن حزمة شاملة إلى حد ما من التدابير المصممة لمعالجة ثلاثة مجالات مثيرة للقلق: وقف التدهور المالي وتوفير الإيرادات الكافية للحكومة ، وخاصة الحكومة المركزية ؛ القضاء على العناصر المشوهة للهيكل الضريبي وزيادة شفافيته ؛ وتجديد ترتيبات تقاسم الإيرادات المركزية والمحلية. وكان من بين أحكامه الرئيسية إجراء إصلاح كبير في الضرائب غير المباشرة أدى إلى توسيع نطاق ضريبة القيمة المضافة لتشمل جميع المبيعات ، وإلغاء ضريبة المنتجات واستبدال ضريبة الأعمال في العديد من الخدمات. فقد عملت الإصلاحات على تبسيط الهيكل الضريبي وتوحيد معاملة دافعي الضرائب فيما يخص بعض أنواع الضرائب¹.

¹ - Wong, Christine PW, *Central-local relations revisited the 1994 tax-sharing reform and public expenditure management in China*, China Perspectives ,2000, p.7

خلال المدة 1996-2012 ، تجاوز نمو الإيرادات الضريبية نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، وارتفعت نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (9.6%) إلى (10.3%) ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل (18). وقامت الصين بإعفاء الشركات والمصانع من الضريبة الحكومية عند التصدير للسوق العالمية ، هذه الإعفاءات رفعت قدرة المنتج الصيني في منافسة السعر المرتفع للمنتجات الأجنبية ، حيث يعد السعر هو تكلفة الخامات وأجور التصنيع وذلك شجع الشركات والمصانع الصينية على المزيد من الانتاج والدخول في منافسة مع المنتجات الأجنبية ومن ثم المزيد من الصادرات والمزيد من المستثمرين واطاحة فرص العمل للمواطنين الصينيين ومع ذلك فإن دخول التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية إلى "الوضع الطبيعي الجديد" منذ سنة 2014 وإحراز تقدم فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية لجانب العرض ، انعكس هذا الاتجاه أيضا في انخفاض نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي إلى (9.1%) في سنة 2016 ، وهو ما يقل بشكل ملحوظ عن المعدل السنة الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمتوسط (25.1% من الناتج المحلي الإجمالي). وفي الوقت نفسه ، مع استمرار ارتفاع احتياجات الإنفاق المالي ، تحولت الفوائض المالية إلى عجز متزايد ، مما أثار المخاوف بشأن الاستدامة المالية¹.

إنّ أحد أهم أسباب تباطؤ الإيرادات المالية هو أن النظام الضريبي الحالي في جمهورية الصين الشعبية لا يزال يعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات ، التي انخفض معدل نموها السنوي من (10.3%) في سنة 2012 إلى 1.0% فقط في سنة 2016 ، بينما لا يتم استخدام ضرائب مباشرة على الدخل بشكل كافٍ. تشير التجارب الدولية إلى أنه مع زيادة مستويات الدخل ، تميل البلدان إلى الابتعاد عن الضرائب غير المباشرة وتتجه نحو فرض ضرائب مباشرة على الدخل والممتلكات ، ومع زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي في الوقت نفسه لتمويل حماية اجتماعية أفضل. على الرغم من انخفاض حصة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات المالية لجمهورية الصين الشعبية انخفاضاً طفيفاً في السنوات الأخيرة ، إلا أنها لازالت بحدود إل (53.7%) من إجمالي الإيرادات الضريبية في سنة 2015. ومن ناحية أخرى ، فإن الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل الشخصي ، وضريبة دخل الشركات ، ومساهمات الضمان الاجتماعي تمثل نسبة صغيرة نسبياً من الإيرادات الضريبية (9.5% في 2014)² ، وهي أقل بكثير من المتوسط الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو (20.3% في 2014). في سنة 2017 تم التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للضرائب على الدخل الشخصي والممتلكات ، مع الإصلاحات التشريعية وتحسين أنظمة المعلومات بوصفها الخطوات التالية حيث دعا الكونجرس إلى أن يصبح نظام ضريبة الدخل الشخصي أكثر شمولاً ، وتحسين الهيكل الضريبي ،

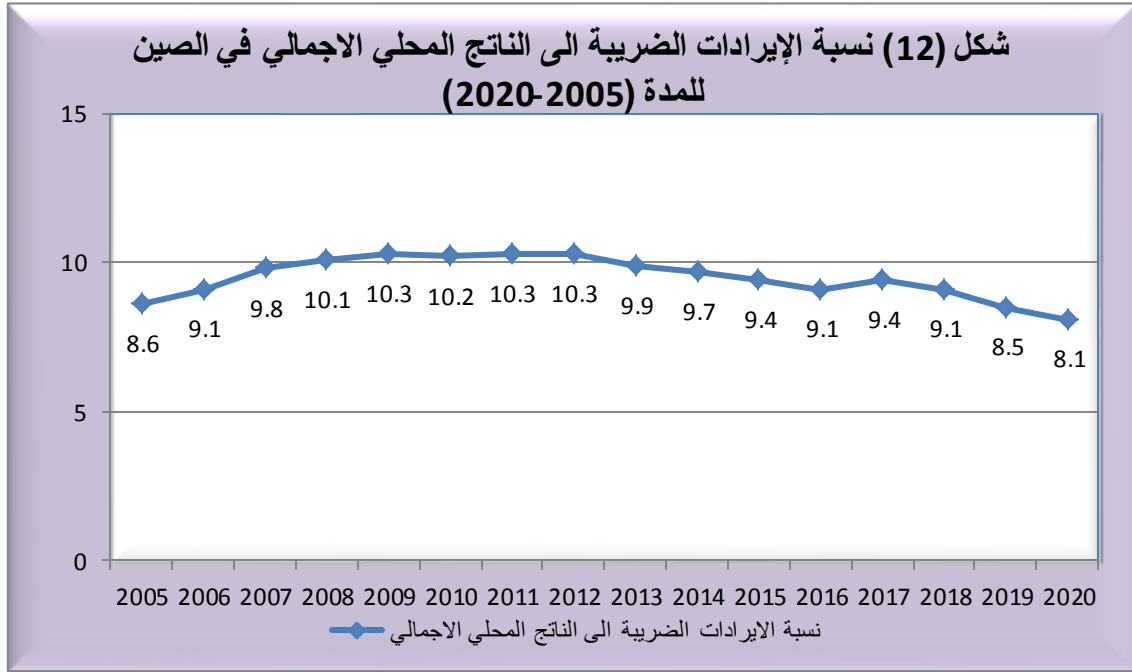
2- Satoru Araki and Shinichi Nakabayashi , *Tax And Development: Challenges in Asia and the Pacific*, Asian Development Bank Institute, 2018,p.81.

² - البنك الدولي ، إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي) ، الصين، للسنوات (2005-2020)

وتحسين التخفيضات الضريبية ، وتحسين القاعدة الضريبية وتوحيدها ، وتعزيز تحصيل الضرائب وإدارتها. وخلال مدة الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020) خفضت الصين الضرائب والرسوم لدعم احتياجات الكيانات الاقتصادية في السوق مع مزيج من الحوافز المالية . إن تقديم حوافز لدعم التنمية عالية الجودة لقطاع التصنيع ، مثل التخفيضات الضريبية لنفقات البحث والتطوير للشركات للمساعدة في التقدم التكنولوجي قد ساعدت الصين في الاحتفاظ بتنافسيتهما مع الخارج وفي التخفيف من تأثير COVID-19 على السوق المحلية وكما بين الشكل (12) أن نسبة الإيرادات الضريبية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي انخفضت الى (8.1 %) في سنة 2020. وخلال السنوات العشر الماضية، أضافت الصين ما مجموعه 8.8 تريليون يوان (حوالي 1.32 تريليون دولار أمريكي) من التخفيضات الضريبية والرسوم من خلال التخفيض المستمر للضرائب والرسوم، استمرت نسبة الإيرادات الضريبية للصين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، ونما حجم اللاعبين في السوق بشكل مطرد. بحلول نهاية عام 2021، وصل إجمالي عدد كيانات السوق في الصين إلى 154 مليوناً، بزيادة قدرها 1.8 مرة مقارنة بـ 55 مليوناً في نهاية عام 2012 ، وبمساعدة التخفيضات الضريبية وخفض الرسوم، نمت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصبحت قوة مهمة في تعزيز التحول الاقتصادي في الصين. تشير البيانات إلى أنه خلال مدة "الخطة الخمسية الثالثة عشرة" وحدها، زاد مقدار التخفيض والإعفاء الضريبي لتشجيع الصين على الابتكار العلمي والتكنولوجي بمعدل 28.5% سنوياً، مع تخفيض ضريبي تراكمي قدره 2.54 تريليون يوان (حوالي 381 مليار دولار أمريكي) خلال خمس سنوات. ومثلما حدث مع التخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس السابق ترمب، تثير التخفيضات الضريبية في الصين الجدل أيضاً. إذ يفترض أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض* (التي يتبناها الحزب الشيوعي الصيني) أن السماح للشركات بالاحتفاظ بحصة أكبر من أرباحها يتيح لها تعزيز الاستثمار وزيادة الإنتاج ومن ثم القدرة على المنافسة ، كذلك تعود بالنفع على العمال والمستهلكين من خلال زيادة التوظيف وانخفاض الأسعار. وقد وصف رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ التخفيضات الضريبية بأنها أفضل سبيل تعزيز النمو، مشبهاً إياها بـ"الأسمدة التي توضع بشكل مباشر على الجذور" بالنسبة للاقتصاد. حيث قال لي: "الإعفاءات الضريبية تبدو وكأنها تخفيضات لكنها في الواقع إضافات. فأنت اليوم تقدم مساعدة مالية، وغداً تحصل على المزيد في المقابل"، مشيراً إلى أن المفهوم الأساسي لنظرية جانب العرض يوضح أن التخفيضات الضريبية تولد زيادة في إجمالي الإيرادات الضريبية¹.

* ترى مدرسة إقتصادات جانب العرض ان تخفيض معدلات للضريبة سوف تقدم حافزاً للعمل والاستثمار وبالعكس فإن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تثبط الإدخار وتشجع الإستهلاك وهذا ماأكده الاقتصادي المعروف آرثر لافر (Arthur Laffer) الذي قدم اقتراحاً مؤداه ان ارتفاع معدلات الضرائب قد يسفر عن إيرادات ضريبية أقل. للمزيد إنظر:-

- مايكل أبديمان، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1999، ص345.
1 - اقتصاد الشرق، بلومبيرغ بيزنس ويك ، الصين تراهن على التخفيضات الضريبية في سعيها لتحقيق النمو، 2022.



أ - الخصم الضريبي على الصادرات

إنّ التطور التدريجي للاقتصاد العالمي ، جعل التجارة بين البلدان أكثر قرباً. ويشير استرداد ضريبة التصدير (الإعفاء) إلى استرداد ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك المدفوعة في عملية الإنتاج المحلي وتداول سلع التصدير. ان هذا الاعفاء يهدف وبشكل أساسي إلى موازنة العبء الضريبي المحلي ، وتعزيز القدرة التنافسية لسلع التصدير ، وتحسين القدرة التصديرية للمؤسسات ، من أجل تعزيز نمو الصادرات ، وزيادة الدخل القومي ، وتعزيز العمالة ، وتحسين مستويات معيشة الناس.

في عام 1985 ، بدأت الصين رسمياً في تنفيذ سياسة الخصم الضريبي على الصادرات. بعد ثلاث سنوات ، تم وضع مبدأ "مقدار المبلغ الذي يجب جبايته ، ومقدار استرداده ، وعدم استرداده واسترداد الضريبة بالكامل". منذ عام 1994 ، بدأت الصين رسمياً إصلاح نظام الخصم الضريبي على الصادرات ، والذي خضع للعديد من التعديلات الرئيسية، وتؤثر سياسة الخصم الضريبي على الصادرات حجم الصادرات في نفس الاتجاه ، أي ان الزيادة أو الخفض في معدل الخصم الضريبي يؤدي إلى زيادة أو نقصان حجم الصادرات من بعض السلع.

الجدول (3) حجم الصادرات الصينية والخصم الضريبي عليها للمدة (2005-2020) مليار دولار

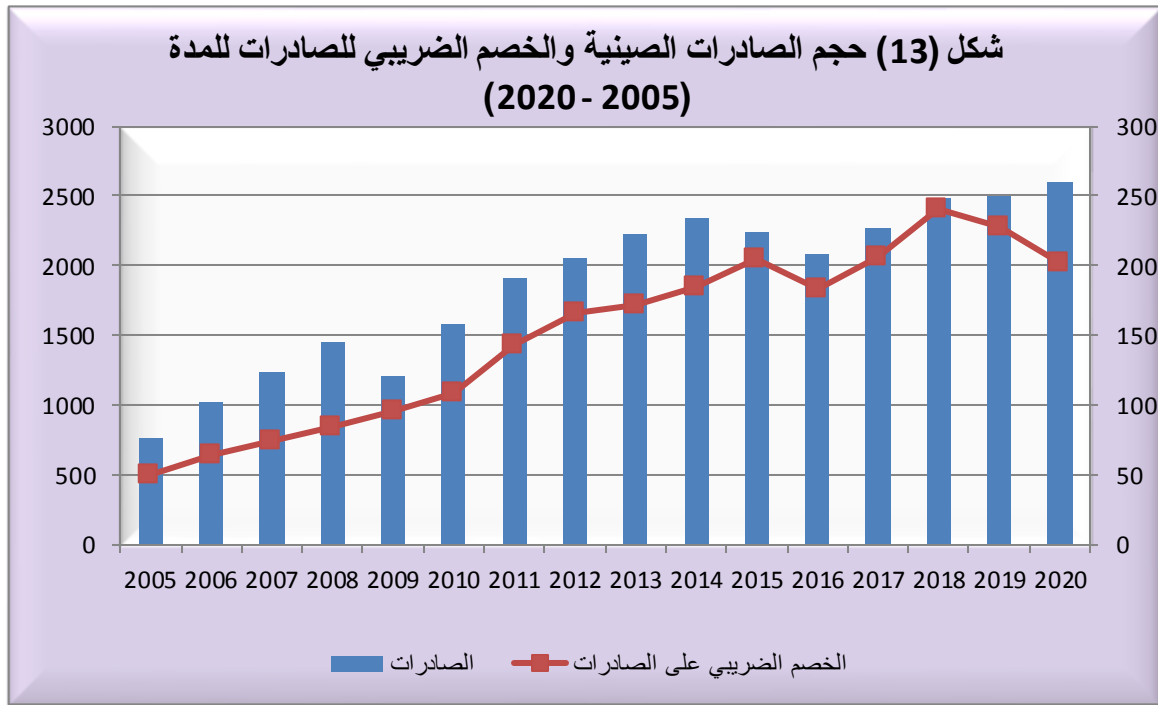
السنة	حجم الصادرات	الخصم الضريبي للصادرات	السنة	الصادرات	الخصم الضريبي للصادرات
2005	764.93	49.44	2013	2229.78	171.
2006	1019.68	64.09	2014	2335.78	184.36
2007	1230.31	74.05	2015	2247.88	204.89
2008	1444.53	84.40	2016	2084.62	183.05
2009	1201.02	94.97	2017	2271.25	205.49
2010	1580.83	108.23	2018	2479.26	240.39
2011	1907.74	142.58	2019	2498.17	228.12
2012	2050.06	165.27	2020	2598.92	201.95

المصدر:

- China Statistical Yearbook, China State Administration of Taxation

يتضح من الجدول (3) والشكل (13) أنه مع زيادة الخصم الضريبي على الصادرات ، يظهر حجم الصادرات أيضاً اتجاه نمو قوي. وهذا يدل على أن زيادة معدل الخصم الضريبي على الصادرات يعزز الصادرات الصينية. ما يعني بالنسبة للصين ضرورة تبني سياسة زيادة معدل الخصم الضريبي على الصادرات. إنَّ هناك علاقة وثيقة بين سياسة الخصم الضريبي على الصادرات، إلا أنه وبطبيعة الحال لا بد من أن نستثني بعض الظروف الخاصة ، مثل تأثير أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في عام 2009 ، فإن تجارة الصادرات الصينية في السوق الدولية كانت ضعيفة نسبياً ، وانخفض حجم التجارة ، تبع ذلك انخفاض في حجم الصادرات أيضاً . وفي عام 2015 ، وتحت تأثير الأزمة المالية الآسيوية ، انهار ميزان السوق الدولية وكان الطلب الخارجي منخفضاً ، مما حدَّ بشكل كبير من تنمية تجارة الاستيراد والتصدير في الصين وفي سنة 2018 بلغ الخصم الضريبي 240.39 مليار دولار وكذلك ارتفعت قيمت الصادرات الى 2479.26 مليار دولار وهما أعلى قيمتين في المدة (2005 – 2020) وتشير الى مدى تأثير الخصم الضريبي على ارتفاع قيمة الصادرات¹ ؛ أما في عام 2020 ، تأثر حجم الصادرات وخصم ضريبة الصادرات بتأثير فيروس كورونا COVID-19 بدرجات متفاوتة. يوضح هذا أيضاً أن سياسة الخصم الضريبي على الصادرات تعد عاملاً مهماً ، ولكنها ليست العامل الوحيد.

¹ -- China Statistical Yearbook, China State Administration of Taxation, 2005 – 2020.



المصدر: عمل الباحث بالإعتماد على الجدول (8)

ب- دور الضرائب في الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان دور السياسة الضريبية فاعلا في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد اهم العوامل في ارتفاع الصادرات ومن ثم القدرة التنافسية الدولية للصين ، لذلك أتبعته الحكومة الصينية أساليب مختلفة لجعل الإستثمار مناسب للظروف الواقعية الموجودة فعلا في الاقتصاد الصيني ، فقد كانت الصين تطبق النظام الاشتراكي في حين الإستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى نظام رأسمالي لكي يكون قادرا على العمل بحرية تامة ، فكان العلاج الصيني هو إقامة مناطق اقتصادية خاصة تطبق آليات سوق رأسمالية ثم العمل بشكل تدريجي على إقامة اقتصاد السوق في عموم الصين تحت شعار إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي، في بداية مرحلة الإصلاح ركزت الصين على الإستثمار المشترك ما بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي ، وقد أصدرت قانوناً خاصاً يعمل على تسهيل إقامة هكذا مشاريع ويكون عامل مساعد وجاذب لأقامتها ، وقد كانت من أهم فقراته أن حصة المستثمر الأجنبي يجب أن لا تقل عن (25 %) من رأسمال المشروع¹ ، ان استهداف الصين لعدد من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية ومنها الإستثمار الأجنبي فهي منفتحة على العالم الخارجي² ، وهي كذلك بيئة ذات حرية أكبر ساعدت كنقطة ارتكاز للإستثمارات الأجنبية ، وأتاحت هذه الإستثمارات للصين تنمية الروابط مع السوق العالمي والتنافس فيه. وتعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في مقاطعات داخل الصين ، فعلى سبيل المثال ، كل المدخلات المستوردة للمنتجات التي يتم

¹ - الصين بين يديك ، الإستثمار الأجنبي في الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، الصين ، 1992 ، ص ص 1-2

² - طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة ، مصدر سابق ، ص 192.

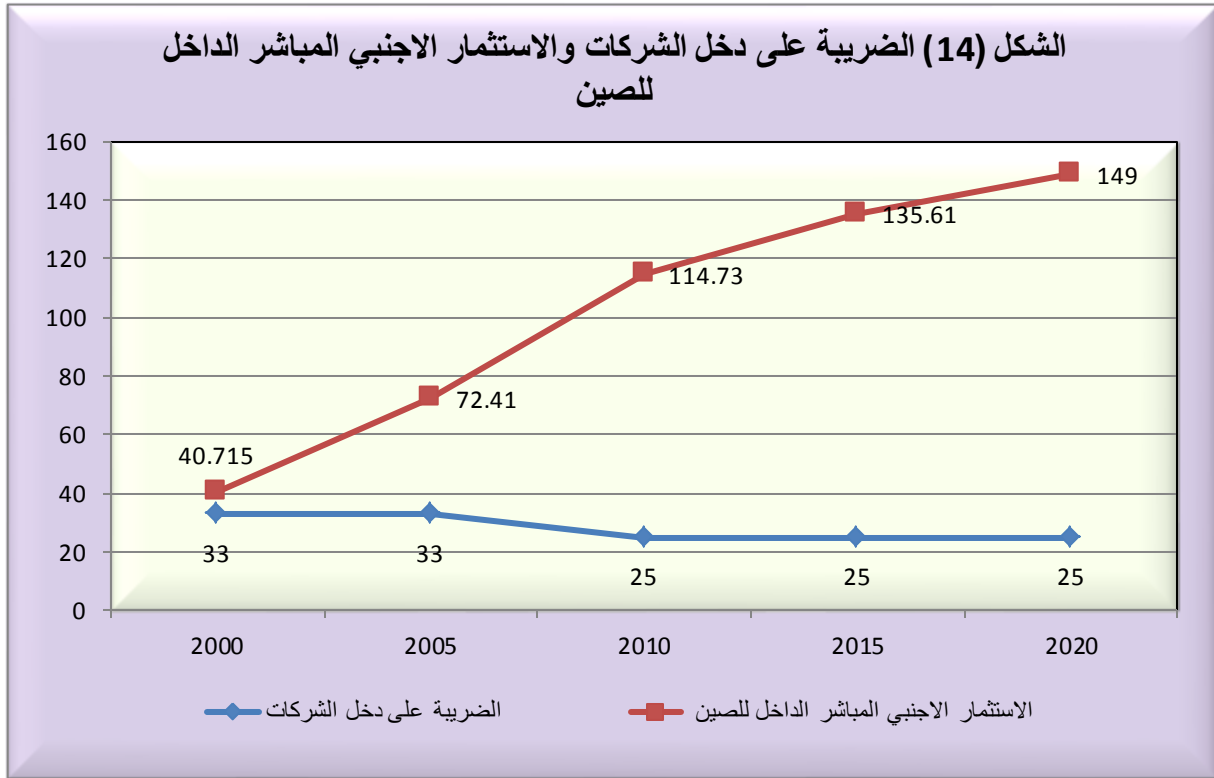
تصديرًا أو بيعها في المناطق الاقتصادية الخاصة تكون معفاة من الجمارك، بالإضافة لذلك يوجد في المناطق الاقتصادية الخاصة نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية حسب حجم الاستثمار ، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة. وفي التسعينيات من القرن الماضي استحوذت المناطق الاقتصادية الخاصة على 83% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ، وأنتجت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة ما يقرب من 53% من منتجات الصادرات الصينية وفي أواخر التسعينيات سعت الحكومة الصينية إلى توجيه الاستثمار الأجنبي إلى مناطق بكر لم يتم استغلالها ، والتركيز على قطاعات لم يدخلها المستثمر الأجنبي بالشكل المطلوب وأهمها القطاع الزراعي . حيث تم تخفيض ضريبة الدخل التي تفرض على الشركات الأجنبية بمقدار (30%) إذا ما استثمرت في الزراعة والغابات أو المناطق ثم قامت الحكومة الصينية بتخفيض الضرائب على الاستثمار المحلي في المناطق الحدودية النائية لمدة لا تقل عن 10 سنوات ، أيضا شمل التخفيض الضرائب المفروضة على الشركات في المناطق الحرة الغربية بنسبة (24%) إذا تجاوزت قيمة المشروع المقام (30) مليون دولار ، كما تم تخفيض أسعار الأراضي المباعة أو المؤجرة إلى المستثمر الأجنبي في المناطق النائية بنسبة (10-30%) حسب أهمية المشروع . وتم التركيز على الشركات التي تعتمد على المواد الأولية والخامات الصينية حيث تم إعفائها من 50% من الرسوم المفروضة على تلك المواد، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن أصبحت الصين العضو رقم 143 في منظمة التجارة العالمية في أواخر سنة 2001¹. وبانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، عززت الصين نظامها القانوني ، وحررت أسواقها ، وأجرت أيضًا بعض الإصلاحات فيما يتعلق بخفض التعريفات². أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرًا أظهر أن جذب الصين للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2020 سجل 149 مليار دولار أمريكي بزيادة 4% على أساس سنوي، لتحل المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة ويبين ذلك الشكل (14) ، حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات التكنولوجيا الفائقة بنسبة 11%، وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 54% خصوصًا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الدوائية. وبسبب تأثر وباء كوفيد-19، انخفض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% في سنة 2020 ، مع ذلك أشار المؤتمر إلى أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية للصين في نفس السنة ارتفعت بشكل حاد إلى 19%، مما يدل على أن الصين "تتسارع كمركز للتمويل الدولي"³. لقد راعت الصين خلال العقود المنصرمة وخلال سننها لقوانين الضرائب والتعريفات التي فرضت على الشركات الأجنبية ان لا تكون هذه القوانين صارمة مما يضعها

¹ - كونراد زايتس، الصين: عودة قوة عالمية ، ترجمة سامي شمعون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الامارات، 2004. ص 309.

²-Yiyang Liu , *Foreign Direct Investment in China: Interrelationship between Regional Economic Development and Location Determinants of Foreign Direct Investment*, University of Western Sydney 91, 2013, p.28-29.

³ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي، الامم المتحدة، 2020، ص 11.

في وضع أقل تنافسية مقارنة برجال الأعمال المحليين والسوق العالمية. ومع ذلك ، يبدو أن إمكانات النمو وتوقعات الأرباح تفوق بعض التدهورات التي حدثت في مناخ الأعمال ، بالمقابل توجد تطورات مستمرة في القوانين والاجراءات مثل التقدم الواضح بما يخص حماية حقوق الملكية وفي سنة 2008 كان التركيز على التخفيضات الضريبية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية الصين فقد انخفض معدل الضريبة على دخول الشركات في هذه السنة الى (25%) بعد أن كان بنسبة (33%) واستمر على هذا التخفيض حتى يومنا هذا، تنطبق ضريبة الأعمال الصينية أو ضريبة دخل الشركات (CIT) على جميع الشركات في الصين ، المملوكة للأجانب والمملوكة للصينيين كجزء من إصلاحات قانون ضريبة دخل الشركات في عام 2008.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات:

1- الجدول (9) 2- الموقع tradingeconomics - معدل ضريبة الشركات

وتجدر الإشارة الى أنه في سنة 2018 تحول الإهتمام نحو المزيد من التخفيضات الضريبية والرسوم وأعلنت الحكومة الصينية عن إجراء بعض التغييرات في برنامجها الإستثماري، من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية بشكل اوسع، من خلال زيادة الإنفتاح في السوق وتبسيط شكيلات تسجيل الشركات الإستثمارية في الصين ما أدى الى زيادة الاستثمار الاجنبي في ، وفي سنة 2019 توجه التركيز على تعزيز فعالية السياسة الضريبية¹.

¹ - Zhiyong Yang , *China's Fiscal Policy in the Past Seven Decades: Characteristics, Experience and Prospects*, China Finance and Economic Review ,2019, p.35.

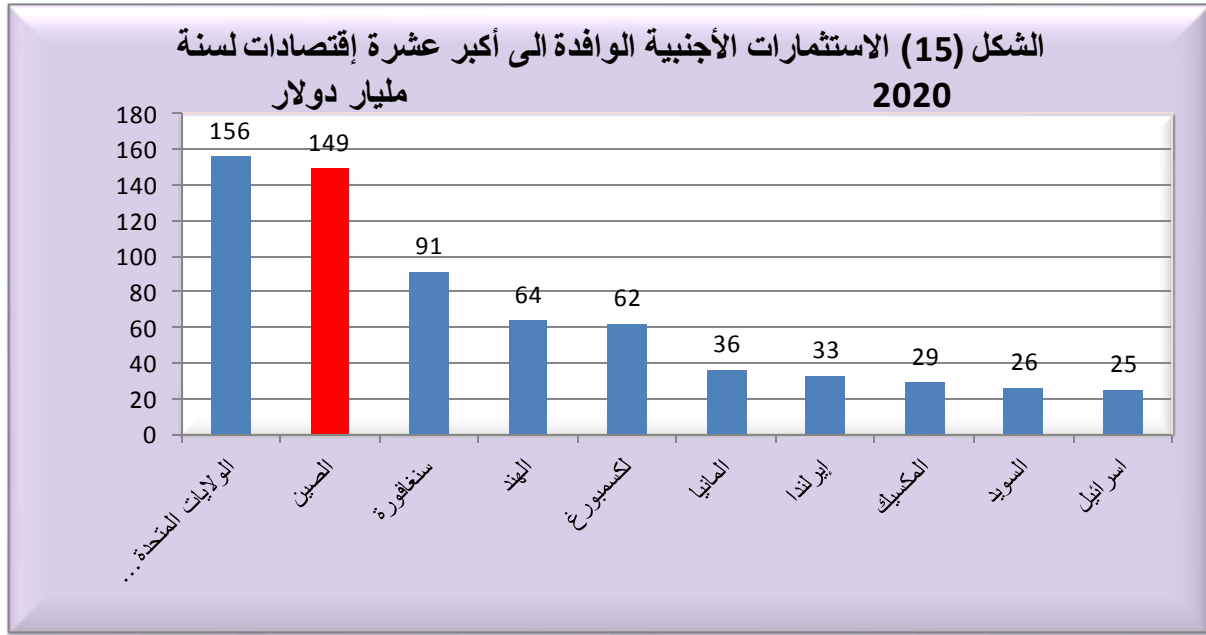
**الجدول (4) التدفقات السنوية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة والخارجة في الصين
للسنوات (1990-2020)**

السنة	عدد الشركات	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للصين (مليار دولار)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الصين (مليار دولار)
1990	801	3.487	8.300
1995	1882	35.849	2.000
2000	2859	40.715	9.158
2005	6426	72.410	12.261
2010	16000	114.730	68.810
2015	26575	135.610	128.000
2020	38570	149.000	133.000

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاونكتاد ، سنوات متعددة.

من الجدول (4) والشكل (14) يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي في الصين استمر في الارتفاع بسبب الميزة النسبية في إنتاج السلع لرخص اليد العاملة والسياسات التيسيرية، لكن في حالة الاستثمار الأجنبي للصين في البلدان الأخرى، فإن الوضع مختلف قليلاً، وتوقف اتجاهها الصعودي مابعد 2015 فجأة وبدأ في الانخفاض، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في الولايات المتحدة ودول أخرى خصوصاً وان الولايات المتحدة، هي المنافس التجاري للصين. ومع ذلك، من المثير للاهتمام ملاحظة أن رقم الاستثمار الأجنبي الداخل للصين في عام 2015 والذي وصل الى 135 مليار تقريباً كان قريباً للإستثمار الخارج منها والذي بلغ 128 مليار دولار ، مما يشير إلى وجود علاقة متبادلة ومتقاربة بين جذب رأس المال للداخل وتدفقه للخارج، وفي عامي 2015 وما بعدها، كانت تدفقات رأس المال الخارجة أكثر من ذي قبل. وفي سنة 2020 زاد حجم التدفقات الواردة إلى الصين، وهي ثاني أكبر متلق للإستثمار الاجنبي في العالم ، ليصل الى أعلى مستوى له حيث بلغ 149 مليار دولار على الرغم من التوترات التجارية¹ . وظلت الولايات المتحدة أكبر بلد مضيف للإستثمار الاجنبي المباشر حيث بلغت قيمة الاستثمارات الواردة لها 156 مليار دولار تليها الصين كما يبين الشكل (15).

¹ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي، الامم المتحدة، 2020 ، ص11.



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الإستثمار العالمي، الامم المتحدة، 2021، ص4.

ثانياً: الإنفاق العام

لقد أدى النمو السريع المطرد منذ بدء الإصلاحات الموجهة نحو السوق في سنة 1978 إلى تحويل الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وخلال المدة 1979-1993 ومع الانخفاض الكبير في تحصيل الإيرادات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والانخفاض الحاد في حصة الحكومة المركزية من الإيرادات، تصدت الحكومة المركزية للضغوط المالية الكبيرة التي كانت تواجهها من خلال نقل مسؤوليات الإنفاق إلى الحكومات المحلية ، وكانت الإصلاحات المالية في هذه المدة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة مسؤوليات الحكومات المحلية وزيادة استقلاليتها في تنفيذ الوظائف المالية ، مع الحفاظ أيضاً على درجة مناسبة من الرقابة المالية للحكومة المركزية عليها ، في هذه المدة استخدمت الصين نظام التحويل لسد الفجوات بين الإيرادات والنفقات. فعندما تكون قيمة النفقات أكبر من الإيرادات المحلية ، يسمح للمحافظة بالاحتفاظ بكامل الإيرادات بالإضافة إلى حقها في الإيرادات المشتركة ، مما يسد الفجوة المالية وفي حال كانت قيمة الإنفاق في محافظة ما أقل من قيمة الإيرادات المحلية ، يكون على المحافظة تحويل الفائض إلى الحكومة المركزية¹. ومع ذلك ، فقد تباطأ نمو الاقتصاد الصيني بشكل واضح منذ الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997 والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 وكان اقتصاد الصين تحت الضغط ، فاتخذت الحكومة المركزية سياسة مالية إستباقية ولعبت الحكومة المركزية دوراً رئيساً في ذلك ، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإستقلال المالي ومع الانتعاش الاقتصادي التدريجي زادت درجة الإستقلال المالي. لقد أبرز وباء كورونا (COVID-19) بما لا يقبل الشك الحاجة

¹ - Chunli Shen and Heng-fu Zou , *Fiscal Decentralization in China: History, Impact, Challenges and Next Steps*, Annals Of Economics And Finance, 2012, p.7.

إلى نمو أكثر استدامة. إن تجربة الصين في تبني السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية كانت إيجابية، وحقق الإنفاق الحكومي في الصين تأثير هام وإيجابي على الإنتاج على المدى القصير والطويل ، إلا ان هناك حاجة ملحة لحث الحكومات المحلية على اتخاذ قرارات سليمة وفعالة يمكن من خلالها أن تسهم نفقاتها في النمو المستدام لما بعد المدى القصير¹. إن تعزيز إستقرار الإقتصاد الكلي هو مطلب متأصل في السياسة المالية ، وهذا قامت الصين بإتباع سياسة مالية توسعية من خلالها يمكن للإنفاق دائماً تعويض نقص الطلب الفعال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. حيث أسهم الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والبحث والتطوير ، في تكوين رأس المال البشري ، وهو عنصر أساسي للنمو الاقتصادي وتمول الصين المشاريع بكفاءة نسبية ، لاسيما بالنظر إلى حجم الاقتصاد ، الأمر الذي مهد الطريق لبناء سريع للبنية التحتية اللازمة لتعزيز الاتصال وتعزيز الناتج الاقتصادي ، ويصنف مؤشر التنافسية العالمي (GCI) لسنة 2017 الصين في المرتبة 19 من حيث كفاءتها في الإنفاق الحكومي - وهي أعلى بكثير من بعض الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة (27) وكندا (36)².

1 - الإنفاق على البحث والتطوير

يعد تعزيز فعالية الإنفاق على البحث والتطوير وإجراءات زيادة إنتاجية قطاعات السلع والخدمات أمراً أساسياً ، وفرت الصين حوافز مالية للبحث والتطوير ، ولكن في كثير من البلدان الأخرى كان الإنفاق على البحث والتطوير ضئيلاً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كذلك عززت الصين حقوق الملكية الفكرية مع تجنب القيود غير المبررة على المنافسة هذا شجع البحث والتطوير وتواصل استكمال هذه الإصلاحات لتسهيل الارتقاء في سلسلة القيمة من خلال الابتكار ، لا سيما في القطاعات كثيفة البحث والتطوير ، وتمكين العمليات التجارية الجديدة ، بما في ذلك الرقمنة وكفاءة الطاقة³. وبلغ حجم ما تنفقه الصين على البحث والتطوير 442.7 مليار دولار سنة 2010، ولذا فان الصين اصبحت الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة ضمن مؤشر الابتكار العالمي (GII) لسنة 2018 ، ولكن بالرغم من حجم الإنفاق الكبير هذا الا ان ذلك لا يتناسب مع التوسع الصناعي في الصين كذلك فان نسبة كبيرة منه خصصت لدعم براءات الاختراع⁴. من ملاحظة الجدول (5) إرتفع إجمالي الإنفاق الصيني على البحث والتطوير (GERD) باستمرار من حوالي 6 مليار دولار أمريكي بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (0.64%) سنة 1997 الى 353 مليار دولار امريكي بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2.40%) سنة 2020 .

¹ - Jungsuk Kim et al., *Fiscal policy and economic growth: some evidence from China*, Review of World Economics, 157 , 582–555, 2021 , p576.

² - Klaus Schwab ،World Economic Forum,The GlobalCompetitiveness Report –2017 2018,p.90.

³ - Alistair Dieppe , *Global Productivity Trends ,Drivers, and Policies*, International Bank for Reconstruction and Development , World Bank Publication,2021, p.278.

⁴ - China Power Team, center for strategic and International studies ، *Is china leading global innovation ?*, Washington.2019 ، p.2.

الجدول (5) تطور الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الصين للمدة (2020-1997)

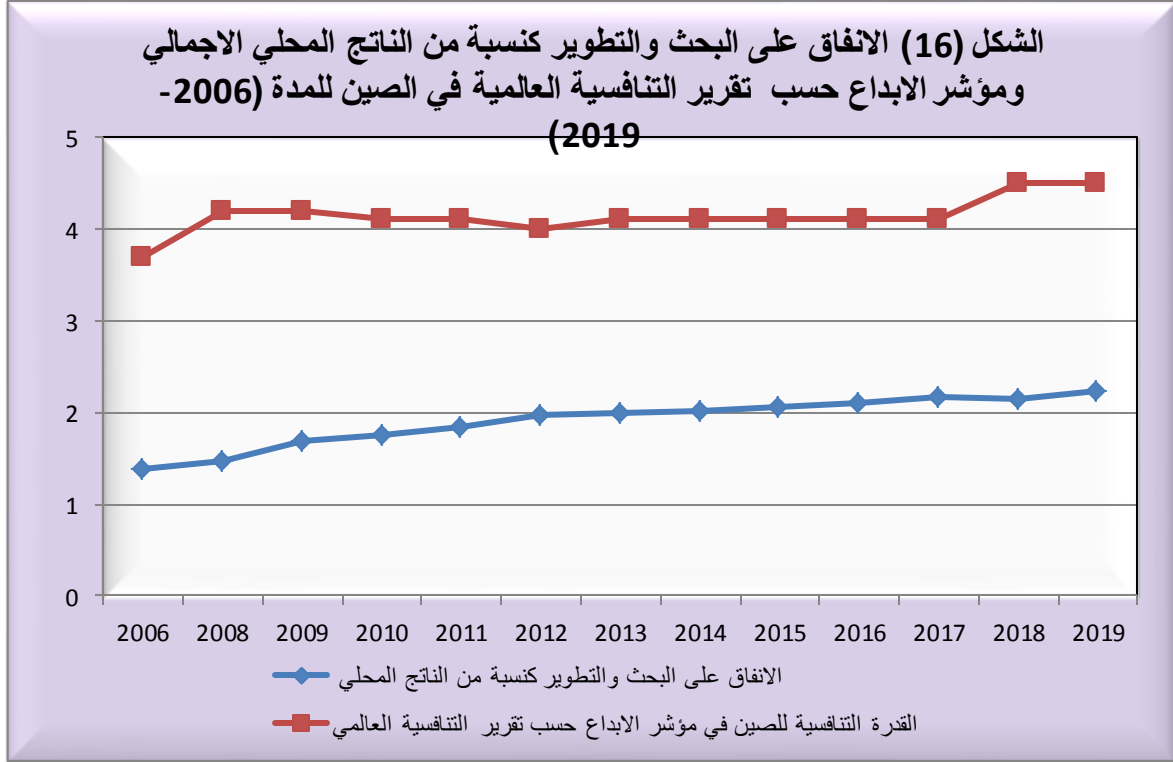
السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي	القدرة التنافسية للابداع في الصين حسب تقرير التنافسية العالمي (1-7) (7)
1997	961.60	0.64	-
1998	1029.04	0.65	-
1999	1093.99	0.76	-
2000	1211.34	0.90	-
2001	1339.39	0.95	-
2002	1470.55	1.07	-
2003	1660.28	1.13	-
2004	1955.34	1.23	-
2005	2285.96	1.32	-
2006	2752.13	1.39	3.7
2007	3550.34	1.40	-
2008	4594.30	1.47	4.2
2009	5101.70	1.70	4.2
2010	6087.16	1.76	4.1
2011	7551.50	1.84	4.1
2012	8532.22	1.98	4
2013	9570.40	1.99	4.1
2014	10475.68	2.02	4.1
2015	11061.55	2,05	4.1
2016	11233.27	2.10	4.1
2017	12310.40	2.16	4.1
2018	13894.81	2.14	4.5
2019	14279.93	2.23	4.5
2020	14722.73	2.40	-

المصدر:

1. The World Bank
2. National Bureau of Statistics of China

كما يتبين الشكل (16) إن الارتفاع في الانفاق يتبع الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي ويعني هذا أن الإنفاق على البحث والتطوير يتأثر بنمو الاقتصاد الصيني ، وتعد الصين من الدول الأعلى انفاقا خلال هذه المدة على البحث والتطوير ، هذا التطور المتصاعد في الانفاق يأتي من تركيز الحكومة الصينية على قيادة الأعمال الجماعية والابتكار الجماعي وعلى تشجيع استثمار القطاع الخاص في البحث والتطوير

والابتكار على نطاق أوسع لتحقيق تحسينات في الإطار التنظيمي السنة لتعزيز المنافسة الوطنية والدولية. لكن ينبغي أن يعزز موقف الصين للاستفادة من الانفاق على البحث والتطوير لان بعض الزيادة في السنوات الأخيرة ، يمثل نسب منخفضة من الانفاق مقارنة بسنوات سابقة¹.



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

إنّ الزيادة المطردة في الإنفاق على البحث والتطوير، وقَرَّ أساسا قويا للتنمية عالية الجودة. ووصلت استثمارات البحث والتطوير في قطاع التصنيع التكنولوجي المتقدم ووصول إنفاق الصين على جهود البحث والتطوير، إلى مستوى غير مسبوق مرتفع بلغ 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020، وفقا لبيانات الأولية الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء. وتعد الشركات المملوكة للدولة في الصين من الركائز الأساسية لإقتصادها المحلي وتتصدر تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، ونجد أن هذه الشركات تتمتع بقدرة أعلى من المخاطرة مقارنة بالمؤسسات الخاصة، وذلك نظرا لزيادة حجم عملياتها وقدرتها على الاستفادة من شبكة المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من أن الشركات المملوكة للدولة قد لا تعمل دائما على مستوى عال من الكفاءة، إلا أنّها تعد ضرورية لمشروعات البنية التحتية الكبيرة ذات الآفاق الإستثمارية طويلة الأجل ووفقاً لذلك استطاعت الصين تطوير قدراتها التكنولوجية وتعميمها على كافة المجالات (الاقتصادية، والعسكرية، والعلمية). فقد بدأت الحكومة الصينية في السعي الى تطوير قدراتها التكنولوجية، من خلال انشاء مراكز بحثية للتطوير والتدريب

¹ - The World Bank.

والتعاون مع الباحثين، ليتمكنوا من نقل المعرفة والعلم من الغرب، وتوجيه الدعم الكامل لهم، حتى تمكنوا بعبور فجوة كبرى تفصلهم عن الغرب في الكثير من المجالات، فضلا عن تفوقهم على الغرب في بعض الحقول المعرفية مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في البيئات الصعبة¹.

إن منشأ القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في الصين وبشكل أساسي هو الابتكار. الصين بلد يسعى إلى الابتكار لمدة طويلة. في سنة 2015 ، بلغ إجمالي المدخلات الوطنية للبحث والتطوير 1.4 تريليون يوان ، تقريبا 223 مليار دولار أمريكي ، بزيادة قدرها (38.1%) عن سنة 2012. من سنة 2012 إلى سنة 2015 ، حافظت مدخلات البحث والتطوير في الصين على نمو سنوي قدره (11.4%) . إن إنفاق الصين على البحث والتطوير قد تجاوز بكثير إنفاق ألمانيا واليابان ليكون ثاني أكبر مستثمر في البحث والتطوير بعد الولايات المتحدة مباشرة. إعتمدت الصين خطة إستراتيجية تسمى "صنع في الصين 2025" ، أصدرها رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ ووزارته في مايو 2015. وهي تركز على مجال التكنولوجيا الفائقة وصناعة الأدوية بما في ذلك الروبوتات ومركبات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الحيوية. الهدف هو تعزيز الكفاءة الخاصة في البحث والتطوير وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ، ومن المؤمل زيادة المحتوى المحلي الصيني من المواد الأساسية إلى 70% بحلول سنة 2025².

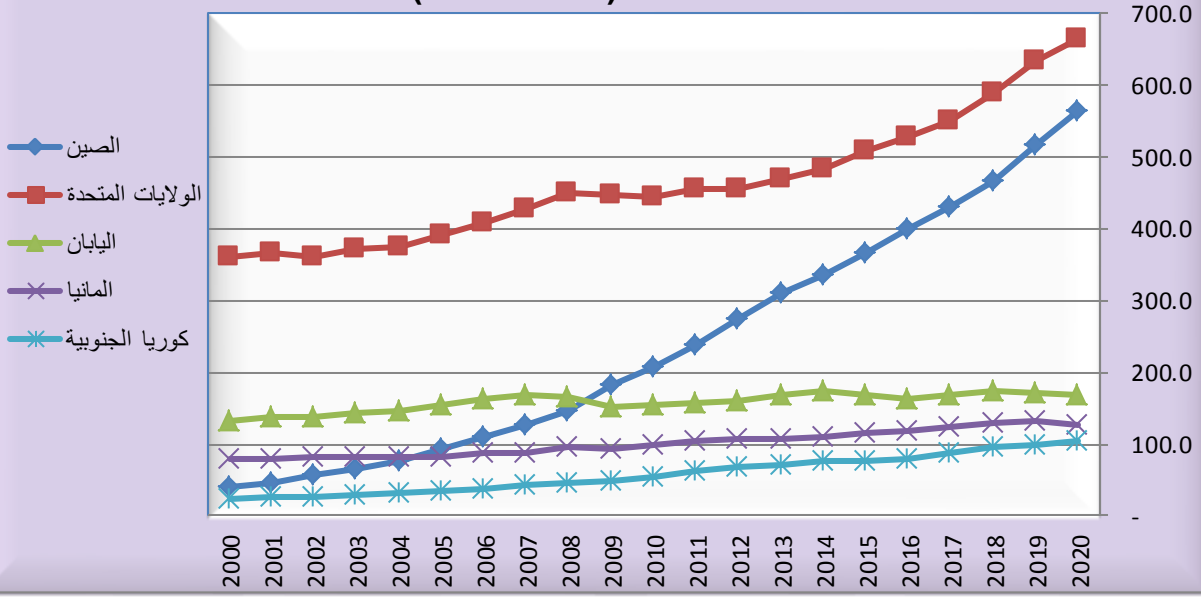
إن البحث والتطوير (R & D) هو العمود الفقري للابتكار ، لأنه يدعم تطوير منتجات وخدمات جديدة ، والتي يمكن أن تعزز النمو والإنتاجية. في العقود الأخيرة ، أعطت الصين الأولوية للبحث والتطوير بشكل متزايد ، ، والحجم الهائل للاقتصاد الصيني يعني أن الإنفاق على البحث والتطوير هو الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة حيث تصاعد الإنفاق في الصين كثيرا واقترب من حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة ، والشكل يبين ان الإنفاق في الصين وصل الى (564.103) مليار دولار أمريكي مقتربا من نظيره في الولايات المتحدة الذي بلغ انفاقها (664.066) مليار دولار سنة 2020³. وتخطى الإنفاق في الصين الإنفاق في اليابان منذ سنة 2009 ، ويأتي بعد اليابان في الإنفاق على البحث والتطوير كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية، كما يبينه الشكل (17).

¹ - فولفجانج هيرن، *التحدي الصيني*، ترجمة محمد رمضان حسين، الطبعة الاولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، ٢٠١١ ، ص١١٦-١١٧.

² - Huimin Ma et al., *Strategic Plan of "Made in China "2025 and Its Implementation*, ResearchGate, 2018,p.3.

³ - OECD, DATA.

شكل (17) تطور إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في الصين ودول مختارة للمدة (2000 - 2020)



OECD, DATA

المصدر:

في المستقبل ، ستواصل زيادة مدخلات البحث والتطوير في الصين تعزيز الابتكار التكنولوجي ورفع مستوى الصناعة التحويلية. ورغم أن التقدم التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية الدولية للشركات الصينية الرائدة إلا أن هناك قلقاً متنامياً من عدم توافق النظام الاقتصادي الذي تهيمن عليه الدولة في الصين مع أنموذج السوق الليبرالي حيث يزعم العديد من النقاد أن الشركات الصينية تتمتع بمزايا غير عادلة مقارنة بالمنافسين من الدول الأخرى وذلك بسبب ظروف التمويل من البنوك التابعة للدولة وغيرها من الإعانات المباشرة وغير المباشرة¹.

ب- الإنفاق على البنية التحتية

ارتفع الإنفاق على البنية التحتية في الصين بشكل كبير في العقود الأخيرة وكان محركاً مهماً للنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة حيث لم تعد البنية التحتية التقليدية قادرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين ومن هنا أصبح موضوع البنية التحتية الجديدة نقطة ساخنة في المجتمع الصيني. وقادت الصين تدفقات الاستثمار العالمية في البنية التحتية في السنوات القليلة الماضية. بلغ إجمالي إنفاق الصين على البنية التحتية في سنة 2015 أكثر من (56) تريليون يوان صيني حوالي (89) مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي (13%) من الناتج المحلي الإجمالي للصين. وكانت أكبر صفقة تمويل مشروع منفرد للبنية التحتية في العالم في سنة 2015 هي محطة يالونغ ليانجيكو للطاقة الكهرومائية* ، بقيمة (56) مليار يوان صيني (8.6 مليار دولار أمريكي).

¹ - فيليب غالين وآخرون ، مصدر سابق ، ص 10.

* تم تصميم محطة Lianghekou للطاقة الكهرومائية من قبل شركة الطاقة Chengdu Engineering Corporation المملوكة للدولة ، وهي أعلى محطة للطاقة الكهرومائية في الصين وثاني أعلى محطة للطاقة الكهرومائية في العالم. لديها

قدمت الحكومة الصينية للمواطنين الصينيين بنية تحتية مناسبة وخدمات عامة مثل الإسكان والنقل ومعالجة مياه الصرف والمرافق في المناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية ، هناك حاجة إلى مزيد من الارتقاء بوسائل النقل وشبكات الكهرباء. أدى التحسين في البنية التحتية ذلك إلى ارتفاع مستويات المعيشة الريفية وساعد أيضًا على تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تحسين ربط المنتجين الزراعيين بالأسواق النهائية وعززت من تنافسيتها. هناك أيضًا توجه استثماري كبير في البنية التحتية الرقمية. إن تحديث البنية التحتية الرقمية في الصين ليس أمرًا حاسمًا فقط للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها شركات الأجهزة والبرامج الرائدة بالإضافة إلى منصات الإنترنت في السنوات الأخيرة ، ولكن أيضًا لربط الصين بشكل أفضل بدول طريق الحرير الأخرى. وفقًا للخطة الخمسية الثالثة عشرة ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، كان متوسط الإنفاق على البنية التحتية في الصين في سنة 2020 أعلى بعشر مرات من مثيله في الولايات المتحدة في سنة 2019¹ . في سنة 2020 استهدفت حكومة الصين تحقيق تغطية كاملة لشبكات النطاق العريض في كل من المناطق الحضرية والريفية. إلى جانب الانفاق الاستثماري الحكومي الكفوء والشامل توجد مشاركة كبيرة للقطاع الخاص في تمويل وتوفير البنية التحتية. وينطبق الشيء نفسه على الخدمات ذات الصلة مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وجعلها أكثر فعالية عند استكمالها بخدمات نقل مناسبة ، تمامًا كما تكون البنى التحتية للاتصالات أكثر فعالية عندما يكون الوصول واسع النطاق ويتم استخدامها بشكل متزايد. يتوقف توفير خدمات عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة على وجود أسواق تنافسية لتلك الخدمات ، والتي تعتمد بدورها على وجود أسواق مفتوحة ومنظمة جيدًا، وتؤكد الخطة الخمسية الرابعة عشرة للصين (2021-2025) على أولويات التنمية الوطنية في مجالات البحث الأساسية والتعليم والتمويل والتكنولوجيا ، وتدعو إلى استثمار 1.4 تريليون دولار على مدى خمس سنوات في البنية التحتية الرقمية². إن الانفاق على البنية التحتية الجديدة ساعد الصناعات الصينية على تحسين القدرة التنافسية للمشاركة في المنافسة الدولية كما ساعد الصين على ضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل ، كما خلق انماطا جديدة من الأنشطة التجارية مما يعزز الاقتصاد ويحسن جودة المنتجات لتلبية الطلب المحلي المتزايد. وتشمل البنية التحتية الجديدة سبع صناعات بما فيها المحطات الأساسية للجيل الخامس والذكاء الصناعي والجهد العالي للغاية والسكك الحديدية فائقة السرعة³.

أعمق خزان في العالم 285 مترا. تشير التقديرات إلى أن محطة الطاقة الكهرومائية يمكن أن تولد 11 مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء سنويًا. وبعد اكتماله ، من المتوقع أن يقلل السد من استهلاك الفحم الخام بمقدار 13.3 مليون طن وانبعثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 21.3 مليون طن سنويًا.

¹ - Statista Research Department.

² - China's Economy, Current Trends and Issues, congressional research service , 2022,p.2.

³ - تشن جيون ، كيف تبنى البنية التحتية الجديدة ،الصين اليوم ، 2020 ،متاح على شبكة الانترنت:
<http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic>

ج - الإنفاق على التعليم

في سنة 1997 كانت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في الصين (1.8%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وقد نفذت الحكومة سلسلة من الحزم التحفيزية المالية وعززت الإنفاق على التعليم. في سنة 2010 ، نشرت وزارة التعليم خطة التعليم الوطنية الجديدة في الصين ، والهدف منها هو إنشاء دولة ذات موارد بشرية كافية وتحسين نظام التعليم بين عامي 2010 و 2020 ، وحددت أهدافاً جرى تحقيقها سنة 2020¹. لذلك استمر الإنفاق على التعليم في الارتفاع وشهد ارتفاعاً مهماً ويعد الأعلى حيث بلغت نسبة الإنفاق 4.1 % كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2012 كجزء من الجهود الهادفة لإعادة توازن الإقتصاد مع الخدمات. وساعد ذلك في تعزيز رأس المال البشري على المدى البعيد ودعم تنمية الإقتصاد الخدماتي². لرفع نوعية الموارد البشرية والتشجيع على روح المبادرة والإبداع والابتكار تشير الإحصاءات إلى أن الإنفاق على تعليم الأبناء يأتي في مقدمة الإنفاقات المعيشية لمعظم الأسر الصينية سواء أكانت في الأرياف أم في المدن ويزداد الإنفاق الحكومي في التعليم والبحث العلمي والتطوير سنة بعد أخرى، ما أدى إلى تفوق العديد من الشركات الصينية في مجال الاتصالات والتسويق الإلكتروني والدفع الإلكتروني والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات. في سنة 2015 بلغ الإنفاق على التعليم مانسبة (3.8%) من الناتج المحلي الاجمالي.

خلال مدة الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020) ، خصصت الموازنة المركزية للصين حوالي 749.5 مليار يوان (114.6 مليار دولار) من الإعانات لدعم التعليم الإلزامي ، واستثمر 90 في المائة من الأموال في المناطق الريفية ، وفقاً لوزارة التربية والتعليم. على سبيل المثال ، حصل الطلاب من الأسر الريفية الفقيرة على بدل المعيشة من الحكومة لدعم دراستهم. إن إجمالي إنفاق الصين على التعليم بلغ 5.3 تريليون يوان (831.3 مليار دولار) في سنة 2020 ، بزيادة 5.69 بالمائة عن السنة السابقة. ونما الإنفاق المالي على القطاع بنسبة 7.15 % على أساس سنوي إلى حوالي 4.3 تريليون يوان في سنة 2020 ، مشيرة إلى أن نسبة الإنفاق كان 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين. مع تحول الصين إلى التكنولوجيا الرقمية في التعليم ، عملت البنية التحتية للإنترنت أيضاً على سد الفجوة بين التعليم الحضري والريفي - المدارس الابتدائية والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد لديها اتصال بالإنترنت. وصار بإمكان الطلاب في المدرسة الابتدائية في المدن الصغيرة تجربة "الفصل الدراسي عبر الإنترنت" المشاركة في الدراسة مع المدارس في المدن الكبرى. كما تم تفعيل السياسات المواتية لتسجيل المزيد من الطلاب الفقراء ، وتوسيع فرص العمل للخريجين ، ومساعدة الطلاب على التخلص من الفقر من خلال التعليم المهني. وتلقى أكثر من 8 ملايين من خريجي المدارس المتوسطة والثانوية من الأسر الفقيرة تدريباً

¹ - Wang P., *China's new national education plan aims to build a country with rich human resources*. Ministry of Education of the People's Republic of China, 2010, p

² - يوانس مونجارديني وآخرون، *الصين رؤية اقتصادية* ، مطبوعات مجموعة BNQ ، الشبكة الدولية لمجموعة BNQ ، 2014، ص4.

مهنيًا ، وتلقى 5.14 مليون طالب فقير تعليمًا عاليًا ، وقبلت المؤسسات الرئيسة في الصين للتعليم العالي حوالي 700000 طالب من مناطق ريفية وفقيرة محددة.

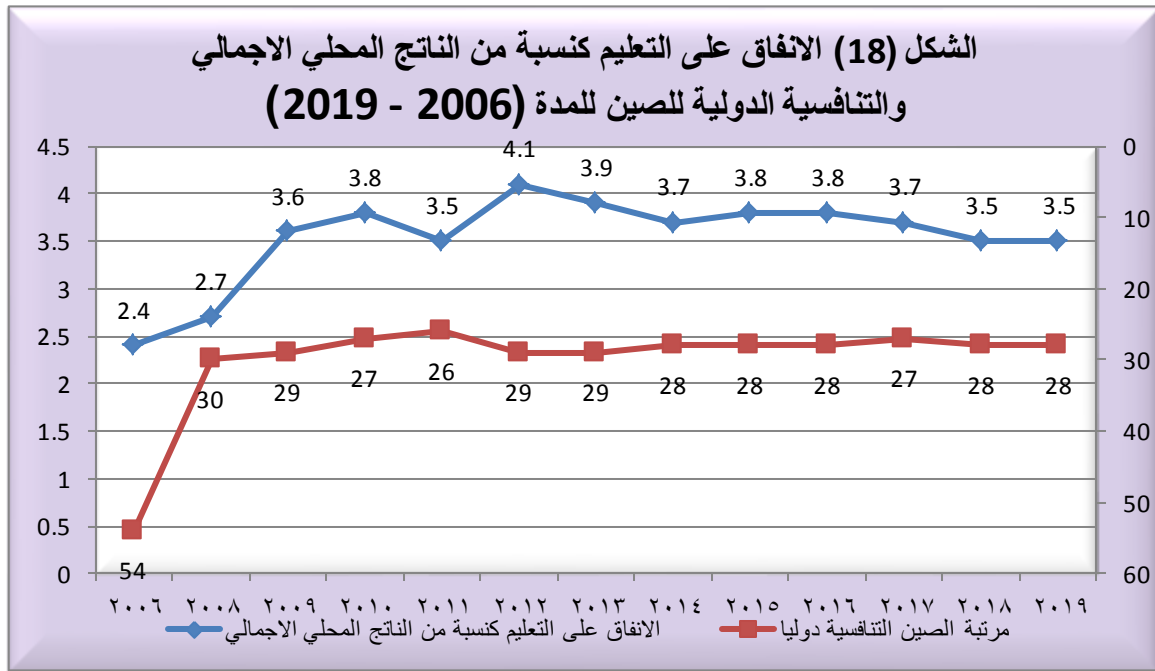
وكننتيجة للاهتمام الحكومي بالانفاق والدعم والحوافز والإنجازات التي تحققت في إصلاح وتطوير التعليم العالي منذ سنة 2012 ، ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي من 30 بالمئة في 2012 إلى 57.8 بالمائة في 2020. وبلغ عدد الأشخاص الذين يتلقون تعليمًا عاليًا في الصين 240 مليونًا ، وبلغ متوسط مدة تعليم القوى العاملة الجديدة 13.8 عامًا ، مآدى إلى حدوث تغييرات كبيرة في هيكل جودة القوى العاملة ، وتحسن معيار جودة المخرجات بأكملها بشكل مطرد.

الجدول (6) تطور الانفاق على الصحة ومرتبة الصين التنافسية في الانفاق على الصحة والتعليم

السنة	الانفاق على الصحة	مرتبة الصين في الانفاق على الصحة والتعليم
2006	0.889	45
2008	1.815	76
2009	2.452	77
2010	2.564	77
2011	2.996	82
2012	5.185	93
2013	3.927	92
2014	4.277	81
2015	3.802	81
2016	3.467	73
2017	3.506	77
2018	3.363	66
2019	3.032	56

المصدر: 1- بيانات البنك الدولي 2- تقرير التنافسية العالمي ، الاصدارات (2006 – 2019).

ويمكن الملاحظة من الشكل (18) ان الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعا . إذ تراقف هذا الارتفاع في الانفاق مع ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي خصوصا وان الناتج المحلي الاجمالي شهد تزايدا مضطردا تفوق فيه على الناتج المحلي الاجمالي لليابان مقتربا بشكل كبير من الناتج المحلي الامريكي، مما اتاح للصين ان تشغل مرتبة تنافسية وصلت الى 23 عالميا في سنة 2019 بعد ان كانت في المرتبة 54 عالميا في سنة 2006.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي ، الاصدارات للمدة (2006 – 2019).

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية الصينية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

أدى انفتاح الصين المتزايد على التجارة والتدفقات المالية والتحول التدريجي للاقتصاد إلى الموجة نحو السوق إلى زيادة أهمية تطوير إطار فعال للسياسة النقدية. حيث تؤدي السياسة النقدية دوراً حاسماً في استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي ، وتساعد على تعزيز تخصيص الفعال للموارد وتعمل كحاجز ضد الصدمات الداخلية والخارجية. لقد تطور إطار السياسة النقدية في الصين بمرور الوقت ، لكنه لا يزال مقيداً بنظام سعر الصرف المُدار ، إلا أن نقاط الضعف المؤسسية ، والنظام المالي المتخلف الذي يقلل من فاعلية آلية انتقال التأثير النقدي¹.

أولاً: تطور عرض النقد

تتحكم جميع دول العالم تقريباً بإمداداتها النقدية بواسطة بنوكها المركزية، إذ يتحكم البنك الاحتياطي الفيدرالي (FRB) بمعرض الولايات المتحدة النقدي، ويتحكم بنك الصين الشعبي (PBOC) بمعرض الصين النقدي. يعد الاقتصاد الصيني الأكبر والأسرع نمواً في العالم، ويتميز بسوق مفتوحة واشتراكية فريدة من نوعها، ومع أن الحكومة الصينية تفرض رقابة مشددة فإنها تظل منفتحة في السوق الحرة، وبما أن الاقتصاد الصيني قائم على التصنيع والتصدير - ما يجعله يتلقى كميات هائلة من العملات الأجنبية مقابل صادراته- فإن سعر العملة الصينية مقابل العملات العالمية يؤثر في المعرض النقدي للبلاد.

¹ - Eswar Prasad and Boyang Zhang , *Monetary Policy in China*, in *The Oxford Companion to the Economics of China*, edited by Shenggen Fan, Ravi Kanbur, Shang-jin Wei and Xiaobo Zhang, Oxford University Press, 2014, p1.

وخلال الوقت ، أصبح عدم الاستقرار في العلاقة التقليدية بين القاعدة النقدية* والهدف الوسيط ، نمو M2 ، ملحوظاً والعوامل التي أسهمت في عدم الاستقرار هذا لم تكن مختلفة تمامًا عن تلك التي لوحظت في أماكن عدة منها تعميق الأسواق المالية ، لا سيما في أسواق المال والسندات ؛ التحرير التدريجي للإقراض المصرفي وأسعار الودائع (اكتمل رسمياً في 2015) ؛ الابتكار الكبير في نظام المدفوعات وتقنيات النظام المالي الأوسع ؛ وظهور المؤسسات المالية غير المصرفية. لقد نما المعروض النقدي في الصين بشكل مطرد منذ عام 1999 ويظهر تبايناً طفيفاً نسبياً بمرور الوقت. ومع ذلك ، فإن عنصر عرض النقود ، ومضاعف النقود والقاعدة النقدية ، قد أظهروا اختلافات كبيرة على المدى القصير. نظراً لأن عرض النقود هو نتاج مضاعف النقود والقاعدة النقدية ، إن الفحص الدقيق لهذه الاختلافات يظهر أن نمو عرض النقود كان مدفوعاً بشكل أكبر بزيادة مضاعف النقود قبل عام 2005. ولكن بعد عام 2005 ، بدأ مضاعف النقود في الانخفاض. ومع ذلك ، أصبحت الزيادة القوية في القاعدة النقدية هي القوة المهيمنة ومكنت المعروض النقدي من مواصلة نموه المطرد¹.

من سنة 2008 إلى سنة 2010 ، ارتفع المعروض النقدي في الصين بأكثر من 50 % ، وذلك بشكل أساسي من خلال معدلات الاحتياطي المنخفضة في البنوك ومعايير القروض المريحة على المستوى المحلي² ، تم ذلك أيضاً كاستجابة جزئية لبرنامج التحفيز الأمريكي ، كوسيلة للحفاظ على انخفاض قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي ، من أجل الحفاظ على المنتجات الصينية أرخص ومن ثم قدرة تنافسية أكبر في السوق العالمية. لذلك ، حاولت الصين زيادة الطلب المحلي من خلال القروض ، وكذلك الحفاظ على انخفاض قيمة اليوان بشكل مؤثر مقارنة بالدولار³. بهذا أطلقت سياسة الصين النقدية التحفيزية قوى تضخمية في جميع أنحاء البلاد. لكن هذا التدفق الناجم عن التحفيز كان ينتقل في الغالب من خلال ارتفاع أسعار الأصول بدلاً من المواد الاستهلاكية ، لذلك لم يشعر المستهلكون في البداية بالتضخم ، بل من خلال القيم المرتفعة في مشاريع التطوير العقاري هذا على سبيل المثال. كذلك قللت الحكومة الصينية من التضخم لمدة من الوقت من خلال إصدار بنك الشعب الصيني (PBOC) سندات التعقيم ، حيث تجبر البنوك على الحفاظ على مستويات أعلى من نسب الاحتياطي وكذلك شراء سندات البنك المركزي الخاصة لامتناس سيولة اليوان غير المرغوب فيها. وقد شهد المعروض النقدي الصيني في الآونة الأخيرة نمواً مستقرًا ، إلى جانب ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الصيني أيضاً بنسب مماثلة. وتُوصف العلاقة بين عملة

* كانت القاعدة النقدية بمثابة الهدف التشغيلي الرئيس للسياسة النقدية في الصين منذ سنة 1984 (عندما بدأت أنشطة PBC في التركيز فقط على وظائف البنك المركزي) حتى أوائل القرن الحادي والعشرين. للمزيد انظر:

-Bradley Jones and Joel Bowman, *China's Evolving Monetary Policy Framework in International Context*, International Department Reserve Bank of Australia , 2019 , p.17.

¹- Yong, Cao. *The persistence of strong money supply growth in China: The forces of endogenous determinants*, Banks & bank systems , 6 Iss. 4 ,2011, p.36.

³ - Gorrie, James R. *The China crisis: How China's economic collapse will lead to a global depression*. John Wiley & Sons, 2013, P.156.

الصين واقتصادها بأنها مثيرة للاهتمام، إذ يعمل نظامها الاقتصادي القائم على التصدير بطريقة مختلفة عن نظام البلدان الأخرى. حيث أدت الإصلاحات الهامة التي قادتها الحكومة الصينية من 2010 إلى 2020 إلى ازدياد انتشار السوق الصينية وانفتاح اقتصادها. شهدت تلك المدة تسهيل مجموعة متنوعة من الموارد وزيادة توافرها في السوق المفتوحة، ما أدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية واسعة النطاق. وتشمل هذه الموارد السلع المصنعة والبنى التحتية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، فضلاً عن رأس المال البشري والعمالة. وأدى ازدياد الطلب على العملة الصينية إلى تحفيز الإقراض المصرفي التجاري، فزاد المعروض النقدي تبعاً لذلك كثيراً في السنوات العشر الماضية، وبسبب معدلات النمو المرتفعة والمستقرة هذه، تمكنت الصين من إدارة المعروض النقدي المتزايد بطريقة فعالة، مع الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات. بيد أن عمليات ضخ السيولة تراجعت بشكل ملحوظ منذ الربع الأخير من سنة 2020، وانخفض نمو المعروض النقدي (M2) إلى معدل أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما يعني ضمناً تبني موقف أكثر تشدداً بشأن السياسة النقدية في بداية السنة المذكورة¹. كما مبين ذلك في الجدول (7).

ثانياً: تطور سعر الفائدة والائتمان المصرفي

لم ينأ القطاع المصرفي عن مسارات الإصلاح والتطور في القطاعات الاقتصادية في الصين وتحول من نظام مصرفي أحادي في ظل الاقتصاد المخطط مركزياً إلى نظام مصرفي ذي مستويات متعددة، فإلى جانب البنك المركزي مزيد من البنوك التجارية المحلية والأجنبية وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك التجارية في الصين تتنازل عن بعض أرباحها دعماً للاقتصاد الحقيقي، ولما كان الإصلاح الاقتصادي الصيني هو انتقال تدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فإن آلية السعر هي جوهر اقتصاد السوق، وتحرير سعر الفائدة هو المفتاح في الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويتمثل الجانب الحاسم في إنشاء وتحسين اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين في الإزالة التدريجية للرقابة على الأسعار، وإنشاء آلية أسعار السوق في نهاية المطاف يؤدي فيها العرض والطلب دوراً حاسماً، وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاجتماعية من خلال إشارات الأسعار إلى كيانات الاقتصاد الجزئي. واستهدفت الصين إدخال آلية سوقية لتخصيص الموارد المالية، وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال من خلال الرافعة السعرية، وتغيير تنظيمها بشأن الموارد المالية من التدخل المباشر إلى التنظيم غير المباشر الموجه نحو السوق وهذا هو مفتاح إصلاح السوق المالية والهدف من تحرير سعر الفائدة². بعد سنة 1996 وسعت الصين تدريجياً النطاق العائم لأسعار الإقراض للمؤسسات المالية وألغت في النهاية الحد الأدنى لمعدلات الإقراض وكذلك مددت الصين الإصلاح من معدلات الودائع الثابتة الكبيرة إلى معدلات

¹ - أنا أصدق العلم، كيف تدير الصين معروضها النقدي، 2021. متاح على شبكة الانترنت.

<https://www.ibelieveinisci.com/>

² - China Finance 40 Forum Research Group, *Market-Based Interest Rate Reform in China*, Routledge, 2018, p26.

الودائع الأخرى ، لذلك يمكن ملاحظة ان سعر الفائدة بدأ بالانخفاض في هذه السنة وما بعدها ، كما يتبين من الشكل (19) إن الاتجاه السنوي لعرض النقد كان متصاعداً خلال مدة الدراسة وسجلت قناة سعر الفائدة انخفاضات بسيطة مع السياسة النقدية التوسعية فيما عدا سنة 1998 الذي انخفض فيها سعر الفائدة بصورة كبيرة من (8.55%) الى (4.59%) ويعد هذا التأثير الأكبر والواضح للسياسة النقدية التوسعية الصينية خلال مدة الدراسة في سعر الفائدة بتأثير تداعيات الأزمة المالية الآسيوية على الاقتصاد الصيني ، ويهدف البنك المركزي الصيني من دفع المصارف التجارية الصينية الى تخفيف هامش سعر الفائدة الى تحفيز الطلب على الائتمان من ناحية وجعل سعر الفائدة أكثر تحركاً بقوى السوق من خلال توسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الاقراض من ناحية أخرى، هذا الانخفاض يحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي وتشير هذه التخفيضات في سعر الفائدة الى الاتجاه التيسيري النقدي الذي يتبعه البنك المركزي الصيني ، كما يمكن ملاحظة ثبات سعر الفائدة من سنة 1999 وأنفصاله عن تغيرات السياسة النقدية جراء سياسات الكبح المالي التي اتخذتها الدولة خلال تلك المدة واستمرار استقرار سعر الفائدة النسبي ليؤكد انفصاله عن التغيرات في المعروض النقدي ليلبغ النمو السنوي المركب لسعر الفائدة (- 4.99%). المصارف التجارية في الصين حققت هامش سعر فائدة في سنة 2002 ما نسبته (2.7%) واستقر في السنوات الأخيرة عند (2.90%)، ولا يخفى ان الصين استطاعت من خلال تنفيذ سياستها النقدية القائمة على ملاحقة أسعار الفائدة الأمريكية صعوداً ونزولاً للمحافظة على تنافسية اليوان والمحافظة على مستويات الطلب عليه، واستمرت الصين بإتباع هذه السياسة حرفياً من سنة 2011 الى السنة 2014 حيث اعتمدت تخفيض أسعار الفائدة لتباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي ، الولايات المتحدة ستنتج نحو رفع سعر الفائدة الفيدرالي بمقدار قليل مع علمها أن الصين هذه المرة لن تلحقها ، مما يقلص الفارق بين أسعار الفائدة بين الصين وأميركا، كما أن الأخيرة ستحاول رفع أسعار البترول بمعدلات مقبولة. لكن ما يحدث الآن في الفيدرالي الأميركي هو محاولة منه لدراسة الآثار المترتبة على ترقب المواطن الأميركي والدول الأخرى، وخصوصاً أن الولايات المتحدة أعلنت أكثر من مرة أنها تدرس رفع أسعار الفوائد. هذه القرارات الأميركية الصينية إذا ما استمرت ستجعل الصين تفكر جدياً في تعويم عملتها، وخصوصاً بعد هروب الاستثمار الأجنبي المباشر منها لينخفض بنسبة 88%. إذن يحتمل أن تقوم أميركا برفع سعر الفائدة فعلياً، والصين لن تستطيع محاكاة السياسة النقدية الأميركية على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة وستفكر الصين جدياً في تعويم اليوان؛ القرار الذي هيأت نفسها له مسبقاً عندما رفعت احتياطاتها من الذهب .

أما قناة الائتمان فإن زيادة عرض النقود أثرت بشكل واضح على الائتمان المصرفي حيث ارتفع خلال مدة الدراسة ليصل معدل نموه السنوي المركب الى (16.52%)، يوفر الائتمان دعماً قوياً للاقتصاد الحقيقي في الصين ، في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، ارتفعت أسعار إقراض الرنمينبي بشكل مطرد لذلك خفض البنك المركزي الصيني سعر الفائدة القياسي خمس مرات الامر الذي حافظ على متوسط سعر الفائدة المرجح لقروض الرنمينبي عند مستوى منخفض. وخلال جائحة (COVID- 19)

سنة 2020 ، كانت هناك زيادة في طلب الشركات للحصول على تمويل إضافي ، وهو ما تمت تلبيةه بالكامل من قبل المؤسسات المالية¹.

جدول (7) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع وسعر الفائدة والائتمان المصرفي في الصين للمدة (2020-1995)

السنوات	عرض النقد بمعناه الواسع (تريليون دولار)	سعر الفائدة	الائتمان المصرفي (تريليون دولار)	سعر صرف الدولار/يوان	درجة مؤشر التنافسية العالمي للصين (7-1)
1995	0.449	10.44	637.0	8.37	-
1996	0.581	9	796.0	8.34	-
1997	0.692	8.55	956.0	8.32	-
1998	1.259	4.59	502.1	8.3	-
1999	1.448	3.24	701.10	8.28	-
2000	1.625	3.24	433.1	8.28	-
2001	1.911	3.24	628.1	8.28	-
2002	2.234	2.7	084.2	8.28	-
2003	2.671	2.7	491.2	8.28	-
2004	3.058	3.33	710.2	8.28	-
2005	3.647	3.33	032.3	8.19	4.3
2006	4.541	3.33	794.3	7.61	4.6
2007	5.300	3.33	463.4	7.61	4.6
2008	6.836	2.79	458.5	6.95	4.7
2009	8.875	2.79	241.7	6.83	4.7
2010	10.721	3.25	753.8	6.77	4.8
2011	13.182	3.25	496.10	6.46	4.9
2012	15.438	3.25	766.12	6.31	4.8
2013	17.987	3.25	073.15	6.15	4.8
2014	19.941	3.25	483.17	6.16	4.9
2015	22.169	2.90	221.21	6.28	4.9
2016	23.344	2.90	096.24	6.64	5
2017	25.040	2.90	374.26	6.75	5
2018	27.594	2.90	689.29	6.62	5.1
2019	28.292	2.90	490.31	6.90	5.2
2020	31.125	2.90	362.35	6.90	-
معدل النمو المركب	%17.55	%-4.99	%16.52		

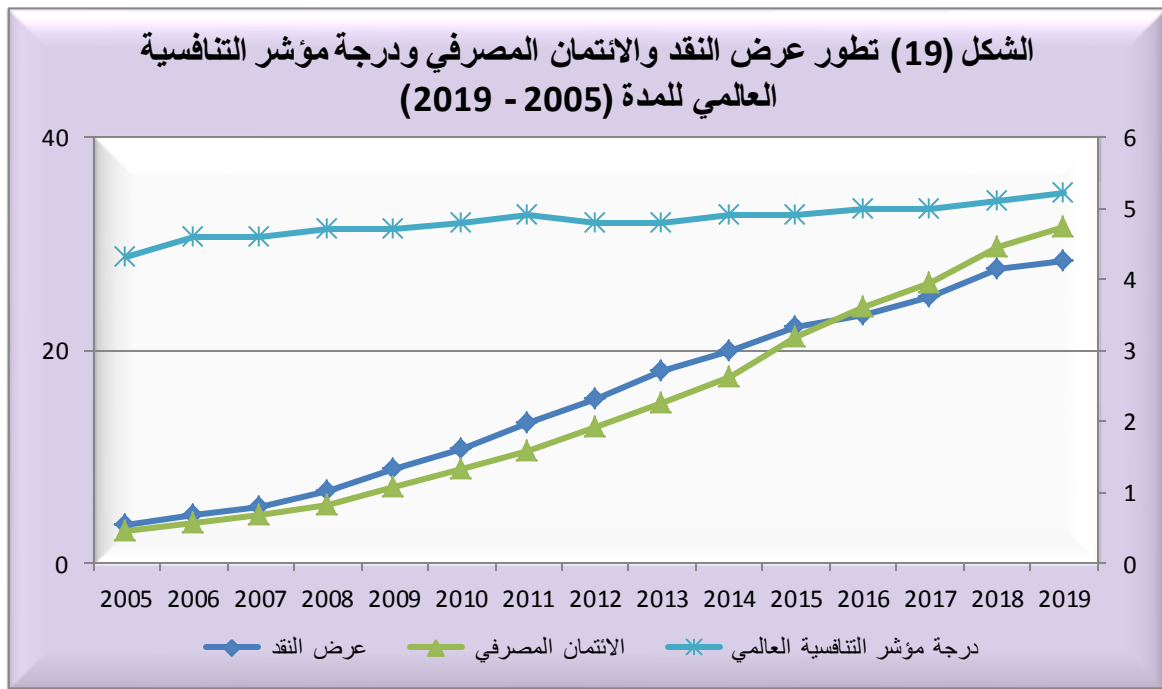
المصدر : World Bank

¹- Monetary Policy Analysis Group of the People's Bank of China, *China Monetary Policy Report Q2 2021*, p.9.

* صدر تقرير خاص للتنافسية العالمية سنة 2020 لصعوبة الحصول على بيانات لدول العالم بسبب جائحة كورونا لذلك افنقر هذا التقرير لبيانات تفصيلية وافية خلافا للسنوات السابقة.

وفي ضوء ذلك، بدأ صناع السياسة الصينيون بالفعل في عكس مسار السياسة النقدية من التشديد إلى التخفيف؛ حيث قرر «بنك الشعب الصيني» خفض نسبة الاحتياطي المطلوب لمجموعة أوسع من المؤسسات المالية بمقدار 50 نقطة أساس. ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة الدعم للاقتصاد الحقيقي، وإطلاق 190 مليار دولار للنظام المصرفي. وكان هذا هو الإجراء الأول فقط في دورة أكثر شمولاً لتدابير التخفيف؛ فقد قام «بنك الشعب الصيني» مؤخراً بتخفيض سعر الفائدة الأساسي على الإقراض لسنة واحدة بمقدار 5 نقاط أساس. ويرى البنك أن هناك ثلاثة عوامل تدعم الموقف «المتساهل» (الداعم والميسر) لصانعي السياسات في الصين. أولاً: «تشير المؤشرات الرئيسية إلى تباطؤ حاد في النمو في الصين خلال الأشهر المقبلة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون معدل النمو المستهدف المتمثل في (5%) لسنة 2022». ثانياً: «تزايدت وتيرة تفشي الجائحة في بؤر محلية في الصين، مما يؤدي إلى فرض إجراءات أكثر صرامة وإغلاقات محلية. وقد بدأ هذا الأمر أيضاً في التأثير على النمو». ثالثاً: «لا يزال لقيود الإمداد العالمية الناتجة عن (كوفيد - 19) في العديد من القطاعات تأثير على قطاع التصنيع الصيني، مما يضع سقفاً إضافياً للنمو الإجمالي في البلاد». لذلك يرى «بنك قطر الوطني» أن قرار «بنك الشعب الصيني» بشأن تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب وأسعار الفائدة لدى البنوك وبدء دورة تخفيف جديدة للسياسة النقدية، يستند إلى التباطؤ الكبير في النشاط الاقتصادي في الصين، بالإضافة إلى التحديات التي يفرضها تفشي جائحة «كوفيد - 19» وقيود الإمداد¹. ومن الشكل (19) يمكن ملاحظة أن عرض النقد والائتمان المصرفي في ارتفاع مضطرد الامر الذي ادى الى رفع درجة مؤشر التنافسية العالمي في الصين.

¹ - شبكة لوسيل ، الصين ستعتمد سياسة نقدية ميسرة بسبب المخاوف من حدوث تباطؤ حاد في الأداء لإقتصادي، قسم الاقتصاد في بنك قطر الوطني، 2021. يتوفر على الموقع الإلكتروني:



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (7)

ثالثاً: تطور سعر الصرف

تشكل سياسة التدخل الصينية للتحكم في قيمة عملتها الرنمينبي* في سوق العملات تجاه الدولار وبقية العملات مصدر قلق وازعاج للولايات المتحدة الامريكية التي تتهم الصين بأنها تتلاعب بعملتها لتكون صادراتها أقل كلفة بكثير ووراداتها اكثر كلفة¹، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية الدولية للسلع والخدمات الصينية، احتفظت الصين قبل سنة 1994 بنظام سعر الصرف المزدوج والذي قاد الى وضع قيود كبيرة في السوق السوداء للصرف الأجنبي ، لذلك انتقدت الولايات المتحدة هذا النظام بسبب هذه القيود والاجراءات المفروضة على الواردات الاجنبية ، وفي سنة 1994 قامت الحكومة الصينية بتوحيد نظامي سعر الصرف بمعدل أولي وهو 8.7 يوان مقابل الدولار والذي سمح له بالارتفاع سنة 1997، وبتأثير أزمة جنوب شرق آسيا ثبتت الحكومة سعر صرف اليوان عند مستوى 8.27 يوان للدولار تجنباً لآثار الأزمة المالية واحتفظ بثباته النسبي حتى سنة 2005، وأصبح الرنمينبي قابلاً للتحويل بحدود كبيرة على أساس الحساب الجاري لا على أساس حساب رأس المال، كما ان الصين حافظت على اربعة مراكز لصرف العملات الأجنبية التي أقرتها الحكومة للسماح بكمية تجارة محدودة في العملات الأجنبية ، وتهدف سياسة ربط الرنمينبي بالدولار الأمريكي بسعر صرف معين الى إيجاد بيئة مستقرة نسبياً للتجارة

* الرنمينبي "renminbi" (أي عملة الشعب) هي عملة الصين والمعروفة باسم "اليوان الصيني" أو باللاتينية Chinese "yuan" مجزأة إلى عشرة جياو jiao أو مائة فين fen. اللجنة المسؤولة عن الرنمينبي هي بنك الصين المركزي وهي اللجنة النقدية لجمهورية الصين الشعبية. اختصار العملة في معيار إيزو 4217 هو CNY أو RMB ورمزها اللاتيني هو ¥. يقدر المراقبون الأجانب اليوان بأقل من قيمته بنحو 30% إلى 40%. انظر (Wikipedia، 2018).

¹ - Shah Abaas et al. ,The Impact of China Exchange Rate Policy on its Trading Partners : Evidence Based on the GVAR Model, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 8 ,2020,p.136.

والاستثمار بالصين¹. وخلال الأزمة المالية العالمية (2008) تم إعادة ربط الرنمينبي بالدولار وأوقفت الصين سياسة رفع قيمة العملة في منتصف يوليو 2008 ، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصينية نتيجة لتأثيرات الأزمة المالية العالمية. في سنة 2009 ، انخفضت الصادرات الصينية بنسبة (15.9٪) مقارنة بالسنة السابقة. وقد أفادت الحكومة الصينية أنه تم إغلاق آلاف المصانع الموجهة للتصدير وأن أكثر من 20 مليون عامل مهاجر فقدوا وظائفهم في سنة 2009 بسبب الآثار المباشرة للتباطؤ الاقتصادي العالمي. وظل سعر صرف الرنمينبي / الدولار ثابتاً نسبياً عند 6.83 حتى منتصف يونيو 2010 تقريباً ثم سُمح له مرة أخرى بالارتفاع مقابل الدولار وقد أعلن البنك المركزي الصيني ، بنك الشعب الصيني (PBC) ، أنه بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية ، تم اتخاذ القرار "بالمضي قدماً في إصلاح نظام سعر صرف الرنمينبي وتعزيزه" ، مشيراً إلى أنه "من المهم تجنب أي تقلبات حادة وكبيرة في سعر صرف الرنمينبي" ، حتى تتمكن الشركات الصينية من التكيف بسهولة أكبر مع ارتفاع قيمة العملة، وبشكل سنوي بدءاً من 19 يونيو 2010 (عندما تم استئناف الرفع) حتى 10 يوليو 2013 ، ارتفع سعر صرف اليوان / الدولار من 6.77 إلى 6.15 كما هو واضح بالجدول (8). لكن بصورة عامة حافظت السياسة النقدية في الصين على سعر صرف مستقر على مدى عقود ويمكن ملاحظة المسار المستقر نسبياً لسعر صرف اليوان الصيني / الدولار الأمريكي من 2006 إلى 2020. على الرغم من أن الصين تتاجر مع العديد من البلدان ، إلا أنّ الدولار احتل مكانة بارزة في إدارة أسعار الصرف الصينية نظراً لأهمية الولايات المتحدة كوجهة تصدير وأهمية الدولار الأمريكي في التمويل الدولي².

¹ - Morrison, et al. , *China's currency policy: An analysis of the economic issues* .Washington, DC: Congressional Research Service, 2013.p.6.

² - Christopher J. Neely , *Chinese Foreign Exchange Reserves, Policy Choices, and the U.S. Economy*, Journal of Insurance and Financial Management, Vol. 3, Issue 3 ,2017, pp7-8.

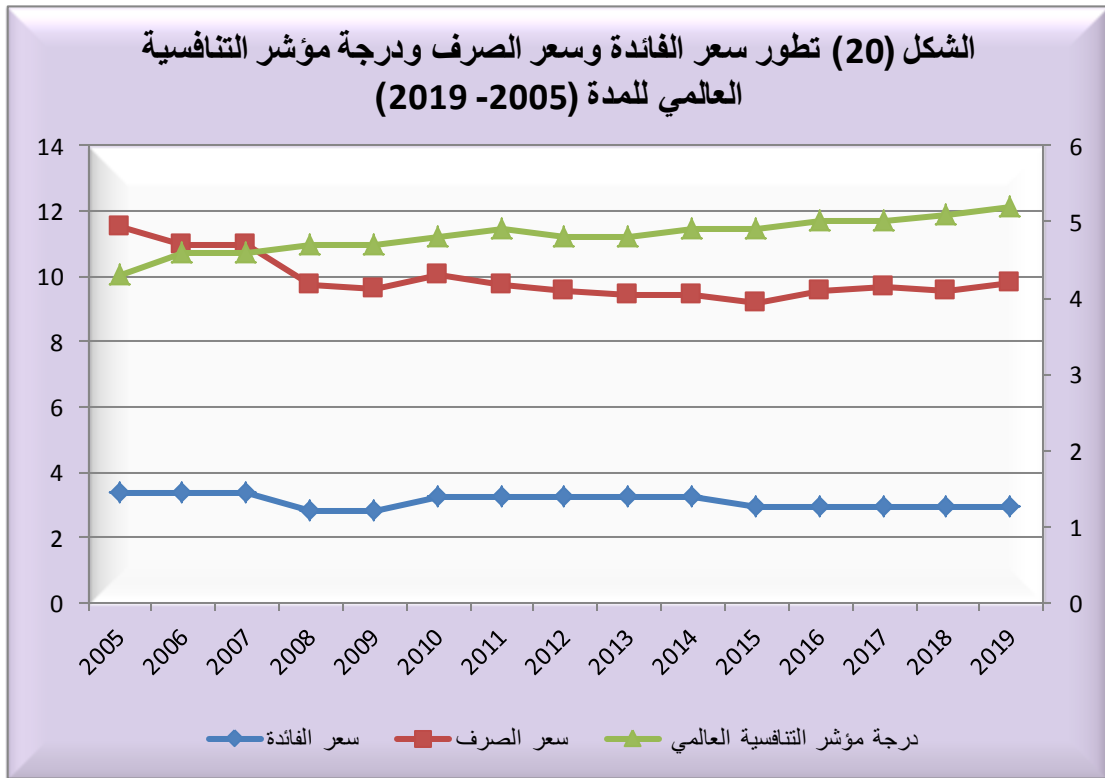
الجدول (8) تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي/ اليوان الصيني للمدة (1993 – 2020)

السنة	دولار/ يوان	نسبة التغير %	السنة	دولار/ يوان	نسبة التغير %
1993	5.78	%4.52	2007	7.61	%4.52-
1994	8.64	%49.48	2008	6.95	%8.67-
1995	8.37	%3.13-	2009	6.83	%1.73-
1996	8.34	%0.36-	2010	6.77	%0.88-
1997	8.32	%0.24-	2011	6.46	%4.58-
1998	8.3	%0.24-	2012	6.31	%2-
1999	8.28	%0.24-	2013	6.15	%2.53-
2000	8.28	%0.00	2014	6.16	%0.16
2001	8.28	%0.00	2015	6.28	%1.94
2002	8.28	%0.00	2016	6.64	%5.73
2003	8.28	%0.00	2017	6.75	%1.65
2004	8.28	%0.00	2018	6.62	%1.92-
2005	8.19	%1.09-	2019	6.90	%4.22
2006	7.61	%2.69-	2020	6.90	%0.00

المصدر : World Bank

في ديسمبر 2001 ، إنضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). كان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية محل خلاف بسبب الطريقة التي يُفترض أن تدير بها الصين قدرتها التنافسية الدولية. وأشارت الاتهامات إلى التخفيض المتعمد لسعر الصرف بهدف تعزيز الصادرات وسياسة الأجور المنخفضة والعمال غير المحميين. ومع ذلك ، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب وعدًا بتغيير توجه سياسة سعر الصرف ، مما يجعل نظام سعر الصرف أكثر مرونة. ويبين الشكل (20) أن انخفاض قيمة الرنمينبي له دور في جعل سعر المنتج المحلي اقل سعراً بالمقارنة مع المنتج الاجنبي ومن ثم رفع تنافسية المنتجات الوطنية. في سنة 2016 ، تم إدراج العملة الصينية - الرنمينبي (RMB) - في سلة حقوق السحب الخاصة. يمثل هذا القرار الاعتراف الدولي بالأهمية التي توليها الصين في الاقتصاد العالمي. أصبح الوضع الجديد للرنمينبي ممكناً من خلال مجموعة من الإصلاحات التي نفذتها الحكومة الصينية على مدى العقود الماضية. ومع ذلك ، لا تزال هناك أسئلة حول سياسة سعر الصرف في الصين. كان التخفيض المحتمل لقيمة الرنمينبي ودوره في تعزيز الصادرات الصينية في قلب الجدل المرير¹.

¹ - Pedro Bação et al., *The Renminbi: A Warrior for Competitiveness?*, GEMF, CeBER and Faculty of Economics, University of Coimbra, 2017, p.2-3.



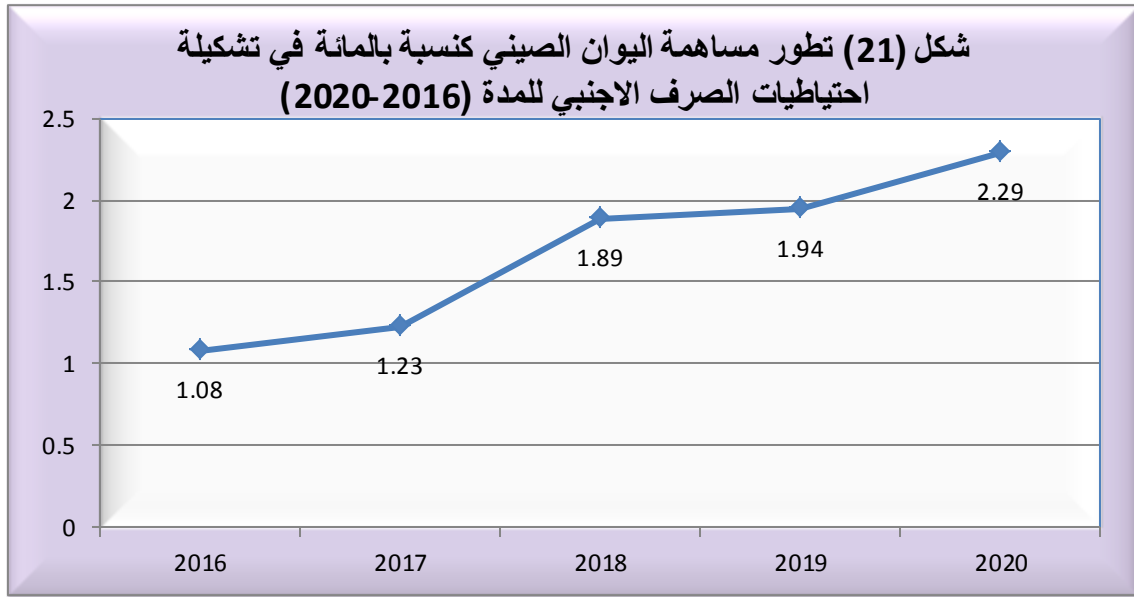
المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على 1- الجدول (7) والجدول (8) 2- تقرير التنافسية العالمي ، الإصدارات للمدة (2005-2019).

• تدويل اليوان الصيني

تصاعد توجه الصين نحو تدويل عملتها خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي كان من أهم أسبابها الدولار الضعيف للولايات المتحدة الأمريكية، ومادام الاقتصاد الصيني يحتل المركز الثاني عالميا، فلا بد أن تعرف عملتها مكانة بارزة كذلك¹، فالصين تعمل الآن على أن تكون عملتها مقبولة دوليا كعملة دفع عالمية لتجنب المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات خاصة الدولار الأمريكي، وبغية الحد من سيطرة الولايات المتحدة على سير النظام النقدي الدولي الذي استغل بطريقة غير عادلة حسب بكين . إن مساهمة اليوان الصيني كعملة دفع عالمية، تمثل نسبة قليلة جدا مقارنة بحجمها الاقتصادي والتجاري، فبالاعتماد على متوسط أسعار الصرف، ارتفعت مساهمة اليوان الصيني في تسوية التجارة خارج حدود الصين من 500 مليار يوان سنة 2016 إلى 2 تريليون يوان سنة 2015 ليتراجع إلى 1 تريليون يوان سنة 2018 ، حيث أسهمت العملة الصينية في نفس السنة بنسبة 1.16 % كعملة دفع عالمية محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالميا، في حين يسهم كل من الدولار الأمريكي واليورو بنسبة 43.25 % و 36.06 % على التوالي. ومن تتبع تطورات النظام النقدي الدولي، خاصة منذ مؤتمر بريتون وودز سنة 1949 ، يتبين أن هناك سيطرة واضحة لعملة الدولار الأمريكي الذي لا يزال يحتل مكانة الصدارة منذ ذلك التاريخ كأهم العملات المشكّلة لاحتياطات الصرف الأجنبي وبفارق كبير عن باقي منافسيه، حيث

¹ - Ming Zhang, *Internationalization of the Renminbi: Developments, problems and influences, Series on New Thinking and the New G20* , 2015.p.1.

لم يواجه الدولار منذ ذلك الوقت منافسا إلا بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة التي تحتل المركز الثاني منذ صدور ها ، الا أن مكانة الدولار بدأت بالتراجع لصالح عملات أخرى غير تقليدية ولو بمعدلات قليلة، فقد أنخفضت مساهمة الدولار الأمريكي من (70.7%) سنة 2001 إلى (58.92%) سنة 2020 ، في حين ازدادت أهمية العملات غير التقليدية من نسبة (1.6%) إلى (6.6%) خلال نفس المدة متضمنة اليوان الصيني، حيث ظهر اليوان بقوة سنة 2016 وهي سنة بداية تدويله بنسبة (1.08%) ليرتفع إلى 2.29% سنة 2020 بقيمة 270.60 مليار دولار كما في الشكل (21) ، وذلك نتيجة قيام بعض البنوك المركزية العالمية بالاحتفاظ باليوان كعملة احتياط لإقتصاد يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، خاصة وأنه قد أدرج سنة 2016 ضمن سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة بنسبة (10,92%)¹. أن تزايد معدلات نمو التجارة الخارجية للصين بشكل كبير سيزيد من استخدام اليوان مع كعملة دفع عالمية بصفة مستمرة، خاصة بعد قيام بنك الشعب الصيني بإبرام اتفاقيات تبادل العملات (Swap Currency) مع أكثر من 91 بنك مركزي عبر العالم .



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد ببيانات صندوق النقد الدولي (IMF)

ويجب الإشارة الى أن تدويل اليوان سيساعد في تخفيف الضغط على الاحتياطي النقدي الضخم ، حيث تعد الصين أكبر مالك للاحتياطات الأجنبية في العالم أغلبها بالدولار الأمريكي ، وماتخشاه السلطات الصينية هو احتمال تكبد خسائر مالية كبيرة في حال قامت الحكومة الامريكية بتخفيض قيمة الدولار. وكذلك يحسن تدويل العملة الصينية من كفاءة التمويل لدى المؤسسات المالية الصينية وهذا من شأنه أن يرفع من قدرتها التنافسية الدولية لأنها تتمتع بسهولة الوصول الى مجموعة واسعة من الاصول باليوان ، والتنافسية هذه ستشجع على التوسع في الخدمات المالية للصين. ومما لاشك فيه أن العملة

¹ - IMF, 2016.

الصينية ستكون منافسا جادا وقويا لل عملات الصعبة ولو على المدى المتوسط أو البعيد، لأن قوة أية عملة في العالم تفرضها المكانة الاقتصادية والتجارية للدولة صاحبة العملة. وفي ظل استمرار عملية تدويل اليوان وتنامي مكانة الاقتصاد الصيني الذي ينمو بمعدلات أكبر من مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي، وستتجاوز بذلك مكانة اليوان الصيني مكانة الدولار الأمريكي رغم أن ذلك يبدو صعبا في الوقت الراهن.

كما أن الصين حددت خططا لإجراء ما وصفته بمزيد من الاختبارات لمبادراتها الخاصة بالعملية الرقمية، فمع ازدياد التحول الرقمي للاقتصاد العالمي، يدرك عديد من الحكومات أن البلدان التي ستسخر التقنيات المالية المتطورة، ستحقق مكاسب مستقبلية ضخمة، وستؤدي التكنولوجيا المالية الناشئة وتحديدا العملات الرقمية، دورا مهما في اقتصاد المستقبل. ولا ترمي الصين من خلال قيام بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) بإصدار عملة رقمية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسة في الداخل والخارج فقط، وإنما أيضا تحدي الدولار الأميركي، لتعزيز مكانتها التنافسية ودعم مساعيها لتكون على هرم النظام الاقتصادي العالمي. والامر الأكثر أهمية لنظام اقتصادي مركزي مثل الصين أن اليوان الرقمي سيعزز قدرة الحكومة على مراقبة النشاط الاقتصادي، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة ومكافحة الفساد بطريقة أسرع وأكثر فاعلية، والأهم أنه سيوفر قاعدة بيانات غير مسبوقة عن حال الاقتصاد الصيني، ما يساعد على وضع سياسات نقدية أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على تحفيز الاقتصاد. ويأتي هذا جنبا إلى جنب مع سياسة الصين لتدويل اليوان وتحسين حالة العمالة الاحتياطية اذا كان نظام الدفع الالكتروني يتضمن مدفوعات عبر الحدود للاستخدام داخل التجارة الالكترونية من قبل البلدان الأخرى¹.

● تنافسية الصين في تقرير التنافسية العالمي

هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، ويصنف هذا التقرير الدول وفقا لمعيار التنافسية العالمي مستندا على تحليل دليل التنافسية (GCR) وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي، ومن حين لآخر يتم إجراء وتعديلات وتطوير على هذا المؤشر الهام حيث صدر تقرير سنة 2018 في صورة تختلف في طريقة حساب بعض المؤشرات واوزانها عن الإصدارات السابقة ، وفي هذه السنة وما بعدها اصبحت النقاط لكل دولة تحتسب من 100 أما قبلها فقد كان المؤشر يصنف الدول بقيمة اقصاها 7 وكلما اقتربت الدول من هذا الرقم عدت ذات تنافسية عالية، التقرير ينقسم الى ثلاث مجموعات تضم (12) مؤشرا رئيسا تشمل المتطلبات الاساسية ، معززات الكفاءة ، جاهزية التكنولوجيا والابتكار، تنفرع الى (112) مؤشرا فرعيا وهي كالتالي:

¹ - مديرية الدراسات الإستراتيجية ، العملة الرقمية الصينية نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، العدد 45، لبنان، 2020، ص7.

المجموعة (1) المتطلبات الأساسية المجموعة (2) محفزات الكفاءة المجموعة (3) عوامل الابتكار

- 1- المؤسسات
- 2- البنية التحتية
- 3- استقرار الاقتصاد الكلي
- 4- الصحة والتعليم
- 5- التعليم العالي والتدريب
- 6- كفاءة السوق
- 7- كفاءة سوق العمل
- 8- كفاءة الأسواق المالية
- 9- الجاهزية التكنولوجية
- 10- حجم السوق
- 11- تطور بيئة الأعمال
- 12- الابتكار

يعتمد المؤشر في تصنيف الدول على 70% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات احصائية و30% على الاستبيانات. وبقراءة معدلات الصين في التقرير نجد أن قدراتها التنافسية في تحسن كبير جدا، ففي سنة 2004 حققت معدلا فوق المتوسط ب 79% وخلال عشرة سنوات بعدها حقق معدلا مقداره 60% وهي زيادة مقبولة تظهر جدية وكفاءة الحكومة في تطوير الاقتصاد والمضي به ليكون أكبر اقتصادات العالم ولعل الطريق نحو ذلك ليس باليسير الا ان سياسة الصين اظهرت فعالية ازاء هذا الهدف، وعلى ما يبدو أن نبوءة الرئيس الراحل دينج شياو بينغ في طريقها لتتحقق بحلول 2030 ففي الثمانينيات من القرن الماضي صرح بأن الاقتصاد الصيني سيكون أكبر اقتصاد بعد 50 سنة .

في سنة 2016 حققت الصين المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان كأكثر 5 اقتصادات لديها أكبر عدد من براءات الاختراع¹ ، أما في السنوات 2017-2018 حصلت الصين على المركز (27) بالتنافس مع 137 دولة متقدمة مركز واحد نتيجة التحسينات المستمرة ، وإن كانت تدريجية ، في مجموع نقاط قدرتها التنافسية التي بلغت 5 من 7 اي بما يساوي 71%، وبالمقارنة مع سنة 2016 أحرزت الصين تقدماً في جميع الركائز باستثناء بيئة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية ويُفسر الانخفاض بتفاهم عجز الموازنة الحكومية ، والذي كان أعلى بقليل نفس العام. وكذلك انخفضت درجة ركيزة البنية التحتية للسنة الثانية على التوالي ، نتيجة لتراجع جودة البنية التحتية للموانئ وضعف الموثوقية بإمدادات الكهرباء من قبل مجتمع الأعمال، وفي نهاية سنة 2019 ارتفع مؤشر التنافسية ليصل الى 73.9%² .

¹ - تقرير التنافسية العالمي 2020 ،

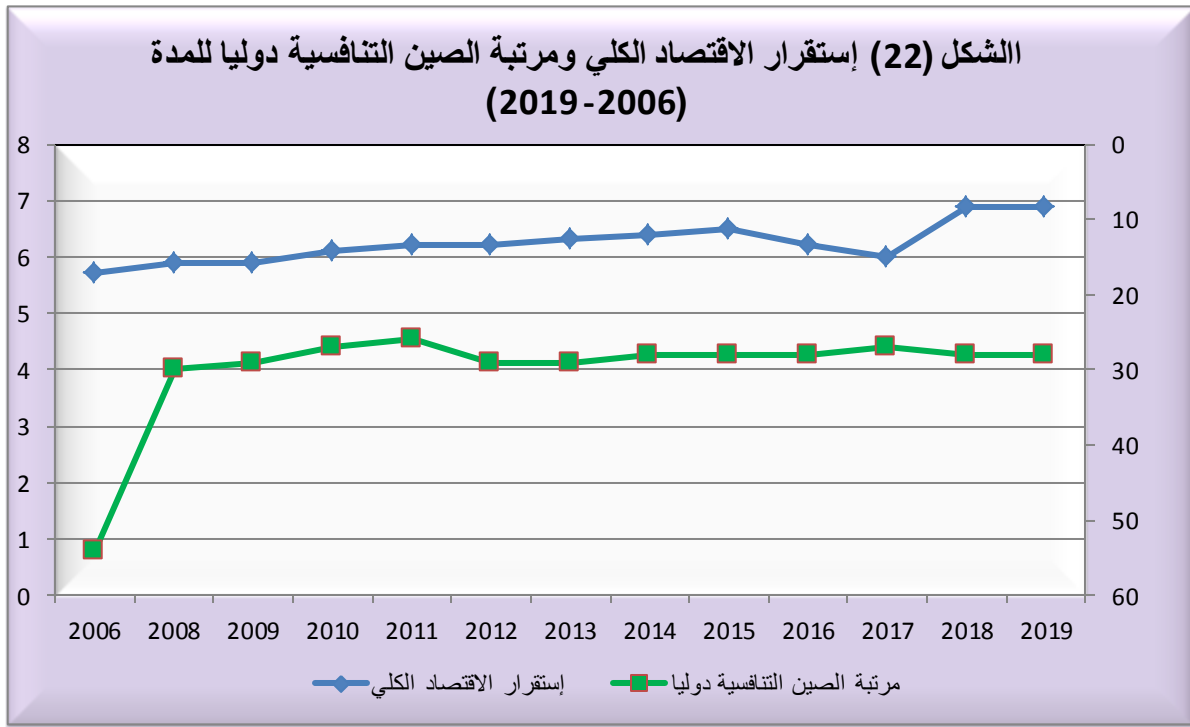
² - تقارير التنافسية العالمي ، إصدارات متعددة.

جدول (9) إستقرار الاقتصاد الكلي ومرتبة الصين التنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي للمدة (2019 – 2005)

السنة	المتطلبات الأساسية (7-1)	إستقرار الاقتصاد الكلي (7-1)	مرتبة الصين التنافسية دولياً	عدد الدول
2005	-	-	48	117
2006	4.8	5.7	54	122
2007	-	-	34	131
2008	5	5.9	30	134
2009	5.1	5.9	29	133
2010	5.3	6.1	27	139
2011	5.3	6.2	26	142
2012	5.3	6.2	29	144
2013	5.3	6.3	29	148
2014	5.3	6.4	28	144
2015	5.4	6.5	28	140
2016	5.3	6.2	28	138
2017	5.3	6	27	137
2018	5.3	6.9	28	140
2019	5.5	6.9	28	140
2020	-	-	-	-

المصدر: تقرير التنافسية العالمي – الاصدارات للمدة (2019-2005).

إنّ النمو الاقتصادي لأي بلد يمكن ان يكون مدفوعاً ببيئة الاقتصاد الكلي المستقرة. وإن عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد والمالية العامة ، أو التضخم المتقلب والركود الناجم عن الأزمات المالية سيقفل من الاستثمارات. والاستثمار يؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد. ومن ثم سيؤثر النمو الاقتصادي المنخفض على كل جانب من جوانب الصناعة ويسبب مشاكل في التوظيف والاسعار والسلع العامة. لذلك فإن استقرار الاقتصاد الكلي يؤثر بالضرورة على القدرة التنافسية للبلاد. ومن الجدول (9) والشكل (22) يمكن ملاحظة ارتفاع ركيزة استقرار بيئة الاقتصاد الكلي من النقطة (5.7) في سنة 2006 الى (6.9) في سنة 2019 وكذلك ارتفاع مرتبة الصين في التنافسية الدولية من (54) الى (28) للسنتين كليهما على التوالي.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (9).

وتشكل السوق الواسعة والاقتصاد الكلي المستقر حجر الزاوية في القدرة التنافسية العالمية للصين. ويؤدي استمرار نمو الاقتصاد الصيني دورا كبيرا في استقرار الاقتصاد العالمي. ، منذ عام 2006، إحتلت مساهمة الصين في النمو الاقتصادي العالمي المرتبة الأولى في العالم وأول محرك للنمو الاقتصادي العالمي. تعمل الصين على توسيع انفتاحها بثبات، والحفاظ على استقرار واستمرار سياساتها الكلية، وضخ اليقين في الاقتصاد العالمي غير المؤكد. وفي سياق تصعيد الحمائية التجارية والأحادية، تلتزم الصين كالمعتاد بثبات بتوسيع الانفتاح وتعمل على السعي وراء التعاون والفوز المشترك وفي الوقت الذي تحافظ فيه على القدرة التنافسية العالمية لاقتصادها والسعي إلى رخاء الشعب، فإن الصين ستضخ القوة الدافعة المستمرة في نمو الاقتصاد العالمي. إن ارتفاع مكانة الصين في الاقتصاد العالمي، جعل من فعالية التدابير التي تتخذها لإدارة الاقتصاد الكلي، تتجاوز نطاق الاقتصاد المحلي بل تمتد للاقتصاديات الإقليمية والدولية. مستخدمة الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي - السياسة النقدية والسياسة المالية التي مكنت الصين من السيطرة والتحكم في التدفقات الرأسمالية ، وهو ما أسهم في استقرار الاقتصاد الكلي.

المبحث الثاني

التجربة الجزائرية

المطلب الاول: ملامح الاقتصاد الجزائري- نبذة تاريخية

قبل استقلال الجزائر كان النشاط الزراعي يقتصر على زراعة المحاصيل القابلة للتصدير حسبما كان يفضل المستعمر أما النشاط غير الزراعي فكان منصباً على استغلال المناجم مهمل التصنيع، وكانت المدة الواقعة بين سنتي 1870 - 1880 هي مدة المنتج الموجه للتصدير ، وسببت أصابة مساحات الكروم في فرنسا (بداء الفلكسرا) انتشار زراعة الكروم في الجزائر واصبح انتاج الخمر يحتل المرتبة الاولى الا ان تلك الكروم احتلت الاراضي التي كانت تنتج الحبوب مما خفض الموارد الغذائية لدى السكان. قبيل استقلال الجزائر عن فرنسا سنة 1962 كانت المنظومة الاقتصادية خاضعة تماما لتلبية حاجات الاقتصاد الفرنسي فما يقارب (85 %) من الصادرات موجهة الى فرنسا وكانت (80%) من الواردات تأتي منها. بعد الاستقلال ترك الاستعمار الاقتصاد الجزائري من دون قاعدة صناعية فقد توقف الانتاج في الكثير من الوحدات الصناعية بسبب مغادرة أغلبية المستوطنين المشرفين على المصانع بالإضافة الى تهريب الأموال الى الخارج والتهرب من تسديد الديون مما تسبب في خواء الخزينة وامتناع البنوك الاجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع ، إثر ذلك قامت الدولة بإجراءات إصلاحية منها: تأمين اراضي المستعمرين وتطبيق النظام الذاتي طبقا لمرسوم سنة 1963 وتأمين البنوك واصدار العملة الجزائرية وانشاء مؤسسات وطنية هامة كما ظهرت شركات وطنية ابرزها شركة سوناطراك وعقد اتفاقات نفطية جديدة عام 1965 وتأمين المناجم عام 1966¹.

لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عبر أربع مراحل، حيث عرفت ثلاث اتفاقيات متتالية مع صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت تعاملت الجزائر كذلك مع البنك الدولي من خلال إبرام اتفاقيات عدة سنة 1989، 1991 و1994، ويمكن توضيح برامج التثبيت الاقتصادي كما يلي:

• **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:** (من سنة 1989 إلى سنة 1990) تولى هذا البرنامج خلال تلك المدة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي: تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات برفع الدعم التدريجي عليها وإجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية والسماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تتشرفق قوانين جزائرية وخلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الضريبية وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وتراجع حجم الاستثمارات العمومية. وتجسدت مجموعة من الإجراءات تمثلت في تحرير التجارة الخارجية بوصفها القطاع الحساس الذي يجلب العملة الصعبة، وتم التوقيع مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه

¹ - أحمد هني، *اقتصاد الجزائر المستقلة*، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص22.

إدخال تغييرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج كان (العمل، رأس المال العقار والتنظيم والتكنولوجيا) بهدف وضع حد للاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية¹.

• **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني:** (من عام 1991 إلى عام 1992) تولى هذا البرنامج خلال تلك المدة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدل سعر الصرف؛ وإصلاح المنظومة المالية والنظام الضريبي والجمركي². خلال هذه المدة ارتفع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، إلا أنه سرعان ما بدأ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه المدة تمثل في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال.

• **برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث:** (1994) ومدته سنة تميزت هذه المدة بانخفاض سعر النفط وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29,486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها وكان أول الأمر مع نادي باريس ماي 1994 وقدرت الديون المجدولة ب 4,4 مليار دولار وذلك مدة 16 سنة، منها أربع سنوات مدة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من 1998، وأهم ما اتفق عليه تحرير التجارة ، تحسين معدل النمو، رفع الدعم عن مختلف الأسعار، تخفيض سعر الصرف. لقد انطلق هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف أهمها إعادة بعث النشاط الاقتصادي الحقيقي المترجم بنمو اقتصادي وتخفيض معدل التضخم ، وتخفيض عجز الموازنة³.

• **مرحلة برنامج التعديل الهيكلي:** (1995 إلى 1998) لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي بعد الصعوبات التي عانت منها، كما أعادت مرة أخرى جدولة ديونها لدى نادي باريس سنة 1995 ليتم إعادة جدولة 7,3 مليار دولار وذلك لمدة 15 سنة مع مدة سماح تقدر بأربعة سنوات، كما لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولة ديونها والمقدرة ب 3,2 مليار دولار⁴.

بعد سنتين من انتهاء هذه البرامج ، عملت الجزائر على وضع برامج تنموية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي غطت المدة من عام 2001 حتى عام 2004 وتمحورت حول الأنشطة المختلفة والموجهه اساسا لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية حيث ارتكز على الاستثمار العمومي وتحديث الهياكل الاقتصادية وكانت أولويات هذه البرامج الحد من الفقر والقضاء على البطالة وتوزيع الثروة على المناطق المختلفة ودفع التنمية الاقتصادية ، فيما يخص دعم الإصلاحات فقد تم تخصيص مبلغ يقدر ب 46 مليار دينار جزائري، أي نسبة 6,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى دعم و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة

¹ - عبد الرحمان تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق 2000 - 2009 ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة ، دار الخلدونية، العدد12 ، الجزائر، 2009 ، ص 63.

² - مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل - التجربة الجزائرية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن، 2009 . ، ص131.

³ - مدني بن شهرة ،المصدر السابق ، ص137.

⁴ - ياسمينه مرابطي ، العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو - متوسطة ، رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، سوريا ، 2007 ، ص ص 31-32.

و الخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الإستثمار و الإنتاج و المنافسة الدولية، بالإضافة الى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة و محاربة الغش و التهرب الضريبي ، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعاً¹. بعد عمليات الإصلاح التي قامت بها الجزائر مع بداية الثمانينات إلى نهاية التسعينات تكون بذلك قد هيأت المحيط الملائم لفعالية اقتصادها والسير الأفضل لمؤسساتها. ومن هنا فإن الانشغال الرئيس لها الآن هو دعم تنافسية المؤسسات والنظام الصناعي خاصة مع توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وذلك من خلال تبنيها لعدة برامج تأهيل لمؤسساتها و إعادة تأهيل لمحيطها، وبعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وكل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سمح ذلك بتحقيق نتائج ايجابية نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5,7 مليار دولار وارتفعت إيرادات الموازنة العامة للدولة بنسبة 17,1%، كما قفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار وانخفض حجم الديون إلى 22,5 مليار دولار. كل هذه المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفتها البلاد ، ولقد تم تجديد هذا البرنامج خلال المدة 2005—2009 بموازنة قدرت بـ 45 مليار أورو، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطوير الهياكل القاعدية والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المدة الممتدة 1970—2000 حيث كانت تخصص لها أقل من 25 % من الموازنة التجهيزية ، ويعد البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 مكملاً للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أم الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والإستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يكون أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وينقسم على قسمين الأول يتضمن البدء بمشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل السكك الحديدية والطرق والمياه، بمبلغ يقدر بـ 9700 مليار دينار أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار امريكي². أما البرنامج التنموي للسنوات 2015-2019 فهو تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة خلال هذه المدة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي. وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دينار في 2015 ، مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دينار في 2016 ، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية الحصة الأكبر واهداف البرنامج هي الحفاظ على المكاسب الإجتماعية بمنح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وإيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الإقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات لتعزيز تنافسية

¹ - بشيكر عابد ، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للمدة (2001-2014) ، Revue d'économie et de statistique appliquée ، العدد 13 ، 2016 ، صص 18-19.

² - جمال سويح ، عطاء الله بن طيرش ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01 ، العدد، 01 ، 2017 ، ص 212.

البلد الخارجية؛ والإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛ واستحداث فرص العمل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة¹ .
ومع انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 واستمرارية انخفاضها في السنوات اللاحقة 2015، 2016، وبداية 2017 تعرضت الجزائر لصدمة مالية حادة كغيرها من البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على العوائد النفطية، حيث حققت عجزا على مستوى ميزانيتها وميزان مدفوعاتها، الأمر الذي أدى بها إلى توقيف برنامج توطيد النمو 2015-2019 والبدء في تطبيق أنموذج جديد للنمو ابتداء من 2016 إلى غاية 2030 يأخذ بعين الإهتمام المستجدات الراهنة حيث خطط لتطبيقه عبر مراحل متتالية² .

المطلب الثاني : دور السياسة المالية الجزائرية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

تشغل السياسة المالية مكانة مهمة في السياسة الاقتصادية للجزائر نتيجة لضغط الطلب على الخدمات العامة وضعف القطاع الخاص وجل إعتادها على الجباية النفطية وقطاع المحروقات ، وبينت دراسات عديدة أن السياسة المالية دورية في الجزائر فترتفع نسبة الإنفاق الحكومي وتنخفض نسبة الإقتطاع الضريبي بأوقات الإنتعاش الإقتصادي، وبالعكس في أوقات الركود الإقتصادي. لقد شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عدة وأنظمة اقتصادية ارتبطت بالظروف السائدة محليا ودوليا والتي مهدت للإنتقال من مرحلة لأخرى، حيث عرفت السياسة المالية بالجزائر محطات وتطورات عدة وهي تعود لثلاثة عوامل وهي : العامل الإقتصادي المتمثل بضرورة تغيير الهيكل الإقتصادي، والعامل الإجتماعي والمتمثل في الزيادة المستمرة للطلب وأخرها العامل المالي المتمثل في اليسر المالي كنتيجة لصادرات المحروقات³ . وقد بدأت الجزائر منذ بداية التسعينات ، في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية ، ومن أجل رفع فاعلية وكفاءة السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، بالإضافة الى الإستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الإقتصاد الوطني للخروج من دائرة الإقتصاد الطبيعية، المالية والبشرية، وإتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام ، وتمويل المشاريع الإستثمارية التي تدعم النمو الإقتصادي، ، والتنويع في الصادرات وعدم الإعتداع على مصدر وحيد في التصدير ، وتنويع مصادر الإيرادات العامة. وتشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج لتعزيز تنافسية الجزائر الدولية.

¹ - مسعودي زكرياء ، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة المدة 2001-2016 ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06 ، 2017 ، ص 221.

² - هدى بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال المدة (2001-2019) ، مجلة كلية السياسة والإقتصاد ، العدد الخامس ، 2020، ص62.

³ - Chuku, Chuku A. , *Monetary and fiscal policy interactions in Nigeria: an application of a state-space model with Markov-switching*, CBN Journal of Applied Statistics, 1(1) , 2010, p39-51.

يوضح الجدول (20) أن إجمالي الإيرادات العامة خلال المدة (2000-2020) غير مستقر وفي ارتفاع مستمر حيث وصل إلى 72.9 مليار دولار أمريكي في سنة 2008¹، ويعزى هذا الارتفاع الكبير بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط خلال المدة (2007-2008) ما أسهم في ارتفاع الإيرادات النفطية في هذه المدة، كذلك أسهمت الإيرادات الضريبية في ارتفاع الإيرادات العامة فقد تبنت الدولة الإصلاح الضريبي وقتئذ، وفي سنة 2009 ظهر تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واضحاً جلياً وأبرز ضعف النظام الاقتصادي المعتمد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي، فبانخفاض الإيرادات النفطية إنخفضت الإيرادات العامة واستمر هذا الانخفاض لكن مع تحسن نحو الارتفاع التدريجي في سنة 2010 لترتفع الإيرادات في سنتي 2011 و 2012 وهي على التوالي 76.1 و 82.1 مليار دولار تبعاً للتحسن في أسعار النفط، وفي عام 2016 انخفضت الإيرادات العامة لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية رغم تطبيق الإصلاحات الضريبية في الجزائر. أما الإنفاق العام فيلاحظ أن هناك ارتباطاً موجباً وقوياً بين تغيرات الإيرادات وتغيرات الإنفاق.

ويتبين من الجدول (10) أيضاً أن الموازنة العامة في الجزائر حققت فائضاً في السنوات (2000-2008) مَرَدَ هذه الفوائض هو زيادة الإيرادات من الجباية النفطية لإنتعاش أسعار النفط في السوق العالمية، بيد أن الملاحظ أن الموازنة سجلت عجزاً في سنة 2009 قدره 8.1 تأثراً بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 أنتجت إنخفاضاً في الجباية النفطية، في منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط إنخفاضاً حاداً، وانعكس هذا التدهور الكبير في السوق النفطية بشكل سلبي على وضع التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي و المالي سيراً مع برنامج دعم النمو الاقتصادي. لقد أدى التوسع الكبير والمتصاعد في الإنفاق إلى تعميق الفجوة في الموازنة الأمر الذي سبب عدم توازنها رغم السياسة الإنمائية الحذرة، وان التراجع النسبي في العجز بداية سنة 2017 كان نتيجة تبني الدولة إجراءات الترشيد في الإنفاق، أما سبب تنامي نسب العجز في الموازنة فتعود إلى:-

- 1- تزايد حجم الإنفاق العام كنييجة للبرامج التنموية
 - 2- التطورات في الجباية النفطية كونها أكبر مساهم في الإيرادات، ما أدى إلى تزايد الإنفاق الذي لم تسايره الإيرادات هذه.
 - 3- الإنخفاض في أسعار النفط بالتزامن مع الارتفاع في حجم الإنفاق العام جعل الخطر مضاعفاً على التوازنات المالية بالجزائر.
- في عام 2019، أدت الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى حدود 20 دولار للبرميل الواحد في آذار 2020 أدت إلى إغراق الاقتصاد

¹ - - بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008.

في الركود نتيجة لارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات الحكومية العامة حيث قدر العجز لنفس العام (-11) مليار دولار ، وتدهورت الموازين المالية والخارجية بشكل كبير¹.

الجدول (10) تطور الإيرادات العامة والإنفاق العام في الجزائر للسنوات (2000-2020) مليار دولار*

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة	21	19.5	20.1	25.4	30.7	42	51.1
الإنفاق العام	15.6	17.1	19.5	21.8	26.1	28	34.5
رصيد الموازنة	5.4	2.4	0.6	3.6	4.6	14	16.6
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العامة	55.2	72.9	50.5	57.8	76.1	82.1	76.2
الإنفاق العام	46.5	60	58.6	58.7	77	90.4	77.1
رصيد الموازنة	8.7	12.9	-8.1	-0.9	-0.9	-8.3	-0.9
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات العامة	67.1	50.8	43.4	55.7	54.8	55	47.8
الإنفاق العام	81.8	76.2	66.7	65.6	66.3	64.7	60
رصيد الموازنة	-14.7	-24.4	-23.3	-9.9	-11.5	-9.7	-11.7

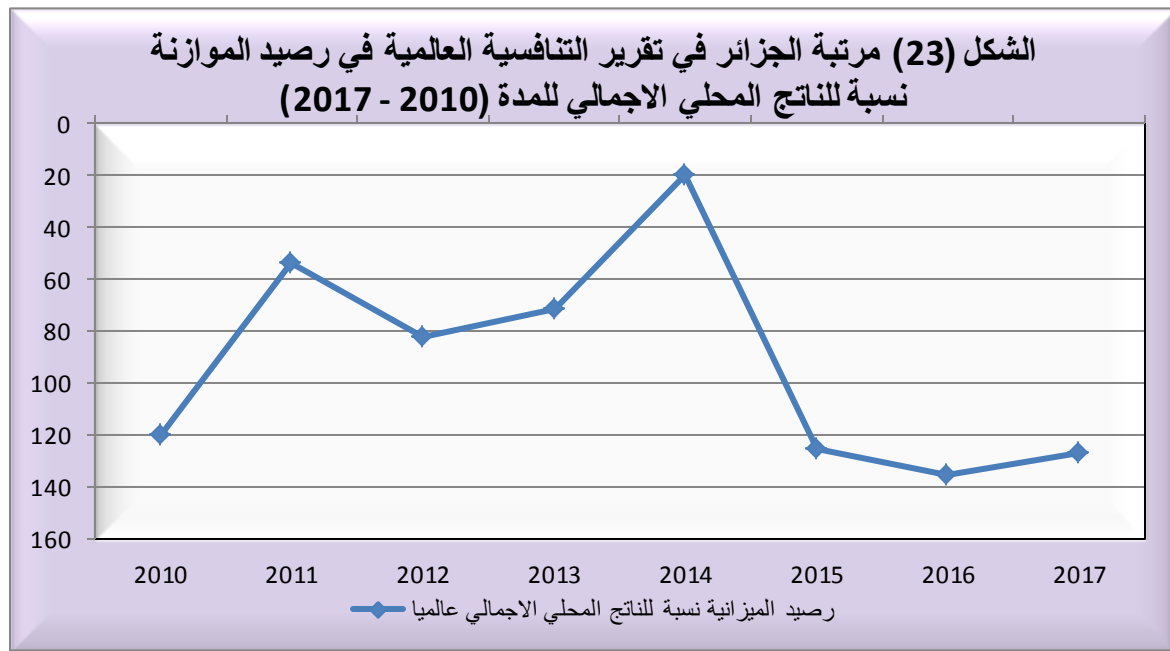
المصدر: 1- بنك الجزائر، التقرير السنوي (سنوات مختلفة).

2 – الجزائر، وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020.

* تم تحويل قيم الإيرادات العامة والإنفاق العام من الدينار الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على أسعار الصرف المقابلة لكل سنة.

يشير الشكل (23) ان مرتبة الجزائر في تقرير التنافسية العالمية لرصيد الموازنة نسبة للنتائج المحلي الاجمالي ارتفعت في المدة من سنة 2010 الى سنة 2014 لتنسجم مع ارتفاع الإيرادات لهذه المدة بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية ، وحققت مرتبة 20 بين 144 دولة وهي المرتبة الاعلى في سنة 2014 تلاها انخفاض حاد ومراتب متدنية جدا وصلت في سنة 2017 الى المرتبة 127 بين 137 دولة وهي المرتبة الادنى لهذه المدة ، وسبب هذا التراجع الكبير هو زيادة العجز الذي بلغ (24.4)، (23.3) ، (9.9) للسنوات 2015 ، 2016 ، 2017 على التوالي بسبب الارتفاع في الإنفاق كجزء من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتبنيها المشاريع والبرامج التنموية.

¹- Chibi, Abderrahim, et al. "Essays on Fiscal Sustainability in Algeria." Economic Research Forum Working Papers. No. 1540. 2022, p.4.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية ، الإصدارات من 2010 الى 2017.

والجدير بالذكر إن الإيرادات العامة في موازنة الجزائر تصنف الى قسمين هما الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية

- 1- **الإيرادات الضريبية (الجبائية):** وتتمثل في الجبائية العادية والجبائية البترولية (النفطية).
 - أ- الجبائية العادية: وتتفرع الى - الضرائب المباشرة وتشمل ضريبة الدخل الاجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا للاحكام المواد 85 الى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة¹. وكذلك تشمل الجبائية العادية على ضريبة حقوق التسجيل والطابع وضرائب الأعمال المختلفة والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية .
 - ب- الجبائية البترولية: تمتاز عائدات إنتاج وتصدير المحروقات بخاصيتين رئيسيتين الاولى تتعلق بكميتها والثانية تخص نوعيتها كونها المصدر الرئيس في الحصول على موارد بالعملة الصعبة لذلك ميزها المشرع بأن أفرد لها باباً مستقلاً في موازنة الدولة ، وتشمل الجبائية البترولية على اقتطاعين : الاول وهو ضريبة غير مباشرة تقوم على أتاوة مفروضة على إنتاج المحروقات السائلة والغازية ، والثاني يعد ضريبة مباشرة على الارباح الناتجة عن نشاطات البحث واستغلال ونقل المحروقات.
- 2- **الإيرادات غير الضريبية:** تشمل على المشاركات والمساهمات المدفوعة على سبيل الاختيار من طرف الأشخاص في مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة ومنها:
 - أ. مداخيل الأملاك التابعة للدولة:
 - ب . التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والإتاوات

¹ - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المادة 01، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، وزارة المالية . المديرية العامة للضرائب، 2020، ص10.

ج . الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات¹ .

أولاً: دور السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر

سعت الدولة الجزائرية لجذب الإستثمارات الأجنبية و تدعيم الاستثمارات الوطنية سعياً لخلق ودعم التنافسية، وهذا ما دفع بالدولة لمنح العديد من الإمتيازات الجبائية من خلال قوانينها الداخلية التي تتمثل في قانون للإستثمار بتعديلاته المختلفة و القوانين الجبائية و كذلك قانون المالية، أما على المستوى الخارجي فقد أبرمت العديد من الإتفاقيات الجبائية الدولية كما عملت أيضاً على إنشاء هيئات تكلف بمنح هذه الإمتيازات والتي تتمثل في المجلس الوطني للإستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANGEM ، ANSEJ ، CNAC)²، ولكون الإستثمار الأجنبي المباشر واحد من أهم مؤشرات القدرة التنافسية فقد قدمت الجزائر في إطار جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات من خلال قوانين الاستثمار ويعد قانون الإستثمار لعام 1993 بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، حيث جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والإستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتضمن مجموعة من الضمانات والحوافز في إطار جذب الاستثمار الأجنبي ، وعملت السلطات العمومية خلال السنوات الماضية على تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال اصدار الأمرين 03- 01 و 08-06³ ، المتعلقين بتطوير الاستثمار وما تضمناه من تحسين لبيئة الاستثمار، بالإضافة إلى الحوافز الجبائية الممنوحة التي أفرزت قوانين المالية للسنوات (2008- 2009-2010)⁴ ، وضمت هذه الامتيازات النظام العام والأنظمة الخاصة.

فالنظام العام* يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها، و هناك عدة مزايا يمنحها هذا النظام خلال مرحلة الانجاز والاستغلال . فخلال مرحلة الإنجاز تستفيد الاستثمارات من سنة إلى ثلاث سنوات مما يلي :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

¹ - جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 ، ص ص 50-

51.

² - محفوظ برحمان، الضريبة العقارية في القانون الجزائري ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2009 ، ص 118.

³ - القانون رقم 08-06 ، المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 ، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2006.

⁴ - القانون رقم 10-13 ، المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 ، يتضمن القانون المالية 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 80، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2010.

* المقصود بالنظام العام هو ذلك النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية، دون تحديد للمنطقة والمجال المنجزة فيها، إذ تستفيد جميع الاستثمارات من هذا النظام ، حيث جاء في المادة الأولى من الأمر (03-01) يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة».

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية .

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز

و مرحلة الإستغلال لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر : - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) وتمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للإستثمارات التي تحدث (101) منصب شغل أو أكثر عند إنطلاق النشاط . بالإضافة إلى المزايا السابقة تستفيد كذلك من تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب 33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء مدة الاعفاء المحددة. أما بالنسبة للنظام الاستثنائي فيطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها والتي تمثل فائدة بالنسبة للدولة، وتستفيد المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من الحوافز الجبائية التالية أثناء مرحلة الإنجاز ولمدة ثلاث سنوات من مايلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار - تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال¹.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل

مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.

¹ - لعزیز معیفي، " دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري " المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، عدد02، 2011، ص65.

ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في سبيل خلق بيئة استثمارية جيدة وفعالة عن طريق أداة من أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت دون المأمول، فجميع المؤشرات على فعالية الدور الذي تؤديه السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار قادت إلى الحكم على أن الإجراءات التي تضمنتها هذه السياسة بالفشل لبلوغ الأهداف المرسومة من قبل الدولة .

قامت الدولة بمبادرات وتحفيزات كثيرة من أجل تهيئة المناخ واستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي كما رأينا سابقا فقد خطت الجزائر خطوات كبيرة في هذا المجال إذ نلاحظ تحسن ملموساً¹، فقد كان شبه منعدم خلال التسعينيات من القرن المنصرم بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تميز المدة، ومن ملاحظة الجدول (11) يمكن معرفة أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ارتفع ليصل إلى 0.438 مليار دولار عام 2000 وفي عام 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر لتصل 1,19 مليار دولار ويرجع ذلك إلى صدور الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمذكور سابقاً، والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب ، وفي المدة 2002-2007 تراوحت التدفقات الواردة بين الارتفاع والانخفاض لتعاود الارتفاع عام 2008 إلى 2,59 مليار دولار وذلك بسبب ضعف النظام المالي الجزائري ومحدودية اندماجه في النظام العالمي، فهو لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية.

وشهد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظاً، فبعد أن شهد ارتفاعاً في 2011 ليصل إلى 2.58 مليون دولار، انخفض في عام 2012 رغم أن هذا العام شهد ارتفاعاً في الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى منطقة شمال إفريقيا بنسبة 35 بالمئة، ومعظم الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في هذا العام هي إستثمارات صينية، حيث استثمرت الصين حوالي 16 مليار دولار في دول إفريقية عدة بينها الجزائر وجنوب وإفريقيا والسودان ونيجيريا². وفي عام 2014 انخفض حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 1.5 مليار دولار واستمر الانخفاض في الأعوام اللاحقة فقد شهدت انخفاضا في حجم الإستثمار لتصل إلى (-0.58) مليار دولار عام 2015 بسبب مغادرة إستثمارات أجنبية كانت قائمة³، ويعود هذا الانكماش في تدفقات الاستثمار إلى مايلي : - أحداث الربيع العربي وانعكاساته على المنطقة - الانكماش الحاصل في الاستثمار في قطاع المحروقات لانخفاض أسعاره . ويرى بعض المحللين، أن حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي شهدتها الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أسباب عدة ، تتعلق بعدم استقرار قوانين الاستثمار، إلى جانب البيروقراطية المميزة للإدارة، ثقل الجهاز المصرفي وافتقاد الجزائر لبورصة فعلية، بالإضافة إلى القاعدة (49/51) التي جاء بها قانون المالية التكميلي لعام 2009 ،

¹ - مصطفى سلامة ، قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ، 1998 ، ص120.

² - United Nations Conference On Trade And Development, *Global Value Chains: Investment And Trade For Development*, World investment report, New York and Geneva, 2013,p5.

³ - United Nations Conference On Trade And Development, *Investor Nationality: Policy Challenges*, World investment report, New York and Geneva, 2016.p200.

وكذا حق الشفعة الذي أقرته وزارة المالية، وفي عام 2016 وصل حجم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.63 مليار دولار مدفوعا بالانتعاش في انتاج النفط، وقد شهد هذا العام إصدار القانون رقم 16-09 يتعلق بترقية الإستثمار والذي تضمن نظام حوافز ضريبية جديدة. وفي سنة 2017 انخفض حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ليبلغ 1.2 مليار دولار، على الرغم من مجموعة الحوافز التي وفرها قانون الإستثمار 16-09. إن دور الإعفاءات و الحوافز الضريبية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كان موضوعا للعديد من الدراسات، لكن مزايا و عيوب هذه الحوافز الضريبية كمتغير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لم يتم تحديدها بوضوح، ففي بعض الحالات حققت هذه الحوافز نجاحات كبيرة لكنها في أوضاع أخرى فشلت، وتعد الحوافز الضريبية في الجزائر عاملاً ثانوياً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي العوامل الرئيسية مثل حجم السوق والوصول إلى المواد الخام وتوفر العمالة الماهرة، فالمستثمرون يميلون بشكل عام إلى تبني عملية من مرحلتين عند تقييم الدول التي يعتمدون الإستثمار فيها، ففي المرحلة الأولى يقومون بفحص على المحددات الأساسية وفي حال توفرت هذه العوامل ينتقلون إلى المرحلة الثانية، حيث تصبح معدلات الضرائب و الحوافز الضريبية الأخرى ذات أهمية¹. ووفقاً لتقرير الإستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)²، سجل ضعفاً في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر التي تنصب أساساً على قطاع المحروقات، حيث لم تتجاوز مليار و382 مليون دولار عام 2019، لتتراجع عام 2020 إلى مليار و125 مليون دولار بفعل انعكاسات جائحة كوفيد 19، وبذلك انخفض تدفق الإستثمار الأجنبي للجزائر بحوالي 19 بالمائة، من المفيد التنويه في هذا الصدد إلى أن التقرير ذاته توقع ارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية بالجزائر في المستقبل، وذلك بعد تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد 19، لاسيما في ظل إلغاء بعض العراقيل التي تحد من تدفق الإستثمارات الأجنبية و لاسيما بعد التراجع عن القاعدة 49/51 في القطاعات غير الإستراتيجية³.

¹ - United Nations Conference On Trade And Development, *Tax Incentives and Foreign Direct Investment: A Global Survey*, New York and Geneva.2000، pp11-12.

² - United Nations , *World Investment Report 2021*. Geneva, 2021, p.41.

³ - نذير بن هلال و سمير أسياخ، ، مكانة مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر: بين التكريس والتقييد ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 07 (01) ، 2021، ص ص 248 - 279 .

جدول (11) تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للاعوام (2000-2020) مليار دولار

السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد
2000	0.438	2011	2.58
2001	1.19	2012	1.5
2002	1.06	2013	1.7
2003	0.63	2014	1.5
2004	0.88	2015	-0.58
2005	1.08	2016	1.63
2006	1.8	2017	1.2
2007	1.66	2018	1.5
2008	2.59	2019	1.38
2009	2.74	2020	1.12
2010	2.3		

المصدر: تقارير الانكتاد (سنوات مختلفة) ، تقارير بنك الجزائر (سنوات مختلفة).

مما تقدم يمكن استنتاج ان السياسة الضريبية كانت ضعيفة الاثر في تحفيز وجذب الاستثمار وهذا مايبينه الجدول (12) و الشكل (24) فقد انخفض مؤشر اثر السياسة الضريبية للجزائر من 3.6 نقطة سنة 2013 الى 2.7 نقطة سنة 2017 ، وبالمقارنة مع دول عربية نجد ان المغرب ارتفع فيها المؤشر من 3.8 نقطة الى 4 ، اما تونس فقد انخفض اثر الساسة الضريبية انخفاضا قليلا من 3.8 الى 3.7 ، وفي الصين يوضح الجدول ان المؤشر ارتفع من 4.1 نقطة الى 4.4 نقطة للسنوات 2013 و2017 على التوالي.

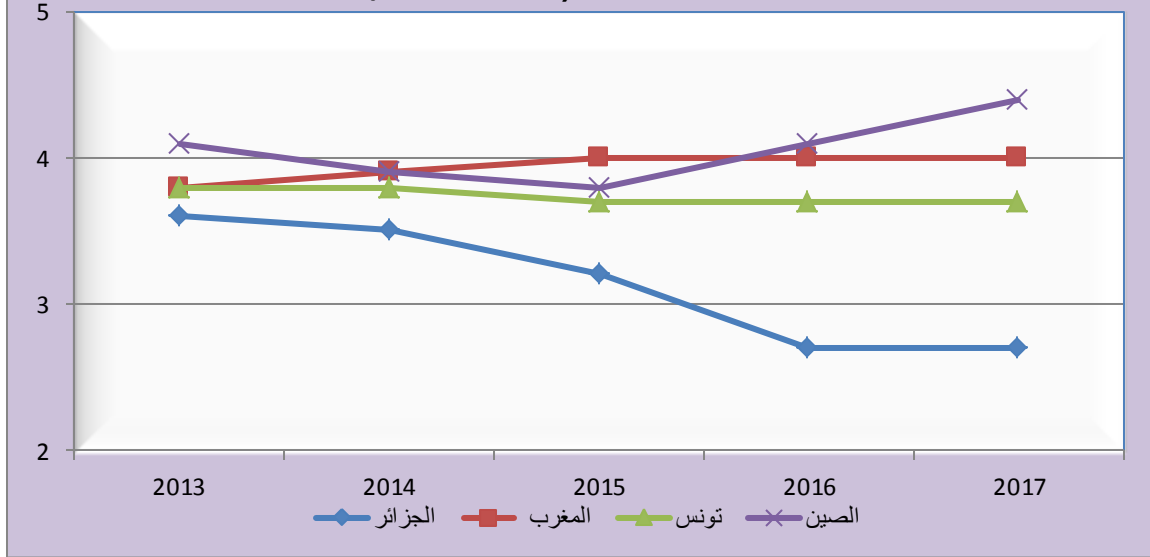
الجدول (12) أثر السياسة الضريبية للجزائر ودول مختارة في تحفيز الاستثمار للسنوات (2013 – 2017)

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	الصين
2013	3.6	3.8	3.8	4.1
2014	3.5	3.9	3.8	3.9
2015	3.2	4	3.7	3.8
2016	2.7	4	3.7	4.1
2017	2.7	4	3.7	4.4

المصدر: HumanProgress , Effect of taxation on incentives to invest.

* المقياس من (1-7) نقطة

الشكل (24) دور السياسة الضريبية للجزائر ودول مختارة في تحفيز الاستثمار للسنوات (2013 - 2017)



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (12)

أما في ما يخص تطور الإنفاق العام ودوره في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر فتختلف من مدة إلى أخرى، ففي المرحلة الأولى والتي تزامنت مع برنامج الانعاش الاقتصادي عام 2000 بدأ الإنفاق العام في الارتفاع وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد أيضا والتراجع من مدة إلى أخرى، فتعكس تدفقات الاستثمار مع النفقات العامة دليل على مزاحمة القطاع العام للخاص، ففي عام 2005 سجل الاستثمار الأجنبي المباشر حصيلة سالبة رغم ارتفاع الإنفاق العام خلال ذلك السنة، بينما عرفت التدفقات الاستثمارية ارتفاعا عام 2016 ثم انخفاضا في عام 2017، وهذا ما يدل على أن الإنفاق العام ليس محدداً رئيساً للإستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة الدراسة وإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كانت أقل مما أنفقته الدولة¹.

ثانيا: الإنفاق العام

ينقسم الانفاق العام في الجزائر على قسمين رئيسين : إنفاق التسيير وإنفاق التجهيز* .

1- الإنفاق على البحث والتطوير

أهملت الجزائر منظومة البحث والتطوير لمدة طويلة حيث اتسمت مدة التسعينيات بالضعف وعدم الاستقرار وترافق ذلك مع الظروف العصيبة التي واجهتها وبدأ الاهتمام الفعلي بالبحث والتطوير سنة 1998 من خلال رفع الإنفاق الحكومي على هذا القطاع تدريجيا والاهتمام بالباحثين من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات، وفي ظل الدور الضعيف للقطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث والتطوير

¹ - Unctad.world investement report 2018.

* الإنفاق الجاري (نفقات التسيير): وهي نفقات عامة تضمن السير الحسن للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات الخدمات العامة، ومرتببات وأجور الموظفين التي تعد الجزء الأهم فيها، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة وكذا الإعانات والمدفوعات التحويلية. أما الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز): وهي نفقات عامة تخصص لتكوين رأس المال، حيث تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية، وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل. للمزيد إقرأ:-

- وليد عبد الحميد عايب ، الأثر الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر ، لبنان ، 2010 ، ص 107-109.

سعت الحكومة لتعويض هذا الدور بتوفير الموارد المالية الضرورية لرفد برامج البحث والتطوير والتي تستهدف من خلالها رفع مستوى الابتكار في المؤسسات الاقتصادية ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية الدولية للجزائر، وإذا ما أخذنا مقدار موازنة البحث العلمي الى الناتج المحلي الاجمالي نرى أن الجزائر قبل سنة 1998 سجلت أدنى مستويات الإنفاق، واستمر الوضع حتى سنة 1999 حتى أقرت (المادة 21) من القانون التوجيهي رفع المخصصات المالية للبحث العلمي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من 0,2 % سنة 1997 الى 1% سنة 2000 ، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، كما جرى إتخاذ تدابير أخرى كالحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية¹. كما إستفاد قطاع البحث العلمي زيادةً على هذه المخصصات، من برامج هامة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) ، منح القسم الخاص بالبحث العلمي أهمية كبيرة حيث خصص له حوالي 12,38 مليار دينار جزائري، وأما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) فقد تم تخصيص 100 مليار دينار جزائري له. وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق على للبحث العلمي والذي تطور عما كان عليه في الأعوام الماضية، يبقى قليلا وليس كافيا، فنسبة 1 % لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3 % وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 4 % و 4,3 % كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من البريوقراطية في الإدارة التي تأخذ أكثر من 60 % من الموازنة المخصصة للبحث العلمي. ويتضح من الترتيب العالمي للتنافسية أن الجزائر إحتلت مرتبة (138) متدنية في مجال إنفاق المؤسسات على البحث والتطوير من أصل 144 دولة حسب التقرير العالمي للتنافسية لعام 2014²، خصوصا اذا ما قورنت بجيرانها من الدول فاحتلت تونس المرتبة 95 والمغرب المرتبة 112 ومن الدول الاوربية فرنسا بالمرتبة 15 عالمياً، وتسيطر الحكومة على مانسبته 99% من الانفاق على البحث والتطوير وتبقى نسبة 1% كمساهمة من القطاع الخاص ، فبينما يلاحظ في الدول المتقدمة تكاتف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل عمليات البحث العلمي والتطوير، مثل قطاع الأعمال، قطاع الصناعة، والتعاونيات الزراعية وغيرها، فلا تزال عملية التمويل في الدول العربية بصفة عامة بما فيها الجزائر ، تقوم بها الحكومة التي تتحمل الأعباء التمويلية بنسبة تكاد تكون كاملة في ظل غياب دعم واضح ومدرّوس للقطاع الخاص أو هيئات المجتمع المدني، وأما التمويل من خلال القطاعات التنموية والتمويل الاجنبي من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية فهي محدودة جداً³.

¹ - إسماعيل محمد صادق ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، دار الكتب المصرية، مصر، 2014 ، ص 80.

² - Klaus Schwab, *World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014*, Geneva , 2014,p.107.

³ - محيا زيتون، التجارة بالتعليم في الوطن العربي ، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013 ، ص110.

ويعد البحث والتطوير أحد المؤشرات الرئيسية للإبتكار ، كما ان نسبة البحث والتطوير الى الناتج المحلي الإجمالي تعد مؤشراً رئيساً لقياس الجهود المبذولة من قبل الدولة¹ ، ففي سنة 2018 سجلت الجزائر المرتبة 98 من أصل 140 دولة في نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب التقرير العالمي للتنافسية لعام 2018 فيما حققت المغرب المرتبة 51، وحققت تونس المرتبة 52 وفرنسا المرتبة 13 وبالمقارنة مع عام 2019 وضمن 141 دولة تحسنت هذه النسبة كثيرا حيث حققت الجزائر المرتبة 59 مقتربة من المغرب 51 وتونس 55 وفرنسا التي حافظت على مرتبتها 13 بين دول العالم حسب التقرير العالمي للتنافسية لعام 2019² . لكن وبالرغم من تحسن وارتفاع الانفاق على البحث والتطوير من قبل الحكومة الا أنه غير كاف ولازال بعيدا عن الاهداف المرسومة وكذلك المقاييس الدولية. ويتبين من الجدول (13) والشكل (25) ان انخفاض مرتبة الجزائر في الانفاق على البحث و التطوير والإبتكار مع عدم التخصيص الأمثل للمبالغ المنفقة و عدم تبني استراتيجيات هادفة وذات رؤية واضحة و انعدام الإهتمام بالباحثين المبتكرين هي بعض من العوامل التي ادت الى فشل الجزائر خاصة ودول المغرب العربي في النهوض بالبحث ، التطوير و الإبتكار ، فرغم نجاحها ولو بشكل جزئي في الزيادة من انتاجها العلمي وبراءات الإختراع الممنوحة الى ان ذلك لم يمكنها من مواكبة الدول المتقدمة او على الأقل الدول الناشئة ، ويبقى مستوى البحث ، التطوير والإبتكار في الجزائر ضعيف جداً مما يدل عل وجود فجوة بينها وبين دول متقدمة ونامية مما ادى الى ضعف فاعليتها في تحقيق القدرة التنافسية لإقتصادها . ارتفعت مرتبة الجزائر دوليا في الانفاق على البحث والتطوير من 80 فيسنة 2009 الى 61 سنة 2020 الا ان هذا الارتفاع جاء بعد تذبذب واضح يعتمد بالدرجة الاساس على تذبذب اسعار النفط ، لذلك لم يكن له الاثر الكبير في الارتفاع بمرتبة الجزائر بما يخص مؤشر الابتكار فبعد ان سجلت الجزائر في مؤشر الابتكار 121 سنة 2009 انخفض الى 138 سنة 2013 ثم عاد ليرتفع الى 108 عالميا سنة 2017 واخيرا عاد ليسجل مرتبة 121 ، من هذا يمكن القول ان التذبذب حول مراتب متدنية في الابتكار اسهمت في تدني تنافسية الجزائر الدولية.

¹ - Government of Canada, *Science and Technology Data-2004* , Innovation Policy Branch , 2006, p.4.

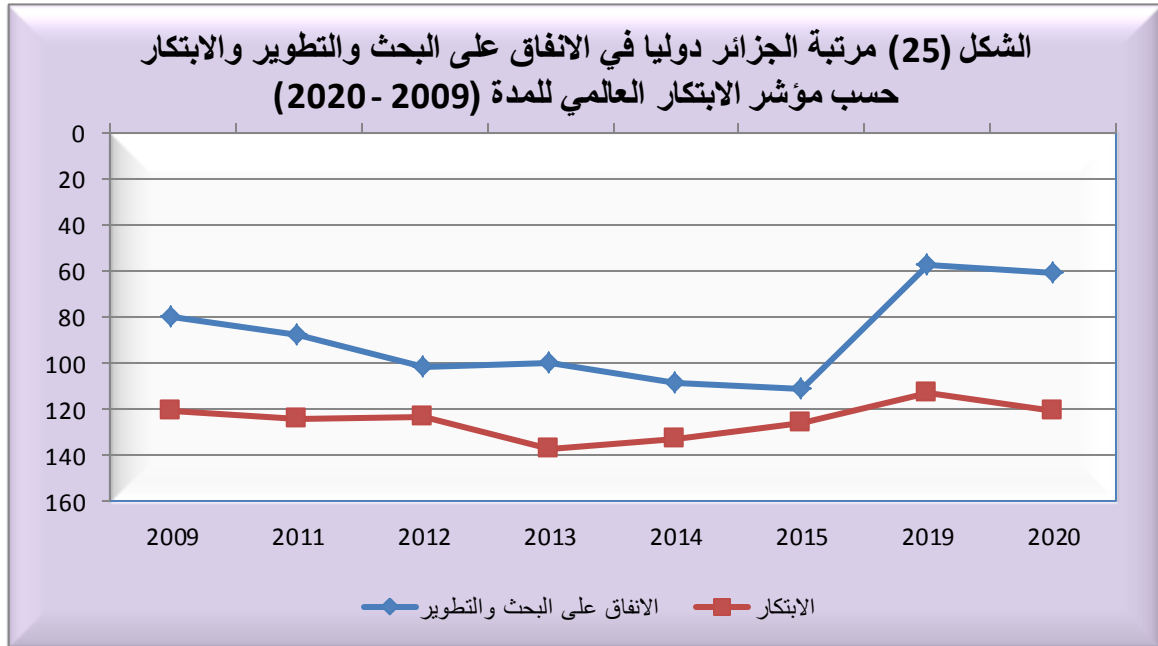
² - Klaus Schwab, World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2019* , Geneva, 2019.p.53.

الجدول (13) مرتبة الجزائر دوليا في الإنفاق على التعليم والإنفاق على البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر الابتكار العالمي للمدة (2009 – 2020)

الابتكار	الانفاق على البحث والتطوير	الانفاق على التعليم	عدد الدول	السنة
121	80	52	132	2009
125	88	54	125	2011
124	102	54	141	2012
138	100	-	142	2013
133	109	79	143	2014
126	112	77	141	2015
113	* -	73	128	2016
108	-	70	127	2017
110	-	72	126	2018
113	58	69	129	2019
121	61	61	131	2020

المصدر : مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) للسنوات 2009 الى 2020.

* البيانات للسنوات (2016 و 2017 و 2018) فيما يخص مرتبة الجزائر دوليا في الانفاق على البحث والتطوير غير متوفرة في اصدارات مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index).



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (13).

2- الإنفاق على البنى التحتية

أنفقت الجزائر أموالاً كبيرةً لإنجاز البنى التحتية من خلال خططها التي شرعت بها من سنة 2001، وبلغ حجم الاستثمارات 200 مليار دولار خصصت للمدة الممتدة بين عامي 2005 و2010 وعلى الرغم من ان هذه الإستثمارات نجحت في تمكين المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية الاقتصادية فقد تم إنجاز شبكة الطرقات وتم تحديث الموانئ وتحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية والمطارات والمشاريع السكنية، إلا ان ذلك ظل بعيداً عن المأمول والمستهدف ، وخلال المدة بين عامي 2010-2014 خصص غطاءً مالياً قدره 286 مليار دولار للخطة الثالثة المعززة ببرامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا ، ورصد 262 مليار دولار كتخصيص للخطة الجديدة الممتدة بين عامي 2015-2019 وتم توجيه جزء كبير من مخصصات تلك المخططات الى تنفيذ وإنجاز البنى التحتية التي ماتزال بالمقارنة مع الدول المجاورة ضعيفة وبحاجة للمزيد من الإستثمار ويرجع الضعف هذا الى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد وارتفاع تكلفة انجاز بعض المشاريع وكذلك إرتفاع تكاليف صيانتها، وضعف الرقابة على إنجازها. لكن ما ساعد الدولة على إعداد هذه البرامج الإنمائية الاستعجالية في هذه المدة بالذات ارتفاع أسعار البترول التي حفزها لتنمية عدة قطاعات عرفت مشاكل بطء التنمية سابقا. وحسب تقرير التنافسية العالمي فإن الجزائر احتلت مراتب منخفضة عالمياً في البنى التحتية والتي تشير الى الوضع السيئ على الرغم من الانفاق الكبير في هذا المجال ويتضح ذلك من الجدول (14) بمقارنة مرتبة الجزائر و درجتها في جودة البنية التحتية مع الدول العربية للسنتين 2018 و 2019 ، ويعد مؤشر البنى التحتية الذي أحد شروط التنافسية الدولية وأحد العوامل الرئيسة لتحفيز المستثمرين على جلب رساميلهم والتي يعتمدها المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس). وفي عام 2020 وبسبب تداعيات جائحة كورونا والانخفاض المتواصل لعائدات المحروقات ، هذه الظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أكبر نسبيا في احتياجات تمويل البنية التحتية¹، وبالفعل ارتفعت إتمادات الدفع المخصصة لتمويل الإنفاق الاستثماري إلى 2130.2 مليار دينار أي ما يعادل 16.2 مليار دولار خصصت للاستثمار في خمسة قطاعات في البنية التحتية هي: الإسكان و الطرق والسكك الحديدية والإدارية والصحية. وحسب تقرير التنافسية العالمي تقاس جودة البنية التحتية في الجزائر وبعض الدول العربية من خلال مؤشر مركب من محورين رئيسيين هما²: (البنية التحتية للنقل) و (البنية التحتية للمرافق)*.

¹ - الوليد طلحة و طارق إسماعيل ، تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، موجز سياسات: العدد الحادي والعشرون ، 2021، ص6

² - Klaus Schwab ,The Global Competitiveness Report ،2019 World Economic Forum,Switzerland,2019. P50.

* البنية التحتية للنقل: ويشمل هذا المحور المستوى العام للبنية التحتية ومدى ترابط شبكة الطرق البرية وجودة البنية التحتية للطرق و كفاءة خدمات النقل بالسكك الحديدية وجودة البنية التحتية للسكك الحديدية وترابط شبكة النقل الجوي ، جودة خدمات النقل الجوي ، ترابط شبكة الشحن البحري ، كفاءة خدمات الموانئ البحرية. أما البنية التحتية للمرافق: مثل الحصول على الكهرباء كنسبة من السكان ، جودة إمدادات الكهرباء كنسبة من الناتج نسبة السكان الذين يحصلون على

الجدول (14) مرتبة الجزائر و درجتها في جودة البنية التحتية بالمقارنة مع الدول العربية للسنوات 2019 - 2018

2019		2018		البلد	الترتيب العربي لسنة 2019
المرتبة / 141	الدرجة 100 - 0	المرتبة / 140	الدرجة 100 - 0		
12	88.5	15	86.2	الإمارات	1
24	81.6	26	80	قطر	2
28	80.5	24	81.8	عمان	3
31	78.4	30	78	البحرين	4
34	78.1	40	75.5	السعودية	5
52	73.1	56	70.5	مصر	6
53	72.6	53	71.5	المغرب	7
66	68.4	61	69.3	الكويت	8
74	67.4	73	66.6	الأردن	9
82	63.8	88	61.2	الجزائر	10
85	62.7	84	62.5	تونس	11
89	61.3	95	58.5	لبنان	12
135	33.9	138	33.4	اليمن	13
137	32.4	135	35.4	موريتانيا	14

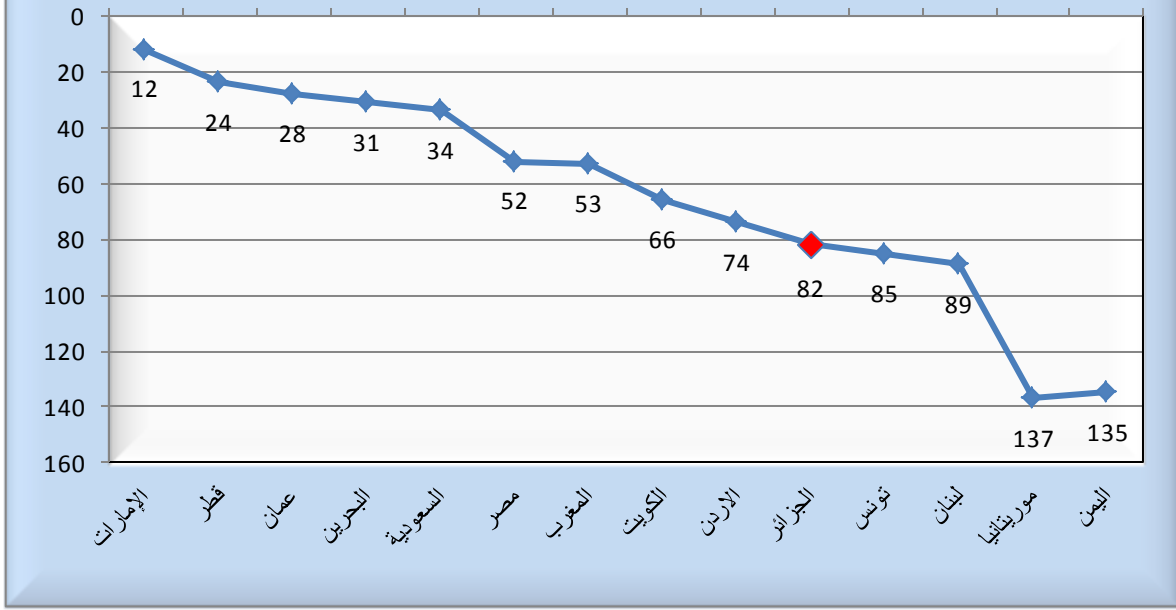
المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، للسنتين 2018 و 2019.

لا يختلف الاقتصاد الجزائري عن باقي اقتصاديات العالم في حجم ما ينفقه على مشاريع البنية التحتية، فهو يعد أداة للسياسة المالية للحكومة في ظل انخفاض مساهمة القطاع الخاص، وانخفاض العائد الذي تولده مشاريع البنية التحتية سواء كانت مشاريع إنشاء أو صيانة، لكن بالمقارنة بالإنفاق على البنية التحتية وحسب التقارير السنوية لمؤشرات التنافسية العالمية التي توضح مدى ملاءمة البيئة الداخلية لجذب الاستثمارات الأجنبية في أغلب دول العالم والتي تعد جودة البنية التحتية إحدى المعايير المعتمد عليها لتركيب المؤشر الكلي لتنافسية البلدان، احتلت الجزائر المركز 82 عالميا في جودة البنية التحتية بـ (63.8) نقطة من (100) وفقا لتقرير التنافسية العالمية الذي يقيم القدرات التنافسية لـ 141 دولة لسنة 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، متقدمة بـ 6 مراكز مقارنة بتقرير 2018 ، ومع تحسن المرتبة الا انها بالمقارنة مع المغرب التي سجلت (53) ومصر (52) تعد متدنية .

المياه الصالحة ،كفاءة توزيع المياه، البنية التحتية للكهرباء والمياه: ويشمل هذا المحور مؤشرات لقياس جودة إمداد الكهرباء والمياه. للمزيد اقرأ :-

- المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية ، 2019.

شكل (26) مرتبة الجزائر في جودة البنية التحتية والدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (14).

3- الإنفاق على الصحة

مع بداية الألفية الثالثة شهدت أسعار النفط ارتفاعاً حيث قفزت من 24.5 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 115 دولار سنة 2013 ، وهذا ما ساعد الجزائر في تحقيق بحبوحة مالية كبيرة مكنت أصحاب القرار على تبني سياسة مالية توسعية فارتفع حجم الإنفاق العام ومعها توسعت مجالاتها، وهذا التوسع شمل كل جوانب حياة الأفراد فكان منها: المخطط الثلاثي " برنامج دعم إنعاش الاقتصادي" الذي غطى المدة 2001-2004 والذي خصص له 225 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار، وقد كان نصيب قطاع الصحة منها 14.7 مليار دينار. والمخطط الخماسي الأول " البرنامج التكميلي لدعم النمو" الذي غطى المدة 2005-2009 وخصصت له اعتمادات قدرت بـ 4202.7 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، وكانت حصة قطاع الصحة منها 244 مليار دينار خصصت لإنجاز مئات المنشآت الصحية (عيادات، مستشفيات). المخطط الخماسي الثاني " برنامج توطيد النمو الاقتصادي" الذي يغطي المدة 2010-2014 وخصص له 21214 مليار دينار أي ما حوالي 286 مليار دولار، نصيب قطاع الصحة منها 619 مليار دينار.

وتتوقف جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية على مدى كفاءة وكفاية وعدالة وفعالية التمويل المخصص للقطاع الصحي، وذلك على أساس أن الإنفاق على الرعاية الصحية هو المحدد الرئيس لمستوى جودة العملية الصحية، وكما يسهم أيضا في إحداث آثار تنموية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، ويمكن قياس كفاية الإنفاق العمومي على الصحة من خلال تحليل نسبة هذا الإنفاق من

الناتج المحلي الإجمالي وانطلاقاً من سنة 2000 عرفت الجزائر ارتفاعاً تدريجياً في هذه النسبة حيث انتقلت من 3.5 % إلى 6.1 % عام 2019 ، حيث شهدت المدة من سنة 2015 إلى سنة 2019 ارتفاعاً في الانفاق على القطاع الصحي وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية لهذه المدة بعد انخفاض سعر البترول عام 2014 من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار، حيث كان يرمي هذا البرنامج إلى تشجيع الإستثمار في الصناعة والصحة ما عكس رعاية الدولة للقطاع الصحي في السنوات الأخيرة، لكن إذا ما قورنت هذه النسب مع النسب المسجلة في الدول العربية كتونس والمغرب والأردن فإنها تعد منخفضة جداً وضعيفة ولا تعكس إمكانيات الدولة ، حيث يتجاوز الفارق 2 % هذا بالنسبة للدول النامية فما بالك مع الدول المتقدمة كفرنسا التي سجلت سنة 2014 نسبة 11.5 % ، وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 17.1%¹، حيث يتبين لنا وجود فرق شاسع بين ما تخصصه الجزائر لقطاع الصحة وما تخصصه البلدان الأخرى، ولا يمكن تفسير انخفاض حجم الانفاق، خاصة أن الجزائر كانت تعيش خلال هذه المدة وفرة مالية كبيرة لم يسبق لها مثيل إلا بضعف إدراك الدولة أن الصحة الجيدة للفرد تسهم وتزيد في الإنتاج والإنتاجية، لذلك وجب على الدولة تخصيص مبالغ أكبر للقطاع ضمن ميزانيتها العامة²، إذ بلغ معدل النمو المركب للانفاق على الصحة للمدة من 2006 إلى 2019 ما يقارب الـ (10.7 %). وتجدر الإشارة أن الزيادة في التخصيصات لقطاع الصحة قد لا تعبر بالواقع إلا عن زيادات إسمية فقط* ، فالإشكال المطروح هو مدى توافق هذه التخصيصات مع التوسع الكبير في الانفاق الذي لا يعكس بالضرورة كفاءة وفعالية القطاع الصحي، وحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019 تحسنت الجزائر في القطاع الصحي لتحتل مرتبة 56 عالمياً أما دول جوارها فالمغرب تراجعت للمرتبة 91 وتونس في المرتبة 49 ، فرنسا في المرتبة 7 ، وأمريكا مع ما لديها من نسبة مرتفعة من الانفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها أتت في المرتبة 55³. في أواخر سنة 2019 شهد العالم جائحة كورونا وتأثرت الجزائر كغيرها من الدول بالجائحة ، حيث انتشر الفيروس في مختلف ولايات الدولة ، مسبباً آلاف الإصابات ومئات الوفيات ، كما أدت الأزمة إلى تراجع عائدات الموازنة العامة للدولة لإنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما أثر على تمويل مختلف القطاعات في الجزائر ومنها القطاع الصحي ما اضطر الحكومة لمضاعفة إنفاقها للحفاظ على الصحة العامة حتى بلغ حجم المخصصات الموجهة لمكافحة الجائحة أكثر من 65.5 مليار دينار أي ما يقارب 570 مليون دولار ليصل إجمالي الانفاق إلى 3.032

¹ - World Health Organization. (WHO).

<https://www.who.int/nutrition/publications/ar>.

² - علي دحمان محمد ، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 250.

* الزيادات الاسمية في الانفاق بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة الجزائرية أمام الدولار ، فبعد أن كان يساوي 66.82 لكل دولار في سنة 2007 ، انخفضت قيمة الدينار لتساوي 119.36 لكل دولار وهذا ما عكسه الزيادات الاسمية في حجم الانفاق على الصحة. كذلك عدم الاستخدام الأمثل للإنفاق الصحي في الجزائر.

³ - Klaus Schwab, World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2019* , p.584.

مليار دولار لنفس السنة ، كما واطهرت الجائحة أن القطاع الصحي يعاني من مشكلات مالية تتمثل في عدم كفاية الانفاق العام على القطاع الصحي وعدم الاستخدام الأمثل للأنفاق الصحي¹. إن ارتفاع مرتبة الجزائر في محور الصحة للسنتين الأخيرتين جاء لسببين اولهما ارتفاع الانفاق الحكومي على الصحة خصوصا في وقت جائحة كورونا ثانيهما فصل الصحة في ركيزة لوحدها ابتداءً من سنة 2018 في اصدارات تقرير التنافسية العالمية ، بعد ان كانت ضمن ركيزة المتطلبات الاساسية تحت اسم الصحة والتعليم الابتدائي، ما يظهر حجم الانفاق على الصحة بمعزل عن انخفاض الانفاق على التعليم الابتدائي. يمكن ملاحظة ذلك من الجدول (15) والشكل (27).

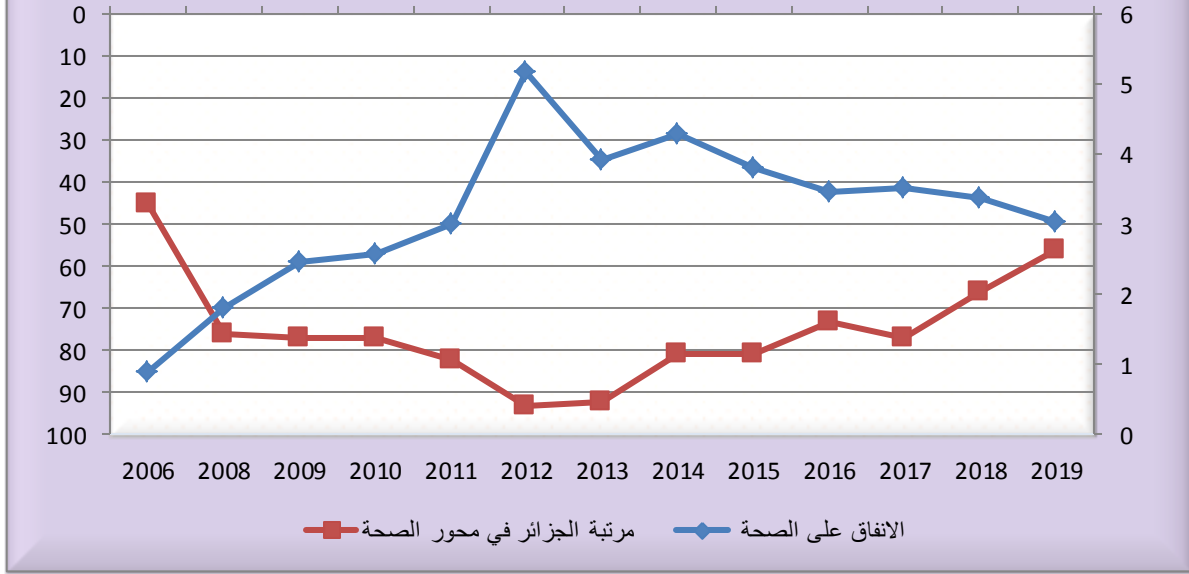
الجدول (15) تطور الانفاق الحكومي على الصحة ومرتبة الجزائر في الانفاق على الصحة والتعليم الابتدائي حسب تقرير التنافسية العالمية للسنوات (2006 – 2019) مليار دولار*

السنة	الانفاق على الصحة	مرتبة الجزائر في الانفاق على الصحة والتعليم
2006	0.889	45
2008	1.815	76
2009	2.452	77
2010	2.564	77
2011	2.996	82
2012	5.185	93
2013	3.927	92
2014	4.277	81
2015	3.802	81
2016	3.467	73
2017	3.506	77
2018	3.363	66
2019	3.032	56
معدل النمو المركب للانفاق على الصحة للمدة (2019 – 2006)		10.7 %

المصدر: 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، قوانين المالية.2- اصدارات تقرير التنافسية العالمية للمدة (2019 – 2006).

¹ - براهيم حوميميد و العسكري أنيسة ، الإنفاق العام في الجزائر في ظل أزمة كوفيد 19 - الواقع والأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، جامعة باتنة، المجلد (22) - العدد (01) ، 2022، الجزائر ، ص179.
* تم تحويل قيم الانفاق من اليوان الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على أسعار الصرف المقابلة لكل سنة.

الشكل (27) الانفاق على الصحة ومرتبة الجزائر في الصحة والتعليم الابتدائي في تقرير التنافسية العالمي للمدة (2006 - 2019)



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (15).

المطلب الثالث : دور السياسة النقدية الجزائرية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

اتخذت الجزائر إجراءات عدة في سبيل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية ، تحقيق التوازن الخارجي وتنمية الاحتياطات الأجنبية وتميزت السياسات النقدية بعد عامي 1990 و 1998 باستقرار مضطرب للمناخ الاقتصادي الكلي واعتمدت سياسة اقتصادية كلية تهدف الى التحكم بالتضخم بما فيها استدامة قابلية تحمل الدين الخارجي واستمرارية الوضعية الموائمة لميزان المدفوعات وتخفيض حساسية الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية والسعي لتحسين وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية في ظل تعويم مدار لسعر الصرف ، أما من حيث اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر فإنه قبل عام 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية متبعة بالجزائر ، إلا أنه بعد هذا العام وضحت ملامح السياسة النقدية بصورة أفضل، وكان التوجه الأساسي للسياسة النقدية في المدة الأولى توسعياً من خلال إصدار النقد لتغطية عجز الموازنة، على عكس المدة من عام 1995 الى عام 2000 حيث كان توجه السياسة النقدية إنكماشياً للخروج من أزمة المديونية والتضخم الذي كان يعاني منها الإقتصاد ونجحت هذه السياسة بتحقيق مقاصدها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولي، و تميزت المدة من عام 2001 الى عام 2007 بفوائض كبيرة من السيولة مما تطلب الأمر الى استخدام أدوات جديدة لإمتصاص هذه السيولة مثل آلية استرجاع السيولة مما سمح فعلاً بامتصاص الفائض من السوق النقدية والتحكم بالتضخم معزراً بذلك الإستقرار النقدي للبلاد ، أما الأزمة المالية العالمية عام 2008 فلم يكن لها تأثير مباشر على القطاع المصرفي والمالي إلا من ناحية انخفاض إيرادات النفط ، لكن الأزمة النفطية التي عصفت بالإقتصاد العالمي منذ منتصف عام 2014 ألقت بتأثيرها على الإقتصاد الجزائري بشكل كبير كونه إقتصاداً ريعياً وتسبب بالمزيد من العجز المالي في الخزينة العمومية ما أدى الى استنزاف الموارد المالية

للدولة ، مما أجبر بنك الجزائر على أن يغير من أسلوب إدارته لسياسته النقدية باللجوء الى تبني أدوات السياسة النقدية غير التقليدية تحت اسم (التمويل غير التقليدي) كإجراء استثنائي ولمدة خمس سنوات وذلك بتعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في عام 2017¹ ، والذي يسمح لبنك الجزائر بشراء السندات المالية من الخزينة العمومية عن طريق طباع الأوراق النقدية بهدف تغطية العجز الذي تعاني منه الخزينة ، لقد ساعدت السياسة النقدية من خلال اعتماد بنك الجزائر على التمويل غير التقليدي في المحافظة على مستوى السيولة في السوق النقدية ما بين البنوك لتلبي احتياجات الاقتصاد الوطني واحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن فائض السيولة في الأمد القصير. ولمواجهة جائحة كورونا والتخفيف من تداعياتها تم تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية من قبل البنك المركزي الجزائري للتأكد من أن الشركات والأسر تستمر في العمل على أساس منظم. يتمثل أحد الإجراءات الأكثر إلحاحاً التي تم تبنيها هو إعادة جدولة سداد القروض المستحقة لصالح الشركات بشكل مباشر والتي تأثرت بشدة بالوباء وتم تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي* للبنوك التجارية عند الحد الأدنى من قبل البنك المركزي²، إلى جانب خفض سعر الفائدة الرئيس من قبل البنك المركزي الجزائري لزيادة قدرة البنوك على الإقراض وتقليل تكلفة التمويل لكل من القطاعين العام والخاص³. من كل ذلك سعت السياسة النقدية في الجزائر بوسائلها وأدواتها الى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول الى تسجيل معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لتعزيز التنافسية الدولية للجزائر⁴.

¹ - بنك الجزائر، القانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 / 10 / 2017.

* بموجب التعليم رقم 16 - 94 الصادرة في عام 1994 حدد بنك الجزائر معدل احتياطي الزامي بنسبة 25 % وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه السياسة لم تستخدم بصورة فعلية في مدة التسعينات بسبب نقص السيولة المصرفية وتبعية البنوك الحصرية للبنك المركزي الجزائري، تم إعادة تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي بفاعلية ابتداءً من عام 2001 بموجب التعليم الجزائري رقم 01-01 بمعدل 3% لتبدأ هذه النسبة في الارتفاع تدريجياً، من 4.25 % إلى 6.25 % على التوالي خلال عامي 2002-2003 ثم استقرت عند مستوى 6.5 % لأربع سنوات متتالية ، وظلت النسبة ترتفع بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الى أن وصلت الى 12% في عام 2013 بهدف تعزيز دور السياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية ، وفي عام 2015 انخفض هذا المعدل الى 12 % ومن ثم إلى 8 % و 4 % في عامي 2016 - 2017 على التوالي نظراً للإلتزام التنزلي للسيولة المصرفية من عام 2015 ، في عام 2019 تم بتحديد نسبة الاحتياطات الإلزامية بـ 12% وذلك تحسباً لتراكم السيولة البنكية وتقادي أي دفعات تؤدي إلى التضخم. وبسبب أزمة السيولة التي مرت بها الجزائر بسبب ارتفاع الطلب على الأموال والمدخرات بسبب المخاوف من انهيار الاقتصاد الجزائري جراء الركود الذي خلفه وباء (كوفيد 19)، وخفض أيضاً الى 8 % في عام 2020 . للمزيد انظر:-

- بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008 ، سبتمبر 2009 ، ص 18.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 ، نوفمبر 2014 ، ص 175.

- تعليمية رقم (1-2019) والتعليمية رقم (2-2019) مؤرخة في 2019 المعدلة والمتممة للتعليمية الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

- تعليمية رقم (6-2019) والتعليمية رقم (9-2019) مؤرخة في 2020 المعدلة والمتممة للتعليمية الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

² - بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية ، 2020 ، ص 10.

³ - Benatek Hanane et al. , *The role of monetary policy response to COVID-19: The case of Algeria* , Economics Financial Banking & Management Journal, Volume 10 /No:2 , 2021 , p767.

⁴ - علام أسماء ، علام فاطمة ، واقع السياسات النقدية خلال المدة (2010-2017) ، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02 / العدد: 03 ، الجزائر، 2020 ، ص468.

أولاً : تطور عرض النقد

نما المعروض النقدي نمواً متزايداً بداية صدور قانون النقد و القرض* في بداية التسعينات، و يرجع ذلك بالأساس للتوسع في الائتمان المحلي الناتج عن انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بسبب زيادة الطلب وارتفاع الأجور و التباطؤ العام في الإقتصاد الوطني، لكن مع بداية سنة 1993 بدأ نمو المعروض النقدي يتراجع ، ويعود تراجعها الى إتباع سياسة نقدية تقيسية متمثلة بإيقاف التمويل بالعجز و كذلك تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور، واستمر المعروض النقدي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى نهاية التسعينيات¹. لقد عرفت الألفية الثالثة نمواً متزايداً للمعروض النقدي بمفهومه الواسع، ويبيّن الجدول (16) إنه ارتفع من 26.85 مليار دولار امريكي سنة 2000 الى 31.99 مليار دولار سنة 2001 بنسبة نمو تقدر بـ (19.1 %) ، ويعزى ذلك للزيادة في الأرصدة الخارجية والشروع بتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي تقريباً 7 مليار دولار. بالإضافة الى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني والتي وصلت الى (68%) من مجمل الديون الداخلية حي بلغت 107.72 مليار دينار موزعة منها حوالي 74 مليار دينار قروض للقطاع العام و الباقي قروض للقطاع الخاص. إستمر المعروض النقدي بالارتفاع ، ففي سنة 2009 تراجع معدل نمو المعروض النقدي فيه لأدنى مستوى له ، مسجلاً 98.62 مليار دولار امريكي وبمعدل نمو قدره 0.9 % مقارنة مع سنة 2008 وهذا بسبب التأثير بالأزمة المالية الإقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية، وانخفاض الودائع تحت الطلب، أما في سنة 2010 ارتفع معدل نمو المعروض النقدي بنسبة (10.3%) ما قيمته 108.87 مليار دولار، ويفسر ارتفاع نمو المعروض بارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن تحسن إحتياطات الصرف وإحتياطات الذهب بالإضافة لمباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي امتد لأربع أعوام، من سنة 2009 الى سنة 2014 والذي خصص له مبلغ قدر بحوالي 238 مليار دولار، وفي سنتي 2015 و 2016 تراجع المعروض النقدي ليسجل معدل نمو سالب للعامين قدر بـ (-14.7%) و (-7.4%) على التوالي، و يعود هذا لتدهور أسعار النفط و بداية إرهابات دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة مالية². وخلال سنتي 2017 و 2018 عاد التزايد بالمعروض النقدي بسبب تعافي الاقتصاد الجزائري نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، لكن في سنة 2019 انخفض المعروض النقدي بنسبة نمو سالبة قدرها (-3%) وكذلك في عام 2020 بنسبة نمو سالبة أيضاً قدرت بـ (-2.9%) وهذا الانخفاض يعود الى الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر مطلع 2019 و الأزمة الصحية

* يعد القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض من بين أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، ويتضمن هذا القانون بحق اعترافاً بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في إنجاح الإصلاحات وأول ضمان تمويل كفاء ومتناسق للإقتصاد الوطني، سعي القانون إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: معالجة أوضاع المحيط المالي للإقتصاد الوطني وإدارة القروض الخارجية ، للمزيد أقرأ:
- حديوش سعيدة ، محاضرات في قانون النقد والقرض ، كلية العلوم الأقتصادية التجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ص3.

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: www.bankofalgeria.dz

² - بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، أعداد مختلفة.

التي شهدتها الجزائر والعالم – جائحة كورونا- الذي أدخل العالم كله في أزمة اقتصادية كانت آثارها السلبية على جميع القطاعات بما فيها قطاع المحروقات وما صاحبه من توقف لحركة النقل والسياحة والذي خفض أسعار النفط الى أدنى مستوياتها منذ سنة 2010 وهو ما انعكس على الاقتصاد الجزائري مما أدى الى توقف الكثير من البرامج التنموية ومن ثم التوقف عن ضخ أموال جديدة في الإقتصاد¹.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في العرض النقدي والذي وصل إلى ذروته كان بسبب بعض العوامل الخاصة، والتي هي أن الاقتصاد الجزائري إتسم بالأداء الجيد للاقتصاد الكلي (استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وتحسين حالة التمويل العام، وتحسين السيولة المصرفية)، مما أدى إلى معدل نمو كبير، بالإضافة إلى انطلاق الجزائر في الشروع في تطبيق برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال التحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، إلا أن سياسة العرض النقدي في الجزائر لم تفلح في تحقيق كل متغيرات المربع السحري لكالدور ذلك أن تحقيقها يعد في غاية الصعوبة، حيث كان تأثيرها على التضخم والنمو الإقتصادي أكثر من تأثيرها على البطالة ورصيد ميزان المدفوعات، وعلى أساس أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع أساساً إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن فعالية السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقراره. إن القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعاً واضحاً في عرض الكتلة النقدية M2 خلال المدة 2000-2020 للأسباب المذكورة أعلاه كزيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات و تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي التي أدت الى ظهور إتجاه مناسب للتطور النقدي والنظام المالي ككل، وتحقيق الإستقرار المالي والنقدي. ويبقى على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود الرامية للإصلاح والوصول الى الأهداف المنشودة ومنها تعزيز تنافسية الجزائر الدولية من خلال سياستها النقدية .

¹ - مراد رحال ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكتلة النقدية في الجزائر خلال المدة (2000-2020)، الأفاق للدراسات الإقتصادية ، العدد 07 المجلد 02 ، 2022، ص ص 121-122.

جدول (16) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في الجزائر للمدة (2000-2020)

مليار دولار

السنة	عرض النقود بالمعنى الواسع	نسبة التغير	السنة	عرض النقود بالمعنى الواسع	نسبة التغير
2000	26.85	-	2011	130.54	19.9
2001	31.99	19.1	2012	141.03	8
2002	36.40	13.7	2013	152.80	8.3
2003	43.33	19	2014	159.96	4.6
2004	50.19	15.8	2015	136.41	-14.7
2005	55.47	10.5	2016	126.24	-7.4
2006	69.33	24.9	2017	134.95	6.8
2007	89.69	29.3	2018	142.66	5.7
2008	97.72	8.9	2019	138.29	-3
2009	98.62	0.9	2020	134.20	-2.9
2010	108.87	10.3			

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

ثانيا: تطور سعر الفائدة

لم تؤدي سياسة أسعار الفائدة دورها خلال مدة التسعينيات، وذلك لأنها محددة بسقف مما جعل تأثيرها سلبيا، وكان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وبدء بنك الجزائر على إثرها في التحرير التدريجي والمتمهل لهذه المعدلات تجنباً لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية. وقد شرع بنك الجزائر في تسقيف هامش الوساطة البنكية ليكون هيكل معدلات الفائدة كما يلي¹:

- تحديد معدل الخصم ب 15%.

- تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 20%.

¹ - طاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر 2005-2006، ص ص 70-74.

- تحديد معدل التسبيقات (الضمانات) للبنوك في الحساب الجاري ب 24% .
- تحديد معدلات الفائدة البنكية بين 18.5 % و 23.5 % و معدلات الفائدة الدائنة بين 16.5 % و 18 %؛ إلا أنه تم تحرير هذه المعدلات لاحقا وابتداءا من 2003 .

ونتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ولتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية ، ولكنها بدأت تنخفض تدريجيا مع بداية 1996 ولغاية 1998 ، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على إيجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداء من 1997 ، حيث حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي، استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد بإتجاه زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار من خلال رفع معدلات الفائدة، لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض ، ومن المهم أن نشير الى أن بقاء معدل إعادة الخصم مرتفعا خلال مدة التسعينات ناتج عن إتباع الجزائر سياسة نقدية انكماشية لتطبيقها برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وهذا من أجل التحكم بالكتلة النقدية المتداولة والسيطرة على معدل التضخم، ومنذ سنة 2004 الى سنة 2020 اتسم معدل إعادة الخصم بالثبات بمعدل 4 % وهو معدل منخفض نسبيا وهذا نتيجة للسياسة التوسعية التي اتبعتها السلطات النقدية في هذه المدة وخاصة بعد الشروع في المشاريع التنموية الكبرى في الجزائر ، وأيضا هذا الثبات راجع الى استقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة، كما أن تحسن الوضع المالي وحصول فائض سيولة لدى البنوك أدى الى إجماعها عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي وهذا ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا في هذه المدة¹.

أما سعر الفائدة على الودائع، فقد تم تحريرها بصفة تدريجية خاصة بعد إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1989-1991) واتفاقيات برامج التعديل الهيكلي (1994-1998) فقد بدأ تحرير أسعار الفائدة على الودائع في سنة 1990 فارتفعت من 8 % الى 12 % عام 1994 لتبلغ سنة 1996 الى 17 %، وهذا الارتفاع كان القصد منه تعبئة أموال البنوك وتوجيهها لتمويل الإستثمارات حيث اتبعت السلطات النقدية نموذج التحرير التدريجي* ، وقد شهد سعر الفائدة على الودائع انخفاضا تدريجيا بعد عام 1996 حتى وصل الى 1.75 % عام 2006 وبقي مستقرا بهذه القيمة الى عام 2020 ، وسبب هذا الإستقرار بمستوى

¹ - بودبودة زهرة ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية ، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 505.
* تؤكد فرضية (ماكينون - شو) في تحرير أسعار الفائدة، أن الكبح المالي ضار بالنمو الاقتصادي طويل الأجل لأنه يقلل من حجم الأموال أو المدخرات المتاحة للاستثمارات ومن ثم يعيق النمو الاقتصادي وأن نظام سعر الفائدة غير المقيد سيحفز المدخرين على تحويل بعض مدخراتهم من الأصول الحقيقية غير المنتجة إلى الأصول المالية ، وبذلك سيؤدي إلى زيادة المعروض من الائتمان وهذا سيؤثر على التعميق المالي ويقود الى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للمزيد إقرأ:-

- Tajudeen et al, *Interest Rate Liberalization, Financial Development and Economic Growth in subSaharan African Economies*, African Journal of Economic Review, Volume V, Issue II, 2017, p.111.

منخفض منذ عام 2006 هو السياسة التوسعية الذي اتبعتها السلطات النقدية خلال هذه المدة وانطلاق المشاريع التنموية الكبرى في الجزائر كما ذكر سابقا وأيضا بسبب انتهاج بنك الجزائر سياسة تثبيت فائدة الإيداع. أما ما يخص معدل الفائدة على الإقراض فإنه كان مستقرا عند نسبة 8% في المدة 1990 - 1993 ، ومن الجدول (17) يمكن نرى أنه شهد ارتفاعا تدريجيا في المدة 1993-1996 حتى وصل أعلى حد له عام 1996 والمقدر بـ 21% ، وهذا الارتفاع خلال هذه المدة يرجع للسياسة الانكماشية المتبعة في الجزائر وخاصة بعد تبنت برنامج التعديل الهيكلي، بعد ذلك شهد معدل الفائدة على الإقراض انخفاضا تدريجيا حتى سنة 2003 حيث وصل الى 8% وظل مستقرا بهذه النسبة لسنة 2020 ، وتعد المدة من سنة 2007 إلى سنة 2018 هي مرحلة ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص مقارنة بالقروض المقدمة للقطاع العام نتيجة عوامل عدة منها الإهتمام بتطوير القطاع الخاص وتزايد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحقيق فائض سيولة هيكلي في البنوك التجارية و يلاحظ ارتفاع حجم القروض للقطاع العام والخاص خلال سنة 2020 بالرغم من تداعيات أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) على الإقتصاد الجزائري وهذا نتيجة اتخاذ بنك الجزائر مجموعة من التدابير الإستثنائية للتخفيف من بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات العمومية للتخفيف من تأثير الجائحة على الإقتصاد¹. ونلاحظ أيضا أن سعر الفائدة الحقيقي والذي يعد من أهم المؤشرات التي يضعها المستثمر الاجنبي محل الاعتبار ، قد جاء بإشارة سالبة قبل سنة 1997 نتيجة ارتفاع معدل التضخم وخاصة في هذه المدة التي تم خلالها تطبيق برامج التعديل الهيكلي وما رافقه من تخفيض لقيمة العملة الجزائرية، وفي سنة 1997 سجلت للمرة الاولى منذ سنة 1990 قيمة موجبة قدرت (8.14%) نتجت عن انخفاض معدل التضخم بسبب التعافي التدريجي للإقتصاد الجزائري لتطبيقه الصارم لبرنامج صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي، وقد شهد سعر الفائدة بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا حيث وصل الى أكثر من (15%) سنة 1998 ، وقد عرف سعر الفائدة بعد ذلك تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع مرده السياسة النقدية والوضع الاقتصادي بالجزائر وما نتج من تغيرات بأسعار الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم، وقد شهد سنة 2009 أعلى معدل للفائدة الحقيقي بقيمة (21.57%) أما بالأعوام التي تلتها ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم الناتج عن تخفيض قيمة العملة وإتباع التمويل غير التقليدي فقد تراجع معدل الفائدة الحقيقي تراجعاً كبيراً سنة 2018 بقيمة 0.41%.

لقد استهدف الإصلاح الاقتصادي في الجزائر القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، وذلك بالتركيز على تصحيحه هيكليا وتوسيع خدماته ودوره في الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية، وعلى وجه الخصوص في ضوء الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تحقق في معظم الدول العربية ومنها الجزائر ولكن نجد أن سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر لها آثار تكاد تنعدم على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي وتعزيز التنافسية الدولية، أما على المستوى الداخلي فنجد أن لها دور

¹ - بنك الجزائر ، 2020 ، ص 1.

لموس فقط في ضبط الكتلة النقدية، و بهذا تبقى سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الإقتصادي، و ذلك يعود للأسباب التالية¹: - غياب استراتيجية واضحة من طرف السلطات النقدية في خلق مناخ استثماري ينسجم مع مبدأ المنافسة نتيجة عدم استقرار القوانين و التشريعات، - المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في النظام المالي، التي أدت الى تضيق دور السوق في تحديد الأسعار الحقيقية الأصول النقدية و المالية المختلفة، - محدودية النظام المالي في وضع استراتيجية مناسبة في تحديد أسعار الفائدة التي تسمح بتعبئة الإدخار مع أفضل توزيع للموارد، وهذا يعود الى انعدام المنافسة في القطاع المصرفي. وهو ما يفسر ضعف الأداء المالي للقطاع البنكي في تمويل التنمية بالرغم من كل الإجراءات والتوجه نحو الخصوصية، غير أن ما يؤثر سلبا على الأداء هو سياسة توجيه القروض وفرض الإحتياجات الإلزامية المرتفعة بالشكل الذي يكبح نشاط القطاع البنكي في الجزائر، ويفسر تراجع تنافسيته الإقليمية - مع دول الجوار - وتنافسيته العالمية².

جدول (17) تطور معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة على الودائع والقروض وسعر الفائدة الحقيقي خلال

المدة 1995-2020

السنة	معدل إعادة الخصم	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على الودائع	معدل إعادة الخصم	السنة	سعر الفائدة الحقيقي	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على الودائع	معدل إعادة الخصم	السنة
1995	14	16	18.41	4	2008	-7.90	8	1.75	6.34	-
1996	13	17	21	4	2009	-4.05	8	1.75	21.57	-
1997	11	9.5	12.5	4	2010	8.14	8	1.75	6.99	-
1998	9.5	8.5	11	4	2011	15.10	8	1.75	8.65	-
1999	8.5	8.5	11	4	2012	-0.10	8	1.75	0.51	-
2000	6	7.5	10	4	2013	-10.33	8	1.75	8.10	-
2001	6	6.25	9.5	4	2014	10.02	8	1.75	8.33	-
2002	5.5	5.25	8.5	4	2015	7.17	8	1.75	15.45	-
2003	4.5	5.25	8	3.50	2016	-0.19	8	1.75	6.35	-
2004	4	2.5	8	3.75	2017	-3.75	8	1.75	3.15	-
2005	4	1.94	8	3.75	2018	-7.00	8	1.75	0.41	-
2006	4	1.75	8	3.50	2019	-2.30	8	1.75	0.87	-
2007	4	1.75	8	3	2020	1.51	8	1.75	8.99	-

المصدر:

2-International Monetary Fund (I.M.F), International . World Bank -
Financial Statistics, Year Book.

¹ - بن عزة جلييلة ، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للمدة (2006-2014) ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 12، 2017، ص188.

² - طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 02 ، 2019 ، ص87.

ثالثا : سعر الصرف

قامت السلطة النقدية في الجزائر بإجراءات معينة بما يخص سعر الصرف بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج والتأثير على الاسعار المحلية ، ويعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي* نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق وحالة الجزائر، وقد مر خلال تطوره بعدة مراحل وهي كالتالي :

● الادارة الديناميكية لسعر الصرف: أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل الى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية مع نهاية 1993 أو بداية 1994، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي، و قد تمثلت عملية تعديل معدل الصرف وفق الطرق الاربعة التالية: الإنزلاق التدريجي، التخفيض الصريح، تقنية التسعير المسماة (fixing session) سوق الصرف ما بين البنوك.

● الإنزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم " انزلاق تدريجي" و مراقب، طبق خلال مدة طويلة نسبيا امتدت من نهاية عام 1987 الى عام 1992 ، وذلك بتخفيض قيمة الدينار بصورة منظمة وتدرجية¹، انتقل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 الى 8.032 ديناراً جزائرياً مقابل الدولار الواحد مع نهاية 1989. وعلى الرغم من الاصلاحات المتخذة الا أن المتغيرات الاقتصادية الكلية شهدت تدهورا، حيث استمر النمو السالب في حجم الناتج المحلي الاجمالي منذ 1986 ، كما سجل ميزان الحساب الجاري عجزا نسبته 2.6 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 1988² ، كما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات، وفي ظل غياب سوق مالية اضطرت السلطة النقدية الى الإصدار النقدي و الإستدانة الخارجية من أجل تغطية عجزاتها* .

● التخفيض الصريح: قرر مجلس النقد والقرض في نهاية 1991 خفض قيمة الدينار الجزائري بـ 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي، ليصل الى 22.5 دينار مقابل الدولار، و استقر سعر صرف الدينار حول هذه القيمة حتى عام 1994. إلا أنّ الاستقرار النسبي لمعدل سعر الصرف الاسمي لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية التي قادت الى جعل معدلات التضخم في الجزائر وبصورة مستمرة أعلى من المعدلات

* إن حدوث تغير في سعر الصرف الإسمي (الذي يمثل قيمة عملة محلية لبلد ما مقارنة بعملة بلد آخر) قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد محل الإهتمام. فإذا حدث انخفاض في القيمة الإسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا الى الوضع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فإن القدرة التنافسية للبلد المعين قد تميل الى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الإسمي وهو ما يستدعي استخدام مفهوم سعر الصرف الفعلي الحقيقي. للمزيد أنظر:-

- هالوود سي بول، رونالد مكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ، 2007، ص55.
1 - بلعزور بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص218.

2 - عبد الله المنصوري، السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير ومفتوح ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2007 ، ص353

* أسفر الإصدار النقدي والاستدانة عن ارتفاع نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من 30 % عام 1985 الى 45.7 % عام 1988 وقفزت نسبة خدمة الدين الى الصادرات من 35 % الى 87.16 % ، وازدادت نسبة النقد بمعناها الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي الناتج احملي، حيث وصلت الى 76 % عام 1985 وارتفعت الى 79 % عام 1988 ، للمزيد انظر الى:-

- كريم النشاشيبي وآخرون، دراسة خاصة للجزائر تحقيق الإستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص7.

السائدة لدى شركائها التجاريين، ومن ثم فإن قيمة الدينار الحقيقية قد ارتفعت بنسبة 50 % بين عام 1991 ونهاية عام 1993. وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، وبدون سابق اعلان أجري تعديل طفيف لم يتجاوز 10% تمهيدا لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض عام 1994 وذلك بنسبة 40.17 % ، على اثر هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينارا مقابل الدولار الأمريكي الواحد. ولا بد من الإشارة الى أن التخفيض المتتابع اتخذته الجزائر لأسباب منها، مواجهة أسعار الصرف المبالغ فيها والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل، الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع المحلية¹.

• طريقة التسعير fixing: تقوم طريقة الـ fixing على نظام التسعر بالمزاد العلني بهدف تدعيم قابلية الدينار للتحويل ، تعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر وتضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر²، ويتم تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملة الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية"، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف بنك الجزائر. لقد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة ووفرت للصيرفة فرصة لتعميق معارفهم و إدراك تأثير المعلومات السياسية والإقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف، هذا النظام تم إلغاؤه وإستبداله بنظام السوق بين البنوك للصرف في 1995.

لقد تطور نظام الصرف بين سنتي 1994-2000، فمن سنة 1994 اتبعت السلطة النقدية سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال مدة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءاً كبيراً من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دينار جزائري لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دينار جزائري لكل دولار في سنة 1998³. أما في السنوات وخاصة خلال المدة (2000-2014) فقد عرف سعر الصرف استقراراً نسبياً حيث تراوح بين 75.3 دج و 85.56 دج للدولار الأمريكي، ويرجع ذلك إلى نمو صادرات المحروقات، علماً بأنها تمثل المصدر الرئيس للعملة الأجنبية، وأيضا إنشاء سوق مابين البنوك للعملة الصعبة في سنة 1996 الذي سمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لزبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداءً من نفس العام وتعد الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم سعر الصرف، والسماح بإقامة مكاتب لصرف العملة الصعبة في نهاية ذلك العام ، وفي

¹ - لحو مرسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010، ص ص 296-298.

² - بربري محمد امين ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، 2011، ص 37 .

³ - كرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار همومة، الجزائر، 2012 ، ص ص 182 - 288.

سنة 2015 ارتفع سعر الصرف من 85.56 دج الى 100.46 دج للدولار بسبب عوامل عدة من بينها انخفاض سعر النفط وانعكاسه على الإيرادات النفطية بالإضافة الى السعي نحو تقليص حجم الواردات، والحفاظ على التوازن الكلي للإقتصاد عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفا في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، وبسبب عدم كفاءة السياسة المالية (الضريبية والحوافز والقيود الجمركية). لقد أدت أزمة انخفاض اسعار النفط نهاية 2014 الى إعادة ترتيب اوراق السلطات النقدية في الجزائر، حيث عمدت الى تخفيض قيمة الدينار بغية رفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار، حيث تراجع قيمة الدينار في مدة (2014- 2020) تقريبا بنسبة 54% من 85.56 دج الى 131.59 دج.

● سوق الصرف ما بين البنوك (التعويم المدار لسعر الصرف): أقيمت سوق الصرف ما بين البنوك، ابتداءً من 1996، حيث تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ما بين سنتي 1995-1998 بأكثر من 20 %، واتبعت بتراجع بنسبة 13% ما بين سنتي 1998 و 2001، وهذا الإجراء يهدف بالأساس للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين حزيران و كانون الاول من عام 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% عام 2006 ليبدأ بعدها بالصعود حتى نهاية سنة 2009 ليعاود الهبوط لـ 96.51 سنة 2015 ليستقر عند 84.31 سنة 2020، إن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي هذا تسبب في انخفاض القدرة التنافسية الدولية للجزائر¹. في الواقع فإن سوق الصرف بين البنوك هو محدود لكون أغلب القروض من العملة الأجنبية تتأتى من البنك المركزي نتيجة ضعف الصادرات خارج المحروقات، وعليه فإن هذا يشير لوجود اختلال هيكلي ولذلك فإن التحديد اليومي لسعر الصرف لا ينتج عن تقابل قوى العرض والطلب بالسوق النقدية إنما ينتج عن سياسة سعر الصرف التي حددها البنك المركزي الجزائري². وانه في ظل نظام سعر الصرف المدار وتخفيض العملة الذي تم خلال الثلاثين عام الاخيرة من خلال تحفيز الصادرات خارج المحروقات قادت الى تحسن القدرة التنافسية التي لم تستمر حيث أن امتصاص عجز الميزان التجاري خلال أزمة انخفاض أسعار النفط نهاية عام 2014 لم يكن فعالاً، الأمر الذي يفسر عدم تأثير سعر الصرف الحقيقي على معدل النمو الإقتصادي في الأمد الطويل بسبب وجود تجارة خارجية تعتمد بالدرجة الأولى على منتجات المحروقات(التي يتحدد سعرها في السوق العالمية بالدولار الأمريكي) وهي ضعيفة التنافسية تخلو من الابتكار والجودة خلافاً للمنتجات المصدرة خارج المحروقات.

¹ - World Bank Group ، *Economic Monitor Navigating the COVID-19 Pandemic* ،Engaging Structural Reforms .USA.2020، p.5.

² - توفيق الصادق و آخرون، *السياسة النقدية في الدول العربية*، صندوق النقد العربي، 2006، ص83.

الجدول (18) تطور سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي والحقيقي للسنوات (2000 – 2020)

السنة	سعر الصرف الاسمي الدولار/ دينار	سعر الصرف الحقيقي	السنة	سعر الصرف الاسمي الدولار/ دينار	سعر الصرف الحقيقي
2000	75.3	119.42	2011	76.06	99.13
2001	77.3	123.21	2012	78.10	103.91
2002	79.7	114.23	2013	78.15	101.77
2003	77.4	103.09	2014	85.56	102.89
2004	72.61	113.52	2015	100.46	102.62
2005	73.38	101.75	2016	109.44	95.52
2006	71.16	101.32	2017	110.96	97.84
2007	66.83	99.92	2018	116.61	93.27
2008	71.18	102.25	2019	119.36	95.06
2009	72.73	100.28	2020	131.59	84.31
2010	76.06	100			

المصدر: 1- صندوق النقد الدولي 2- بنك الجزائر

Federal Reserve Economic Data (FRED) St. Louis Fe -3

يوضح الشكل (28) ان الزيادة في كمية النقد المتداولة في الاقتصاد الجزائري دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج الوطني الحقيقي أدت إلى زيادة عرض الدينار الجزائري في سوق النقد الأجنبي وهو ما ينتج عنه انخفاض في قيمة سعر صرف الدينار*. كذلك يؤدي الارتفاع غير المعقول لكمية النقد المتداولة في انخفاض أسعار الفائدة داخل الاقتصاد الوطني نظرا لتغير سلوك رجال الأعمال في السوق المالي و ارتفاع الاستثمار الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في مستوى الطلب الداخلي على السلع والخدمات و هو ما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة في المدى البعيد وهذا حسب نظرية تعادل القوة الشرائية.

إنّ الانخفاض في قيمة العملة في الجزائر قد رفع من تكلفة الاسترادات للمواد الخام و السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج ، وبالنتيجة فان ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس سلبا على العرض الكلي (انخفاض معدل النمو) خصوصا وان الجزائر تعتمد بشكل كبير على مدخلات الانتاج الاستيرادية. ومن ثمّ، فإن سياسة التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري التي اتبعتها الجزائر

* من اسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري

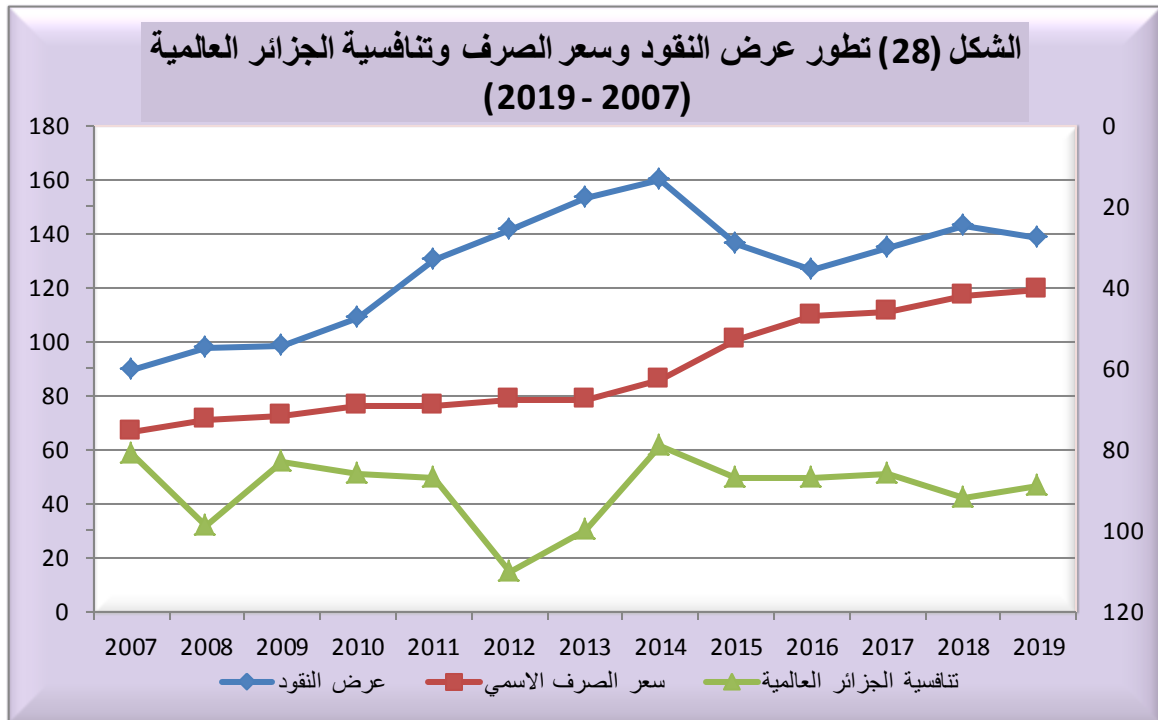
- التخفيض الرسمي لقيمة الدينار الجزائري خلال سنتي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدات المالية للجزائر، و هذا بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و تقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي يزداد بشكل حاد.

- التوجه إلى سياسة التعويم المدار منذ 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف وضمن سياسته النقدية الرامية إلى تشجيع قطاع التصدير و العمل على تنمية الاقتصاد الوطني.

- النمو المفرط للواردات في الجزائر حي وصلت إلى حوالي 52.5 مليار دولار في عام 2014 الأمر الذي هدد استقرار قيمة الدينار الجزائري، و هذا نتيجة الطلب المرتفع على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، و الذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض و الطلب على الدينار في سوق الصرف.

- تبني سلطات الحكومة الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار الجزائري و خاصة في مدد انهيار أسعار البترول.

لم تكن لها نتائج ايجابية كبرى على الاقتصاد الوطني ، لاسيما فيما يخص الصادرات ، بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد في صادراته بالدرجة الاولى على المحروقات وهو اقتصاد غير متنوع، وصادراته من غير المحروقات نسبة ضئيلة جدا، كذلك فإن التخفيض في العملة الجزائرية تسبب في حدوث نتائج عكسية فالطلب الداخلي على السلع المستوردة غير مرن، وفي ظل ارتفاع أسعارها يترتب عنه زيادة في الاجور (تضخم مستورد)، مما انعكس على ارتفاع أسعار الصادرات. ولكل ماتقدم فإن الزيادة في عرض النقد وتخفيض العملة الجزائرية لم يكن لهما الاثر المرجو في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للجزائر.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على 1- الجداول (16) و (18) 2- تقرير التنافسية العالمي

المطلب الرابع: مؤشرات تنافسية الصادرات والواردات غير النفطية في الجزائر

تعتمد الجزائر بشدة على القطاع النفطي، وقد شكلت الصادرات النفطية نسبة لم تنخفض عن 96% خلال المدة من 2000- 2020 ، ولذلك فإن حصيلة الصادرات الجزائرية رهينة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية بين وقت وآخر ، وقد تبنت الجزائر في السنوات المنصرمة بعض السياسات الاقتصادية التي تهدف لتنويع هيكل الصادرات، وهي مطالبة بالعمل على تبني استراتيجيات لتنمية الصادرات غير النفطية ، ولهذا فإن القدرة التنافسية للصادرات على نطاق واسع ، تعد دالة على القدرة على بيع المنتج المطلوب في السوق الدولية ، بالكمية والجودة والسعر والوقت المطلوب¹، وتعد نقطة

¹- International Trade Centre, Trade Competitiveness Map, 2016 .

البدء للوقوف على الوضع التنافسي للبلاد. وتوجد بعض المؤشرات لتحليل وقياس تنافسية الصادرات غير النفطية منها:

1- مؤشر القدرة على التصدير Export Propensity Index : يمثل نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في تكوين إجمالي الناتج المحلي للبلاد ويحسب بنسبة الصادرات غير النفطية الى إجمالي الناتج المحلي وكلما كانت النسبة كبيرة كلما كان أفضل لأعتماد البلد على الخارج في تكوين إجمالي الناتج المحلي وتقرن هذه النسبة مع مؤشر القدرة على تصدير المحروقات (النفط والغاز) ومدى تغطيتها للواردات ، ويحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط = (الصادرات غير النفطية / الناتج المحلي الاجمالي) $\times 100$.
ويمكن أن نتبين من الجدول (30) ضعف قدرة الجزائر على التصدير خارج النفط فلم تتجاوز نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي 1 % خلال المدة 2001-2020 ، وقدرت أعلى نسبة لمؤشر القدرة على التصدير بـ 1.61 سنة 2018 أما أدنى نسبة كانت 0.77 % في سنة 2009 ، وهذا يؤكد على ضعف النشاط التجاري غير النفطي في الأسواق الخارجية وهو ما يفسر ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية .

2- مؤشر الإنفتاح التجاري Trade Opening Index : يقيس مدى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي ، ويحدد درجة انفتاح اقتصاد البلد على الاقتصاد الدولي ، فكلما ارتفع المؤشر كان الاقتصاد المحلي أكثر تأثراً وعرضةً للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية واتجاهاتها. ويمكن حساب المؤشر من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{مؤشر الإنفتاح التجاري خارج النفط} = 100 \times \frac{\text{الصادرات خارج النفط}}{\text{الواردات خارج النفط}}$$

سجل مؤشر الإنفتاح التجاري خارج النفط نسب تراوحت ما بين 19 % و 30.9 % ، وتشير هذه النسب الى مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالعالم للصادرات والواردات من غير المحروقات ، وتتضح المساهمة الكبيرة للواردات غير النفطية مقارنة بالمساهمة الضعيفة للصادرات غير النفطية ، وعموما تشير قيمة المؤشر لضعف درجة الانفتاح وهذا يرجع الى أن الناتج المحلي الإجمالي مكون من الصادرات النفطية بصورة كبيرة ، ما يعني أن حدوث أي خلل في أسعار المحروقات سوف يتأثر الاقتصاد الجزائري بشدة لعدم وجود بدائل يمكن الاعتماد عليه التغطية حاجة الجزائر على المدى المتوسط ، وهو مؤشر على ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري².

¹ - فتيحة قشرو ، استراتيجية ترقيية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية - دراسة تحليلية تقييمية للمدة 2000-2014 ، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية - تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة يحي فارس ، الجزائر ، 2017 ، ص 145.

² - البنك الدولي ، إحصائيات الجزائر ، النسخة الثانية، متاح على الرابط التالي:

3- مؤشر معدل التغطية Coverage Index: يعكس هذا المؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات ، وتزداد أهمية الصادرات في النمو كلما ارتفعت في تغطية الواردات ، يحسب معدل التغطية بقسمة الصادرات على الواردات ، وبالنسبة لمعدل التغطية للصادرات غير النفطية فهو يشير الى تغطية الواردات غير النفطية بالصادرات غير النفطية. سجل معدل التغطية خلال المدة 2001-2020 نسباً ضعيفةً لم تتجاوز في أحسن الأحوال 6% ، وسجل المعدل أدنى قيمة 2.7 % سنة 2009، وتعني هذه النسب أن الاقتصاد المحلي لا يملك القدرة على رفع قيمة الصادرات غير النفطية التي تستطيع تغطية احتياجات القطاعات التصديرية التي يتم تلبيتها بالاستيراد .

4- مؤشر التركيز في الصادرات Export Concentration Index : ويشير الى درجة اعتماد صادرات البلد على عدد محدود من السلع ، ويتم قياس التركيز في الصادرات بواسطة مؤشرات عدة. أهمها Hirschman Index ، ويصاغ على الصورة التالية¹:

$$\text{مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية} = \left(\frac{\text{صادرات البلد من سلعة خلال مدة زمنية معينة}}{\text{مجموع الصادرات خلال نفس المدة}} \right)^2 \times 100$$

بالنظر للجدول (30) يلاحظ أن معدلات التركيز السلعي تتقلب في الارتفاع والانخفاض فكانت أعلى قيمة لها هي 0.602 سنة 2009 وتراوحت بشكل عام بين (0.4 و 0.6) وفاقت في بعض السنوات قيمة المتوسط العام للمؤشر، وتكشف ارتفاع قيمة المؤشر عن ضعف أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر كذلك يعكس مدى الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية وفي بنیان الاقتصاد الجزائري.

5- مؤشر التنوع السلعي Export Diversification Index : يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك الرئيسة في الصادرات العالمية. تتراوح قيمة المؤشر بين (0-1) ، وكلما اقترب من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر الى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ، أن تنوع الصادرات من السلع الأولية الى مصنعة تتطلب مهارات عالية و تكنولوجيا متطورة لكي تظهر السلعة على الشكل المطلوب و تستطيع المنافسة في السوق الدولية² ، ويحسب مؤشر التنوع السلعي كالتالي:

$$\sum I = 1 |h_{ij} - h_i|$$

$$S_j = \frac{\quad}{2}$$

حيث hij حصة السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j و hi حصة السلعة i من إجمالي صادرات العالم . ومن الجدول (19) أن مؤشر تنوع الصادرات للجزائر تقترب أقيامه من الواحد طوال المدة (2001-

¹ - Lapteacru, Ion. "Assessing lending market concentration in Bulgaria: the application of a new measure of concentration." The European Journal of Comparative Economics , 2012 , p.276.

² - Naudé, Wim, and Riaan Rossouw, *Export diversification and specialization in South Africa: Extent and impact*. No. 2008/93. WIDER Research Paper, 2008,p2.

(2020) ، حيث تراوحت بين القيمتين (0.8-0.7) وهو ما يدل على تباعد هيكل الصادرات في الجزائر عن هيكل الصادرات العالمية ويشير الى ضعف التنوع السلعي للبلاد.

الجدول (19) مؤشرات تنافسية الصادرات والواردات خارج المحروقات للمدة (2001-2020)

السنة	الصادرات غير النفطية (مليار دولار)	الواردات غير النفطية (مليار دولار)	القدرة على التصدير	الانفتاح التجاري	معدل التغطية (%)	مؤشر هرشمان للتركز السلعي	التنوع السلعي
2001	0,648	9801	1.17	19	6.61	0.520	0.821
2002	0,734	11864	1.29	22.1	6.18	0.586	0.836
2003	0,673	13420	0.99	20.7	5.0	0.541	0.818
2004	0,781	18135	0.91	22.1	4.3	0.538	0.827
2005	0,907	20145	0.87	20.3	4.5	0.523	0.812
2006	1,184	21212	1.01	19.1	5.6	0.554	0.800
2007	1,311	27307	0.97	21.2	4.8	0.580	0.802
2008	1,954	38885	1.14	23.8	5.0	0.598	0.763
2009	1,066	38745	0.77	29	2.7	0.602	0.793
2010	1,526	39518	0.94	25.4	3,8	0.588	0.784
2011	2,140	46083	1.06	24.1	4.6	0.586	0.720
2012	2,048	45421	0.98	22.7	4.5	0.540	0.726
2013	2,161	50643	1.03	25.1	4.3	0.471	0.733
2014	2,810	55701	1.31	27.3	5.0	0.483	0.745
2015	2,057	49326	1.23	30.9	4.2	0.480	0.782
2016	1,781	45435	1.11	29.5	3.9	0.489	0.815
2017	1,930	47081	1.13	28.8	4.0	0.485	0.790
2018	2,830	47596	1.61	28.8	5.9	0.485	0.813
2019	2,068	43263	1.20	26.3	4.7	0.541	0.816
2020	1,909	34627	1.31	25.1	5.5	0.443	0.845

المصدر: 1- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، أعداد متفرقة

2 - الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3 digit (تصنيف المستوى الثالث)

UNCTADSTAT, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

شكل تطور الصادرات خارج المحروقات (غير النفطية) تذبذبا و حالة من غير الإستقرار كما هو موضح في الشكل (29)، ولكن الملاحظ أنه ابتداء من توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي شهد منحى الصادرات خارج المحروقات ميلا نحو الإرتفاع وقد بلغت قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات (1,311) مليار دولار خلال 2007 تمثل المنتوجات الصناعية المصدرة والمعفية كليا من

الحقوق الجمركية نسبة 70,93 % من مجموع صادراتنا باتجاه الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بسنة 2006 التي كانت فيها الصادرات خارج المحروقات (1,184) مليار دولار .

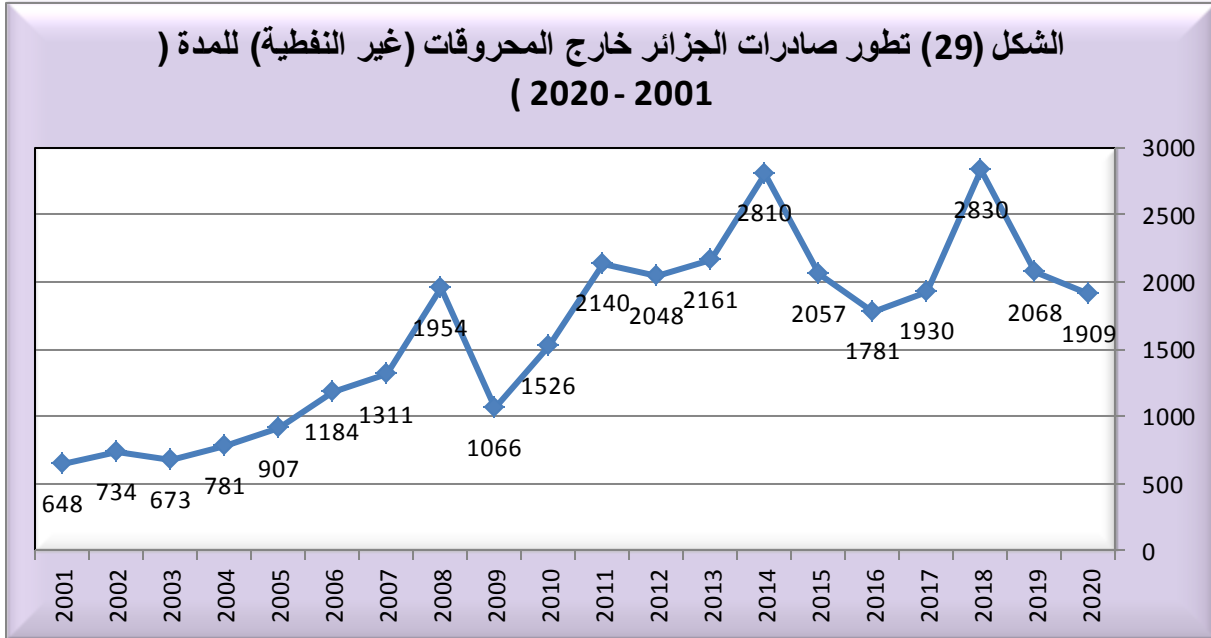
أما المدة ما بين (2010- 2014) نجد من خلالها بأن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57.530 مليار دولار سنة 2010 وهي أدنى قيمة لهذه المدة و 73.489 مليون دولار سنة 2011 ، كما هو مبين في الجدول (19) ، وهي أكبر قيمة خلال العقد محل الدراسة ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات ، وهذا ما يشير إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصادا ريعيا محضا . وعرفت هذه المدة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بنسبة (98.1%) في حين أنه في أفضل الأحوال بلغت الصادرات خارج المحروقات نسبة (2,77%) من إجمالي الصادرات .

وفي المدة ما بين (2015- 2020) التي شهدت إنهيار أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل بحيث إذا ما قارنا بين إيرادات سنة 2011 والتي بلغت 73.489 مليار دولار وسنة 2020 والتي بلغت 23.796 مليار دولار للبرميل فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبيرا بانخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف ، وفي نفس المدة في ظل مواجهة الأزمة النفطية ، قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الإيرادات ، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا ، وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا ، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب بحيث ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية من 1,930 مليار دولار سنة 2017 إلى 2,830 سنة 2018¹ . أما في السنتين 2019 و2020 فقد انخفضت الصادرات خارج المحروقات إلى 2,068 و 1,909 مليار دولار على التوالي بفعل الصدمتين المزدوجتين (صدمة انخفاض أسعار النفط عالميا وانتشار جائحة كورونا) ، نلاحظ من الشكل (29) أن نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بصادرات المحروقات برغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الإنتاج لم يستوف الكمية والجودة اللازمتين للمنافسة في الأسواق الخارجية، حيث نجد مؤسسات تصدر بكمية قليلة للخارج وخاصة إلى الأسواق الأفريقية مثل شركة كوندور الجزائرية، التي تقوم بالتصدير إلى تونس وموريتانيا. وتصدر الجزائر صادراتها غير النفطية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك الأول معها ، ثم تأتي الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول العربية، وفي الأخير تأتي قارتا أمريكا وإفريقيا². وفيما يخص المزايا التنافسية لصادرات الجزائر الصناعية خارج قطاع المحروقات تبقى محدودة جدا على الرغم من التخصيصات الكبيرة من الأموال التي تم إنفاقها لتطوير القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال يعاني من تدني مستوى الأداء زيادة على ذلك تؤكد قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر .

² - الجمهورية الجزائرية الشعبية ، وزارة المالية ، احصاءات المديرية العامة للجمارك .

الى أن إتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية* لم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي تطوير القطاع الصناعي ودعم قدرة الجزائر التنافسية في الأسواق العالمية وبالعكس أصبحت الجزائر بموجب هذه الإتفاقية سوقاً لتصريف البضائع الأوروبية دون الارتفاع بالصادرات خارج قطاع المحروقات مايعمق ازمة الإعتماد على قطاع المحروقات والبقاء رهينة أسعار النفط المتذبذبة .



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (19)

• تنافسية الجزائر الدولية

سعت الجزائر جاهدة منذ أكثر من ثلاثة عقود الى إعادة الهيكلة والتوجه نحو اقتصاد السوق بسن مجموعة من القوانين والمراسيم، إضافة الى الإتفاقيات الدولية كطلب الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية (OMC)، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي (UE) في إطار الإتفاقيات المنعقدة سنة 2002 باتجاه تحرير اقتصادها وفتح باب الإستثمارات. ولا تزال ليومنا هذا تعمل على تهيئة البيئة الإقتصادية والسياسية و المؤسساتية والقانونية المواتية لدعم وتعزيز الوضع التنافسي لاقتصادها الوطني. إن مؤشرات التنافسية العالمية تبين مدى نجاح دول العالم المختلفة في تنويع صادراتها السلعية وتطوير بيئة الأعمال وتحسين مؤشرات الحوكمة الرشيدة وتحرير الأسواق، وكذلك تطوير التعليم وتدعيم البنى التحتية والتكنولوجية والاهتمام بتحفيز الإبتكار والبحث العلمي وزيادة الإنتاجية الأمر الذي يؤدي الى تعزيز القدرة التنافسية لها ويرفع من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها.

* هذه الاتفاقية تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ ابريل 2002 لتتضمن على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ، تعاون اقتصادي و مالي ، تفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة. للاطلاع الرجوع للموقع الإلكتروني:-

اولا : الجزائر في تقرير التنافسية العالمية

حسب الجدول (20) الذي يظهر ترتيب مؤشر التنافسية للجزائر خلال المدة 2009-2020 ، يمكن

ملاحظة التالي:

- 1- حققت الجزائر خلال المدة 2009-2020 أفضل مرتبة لها سنة 2014 بمرتبة 79 وبدرجة على المؤشر العام قدرت بـ 4.1 وهي أعلى درجة للجزائر بلغت خلال المدة كلها. ويعود هذا التقدم المنجز في هذه السنة بالاساس إلى مؤشرات محور المتطلبات الاساسية وعلى راسها وأهمها مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي الذي حقق المرتبة 11 وهي أعلى مرتبة تمكنت البلاد من الوصول لها.
- 2- سجل مؤشر التنافسية في المدة 2013-2014 أسوأ المراتب للجزائر فخلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي بالمرتبة 110 و 100 بدرجات على المؤشر العام 3.7 و 3.8 وهي الأدنى خلال مدة الدراسة، ويرجع هذا التدهور الى تراجع معظم مؤشرات المحاور الثلاثة للتنافسية بإستثناء مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي (المحور الأول) ومؤشر إتساع الأسواق ضمن المحور الثاني.
- 3- حافظت الجزائر في السنوات (2010، 2011، 2015، 2016) على مراتب مستقرة نوعا ما تراوحت بين 86 و 87 وبدرجات أيضا مستقرة 4 نقاط على المؤشر العام .
- 4- في سنة 2018 تراجعت الى المرتبة 92 بالمقارنة مع سنة 2017 وبدرجة على المؤشر العام هي 3.9 نقطة ، والسبب الرئيس لهذا التراجع هو مؤشر الاقتصاد الكلي الذي وصل الى أسوأ مرتبة بـ 111 يضاف لذلك التدهور في مؤشر المؤسسات بمرتبة متدنية 120 بعد أن بلغ 88 في سنة 2017.
- 5- تحسنت مرتبة الجزائر عالمياً حيث بلغت 89 وكذلك تحرك المؤشر العام مسجلا تحسنا طفيفا 3.9 في سنة 2019 بعد أن كان 3.8 في سنة 2018 .

جدول رقم (20) مرتبة الجزائر عالميا وعربيا في تقرير التنافسية العالمي للمدة (2009 – 2019)

الدرجة المتحصل عليها من 7	الترتيب العربي		الترتيب العالمي		السنوات
	عدد الدول	المرتبة	عدد الدول	المرتبة	
3.9	14	11	133	83	2010-2009
4.0	14	11	139	86	2011-2010
4.0	15	11	142	87	2012-2011
3.7	15	10	144	110	2013-2012
3.8	14	11	148	100	2014-2013
4.1	15	10	144	79	2015-2014
4.1	15	9	140	87	2016-2015
4.0	13	9	138	87	2017-2016
4.0	14	9	137	86	2018-2017
3.8	14	9	140	92	2019-2018
3.9	14	11	141	89	2020-2019

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي ، للسنوات (2009 – 2019).

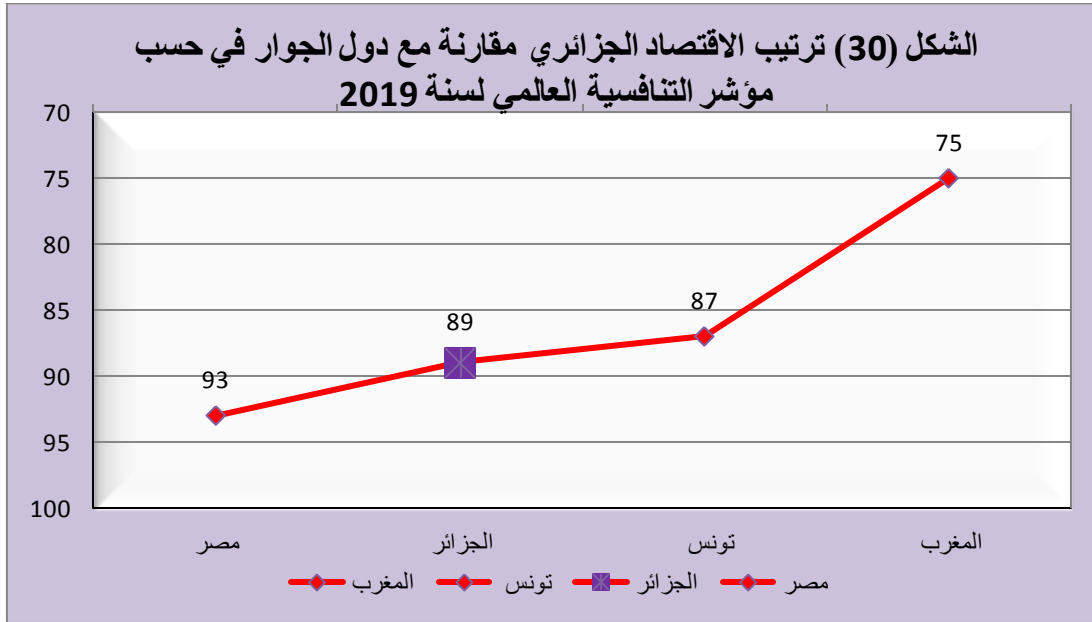
ومن خلال بيانات الجدول (20)، أن الجزائر سجلت تطوراً ملحوظاً في ترتيبها العالمي للتنافسية، فقد انتقلت من المرتبة 110 سنة 2013 إلى المرتبة 89 سنة 2019 ، ويعد هذا التحسن إيجابياً ولكن يبقى ضعيفاً مقارنة بباقي الدول العربية، لقد شمل تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019 14 دولة عربية فقط ممن توافرت عنها معلومات، أما الدول التي لم يغطيها التقرير فهي ليبيا، والسودان، والصومال، وفلسطين، وسوريا، والعراق، وجزر القمر. وإذا قسمنا الدول المشمولة بالبحث إلى أربع مجموعات: الأولى: من (1-34)، والثانية من (35-69)، والثالثة (70-104)، والرابعة (105-141). فإنه يمكن تسكين اقتصادات الدول العربية التي شملها التقرير على النحو التالي:

- في المجموعة الأولى، تقع دولتان هما: الإمارات العربية المتحدة وترتيبها (25)، وبهذا فإنها تشغل المرتبة الأولى بين الدول العربية وهو نفس ترتيبها في تقرير عام 2018، وتليها قطر (29).

- ويقع في المجموعة الثانية أربع دول هي السعودية (36)، والبحرين (45)، والكويت (46)، وسلطنة عمان (53). وهكذا فإنه لم يندرج في هاتين المجموعتين سوى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. أما الدول العربية الثمان الأخرى فقد توزعت على المجموعتين الثالثة والرابعة. فوقع في المجموعة الثالثة عدد ست دول هي: الأردن (70)، والمغرب (75)، وتونس (87)، ولبنان (88)، والجزائر (89)، ومصر (93). وأخيراً يقع في المجموعة الرابعة كل من موريتانيا (134)، واليمن (140). وهي الدولة ما قبل الأخيرة في التقرير.

ويمكن إرجاع التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعوامل عدة لعل أهمها هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في صادراته، وما يترتب عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة لضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يؤدي دوراً مهماً في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وكذلك المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة العنصر البشري، كما أن تدهور الوضع في مجال بيئة الأعمال، نتيجة تأخر الجهاز الإداري والتنظيمي وعدم مرونة القوانين والتشريعات، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري ينجم عنه تأثير سلبي على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري. وبقراءة تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019 – 2020 وبالمقارنة مع اقتصادات الدول العربية وخاصة الدول المجاورة المتواجدة على الحوض المتوسطي والتي لها نفس خواص الاقتصاد الجزائري، يبين الشكل (30) أن الاقتصاد المغربي يتصدر القائمة، حيث يحتل المرتبة 75 عالمياً، يأتي بعده الاقتصاد التونسي في المرتبة 87 ويليه الاقتصاد الجزائري في المرتبة 89 ، ثم الاقتصاد المصري في المرتبة 93 ، هذه المراتب تبين التراجع في مجال التنافسية وضخامة العمل المطلوب للوصول إلى مستوى تنافسي دولي¹.

¹ - المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي 2019.

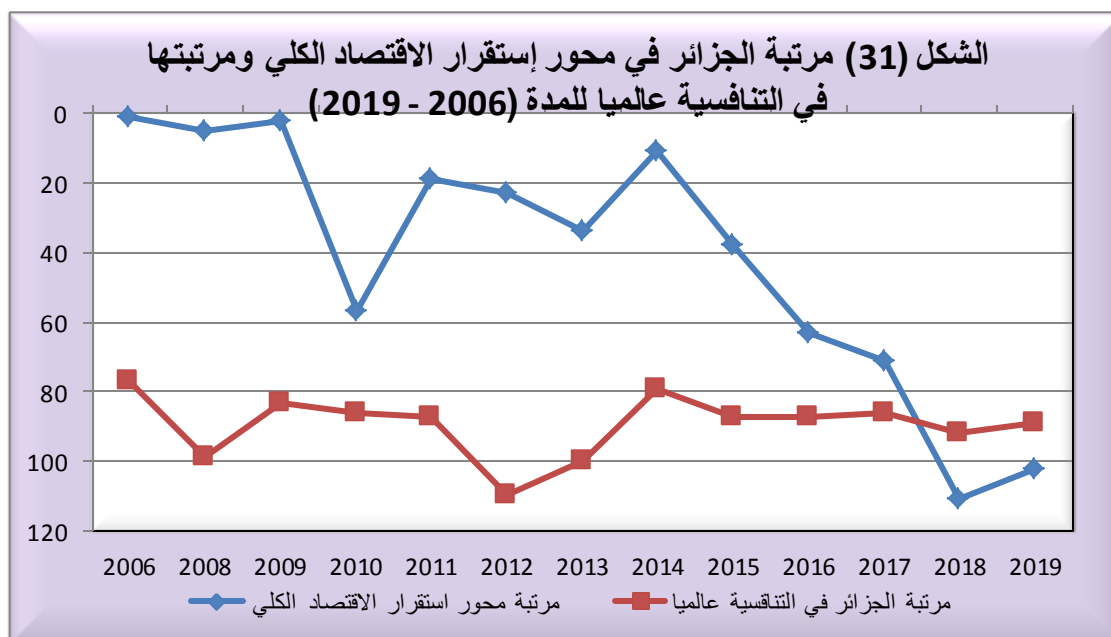
– المتطلبات الأساسية للجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

نلاحظ من الجدول (21) تراجع ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر بعد سنة 2010 ، في المدة 2011 - 2013 لتصل الى أسوأ مرتبة في سنة 2013 ب 92 ، ورافق هذا التدهور تراجعاً في مؤشرات هذا المحور بإستثناء مؤشر الاقتصاد الكلي الذي سجل تحسناً ذا قيمة خلال هذه المدة. لكن كانت سنة 2014 محطة إنعطاف كبيرة بالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية حيث حققت الجزائر أحسن مرتبة لمؤشرات هذا المحور خلال هذه السنة بمرتبة 65 نقطة هي الأعلى خلال كل المدة على المؤشر العام بلغت 4.6 نقطة والذي رافقه تحسن كبير لمعظم مؤشرات هذا المحور سجل الاقتصاد الكلي أفضلها بمرتبة عالمية بلغت 11 ، بعد سنة 2014 تدهور ترتيب الجزائر حتى وصل المرتبة 92 سنة 2019 حيث كان السبب الرئيس ، لذلك تدهور مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي سجل تراجعاً مستمرا خلال المدة (2015- 2019) ، وصل أدناه للمرتبة 111 سنة 2018 وفي سنة 2019 شهد مؤشر الاقتصاد الكلي تحسناً نسبياً ليلعب المرتبة 102 كما يتضح في الشكل (31)، لكن مؤشرات محور المتطلبات الأساسية بإستثناء بيئة الاقتصاد الكلي استمرت بالتحسن وبصورة طفيفة من سنة لأخرى خلال المدة 2011 - 2018 .

الجدول (21) مرتبة الجزائر في محور إستقرار الاقتصاد الكلي في تقرير التنافسية العالمي للمدة (2019 – 2006)

السنوات	مرتبة محور استقرار الاقتصاد الكلي	درجة المؤشر العام	مرتبة الجزائر التنافسية عالميا
2006	1	6.4	77
2008	5	6.1	99
2009	2	6.4	83
2010	57	4.8	86
2011	19	5.7	87
2012	23	5.7	110
2013	34	5.5	100
2014	11	6.4	79
2015	38	5.3	87
2016	63	4.83	87
2017	71	4.6	86
2018	111	68.5*	92
2019	102	71.2	89

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي، للسنوات (2019 – 2006).



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (21).

يوجد، بكل تأكيد، عدد لا يُحصى من النظريات وطرق قياس قوة الدول وأدائها، إلا أن المؤشرات المطروحة في (تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي) تجمع بين الجوانب العلمية والطرق التطبيقية المقارنة ، وهو ما يعطيها جاذبية. إنها تصنيفات تحليلية تفكك التوصيفات الفضفاضة وتغربل

* اعتباراً من سنة 2018 اصبح احتساب درجة المؤشر من (1 - 100) بعد ان كانت للسنوات السابقة تحسب من (1-7).

الأرقام وتسهّل فهم نجاعة السياسات. وهي حديثة نسبياً ، إذ ظهر جلها في تسعينيات القرن الماضي وبدأ يجلب اهتمام السياسيين والباحثين بشكل متنام.

تتمثل أهمية هذا تحليل تقرير التنافسية العالمي في أنه يشير إلى المجالات التي ينبغي أن يهتم بها المسؤولون وصناع السياسات العامة ويعملون على تحسين أداء اقتصادات بلادهم فيها حتى تزداد القدرة التنافسية لها. ومن الواضح في هذا الشأن أن عددًا من الدول العربية ما زال يواجه تحديات كبيرة في مؤشرات الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وازدياد نسب البطالة في سوق العمل، والتقدم البطيء في تبني التكنولوجيات المتطورة في مجال الاتصالات والمعلومات. لقد خلص التقرير إلى التوصية بعدد من السياسات والتدابير للدول الراغبة في الارتقاء بمستوى قدرتها التنافسية وهي: الاستمرار في سياسات الانفتاح والتعاون الاقتصادي الدولي، وتغيير النظم الضريبية بما يجعلها تضع ضغوطا على الأنشطة الاقتصادية المضرة بالبيئة وتشجع تلك الصديقة لها، وزيادة الحوافز لتطوير قدرات البحث والتطوير والابتكار، وتطبيق السياسات التي من شأنها زيادة الحراك الاجتماعي وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمستضعفة والحد من عدم المساواة في الدخل، وتعزيز المنافسة العادلة بما يشجع تدفق الاستثمارات المدعمة للقدرة التنافسية. وبالنسبة للجزائر حددت تقارير لـ "المنتدى الاقتصادي" أكبر أربع صعوبات تواجه قطاع الأعمال "البيروقراطية غير الفعالة" و"الفساد" و"صعوبات التمويل" و"عدم استقرار السياسات".

انطلاقاً من تحليل مؤشرات التنافسية من الواضح انه ورغم الجهود المبذولة لم تصبح بعد الجزائر قوة محركة للاقتصاد فهي لا تزال ناشئة تواجه منافسة شديدة على الصعيد العالمي، فقيمة صادراتها لا تزال محدودة جداً باعتبار التصدير هو الأداة الرئيسية لزيادة معدل النمو الحقيقي في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات بمعدلات عالية وهذا ما يعكس ضعفاً واضحاً في قدرتها التنافسية بالإضافة إلى ضعف سياساتها النقدية والمالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما أدى إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام وارتفاع محسوس في معدل التضخم خلال المدة (2015 – 2018) ، أن الازمات المالية التي تمر بها الجزائر تؤثر على جميع القطاعات بحكم أن الاقتصاد كان مبنياً على عائدات النفط وهذا ما يعكس الضعف الذي عبرت عنه مؤشرات قياس التنافسية وخاصة مؤشر التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن الميزان التجاري عرف إنخفاضاً محسوساً نظراً لارتفاع الواردات مقابل الصادرات مع الانخفاض الكبير الذي شهده سعر النفط وهذا ما أثر سلباً على الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفتقد إلى سياسة استثمارية واضحة تمكن المستثمر الأجنبي من ممارسة أعماله بسهولة. واستناداً إلى ما سبق ، فإن مدى نجاح الجهود المبذولة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني يعتمد على فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية وخصوصاً (السياسة النقدية والمالية).

ووفقاً لتقارير «المؤشرات الدولية» وللوقوف على صورة أوضح. «مؤشر التنمية البشرية»، مثلاً، يصنّف الجزائر ضمن «الدول ذات التنمية العالية» ويمنحها في تقريره لسنتي 2019 و2020 المرتبة

91 ضمن 189 دولة. هذا المؤشر يضع الجزائر في صدارة الدول المغاربية وأيضاً كل الدول العربية غير الخليجية. الدول الخليجية الست تأتي ضمن خانة "الدول ذات التنمية البشرية العالية جداً". ويجري قياس هذا المؤشر، الذي تعدّه الأمم المتحدة سنوياً منذ عام 1990، وفقاً لمعطيات رئيسة ثلاثة هي متوسط العمر المتوقع، ومتوسط سنوات التعليم المتوقعة، والقدرة الشرائية للفرد. وواضح أن "الإنفاق العام" الناجم عن إيرادات المحروقات يؤدي دوراً رافعاً كبيراً لهذا الوضع الجيد للتنمية في الجزائر.

الفصل الرابع

التجربة العراقية

تمهيد

تبني العراق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد حرب ٢٠٠٣ بعد أن عانى، وما زال يعاني من دمار اقتصادي كبير نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية لسنوات عدة أُسْتُزِفَ فيها جزء كبير من الموارد الاقتصادية فضلا عن المشاكل الاقتصادية الكثيرة التي أسفرت عنها الحروب التي خاضها. لذا وجب عليه زيادة القدرة التنافسية لاقتصاده ، ولتعزيز تنافسية الاقتصادية الدولية فقد اتبع نظام السوق الحر بعد سنة 2003 والذي يكون فيه الاقتصاد منفتحا على التبادل الدولي وتسود فيه حرية المبادرة والمنافسة الدولية وعدم توفر الحماية الكمركية ، وهو اقتصاد يستند على الحرية الاقتصادية والمنافسة في السوق ودمج الاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الدولية ، كذلك فإن دعم وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية يأتي من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة عن طريق تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية مثل (السياسات المالية والنقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، تحديث الجهاز الحكومي الإداري، سياسات تحديث البنية الأساسية .

وفي سبيل ذلك اعتمد العراق على برامج وخطط تنموية منها خطة التنمية 2010-2014 وخطة التنمية 2013-2017 ثم تبعتها خطة التنمية الوطنية 2018-2022 استند على الاسلوب التشاركي في إعدادها في كل مراحلها بدءا من وضع الاطر العامة لها الى تشخيص الواقع والامكانات وتعيين العقبات والمحددات انتهاءً برسم الرؤى وترجمتها الى وسائل لتحقيق أهدافها ، ومع هذه الخطط والبرامج الا ان العراق لم يستطع معالجة الاختلالات الهيكلية التي عانى منها ولايزال ينوء بمشاكل الفقر والبطالة الحرمان وتدني الخدمات العامة والفساد الاداري وارتفاع معدلات التضخم وهدر الموارد الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي حالت دون وصوله لمرتبة تنافسية اقتصادية مهمة مع دول العالم .

المبحث الأول : الإقتصاد العراقي

المطلب الأول : ملامح الإقتصاد العراقي (نبذة تاريخية)

يتمتع الإقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية وبنيتة القطاعية، ويمثل بيئة اقتصادية جاذبة ويؤدي قطاع النفط دوراً محورياً في تنمية وتطوير الإقتصاد العراقي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبذلك هو المحرك الرئيس للإقتصاد الوطني، كما ويعتمد على النفط اعتماداً كلياً في توفير مستلزماته الاقتصادية وبنود الموازنة العامة للدولة، وبناءً على ذلك فقد تمكن العراق خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت إنجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والزراعية إضافة إلى قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالفورة النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات الصادرات النفطية التي كانت المحرك الأساسي للنمو خلال تلك السنوات الأمر الذي أثر على نطاق واسع نسبياً على القطاع الزراعي حيث انتقلت الأيدي العاملة فيه إلى القطاعات الأخرى وعلى نطاق واسع نسبياً ونتيجة لعجز العرض المحلي من القوى العاملة خلال تلك المرحلة فقد أصبح العراق واحداً من الأقطار المستقبلية لليد العاملة العربية . وشهد الإقتصاد العراقي تراجعاً في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك يعود إلى توقف صادرات النفط ولمدد متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران ، وحققت خطة التنمية الاقتصادية (1981-1985) معدل نمو سالب بسبب استنزاف الموارد لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال إضافة إلى استخدام العمالة العربية ، الأمر الذي شكل عبئاً على ميزان المدفوعات، أما في المدة (1990-2000) فقد تأثر الإقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجاً جديداً وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعاشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس الدولة¹.

¹ - Iraqi Central Bank and Economist Intelligence Unit, "Iraq Country Report," March 2004.

بعد تغيير نظام الحكم في العراق سنة 2003 عانى الإقتصاد العراقي من توقف كامل لمجمل النشاط الإقتصادي في البلد، ومن انهيار المؤسسات والقطاعات الإقتصادية (صناعية وزراعية وخدمية) وتباطؤ معدل النمو إن لم نقل انعدامه، وعليه فإن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لقطاعات الاقتصاد عموماً كان بسبب تعرض العديد من البنى التحتية والمنشآت الصناعية إلى الدمار ونقص المواد الأولية والطاقة وانكماش عمليات الإستثمار، فضلاً عن انعدام الأمن كل ذلك أسهم بشكل كبير في توقف عملية النمو الإقتصادي في العراق بعد عام 2003، ان ابرز ملامح الاقتصاد العراقي في هذه المدة هي إنخفاض معدل الإستثمار المحلي الذي سجل معدلاً سالباً للنمو نتيجة لإنعدام الإدخار على الرغم من تحسن مستوى الدخل، إذ إنَّ جزءاً كبيراً منه اتجه نحو الإنفاق الإستهلاكي والذي أدى في ظل قصور العرض الكلي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل كبير جداً، أما بالنسبة إلى الإستثمار الأجنبي وعلى الرغم من التشريعات القانونية التي صدرت إلا أن معدلات الأستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي ظلت منخفضة جداً. ولم يأسهم كل من القطاع الزراعي والصناعي في تنويع الهيكل الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2020) كنتيجة لكل ماسبق. أن الاقتصاد العراقي عانى، وما يزال يعاني من دمار اقتصادي كبير ناجم بالأساس عن سوء الإدارة الاقتصادية لسنوات خلت، مع استنزاف كبير للموارد الاقتصادية فضلاً عن نتائج الحروب التي خاضها على مر العقود الماضية التي أسفرت عن تدمير البنى التحتية الأساسية، وتعميق اختلالات هياكل كل من الإنتاج والتجارة الخارجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والاعراق السلعي للعديد من المنتجات التي لم تستطع المنتجات المحلية منافستها، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، واتساع رقعة الفقر مع تردي مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تضعف قدرته في الدخول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية بما يحقق له أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية ويقوي قدرته التنافسية في السوق المحلية والدولية عن طريق تطوير موارده الاقتصادية المحلية واستغلالها بشكل أمثل.

المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي

1- الناتج المحلي الاجمالي

إن الوصول الى مراتب متقدمة في التنافسية الدولية لا بد له من ان ينطلق من نمو اقتصادي متنام ومستمر وهذا ما تحقق على مستوى امتلاك الثروة النفطية مطلع سبعينيات القرن العشرين في العراق ، ويمكن وصف تلك المدة بالعصر الذهبي للاقتصاد العراقي حيث ان تعداد المواطنين من الطبقة الوسطى قد بلغ أعلى مستوياته سنة 1980 ، ولكن فيما بعد اتجهت المؤشرات نحو الانخفاض مقارنة بالاقتصادات الدولية، فاققتصاد الحروب، واقتصاد الأزمات استنزف معظم العوائد النفطية، هذا الإخفاق سبب ضرراً وأبعد الاقتصاد العراقي عن ميدان التنافس العالمي، فقد سخر العراق كل امكاناته للإنفاق العسكري وتراجعت جميع القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وبنحو متواصل ما دفع نحو تعميق الملامح

الربيعية للاقتصاد العراقي. وبعد انفتاح الاقتصاد العراقي وعلى أثر انتهاء الحصار الاقتصادي بعد سنة 2003 ، والظروف السياسية والامنية اسهمت في إحداث الإختلال في هيكل الناتج، وذلك من خلال تراجع أداء القطاعات الإقتصادية بسبب ما عانتها من إهمال وتهميش لمدد طويلة ، ومحاولات الدولة لم تنجح في جعل العرض الكلي يواكب فائض الطلب الكلي، مما أفضى بها الى إعتقاد أسلوب الإستيراد لتلبية ذلك الطلب المتنامي، هذا الأخير بدوره مارس قيوداً على الاقتصاد العراقي وهذا ما جعل من الدولة ومن أجل الحفاظ على استمرارية القطاع العام أن تبقى معتمدة على القطاع النفطي وبشكل تام بوصفه المصدر الرئيس للموارد المالية للدولة، ولهذا فانه من الطبيعي أن يستمر الأختلال في هيكل الإنتاج¹. وشهد الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً واضحاً جراء الاوضاع الاقتصادية والسياسية آنذاك بالإضافة الى انخفاض عوائد النفط ، فخلال المدة من سنة 2004 إلى سنة 2008 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً متواصلاً من (36.267) مليار دولار سنة 2004 إلى (130.204) مليار دولار عام 2008 ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك المدة من (36) دولار للبرميل إلى (88.8) دولار للبرميل² ، لكن انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العام 2009 بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية العالمية ليتراجع بمعدل (14.52 - %) ، وهنا تظهر ضرورة تنويع مصادر النمو في القطاع غير النفطي لضمان قوة الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية كذلك القدرة على تمويل الاستثمار ودعم القطاع الخاص وبناء صناعات انتاجية قادرة على تلبية الطلب المحلي ومنافسة الصناعات الانتاجية للدول الأخرى. ومن سنة (2010) حتى سنة (2013) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بانتعاش أسعار النفط ليصل إلى (234.637) مليار دولار، ومن ثم عاد ليتراجع في العام التالي والعام الذي بعده بسبب تراجع الأسعار وتراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب داعش وما ترتب عليه من تداعيات، لكن بعد الاستقرار الأمني النسبي في العراق سنة (2016) اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالازدياد مجدداً حتى بلغ (225203) مليون دولار سنة 2019 ، ليتراجع بعدها وبشكل كبير حيث بلغ (137085) مليون دولار سنة (2020) بفعل الازمة الصحية العالمية (وباء كورونا) وما رافقها من تراجع في اسعار النفط العالمية ، إذ كان انخفاضه بمقدار (39.13 - %) ، في حين كان اعلى معدل نمو سنوي حققه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية هو في السنة 2005 ، اذ بلغ مانسبته (50.51 %) ، في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة المدروسة (8.7 %). فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فإن العراق يصنف من الدول ذات الدخل المتوسط ، وذلك وفقاً لمعيار البنك الدولي حيث تصنف البلدان التي يقل متوسط دخل الفرد

¹ - مصطفى كامل وعامر سامي، الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي - رؤية في إصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، المؤتمر الدولي العلمي الثامن تحت شعار (رؤى أكاديمية للإصلاح الاقتصادي والمالي والاداري في العراق)، جامعة كربلاء، 2016، ص9.

² - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، السنوات 2004 ، 2008 .

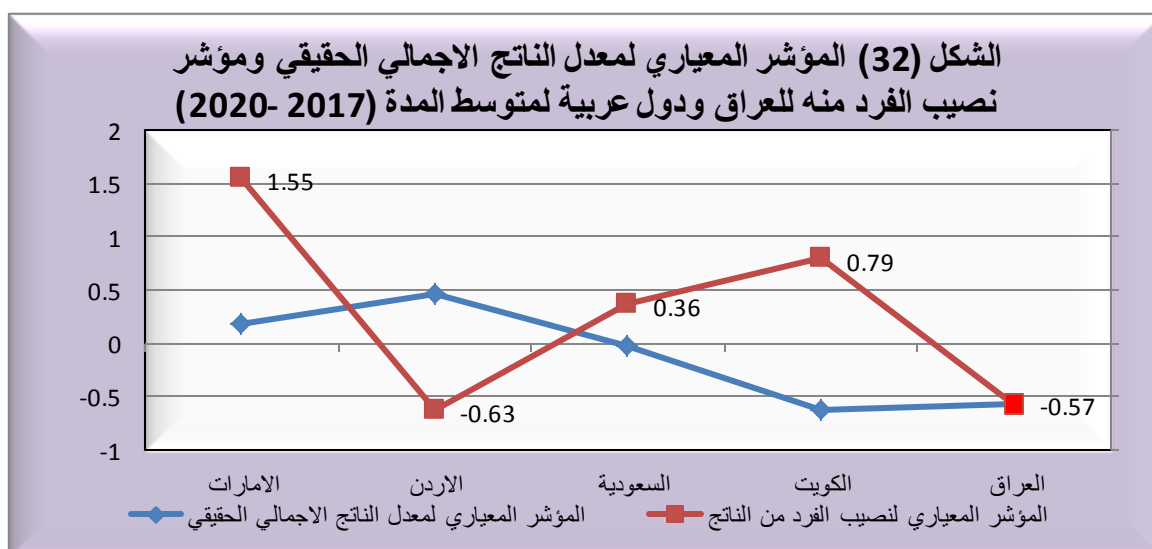
السنوي من الناتج المحلي الاجمالي فيها عن (875) دولار ضمن الدول نوات الدخل المنخفض أما الدول التي ينحصر فيها متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي بين (875) و (10725) دولار ضمن الدول ذات الدخل المتوسط والدول التي يزيد متوسط الدخل من الناتج المحلي الاجمالي على (10725) دولار فتصنف ضمن الدول ذات الدخل المرتفع. ويمكن من الجدول (22) ملاحظة أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يسير على وتيرة الناتج المحلي الاجمالي (المرتبط بأسعار النفط) في التذبذب ، فيمكن ملاحظة ارتفاعه من 1.2 الف دولار الى 2.9 دولار بمعدل نمو بلغ (14.2) وهو اعلى معدل وصل اليه خلال المدة (2004-2020) ، ثم انخفض بمعدل (18.6) سنة 2009 ، وارتفع مجدداً سنة 2011 بمعدل (28.2) ومن ثم انخفض سنة 2015 الى (4.5) الف دولار بمعدل سالب (27.4) واستمر على هذا الحال بين الإرتفاع والإنخفاض حتى كان تراجعته قد وصل الى (4.2) الف دولار بمعدل سالب (25) سنة 2020 ، لكن بشكل عام تشير هذه المعدلات إلى تحسن مستوى رفاهية الفرد خلال هذه المدة بالمقارنة مع المدة السابقة ، ويعود سبب الرفاهية النسبية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات النفطية .

الجدول (22) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)	معدل النمو (%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (الف دولار)	معدل النمو (%)
2004	36.267	-	1.1	-
2005	54.584	50.51	1.4	27
2006	74.911	37.24	1.2	(14.2)
2007	88.038	17.52	2.9	141.6
2008	130.204	47.89	4.3	48.2
2009	111.300	(14.52)	3.5	(18.6)
2010	142.814	28.31	4.2	20
2011	185.749	30.07	5.4	28.2
2012	218.032	17.38	6.4	18.5
2013	234.637	7.62	6.7	4.6
2014	222.041	(5.37)	6.2	(7.4)
2015	171.488	(22.77)	4.5	(27.4)
2016	172.478	0.58	4.8	6.6
2017	191.197	10.85	5.1	6.6
2018	212.406	11.09	5.6	9.8
2019	225.203	6.02	5.6	0
2020	137.085	(39.13)	4.2	(25)
معدل النمو المركب	8.7 %		8.8 %	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانماني، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، السنوات (2004-2020).

كما يمكن ملاحظة ان نصيب الفرد من الناتج ظل ملازماً له حتى نهاية المدة المدروسة ، فمعدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 – 2020) هو (8.7 %) و معدل النمو المركب لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (8.8%) . وحتى لمتوسط المدة (2017 – 2020) وكما يبين الشكل (32) وحسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الصادر من صندوق النقد العربي ، فالمؤشرين المعياريين للناتج ونصيب الفرد من الناتج يبينان ان متوسط نصيب الفرد من الناتج يساير معدل الناتج المحلي الاجمالي وان كان منخفضاً بالمقارنة مع دول الجوار والامارات ماعدا الاردن، هذا من شأنه إبعاد العراق من دائرة التنافسية الاقليمية والعالمية بالضرورة. فمرتبة العراق في مؤشر نمو الناتج الحقيقي جاءت في المرتبة 23 من أصل 26 دولة ، ومن الواضح انها مرتبة متدنية ، وجاءت الكويت في مرتبة أدنى (24) الا انها في مرتبة (5) في مؤشر نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي بقيمة معيارية بلغت (0.79) نقطة وهي اعلى من العراق والسعودية والاردن ، وحلت الامارات في المرتبة (3) بعد قطر وسنغافورة بقيمة معيارية وصلت الى (1.55).



المصدر: المصدر : صندوق النقد العربي ، (قاعدة البيانات الاقتصادية) ، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

2- ميزان المدفوعات

عانى ميزان المدفوعات العراقي خلال مدة التسعينيات من عجز كبير نتيجة لعجز الموازنة العامة بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي وانخفاض الإيرادات العامة وذلك بسبب الظروف التي مر بها البلد من جراء حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية ، أما بعد سنة 2003 حقق ميزان المدفوعات العراقي فائضاً ولكن الإختلال مازال قائماً حيث جاء هذا الفائض بالاعتماد على الصادرات النفطية أي فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب الرسالي أي إختلال ميزان المدفوعات. فقد سجل ميزان المدفوعات فائضاً بمقدار (4.212) مليار دولار في سنة 2004 ، واستمر بتحقيق الفوائض خلال المدة (2004-2008) بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على السوق العالمية ، إلا ان الميزان تراجع مسجلاً عجزاً مقداره

5000.8-) في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، أنّ سمة التذبذب رافقت ميزان المدفوعات إرتفاعا وانخفاضا حيث أظهر عجزاً للمدة (2014-2017) ليعود محققاً فائضا مقداره (8.724) مليار دولار في سنة 2019 ، وهو يعد الأعلى بعد الانخفاض الأخير وجاء نتيجة الفائض المتحقق في الميزان الجاري بسبب زيادة الصادرات على الإستيرادات فضلا عن إرتفاع أسعار النفط العالمية والاستقرار الأمني الذي شهده البلد وكذلك المنح والمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي والجمعيات الخيرية لأغاثة ومساعدة المهجرين والنازحين بالاضافة لأطفاء قسم من الديون الدولية المترتبة على العراق، أمّا في سنة 2020 فقد شهد عجزا مقداره (-8.272) مليار دولار متأثراً بالصدمة المزدوجة (جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية). إن تحقيق فائض أو عجز في ميزان المدفوعات يصاحبه إرتفاع مؤشر الانفتاح التجاري بنسب كبيرة بسبب إعتقاد الإقتصاد العراقي على صادرات النفط الخام في تمويل إقتصاده ، حيث اصبحت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الصادرات أكثر من (98%) وهذا يؤشر الى مشكلة بنيوية خطيرة هي أحادية الإقتصاد واعتماديته على النفط كمصدر رئيس في تكوين الدخل المحلي وبقاؤه كرهينة لتقلبات سوق النفط العالمي ، ناهيك عن مخاوف التعرض الى آثار المرض الهولندي التي تعيق القدرة التنافسية للمنتجات العراقية¹.

الجدول(23) تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003- 2020)

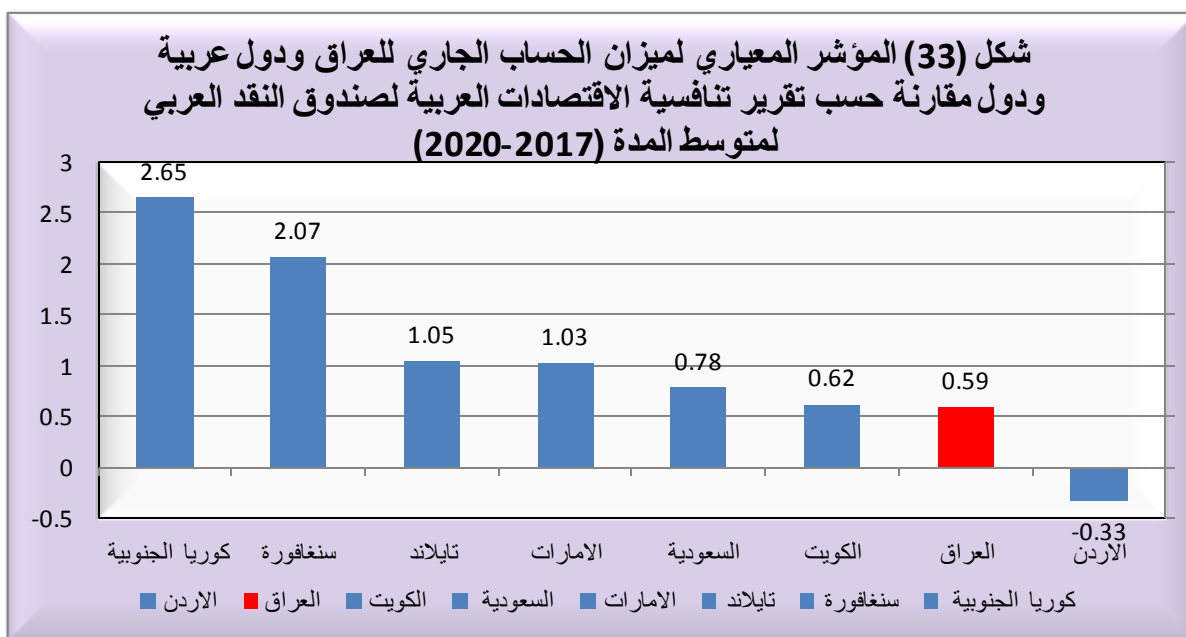
السنة	الفائض والعجز في ميزان المدفوعات	السنة	الفائض والعجز في ميزان المدفوعات
2003	-19.007	2012	7.986
2004	4.212	2013	7.860
2005	4.122	2014	-11.871
2006	7.360	2015	-13.473
2007	11.757	2016	-8.344
2008	18.000	2017	-2.701
2009	-5.000	2018	6.595
2010	6.286	2019	8.724
2011	10.393	2020	-8.272

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للسنوات (2003-2020).

يُبين الشكل (33) أن العراق تحسّل على (0.59) نقطة في المؤشر المعياري لميزان الحساب الجاري واحتل المرتبة التنافسية 13 التي تعكس تذبذب ميزان المدفوعات بين الانخفاض والارتفاع ، أما الإمارات فقد استحوذت على المركز الأول على مستوى الدول العربية والرابع على مستوى دول المجموعة ككل

¹ - لويس برجر، تقييم الأولويات الاقتصادية في العراق، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية- برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية، 2012، ص70.

في هذا المؤشر بقيمة معيارية بلغت (1.039) نقطة، حيث سجل ميزان الحساب الجاري فائضا بلغ 31.6 مليار دولار أمريكي عن متوسط المدة (2017 - 2020). حلت السعودية في المركز الثاني عربيا والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.78) نقطة، حيث سجل ميزان الحساب الجاري بها فائضا بلغ 25.3 مليار دولار أمريكي عن متوسط المدة 2017 - 2020. فيما حلت الكويت في المركز الثالث على مستوى الدول العربية والسابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.62). أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المرتبة التنافسية الاولى على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية (2.650) نقطة لمتوسط المدة (2017 - 2020)، وشغلت كل من سنغافورة وتايلاند المرتبة التنافسية الثانية والثالثة بقيمة معيارية بلغت (2.078) و (1.058) على التوالي عن متوسط نفس المدة.



المصدر: المصدر: صندوق النقد العربي، (قاعدة البيانات الاقتصادية)، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

3- التضخم

إن تاريخ وواقع التضخم وأسبابه في العراق ترجع الى سبعينيات القرن الماضي، وظهر التضخم بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا وعند تطبيق خطط التنمية الخمسية في تلك المدة عمدت الدولة إلى التضخم المستهدف بالقيام بمشاريع تنموية كبيرة تم تمويلها من الزيادات الحاصلة في موازنة الدولة بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبعد قرار تأميم النفط كان الهدف المضي بالاقتصاد نحو الإنتعاش والرواج¹. أن معدلات التضخم في العراق قبل العام 1980 كانت معتدلة ومدارة، فالرقم القياسي لأسعار المستهلك كان قد ارتفع سنوياً بنسبة (5%) للمدة (1960-1968)، واستمر على هذه الوتيرة حتى مطلع عقد الثمانينيات، في

¹ - ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم: دراسة تحليلية للمدة من 1982 - 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (48)، 2007، ص47.

الثمانينيات أخذ معدل التضخم بالإرتفاع تدريجياً خصوصاً أثناء وبعد الحرب العراقية - الإيرانية، ولما وضعت الحرب أوزارها سنة (1988) حتى كان الرقم القياسي للأسعار يتجه نحو الارتفاع مسجلاً معدلاً سنوياً مركباً بلغ (11.3%) كنتيجة للإنفاق الجاري والاستثماري وخلق النقود الوطنية التي ترتب عليها أثراً توسعياً في المعروض النقدي ، سنة 1990 وبدخول القوات العراقية للكويت ، فرضت الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الامن الدولي عقوبات إقتصادية شملت مناحي الحياة كلها، وبسبب الحصار الاقتصادي وما رافقه من ظروف تسارع المستوى العام للأسعار في الارتفاع فتحول من نوعه الزاحف قبل الحصار الى تضخم جامح بعد الحصار بإزدياد الطلب على المعروض السلعي .

● التضخم بعد سنة 2003

بعد تغيير النظام الحاكم في العراق سنة (2003) كان للعوامل الخارجية الدور المؤثر على معدلات التضخم لخروج العراق من طائلة العقوبات الاقتصادية ولإنفتاحه على العالم وتغيير فلسفته من نظام الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح، ونتيجة توقف العديد من المرافق والمؤسسات ارتفع المستوى العام للأسعار بعد هذه السنة بالإضافة لإرتفاع التكاليف المعيشية ففي سنة 2006 وصل معدل التضخم الى 53.23% بعد ان كان 26.96%، ان تفاقم مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي في المدة (2000-2007) نتجت عن إرتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً ومن ثم انخفاض قدرتها التنافسية في الاسواق ، وهذا يؤدي الى زيادة الإعتماد على الخارج مما نتج عنه اختلال الميزان التجاري للسلع غير النفطية والى انخفاض حجم الانتاج واغلاق مشاريع كثيرة، ومن ثم إحجام رؤوس الاموال المحلية عن الاستثمار في داخل البلد، وتوجهها الى الخارج للحفاظ على القيمة الحقيقية لرؤوس الاموال ، وأدى ذلك في عزوف المستثمرين الاجانب عن توجيه استثماراتهم الى داخل البلد اذ قلت فرص الربح في ظل سيادة التضخم¹ ، بعدها انخفض الى 6.87% نتيجة الازمة المالية العالمية التي قادت الى انخفاض السلع المستوردة وانخفاض معدل التضخم ، وفي سنة 2012 عاد ليرتفع الى 6.08% وكان وراء هذا الارتفاع زيادة الطلب على المنتجات النفطية الخفيفة نتيجة استخدام المولدات الكهربائية لتعويض النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية الحكومية وارتفاع عدد السيارات ، على الجانب الاخر فان العرض المحلي اتصف بالتقلب اثر تعرض أنابيب نقل النفط الخام لعمليات التخريب المستمرة ما أدى الى قصور في جانب العرض وارتفاع مستوى الأسعار، كذلك كان للفساد الاداري والمالي وتدهور الامن وانعدام مرونة الجهاز الانتاجي الدور الكبير في ارتفاع معدل التضخم، ثم انخفض الى 0.18% سنة 2017 جراء تبني مجموعة من الاجراءات في السياستين النقدية والمالية² ، أن انخفاض سعر الصرف الدولار 2% في هذا العام يعني ارتفاع قيمة الدينار العراقي بنفس النسبة ما يشير الى الاستقرار النسبي

¹ - سعدية هلال، تحليل مؤشرات البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، 2015، ص152.
² - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السوق وتنمية القطاع الخاص ، تقرير التضخم السنوي، لعام 2017. بغداد، 2018.

في معدل التضخم 0.18% لضخ كمية هائلة من الدولار لسحب الدينار العراقي من السوق وان هذا السحب للدينار يقود الى خروج الدولار بصورة كبيرة مايعني ضمنا ان السياسة النقدية تتقبل هروب العملة الصعبة للسيطرة على التضخم¹. في سنة 2019 انخفض معدل التضخم الى -0.19- بعد ارتفاع قدر بـ 0.36% وهذا الانخفاض بفعل السياسة المتبعة من البنك المركزي الذي استطاع المحافظة على سعر الصرف وذلك القى ظلاله على أسعار السلع الاستهلاكية المقومة بالعملة الوطنية وهذا الاجراء حال دون ارتفاع الاسعار المحلية². في سنة 2020 ارتفع معدلات التضخم ليصبح (0.57%) نتيجة الإجراءات الحكومية لخفض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار حيث اصبح الدينار العراقي مقابل الدولار يساوي (1450) بعد أن كان (1200) دينار للدولار الواحد ، وكذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية ، وخاصة النفط الذي انخفضت أسعاره ، ومن ثم قرار أوبك بتخفيض سقف إنتاجها من النفط ، الأمر الذي أدى إلى إرباك الإيرادات المالية من العملة الصعبة وعدم قدرة الدولة على تغطية مصاريف الاستثمار والتشغيل في الموازنة ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي.

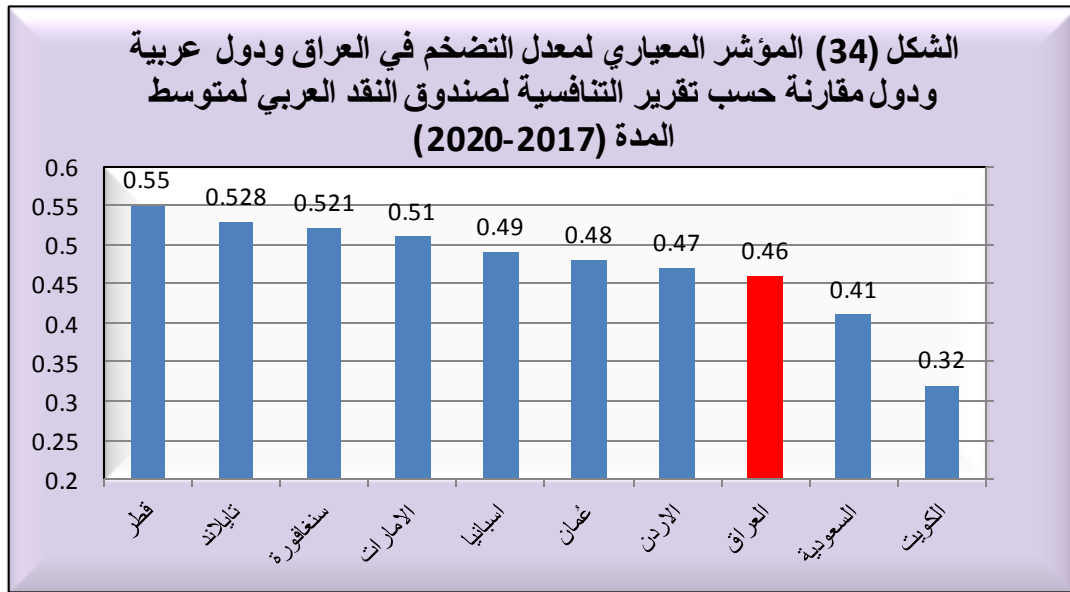
جدول (24) تطور معدل التضخم في العراق للمدة (2003-2020)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل الضخم
2003	33.61	2012	6.08
2004	26.96	2013	1.87
2005	36.95	2014	2.25
2006	53.23	2015	1.39
2007	-10.06	2016	0.55
2008	12.66	2017	0.18
2009	6.87	2018	0.36
2010	2.87	2019	-0.19
2011	5.80	2020	0.57

المصدر: البنك الدولي

¹ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2014-2017) ، بغداد، 2018، ص19.
² - البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، سنة 2019.

وبملاحظة الشكل (34) فقد حلّ العراق في المرتبة الخامسة في ترتيب الدول العربية في المؤشر المعياري لمعدل التضخم بقيمة معيارية بلغت (0.46) ، فيما استحوذت قطر والإمارات وعمان على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر معدل التضخم بقيمة معيارية بلغت (0.55) و (0.51) و (0.48) نقطة على التوالي ، أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت تايلاند وسنغافورة على المرتبة التنافسية الأولى والثانية على مستوى دول المقارنة والثانية والثالثة على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.528) و (0.521) نقطة على التوالي. إن ارتفاع مرتبة العراق التنافسية في المؤشر المعياري نسبياً مرده السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي التي تمكنت من المحافظة على سعر الصرف الذي أسهم في استقرار أسعار السلع الاستهلاكية المقومة بالعملة الوطنية وهذا الإجراء حال دون ارتفاع الأسعار المحلية.



المصدر : المصدر: صندوق النقد العربي ، (قاعدة البيانات الاقتصادية) ، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

4- البطالة

إنّ ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة، إذ تتداخل مسبباتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ذات الوقت ، فهي ظاهرة اقتصادية من حيث الأسباب والنتائج المباشرة، غير أنها سياسية واجتماعية في جوانبها غير المباشرة ترتبط بشكل اساسي بالفساد. برزت ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي بداية التسعينيات تطراً هذه الظاهرة في السبعينيات والثمانينيات ، بل كان العراق مستورداً للأيدي العاملة وبالخصوص من الدول العربية (مصر- المغرب-السودان) ، وظهرها يعود لمجموعة من العوامل والتحديات التي أسهمت في تناميها واستفحالها ، في مقدمتها السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجها النظام الحاكم قبل سنة 2003 فقد أهملت القطاعات الانتاجية

ووظفت الإيرادات النفطية لتمويل الحروب العنيفة ، فضلا عن الحصار الاقتصادي الشامل الذي فاقم حالة الركود الاقتصادي وتخبط الاداء الاقتصادي مما قاد الى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة من جانب ومن جانب آخر تراجع الاستثمار بشكل كبير وعدم توجيه رؤوس الأموال لخلق طاقات انتاجية تستوعب الافراد العاطلين. فالاحصائيات الرسمية المتوفرة عن حجم البطالة في العراق يمكن استخلاصها من التعداد السنوي للسكان لسنوات (1977، 1987، 1997)، في تعداد سنة 1977 بلغ معدل البطالة حوالي (3.2%) وارتفعت هذه النسبة في تعداد سنة 1987 إلى (4.5%) أما في تعداد عام 1997 فقد وصلت النسبة حوالي (17%) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع سابقتها من النسب. وبعد التغيير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق سنة 2003 وهي السنة التي شهدت أعلى نسبة لمعدل البطالة بلغت 28.1% تبعثها سنة 2004 بنسبة 26.8%¹ ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (25)، أنذاك الاقتصاد العراقي يعيش أسوأ حالاته من تدمير للبنى التحتية و مؤسسات القطاع العام وتضاؤل الفرص أمام نشاط القطاع الخاص وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في الصناعات العسكرية والأغراق السلعي بسبب دخول كميات كبيرة من السع والمنتجات المتنوعة التي تنافس المنتجات المحلية وأفضت الى غلق المصانع والمعامل وتسريح عمالها لعدم قدرتها على المنافسة الامر الذي أسهم في خفض الطاقات الانتاجية التي تستوعب العاطلين ، لذلك لجأت الدولة إلى استيعاب العاملين في أجهزة الدولة ولاسيما الأمنية منها ، لكنها لم تفلح في استيعاب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية، إذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما جعل من الصعوبة مكافحتها بسبب المردودات السلبية الناتجة عنها، بعدها أخذت معدلات البطالة تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض لكن السمة العامة هي الانخفاض التدريجي ، حيث ارتفعت من 17.5% سنة 2006 الى 18.3 سنة 2010 ثم انخفضت الى 8% في 2011 وعادت لترفع في سنة 2015 الى 16.4% وانخفضت مرة اخرى لكنها ظلت تتراوح بين الانخفاض والارتفاع النسبي وسبب هذا التذبذب كثرة الازمات التي تمر بها البلاد كأزمة انخفاض اسعار النفط في سنة 2014 ومرافقها من ازمة ثانية هي احتلال داعش لعدة مناطق في العراق التي سببت نزوح مايزيد عن خمسة ملايين ونصف المليون، وفي نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 عصفت بالاقتصاد العراقي أزمة جديدة ثلاثية الأبعاد (سياسية وصحية واقتصادية)، فالحراك الشعبي الرافض لممارسات الحكومة وجائحة كورونا فضلا عن انخفاض أسعار النفط العالمية ، نتج عن هذه الأزمة توقف الأعمال وازدياد البطالة² التي ارتفعت الى 13.7% بعد أن كانت بنسبة 12.82% سنة 2019.

¹ - حسين عباس حسين الشمري و عبد الجاسم عباس ، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تعبير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة 1990 - 2011 ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 16 ، العدد 3 ، 2014 ، ص 02.

² - Al-Zubaidi, Al-Rubaie and Al-Nadawi, , a case study: Poverty and living standards in Iraq in light of the repercussions of the Corona crisis , 1st edition, Al-Rafidain Center for Dialogue, Iraq , 2020.p24.

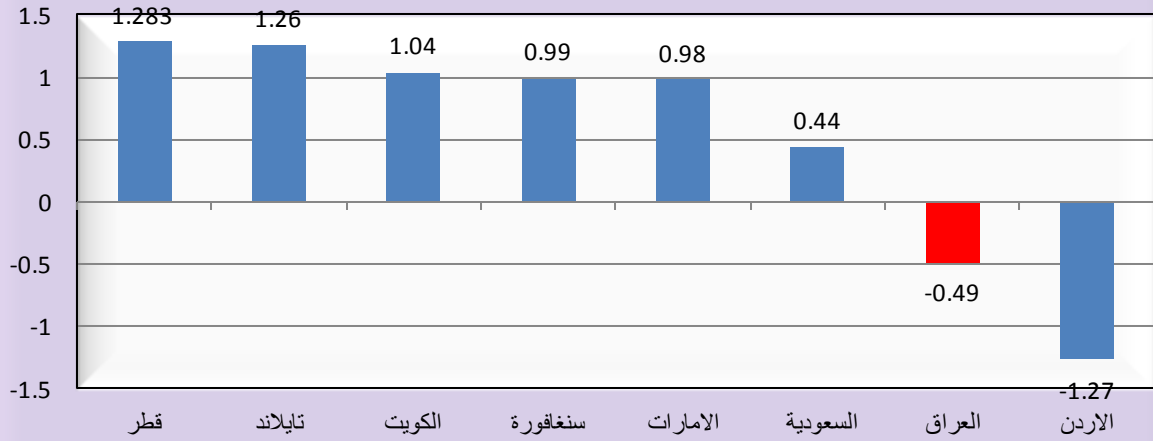
الجدول (25) تطور معدل البطالة والسكان في العراق للمدة (2003-2020) %

السنة	معدل نمو السكان	معدل البطالة السنوي	السنة	معدل نمو السكان	معدل البطالة السنوي
2003	2.80	28.1	2012	3.79	11.9
2004	2.60	26.8	2013	3.97	11
2005	2.31	17.9	2014	3.78	10.6
2006	1.95	17.5	2015	3.37	16.4
2007	1.68	16.3	2016	2.91	10.8
2008	1.69	15	2017	2.57	13.8
2009	2.07	15.4	2018	2.34	10.8
2010	2.65	18.3	2019	2.27	12.8
2011	3.30	8	2020	2.30	13.7

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2020)، صفحات متفرقة

جاء العراق ضمن الدول التي ارتفع متوسط معدل البطالة فيها إلى ما يفوق عن 10 في المائة وهي كل من السودان، والأردن، وليبيا، وتونس ، واليمن، والجزائر ومصر لمتوسط المدة (2017 - 2020)، وسجل المؤشر المعياري لمعدل البطالة للعراق في تقرير التنافسية ماقيمته (0.49 -) نقطة (كما يتضح في الشكل 35) ، وهذا يتوافق مع إرتفاع البطالة في العراق بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني وكثرة الازمات التي مرت بالبلد خلال هذه المدة ، وعلى مستوى الدول العربية ، حلت قطر والكويت والإمارات في المرتب التنافسية الأولى والثانية والثالثة على قيمة معيارية بلغت (1.28) و (1.04) و (0.98) نقطة على التوالي حيث سجلت معدلات بطالة منخفضة . أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد جاءت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى مجموعة دول المقارنة ، والثانية على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.26) نقطة، احتلت سنغافورة المركز الثاني والرابع على مستوى المجموعة ككل .

الشكل (35) المؤشر المعياري لمعدل البطالة في العراق ودول عربية ودول مقارنة لمتوسط المدة (2017 - 2020) حسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

يبين الجدول (26) والشكل (36) المؤشرات المعيارية الممثلة للقطاع الحقيقي (الناتج الحقيقي ،متوسط نصيب الفرد من الناتج ، التضخم ، البطالة) ، فالمؤشر المعياري للناتج الاجمالي الحقيقي انخفض في المديتين الأخيرتين (الرابعة والخامسة) ، أي من سنة 2016 الى سنة 2020 مقارنة مع الدول العربية وجاء العراق في مؤشر الناتج للفترتين (2016 - 2019) و (2017 - 2020) ، في المرتبة 20 ، 23 بعد ان كان في الممد الثلاث السابقة يحتل المراتب 6 ، 11 ، 5 للمدد الاولى والثانية والثالثة على التوالي.

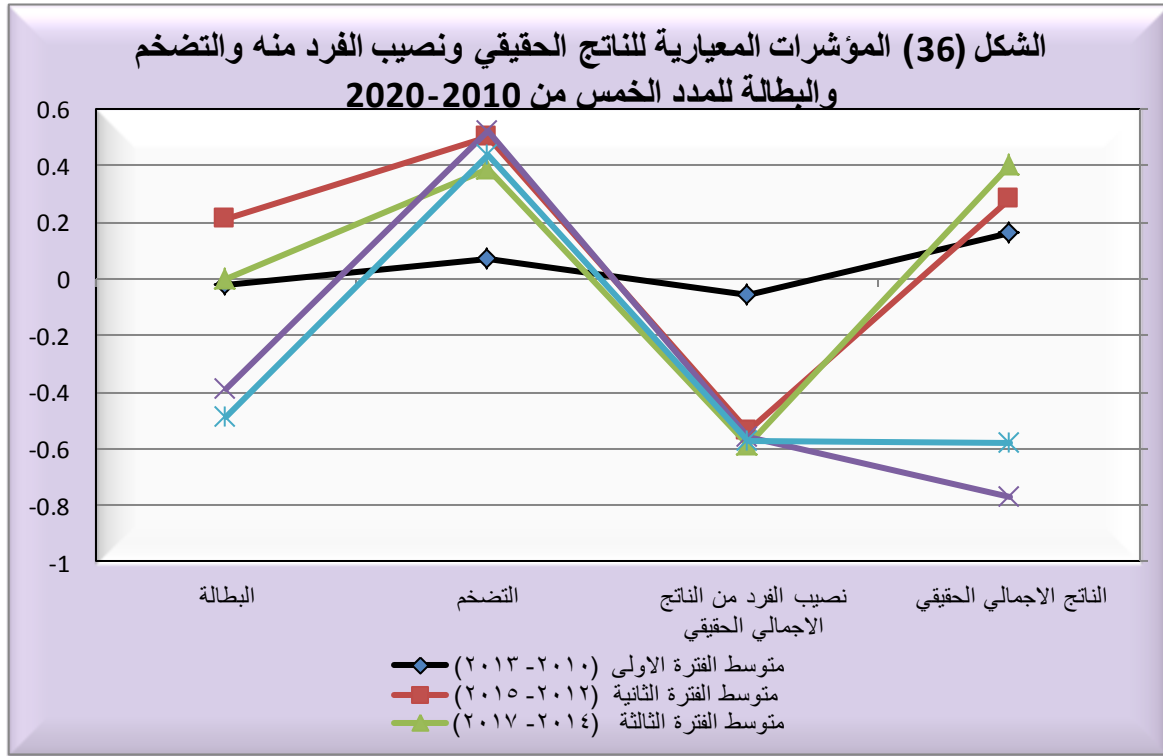
الجدول (26) المؤشرات المعيارية لمتغيرات القطاع الحقيقي في العراق للمدد من سنة 2010 الى سنة 2020 حسب تقارير تنافسية الدول العربية لصندوق النقد العربي

متوسط الممد	الناتج الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج	معدل التضخم	معدل البطالة	مرتبة العراق التنافسية في مؤشر القطاع الحقيقي
متوسط المدة الاولى (2010-2013)	0.16	-0.06	0.07	-0.02	11
متوسط المدة الثانية (2012-2015)	0.28	-0.54	0.5	0.21	16
متوسط المدة الثالثة (2014-2017)	0.4	-0.59	0.39	0	19
متوسط المدة الرابعة (2016-2019)	-0.77	-0.56	0.52	-0.39	22
متوسط المدة الخامسة (2017-2020)	-0.58	-0.57	-0.44	-0.49	21

المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير تنافسية الاقتصادات العربية ، الأعداد (1، 2، 3، 4، 5)

أما المؤشر المعياري لمتوسط نصيب الفرد من الناتج فقد ظل محافظا على انخفاضه للمدد الاربعة (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة بالمراتب 12 ، 16 ، 17 ، 17 ، فيما كان في المدة الاولى بالمرتبة 12

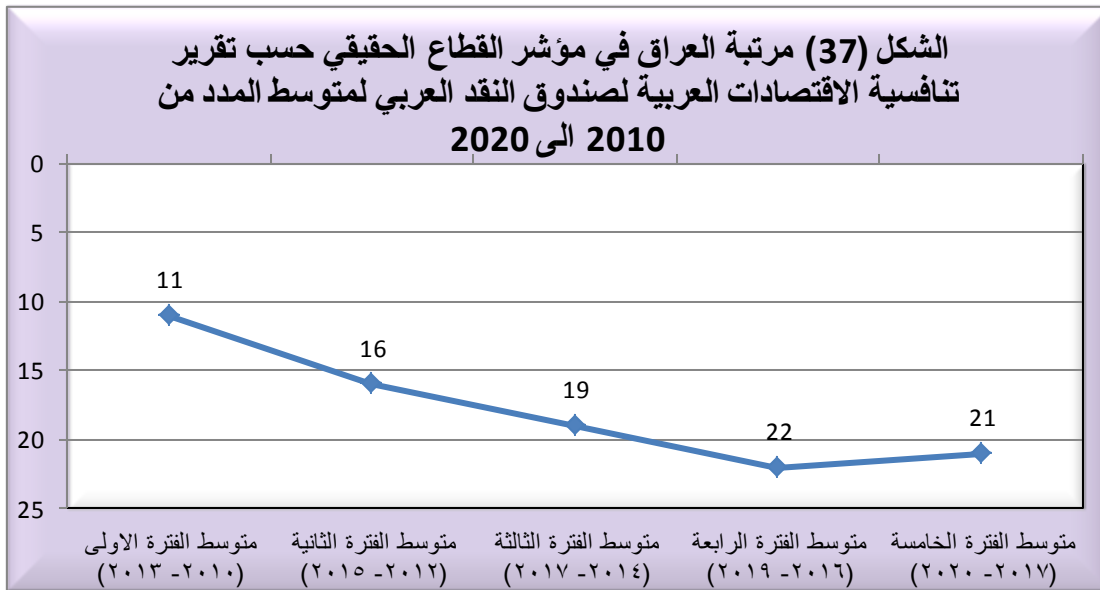
لكن بقيمة معيارية بلغت (-0.06) وهي اعلى من المدد المتبقية ولم يختلف هذا المؤشر كثيرا عن مؤشر الناتج الحقيقي كون ان متوسط ان متوسط نصيب الفرد من الناتج ظل ملازما للناتج المحلي الاجمالي في تدبذه طوال المدة المدروسة.



المصدر : صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، الاعداد (5,4,3,2,1).

ومن الشكل (37) يتضح ان مرتبة العراق في مؤشر القطاع الحقيقي حسب تنافسية الاقتصادات العربية تدنت خلال المدد التي شملها تقرير تنافسية الاقتصادات العربية وهي خمس مدد غطت السنوات 2010 الى سنة 2020 ، ففي سنة 2010 كان العراق في المرتبة 11 من أصل 21 دولة عربية ودول مقارنة (ماليزيا ، وسنغافورة ، وجنوب افريقيا ، وتايلند)، في المدد اللاحقة انخفض ترتيب العراق في مؤشر القطاع الحقيقي الذي شمل المؤشرات المعيارية لـ (الناتج الاجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج، ومعدل التضخم ، ومعدل البطالة)، حتى سجل المرتبة 21 من أصل 26 دولة عربية ودول مقارنة في المدة الخامسة (2017 – 2020). وعلى عكس المؤشرات فقد ارتفع المؤشر المعياري للتضخم وهو انعكاس لعمل السلطة النقدية في السيطرة على المستوى العام للأسعار خصوصا بعد سنة 2004 ، فبعد ان كان ترتيب العراق في المدة الاولى 11 ارتفع في المديتين الثانية والثالثة للمراتب 5 و 6 على التوالي بعدها انخفض قليلا في المديتين الرابعة والخامسة بسبب الظروف السياسية والامنية وصدمتي انخفاض اسعار النفط العالمية ووباء كورونا ليسجل المؤشر المرتبتين 7 و 8 للمديتين الاخيرتين على التوالي، ونفس هذه الظروف أثرت على معدل البطالة ليرتفع بالتدريج ولينخفض المؤشر المعياري ابتداءً من المدة الثالثة ولنهاية المدة

المدروسة، وسجلت مؤشرات معيارية بقيمة (0) و (-0.39) و (-0.44) للمدد الثلاث الاخيرة وعلى التوالي.



المصدر : صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، الاعداد (5,4,3,2,1).

المبحث الثاني

دور السياستين المالية والنقدية العراقية في تعزيز التنافسية الاقتصادية الدولية

المطلب الأول - دور السياسة المالية العراقية في تعزيز التنافسية الاقتصادية الدولية

أسهمت السياسة المالية بعد سنة 2003 في تعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي وجعلت من القطاع النفطي قطاع الانتاج الرئيس الذي يتولى مهمة تمويل النشاط الحكومي الى جانب محدودية مساهمته الحقيقية في تمويل مقتضيات التنمية فضلا عن ضعف دوره في تحفيز النشاط الانتاجي في القطاعات الاخرى الذي هو ركيزة التنافسية الاقتصادية الدولية. وليس خافياً بأن الموازنات العامة المتعاقبة في العراق منذ العام 2003 افترقت للرؤية الاستراتيجية وللبرامج الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي. فقد عززت موازنة البنود، المعتمدة من قبل الحكومة العراقية، مسارات الهدر والضياع الاقتصادي لموارد النفط من خلال مضاعفة معدلات النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) من جانب، وضعف ادارة وتنفيذ النفقات الاستثمارية من جانب اخر. وقد ولد ذلك اختلالاً صاحب اتجاه السياسة المالية في العراق، اتخذ شكل العجز في الاعداد والفائض في التنفيذ، مما انعكس سلباً في معظم متغيرات الاقتصاد الوطني¹. ان توجه السياسة المالية ودور الدولة في التحكم بالأنشطة الاقتصادية ولاسيما بعد التحول من الإقتصاد المركزي المخطط إلى إقتصاد السوق الحر كان من المفترض ان يتراجع وان يمارس القطاع الخاص الدور الأكبر في التحكم بتلك الأنشطة، إلا أن ما حصل هو العكس من ذلك. ان نطاق تأثير السياسة المالية في الاقتصاد العراقي كبير وذلك لأنه شديد الريعية باعتماده المفرط على إيرادات قطاع النفط وإن ما يعكس أهداف السياسة المالية نراه في الموازنة العامة العراقية فبالإضافة الى كونها موازنات استهلاكية تشغيلية فهي توصف بأنها موازنات توزيعية تقوم بتوزيع إيرادات النفط العراقي على أبواب الصرف التقليدية من غير أن تؤدي إلى تغير نوعي أو هيكلية في بنية الإقتصاد العراقي فضلا عن مسابرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل بنفس اتجاهها والمسابرة تحاكي نظرية حوض الاستحمام*، كذلك تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي السلبي للاقتصاد العراقي .

فبين العام 2004 - 2020 صرف مايقارب النصف تريليون دولار على الإنفاق الحكومي التشغيلي والحصيلة مؤسفة في نتائجها اذ باتت دولة تتمتع بمفهوم الحد الأعلى غير منتج ، وبالرغم من القدرة

¹ -مظهر محمد صالح، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 18، العدد 65، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012، ص 257.

* تم طرح نظرية حوض الاستحمام (Bathtub Teorm) لأول مرة من قبل الأستاذ البريطاني (كينيث بولدينج) (Kenneth Boulding) في كتابه اقتصاديات السلام حيث شرح عدد من الظواهر الاقتصادية المختلفة مثل تدفق المياه الواردة إلى حوض الاستحمام وتدفق المياه الخارجة عن طريق التسرب أو الصرف من حوض الاستحمام. يحدد التدفق الوارد والصادر للمياه في النهاية مستوى الماء واستقرار حوض الاستحمام. وناقش البروفيسور بولدينج الدخل القومي لأي بلد أو اقتصاد معين بما يتماشى مع مستوى المياه في حوض الاستحمام. فيرتفع منسوب المياه مع تدفق الإنتاج والإبداع وتتسرب المياه مع الاستهلاك. يمكن أيضاً تفسير التغييرات في الدخل القومي من خلال نمو الصادرات وتدفق الأموال للداخل ونمو الواردات مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج. الدخل القومي إذن هو دالة لتدفق الواردات والصادرات والإنتاج والاستهلاك مع مساهمة كل منها في صعود وهبوط وتوازن الاقتصاد. للمزيد انظر الى :

-What is the Bathtub Theorem ?, The time of India, 2008.

<https://timesofindia.indiatimes.com/what-is-the-bathtub-theorem/articleshow/2964379.cms>.

التشغيلية للموازنة الاتحادية على الإتساع ، الا ان بنائها الإستهلاكي غير المنتج هو المسار الذي جعل الدولة ترتبط بالسوق العالمية عن طريق قنوات التجارة والتبادل الدولي¹ .

1- الضرائب

بعد سنة 2003 بدأ العراق ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي حيث شهدت السياسة المالية إصلاحات في الأطر القانونية للسياسة الضريبية والكمركية ، فالمرحلة الاولى للإصلاحات إنصبت في الموازنة العامة للدولة بإتجاه تفعيل دور الضرائب* والرسوم الكمركية لتقليل الاعتماد على الإيراد النفطي وذلك لترصين وضع السياسة المالية من خلال نظام ضريبي يقوم على أسس اقتصادية ويمهد للتكيف مع الإصلاحات الاقتصادية ، وشهد العراق تحولا إستراتيجيا في موازنته التي كانت غير معلنة حتى عن مجلس الوزراء الى موازنة تعلن فقراتها الرئيسة في وسائل النشر ، وتخضع تخصيصاتها الى شفافية في الصرف والمحاسبة ، ومن بين أهداف الموازنة هذه هو تخفيض الرسوم الكمركية وتسهيل دخول السلع المستوردة وتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والارباح للحد من التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الشمول الضريبي. ويتمثل التغير الاول في السياسة الضريبية بصدور قانون 37 لسنة 2003 و ثم صدور القوانين 84، 49 من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والتي شملت ضرائب الدخل على الشركات وعلى الأفراد من موظفي القطاع الخاص وعلى الافراد ممن يعملون في المهن الحرة وفي النشاطات التجارية الصغيرة وتخفيض الضرائب على الشركات المحدودة والمساهمة والشركات الاجنبية في العراق². كما تم اصدار الامر 38 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة الخاص بتحرير التجارة الخارجية واعتماد سياسة الباب المفتوح ، وتبعه قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 التي تضمن إعفاءات اخرى للمستثمرين ، وتأثراً بالظروف والمشاكل التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في 2014 تم إعداد موازنة تقديرية تقشفية لسنة 2017 الغرض منها تعظيم الإيرادات فيها، ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاستمرار في فرض ضريبة المبيعات على كارتات الهاتف النقال وشبكات الانترنت بنسبة 20% وفرض ضريبة المطار بمبلغ مقطوع 25 الف دينار للتنكرة الواحدة واستمرار الوزارات والمحافظات بفرض رسوم أو أجور جديدة، واستقطاع نسبة 4.8% من مجموع الرواتب والمخصصات لجميع موظفي الدولة والمتقاعدين وزيادة ضريبة العقار وتفعيل قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010، فمن الجدول (40) يمكن أن نلاحظ ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة الى (8.2 %) سنة 2017 بعد ان كانت (1.2 %) سنة 2014 ، اما في سنة 2020 فقد شهد العراق ازمة مزدوجة تمثلت بإنخفاض اسعار النفط نتيجة تفشي وباء كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فقد تأثر بشكل كبير بهذه الازمة وتراجعت الإيرادات

1 - مظهر محمد صالح ، نظرية الخيار العام والوهم المالي. ومضة في سلوك المالية العامة العراقية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022. ص8

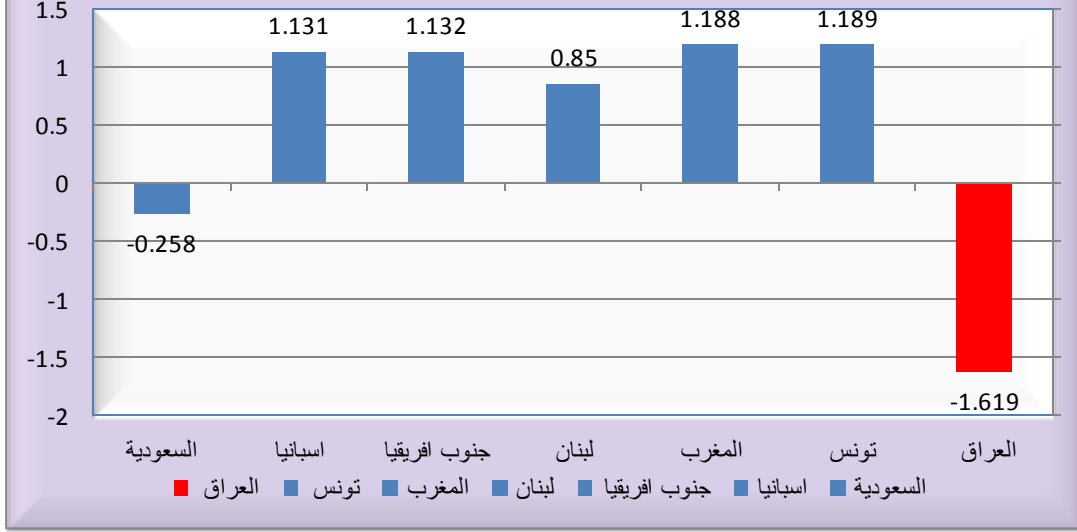
2 - سلطة الائتلاف المؤقتة ، الأوامر 85,49,37، متاح على الموقع ، <http://ww.all-ain.com>

العمامة الى (53.108) مليار دولار بعد كانت (90.392) مليار دولار سنة 2019 ، وعلى الرغم من ذلك توجب على الحكومة تقديم المنح والاعانات لافراد المجتمع من اجل التخفيف من حدة الفقر والجوع الحاصل بسبب مدد الإغلاق والحظر الشامل لذا لجأت الحكومة الى التمويل الداخلي وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمة الإيراد الضريبي الى (7,4%) من الإيرادات العمامة .

وعلى الرغم من هذه التشريعات وكذلك الارتفاع في الإيراد الضريبي التي شهدته بعض السنوات بعد 2003 ، لكن نسبتها إلى الإيرادات العمامة ظلت محدودة ودون المستوى المستهدف وهي إنعكاس لحقيقة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي وللريعية الشديدة التي يتصف بها بالإضافة إلى جمود القوانين والتشريعات الضريبية وعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، ويمكن إرجاع تدني مساهمة الإيرادات الضريبية في اجمالي الإيرادات العمامة إلى العديد من العوامل أهمها استئناف تصدير النفط الخام العراقي في منتصف سنة 2003 مما دفع باتجاه الإعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط وتقليل الإعتماد على الإيرادات الضريبية وكذلك الاوضاع السياسية والامنية الهشة التي انعكست على ضعف القدرة على جباية الإيرادات الضريبية، أضف الى ذلك التعديلات التشريعية التي منحت المكلفين مزيداً من الامتيازات والإعفاءات وإلغاء الكثير من الرسوم الكمركية والاقتصار على رسم إعادة اعمار العراق¹، وضعف الرقابة وإنتشار التهرب الضريبي. لذلك جاء العراق في المؤشر المعياري نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العمامة بـ (-1.61) نقطة بمرتبة منخفضة (24) من بين 26 (دول عربية ودول مقارنة) ، وسجلت تونس أعلى قيمة في هذا المؤشر على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغ (1.189) نقطة، عن متوسط المدة (2017 - 2020) . وحلّ المغرب في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بفارق طفيف مقارنة بتونس بقيمة معيارية (1.188) نقطة، أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية ، فكان من نصيب لبنان الذي سجل قيمة معيارية بلغت نحو (0.850) نقطة. أما على مستوى دول المقارنة، فقد حل جنوب أفريقيا في المركز الأول والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغ (1.132) نقطة. في حين حلّ إسبانيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (1.131) نقطة، الشكل (38) يبين ذلك.

¹ - علي عباس الساكني ، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق ، مركز المستنصرية للدراسات - العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2009 ، ص 10.

شكل (38) المؤشر المعياري لنسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة حسب تقرير تنافسية الاقتصادات لمتوسط المدة (2017) - (2020)



المصدر : صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد 5

إن كل ماتقدم يشير لحقيقة لاليسَ فيها إلى إن الضرائب في العراق أداة غير فعالة ولم تستطع تحقيق التوازن الاقتصادي فقد تميزت بفضالة حجمها قياساً بالانفاق العام وضعف مواكبتها للنتائج المحلي الاجمالي وبما ان العراق يعاني من ضعف فاعلية النظام الضريبي فقد انعكس ذلك على اختلال هيكل الإيرادات العامة والاعتماد على الإيرادات النفطية بنسبة (90 %) وهذا ماجعل الاقتصاد العراقي يعاني من العجز في الموازنة العامة نتيجة التقلبات بأسعار النفط عالمياً وأزمات أخرى عديدة.

• دور الضريبة في الإستثمار

إن العراق بحاجة ملحة الى جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير المناخ الاستثماري بعناصره القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة . وإن العالم اليوم انطلقت به أفكار العولمة وتحرير التجارة ورفع القيود والمعوقات التي تمنع تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول دون إجراءات حمائية أو قيود على كثرة أنواعها ، وان كثيراً من الدول توجهت الى الانفتاح على العالم وتبنت المساواة بين المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني في المعاملة ولاشك أن إزالة هذه المعوقات وتشجيع الاستثمار خطوة مهمة حيث شكلت الإعفاءات والحوافز الضريبية جزءاً فعالاً من سياسة سارت عليها معظم الدول العربية لتشجيع الاستثمار لأنه يخفف على المستثمر اعباء أداء الضريبة فتزيد أرباحه الصافية مما يجعله يفضل الدول التي تمنحه مزيداً من الإعفاءات، وقد حاول المشرع العراقي استخدام النظام الضريبي كأداة مساعدة في خلق بيئة استثمارية مشجعة بواسطة إقرار القوانين التي تضم الإعفاءات والحوافز الضريبية لدعم وتنمية المشاريع الانتاجية منها القانون سالف الذكر (قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006) والذي كان الهدف من اقراره هو النهوض بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية

وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية ودعم عملية تأسيس مشاريع استثمارية في العراق ودعم الصادرات وتعزيز التنافسية في الاسواق المحلية والاجنبية ، وتم تأسيس الهيئة الوطنية للإستثمار ووضعت الضوابط لها ومراقبة تطبيقها ولها فروع في كل المحافظات، مهمتها جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية ، وتضمن هذا القانون في طياته عدداً من الحوافز والامتيازات والتسهيلات الضريبية والإعفاءات والتسهيلات الكمركية، وهي كالتالي:

- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة الوطنية للإستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للإستثمار.

- لمجلس الوزراء إقتراح مشاريع قوانين لتمديد أو منح اعفاءات بالاضافة الى الإعفاءات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة أو تقديم حوافز أو ضمانات او مزايا اخرى لاي مشروع أو قطاع او منطقة والمدد والنسب التي يراها مناسبة.

- للهيئة الوطنية للإستثمار زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل الى 15 سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من (50%) . وقد تضمنت المادة (17) من هذا القانون الاعفاءات التالية:

- إعفاء الموجودات المستوردة لإغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم ادخالها الى العراق خلال (3) سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار.

- تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم اذا ادى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمة ، نسبة تزيد على (15%)

كذلك صدر قانون الاستثمار المعدل لسنة 2010 لنظام بيع وإيجار العقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لتشجيع الاستثمار في المشاريع الاستثمارية بصورة عامة ومشاريع الاسكان بشكل خاص¹ .

إنّ ماتم ذكره في هذا القانون من مزايا ضريبية للمستثمرين يعد شرطاً ضرورياً إلا أنه غير كافٍ لأن المستثمر لا يبحث عن مزايا وحوافز ضريبية فقط إنما يبتغي مناخاً استثمارياً جاذباً تعد الضرائب أحد مقوماته وأركانها، فالمناخ الاستثماري يتكون من عوامل تمثل مجموعها وسائل جذب للمستثمرين، ومنها عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبيعية ، وعلى ذلك يبقى دور الضرائب في العراق أدنى من التوقعات بأن تخفيض الضرائب من شأنه دفع المستثمرين بتوظيف أموالهم في العراق ولأسباب تتعلق بعوامل المناخ الاستثماري التي ذكرناها ، وفي مقدمة هذه الأسباب تدهور الأحوال الأمنية والسياسية وتهالك البنى التحتية ومنها خدمات الكهرباء والطرق وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة عامة ومنافسة السلع المستوردة للإنتاج المحلي واستثناء الفساد المالي والإداري. ولهذا يعاني العراق من

¹ - الوقائع العراقية ، نظام تعديل بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الإستثمار رقم 7 لعام 2010 ، العدد 4192 في 2011 /3/28.

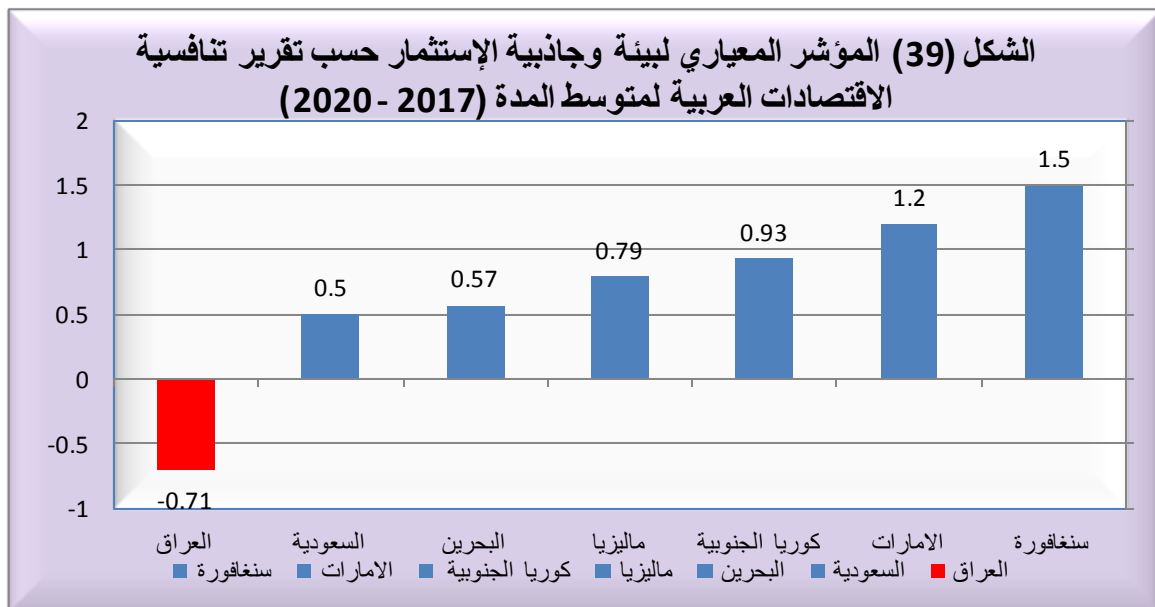
إنخفاض حجم الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال للخارج ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (27) الذي يبين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للعراق، حيث ارتفع من (300) مليون دولار امريكي سنة 2004 الى (971.8) مليون دولار سنة 2007 بسبب تبني العراق سياسات اقتصادية اصلاحية ، استمر بالارتفاع الى (5131.20) مليون دولار سنة 2013 الا انه انخفض بقيمة سالبة الى (-5032.4) مليون دولار سنة 2017 وكذلك سجل انخفاضاً بقيمة (-2896) مليون دولار سنة 2020 ، أما ما يخص الاستثمار الاجنبي الصادر من العراق فنلاحظ ارتفاعه من (88.7) مليون دولار سنة 2005 الى (305) مليون دولار سنة 2006 ومن ثم ارتفاعه الى (489.5) مليون دولار سنة 2012 ثم انخفاضه الى (149) مليون دولار سنة 2020. ويلاحظ أيضاً من الجدول ان صافي التدفقات الاستثمارية ارتفعت من 300 مليون دولار سنة 2004 الى 4904.1 مليون دولار سنة 2013 على أثر زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر للعراق وسبب هذا الارتفاع تحسن الوضع الأمني في هذه المدة وانفتاح العراق على الخارج وإصدار قانون الاستثمار رقم 13 سنة 2006 وتوفير العديد من المزايا للمستثمر الاجنبي وارتفاع اسعار النفط العالمية بالإضافة الى الإتفاق بين العراق والأمم لتعزيز الشراكة التنموية ، وكذلك وفرت الهيئة الوطنية للاستثمار عدداً كبيراً من الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية كافة، وفي المدة (2013-2017) كان تركيز الاستثمار الاجنبي الوارد في قطاعات معينة منها الفحم والغاز الطبيعي والعقارات وقطاع البناء ومواد البناء والفنادق والسياحة والاتصالات والخدمات المالية ، والسيارات ، لكن لم يشمل الاستثمار قطاعات البنية التحتية المدمرة ولم تطل القطاع الصناعي والزراعي بما يسهم في توفير فرص عمل أو في رفع المستوى التكنولوجي.

الجدول (27) تدفقات الإستثمار الاجنبي الوارد والصادر في العراق للمدة (2004- 2020) مليون دولار أمريكي

السنة	تدفق الاستثمار الاجنبي الوارد	تدفق الاستثمار الاجنبي الصادر	السنة	صافي التدفقات	تدفق الاستثمار الاجنبي الصادر	تدفق الاستثمار الاجنبي الوارد	صافي التدفقات
2004	0.300	-	2013	300	4904.1	5131.20	227.1
2005	515.3	88.7	2014	426.6	4540.3	4781.80	241.5
2006	383	305	2015	78	3316	3468.53	152.5
2007	971.8	7.9	2016	963.9	-6560.2	- 6255.9	304.3
2008	1855.7	33.6	2017	1822.1	- 5110.2	- 5032.4	77.80
2009	1598.3	71.9	2018	1526.4	- 5073.4	- 4885.1	188.3
2010	1396.2	124.9	2019	1271.3	- 3269.8	- 3076	194.2
2011	1882.3	366	2020	1516.3	- 3045	-2896	149
2012	3400.4	489.5		2910.9			

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وانتمان الصادات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، سنوات مختلفة.

ومن ثم بدأ الإنخفاض في الإستثمار بعد سنة 2014 نتيجة إضطراب الاوضاع السياسية والامنية المتمثلة بدخول عصابات داعش الارهابية وانخفاض أسعار النفط العالمية وانتشار حالات السلب والنهب ، إنَّ عدم الاستقرار الامني والسياسي يشكل أكبر العقبات أمام الاستثمار كونه يعمل على رفع تكلفة الحماية والأمن للمشاريع ويعد عاملاً طارداً للاستثمار ولا يوفر بيئة استثمارية جاذبة، ويتسبب في رفع المخاطرة وانخفاض العائد، وكان الانخفاض في سنة 2016 بقيمة سالبة (-6560.2) مليون دولار وظلت القيم السالبة حتى سنة 2020 التي سجلت (-3045) مليون دولار، وهذا ما أكده المؤشر العام لبيئة الإستثمار في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لمتوسط المدة (2017 – 2020) وكما يوضح الشكل (39) ، حيث جاء العراق في المرتبة (21) عربياً مع 9 دول مقارنة* ، بقيمة معيارية (-0.715) نقطة، فيما حلت الإمارات في المرتبة (1) على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية هي (1.203) نقطة. بينما شغلت البحرين المرتبة (2) عربياً والسادسة على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.579) نقطة. أما المرتبة (3) على مستوى الدول العربية فقد استحوذت عليها السعودية بقيمة معيارية بلغت (0.503) نقطة. وعلى مستوى دول المقارنة ، فقد حلت سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على مستوى دول المجموعة ككل بقيم معيارية هي (1.150) و (0.936) و (0.799) على التوالي.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

2- الإنفاق العام

تطور الإنفاق العام تطوراً كبيراً خلال المدة (2004 - 2020) وذلك لإتباع الحكومة سياسة مالية توسعية الغاية منها تطوير الإقتصاد العراقي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والوصول الى معدلات النمو

* دول المقارنة هي (البرازيل ، الهند ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، سنغافورة ، أسبانيا ، جنوب أفريقيا ، تايلند ، تركيا).

المطلوبة ، رافق هذا التطور زيادة الانفاق العسكري بصورة جعلت منه من الاولويات بسبب الظروف الامنية غير المستقرة التي شهدها البلد ، كذلك إرتفع الإنفاق الجاري نتيجة الزيادات الكبيرة في حجم رواتب الموظفين وارتفاع معدل التضخم وهيمنة القطاع العام والافتقار للتخطيط في عملية التخصيص الأمثل للموارد المالية حيث ذهب جلها للانفاق الجاري والقليل منها للانفاق الاستثماري على الرغم من ان هذا الأخير يعد الجزء الأهم من الانفاق الحكومي كونه قادر على إحداث تغييرات في النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية لإقتصاد البلد ، فضلا عن أن توجيه هذا الانفاق نحو القطاعات الانتاجية الاخرى كالصناعة والزراعة وتفعيل الكثير من المشاريع المعطلة يجعل من الاقتصاد العراقي قادرا على انتشال حالة الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات العامة وهو النفط الخام والخروج من دائرة الاعتماد المفرط على الاستيرادات بل الوصول الى الاكتفاء في الناتج والتوجه نحو تصدير الفائض وتعزيز قدرة البلد التنافسية مع بلدان العالم.

نلاحظ من الجدول (28) إن حجم الانفاق الحكومي في حالة تنام مستمر ففي سنة 2006 إرتفع الى (26,453) مليار دولار دينار بعد ان كان (17,954) مليار دولار سنة 2005، وتعود هذه الزيادة الى زيادة النفقات الجارية وبالأخص النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل وزيادة الرواتب والمخصصات الوظيفية ، وقد استمر الإنفاق العام بالتذبذب ضمن مستويات متصاعدة ، لقد قادت الارتفاعات في أسعار النفط إلى المزيد من الإيرادات النفطية للعراق وانخفاض الأسعار في سنة 2008 و 2009 لم يكن تأثيره كبيراً عليه، إذ سرعان ما بدأت الأسعار بالارتفاع ثانية ولاسيما السنوات (2010 – 2014) حتى وصل الانفاق العام إلى أعلى مستوى له سنة 2014 حيث بلغت (95,516) مليار دولار أمريكي ، إلا أنّ الصدمة الكبيرة كانت في منتصف سنة 2014 حيث انهارت الأسعار ثانية، واستمرت بالانخفاض فكانت بمثابة صدمة كبيرة على الاقتصاد العراقي، بحسب وصف صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 2015، والتي بدأت تداعياتها تظهر في سنة 2016 و 2017 وقد كانت هناك إدارة مشتركة للأزمة التي شهدتها العراق من قبل وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي ومستشاريه، ومع انخفاض إيرادات النفط التي تشكل مايقارب (90 %) من الإيرادات العامة فضلاً عن تدهور الأوضاع الأمنية ومحاربة داعش الارهابي تمخض عنها زيادة الانفاق العسكري الذي يعد جزءاً من الانفاق الجاري التي ارتفعت نسبته الى (78 %) من الانفاق الحكومي ، اما في سنة 2020 تعرض العراق لأزمة مزدوجة تمثلت بانخفاض اسعار النفط نتيجة تفشي فايروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي كان تأثره كبيراً بهذه الازمة ، ولذلك قدمت الحكومة المنح والاعانات لإفراد المجتمع للتخفيف من وطأة الأزمة وتوقف المصالح والأعمال بسبب مدد الاغلاق والحظر الشامل لذا ارتفعت حصة الانفاق الجاري الى مايقارب (89 %) وانخفضت حصة الانفاق الاستثماري الى (11%)، وعلى الرغم من انخفاض الانفاق الجاري بعد سنة 2009 إلا أنّ الفجوة مع الانفاق الاستثماري لاتزال كبيرة ، ففي سنة 2010 انخفض

الانفاق الجاري (72.2%) الى نسبة الى الانفاق العام ، فيما ارتفع الانفاق الاستثماري الى (27.8%) ، وفي سنة 2013 انخفض الانفاق الجاري الى ادى مستوى له (66.1%) فيما ارتفع الانفاق الاستثماري بالنسبة الى الانفاق العام الى (33.9%) وهو أعلى مستوى يصل اليه بعد سنة 2013 واصل الإنفاق الجاري ارتفاعه حتى بلغ (89.1%) كنسبة من الانفاق العام سنة 2020 ، ان ارتفاع الانفاق كنتاج لارتفاع مكونات الانفاق الجاري ، وجدير بالذكر أن الدولة خلال المدة من (2013-2017) اتبعت سياسة مالية إنكماشية لتحقيق الانضباط المالي بتقليص الانفاق العام بشقيه، واستندت اهداف السياسة المالية على الخطط التنموية الوطنية من خلال وضع محاور اساسية لبرامجها التنموية .

الجدول (28) تطور اجمالي الانفاق واجمالي الايرادات في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الإنفاق العام مليار دولار	نسبة الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق الاستثماري الى الإنفاق العام	إجمالي الإيرادات العامة مليار دولار	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة
2004	22,119	90.6	9.4	22,715	0.5	98.9
2005	17,954	82.7	17.3	27,571	1.2	97.5
2006	26,453	84.5	15.5	33,439	1.2	94.9
2007	31,100	80.2	19.8	43,505	2.2	94.7
2008	49,793	80.0	20.0	67,269	1.2	93.9
2009	44,929	80.0	20.0	47,187	6.0	88.5
2010	59,943	72.2	27.8	59,981	2.2	95.2
2011	67,314	77.4	22.6	92,997	1.6	90.1
2012	90,171	72.1	27.9	102,759	2.2	97.3
2013	91,657	66.1	33.9	114,732	2.5	97.2
2014	95,516	78.1	22.0	88,709	1.2	92.1
2015	59,157	73.6	26.4	55,857	3.0	77.1
2016	56,359	76.3	23.7	45,722	7.1	81.2
2017	63,437	78.2	21.8	65,060	8.2	84.2
2018	67,960	82.9	17.1	89,554	5.3	90.0
2019	93,885	78.1	21.9	90,392	3.7	92.0
2020	63,934	89.1	10.9	53,108	7.4	86.0

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.

أ- الاتفاق على التعليم

إنّ انتاج المعرفة على مستوى التعليم انتابه اخفاقات واضحة ، فالانتاج الثقافي ونشر المعرفة والابتكارات والبحث العلمي اصبح ضرورة في إطار التنافسية الدولية والانفتاح الاقتصادي ، ويعد الانفاق على التعليم من مؤشرات التقدم الاقتصادي في مختلف البلدان ، فهو استثمار مهم في بناء رأس المال البشري المنتج ، الا أن نسب الانفاق عليه في العراق ظلت متدنية جداً ، وبالرغم من تحسن الوضع الاقتصادي للعراق بعد سنة 2003 إلا أنّ نسبة الانفاق على التعليم لم تتحسن كثيراً بالمقارنة مع الدول

العربية فضلا عن الدول المتقدمة التي تزيد النسبة عندها عن (10%) من الناتج المحلي الاجمالي ، إن نسبة الإنفاق التعليمي في تذبذب مستمر وكانت تشكل (4%) في سنة 2004 ارتفعت لتصبح (4.5%) في سنة في سنة 2013. وبالرغم من ان نسبة الانفاق على التعليم قد ارتفعت من (1%) قبل سنة 2003 الى ما يقارب (7%) بعد عام 2014 غير انها تبقى منخفضة قياساً بالدول المتقدمة او حتى الدول العربية.

ان تزايد الإنفاق الاستثماري على التعليم من ناحية الحجم (2003 – 2020) لا يتناسب مع متطلبات التعليم العالي خصوصا وإن المتطلبات الحديثة تستلزم ضبط الجودة وتطوير المهارات، ومن ثم فإن الانفاق العام لم يؤد دوره المطلوب في تطوير التعليم العالي من جهة ، ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال من جهة اخرى . وان تدني نسبة الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق العام انعكست على تدني نسب الالتحاق وارتفاع نسب التسرب والهدر الأكاديمي وتدهور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتقدم أغلبها وعدم صلاحية بعضها وارتفاع نسب الاكتظاظ داخل الصف الواحد ، وعدم استجابة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل ، وهذا يعني ان الزيادة في النفقات على التعليم هي نفقات تشغيلية (رواتب واجور) ، حتى نلاحظ اليوم تدني جودة ونوعية التعليم وابتعاده عن المعايير المقبولة والمعتمدة عالمياً ، وخروج العراق من التصنيفات العالمية . وقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الى الانفاق العام (4.5%) في سنة 2004 ، واستمرت بالإرتفاع لتصل (13.1%) سنة 2009 ، بيد انها انخفضت بعد سنة 2013 حتى وصلت في سنة 214 الى (7.4%) ومن ثم عاودت الارتفاع للسنوات 2015 و 2016 بنسب (13.4%) و (13%) على التوالي، بعد هذه السنوات أخذت تنخفض النسبة الى أن وصلت في سنة 2020 الى (0.2%) (وهي أدنى نسبة منذ سنة 2003)¹ ، بسبب ازمة انخفاض اسعار النفط ونقشي فايروس كورونا سنة 2019 والتي أدت الى وانخفاض الإيرادات النفطية مادي الى انخفاض النفقات الموجه للتعليم ، ويعود سبب التذبذب في مجمل المدة الى عوامل منها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط الخام وكذلك السبل المتمثلة بترشيد الإنفاق الحكومي ، وهذا يعني ان الإيرادات النفطية تعد العامل المحدد للإنفاق على التعليم والمصدر الرئيس للإيرادات العامة في العراق .

أما الانفاق على البحث والتطوير العلمي فتشير التقارير الاحصائية للبنك الدولي الى ضعف حجمه في العراق نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وكانت أقل نسبة بالمقارنة مع الدول العربية وسجلت (0.04%) من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020 بعد ان كانت في سنة 2019 (0.03%)، في حين بلغت (1.45%) في الامارات العربية المتحدة وفي السعودية (0.52%) . أما في كوريا الجنوبية كانت (4.5%) وفي بلجيكا حققت (3.4%)². ان قلة التخصيصات الممنوحة للجامعات والمراكز البحثية لاستحداث

¹ - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنة 2014، الباب التاسع، احصاءات التربية والتعليم.

² - البنك الدولي، الانفاق على البحث العلمي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، العراق. 2020.

وتطوير المختبرات للارتقاء بجودة البحوث العلمية المنجزة اضافة الى نقص المختبرات المتخصصة لاتسهم في عملية اندماج الاقتصاد العراقي باقتصاد العالم ولايعزز قدرته التنافسية معها.

ب - الإنفاق على الصحة

يعد التمويل أحد الركائز المهمة لأي نظام صحي في العالم حيث تضع أغلب البلدان القطاع الصحي في أعلى سلم الأولويات عند توزيع الموارد المالية للبلاد لما للمؤشرات الصحية من أهمية كبيرة في عملية تحقيق التنمية بسبب العلاقة بين القدرات البشرية وعملية التنمية ، لقد اعتمد البنك الدولي تصنيف البلدان إلى متقدمة ونامية حسب معيار الإنفاق الصحي لتلك البلدان¹.

تعرض العراق لظروف استثنائية من قبيل الاوضاع السياسية والأمنية المضطربة ، حيث طالت عمليات السرقة والنهب والحرق العديد من المؤسسات الصحية بعد سنة 2003 فضلا عن تدهور البنية التحتية لهذا القطاع والتي كان لها الاثر الكبير والسيء على القطاع الصحي ، لذلك تبنت وزارة الصحة سنة 2004 رؤية استراتيجية لإعادة تأهيل مؤسسات القطاع الصحي بدءاً من مبدأ الرعاية الشاملة المجانية والممولة من العائدات الحكومية ، حيث وصل الإنفاق على الصحة كنسبة من الإنفاق العام في احسن الاحول الى نسبة لم تتجاوز (8%) وهي نسبة ضئيلة جداً من الإنفاق العام لا تصل الى مستوى الطموح لتدل على الإهمال والفتل الحكومي الكبير لهذا القطاع وفتل الحكومات السابقة في تطويره ، متزامناً مع الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والتناحرات السياسية التي القت بظلالها على كافة قطاعات الاقتصاد خاصة القطاع الصحي ، وهذه النسبة هي اقل بكثير من المستوى العالمي البالغ (15,4%)²، وهذا يؤشر إلى حد ما تراجع عدد المستشفيات وعدم التوسع بها على الرغم من الزيادة الملحوظة في نمو السكان وتدهور المستوى الصحي ، في سنة 2014 وبعد انخفاض أسعار النفط الخام ازداد تردي الخدمات الصحية في العراق وذلك بسبب انخفاض تمويل هذا القطاع انخفاض النفقات العامة مما أدى إلى انخفاض تخصيصات قطاع الصحة بشكل كبير من الموازنة العامة، وللمقارنة فإن مؤشر نسبة الأنفاق الصحي الحكومي من إجمالي الإنفاق الحكومي في سنة 2018 فقد حقق نسبة (6.2) وهي أعلى من مصر (4.2%) وأقل من ايران التي سجلت (21.8%) والاردن (12.4%) والسعودية (10.9%) و الكويت (8.9%)³، من مؤشرات هذه الدول يمكن ملاحظة ان التخصيصات للقطاع الصحي لازالت منخفضة في العراق ولاتجاري أغلب الدول العربية والاقليمية، وعلى العموم اتصفت السنوات من 2014 - 2020 م بانخفاض الإنفاق على الصحة ويعود هذا الانخفاض الى الازمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كانخفاض اسعار النفط العالمية وتعرض العراق لهجمات التنظيم الارهابي التي استمرت حتى سنة 2017 وتفشي فايروس كورونا في السنوات 2019 ، 2020.

¹ - البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، 2005.

² - تقرير منظمة الصحة العالمية ، مؤشرات الإنفاق الصحي ، 2010 ، ص 139.

³ - World health statistics: monitoring health for the SDGs, sustainable development goals, 2021, p.99.

ج - الانفاق على البنى التحتية

شهد العراق ثلاث حروب انهكته ودمرت نشاطه الاقتصادي وبنيته التحتية ، فمنذ اندلاع حرب الخليج الاولى (العراقية – الايرانية) سنة 1980 التي امتدت لثمانى سنوات وحرب الخليج الثانية (غزو الكويت) سنة 1991 الى الهجوم اللامريكي سنة 2003 ، اعقب هذه الحروب المدمرة حصار اقتصادي لم تختلف وطأته عنها ، حتى أنه تسبب في تدهور الاوضاع الاجتماعية فضلا عن الاقتصادية ، هذه الاحداث اجهزت على البنى التحتية مع ما تقادم منها بما في ذلك قطاعات الطاقة والكهرباء والماء وانظمة الخدمات العامة في الصحة والتعليم ومواقع التصنيع ومستودعات الخزن والطرق والجسور والمطارات والمباني العامة والمصانع والمركز الرئيس لشبكات الاتصال¹، وبعد سنة 2003 تركز اعادة الاعمار في العراق على مشروعات البنية التحتية ذات الجودة العالية والمكلفة في ذات الوقت مثل إعمار البنية التحتية للقطاع النفطي وبشكل خاص شبكة الخطوط الناقلة للنفط ، وتركز الانفاق الإستثماري على دعمتين رئيسيتين، الاولى تعتمد على القطاع الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا ويمول إستثماراته بطرق مختلفة ومتنوعة ، في حين يعتمد القطاع العام على ايراداته السيادية من وفورات في كافة القطاعات سواء كانت انتاجية ام خدمية، وأبرز مايميز حالة العراق هو الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الاستثماري ، حيث تم تقدير النفقات الاستثمارية بحوالي 186 مليار دولار للمدة 2010- 2014 تمول بواقع (30%) سنوياً من إجمالي الموازنة الاتحادية وتجسيدا لمبدأ الشراكة الوطنية بين القطاعين العام والخاص فان الأخير يشارك بحوالي (46.3%) من قيمة المبلغ الكلي أي مايعادل 86 مليار دولار في حين يسهم القطاع العام بما يقرب 100 مليار دولار مايعادل (53.3%)² من اجمالي الموازنة الاتحادية. وكحاولة من الحكومة للنهوض بواقع البنى التحتية فقد قدمت في ايلول 2012 مسودة قانون البنية التحتية الى البرلمان والذي يهدف الى تنفيذ مشاريع استراتيجية وخدمية بشكل تكاملي بطريقة الدفع الاجل ، وتضمنت المسودة الكلف الموزعة على القطاعات الاقتصادية لغرض تعزيز قدرتها الانتاجية والارتقاء بالواقع الاقتصادي والتنموي، لكن هذا القانون لم ير النور لان تطبيقه برأي المعارضين سوف يفتح الابواب أمام الفساد والهدر المالي واغراق العراق بالديون³. ويعاني اقتصاد العراق من ثنائية النفط والدولة التي انعكست بشكل سلبي على البنية التحتية ومن ثم على الاستقرار الاقتصادي أخيراً، إذ ان اعتماد الاقتصاد على النفط وإهمال القطاعات الأخرى يعني توليد مزيد من البطالة التي أخذت تشكل أرقاما مخيفه من 10% إلى 40%، خصوصاً وإن صناعته صناعة كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمل، حيث يعمل 1% من

¹ - محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، الطبعة الأولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، 2006، ص9.

² - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014، بغداد ، 2009، ص18.

³ - عقيل حميد جابر، واقع البنية التحتية وامكانات تطويرها – دراسة مقارنة في ضوء مشروع قانون البنية التحتية لعام 2012 والتجارب الاقليمية، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 8 ، 2014، ص ص115-118.

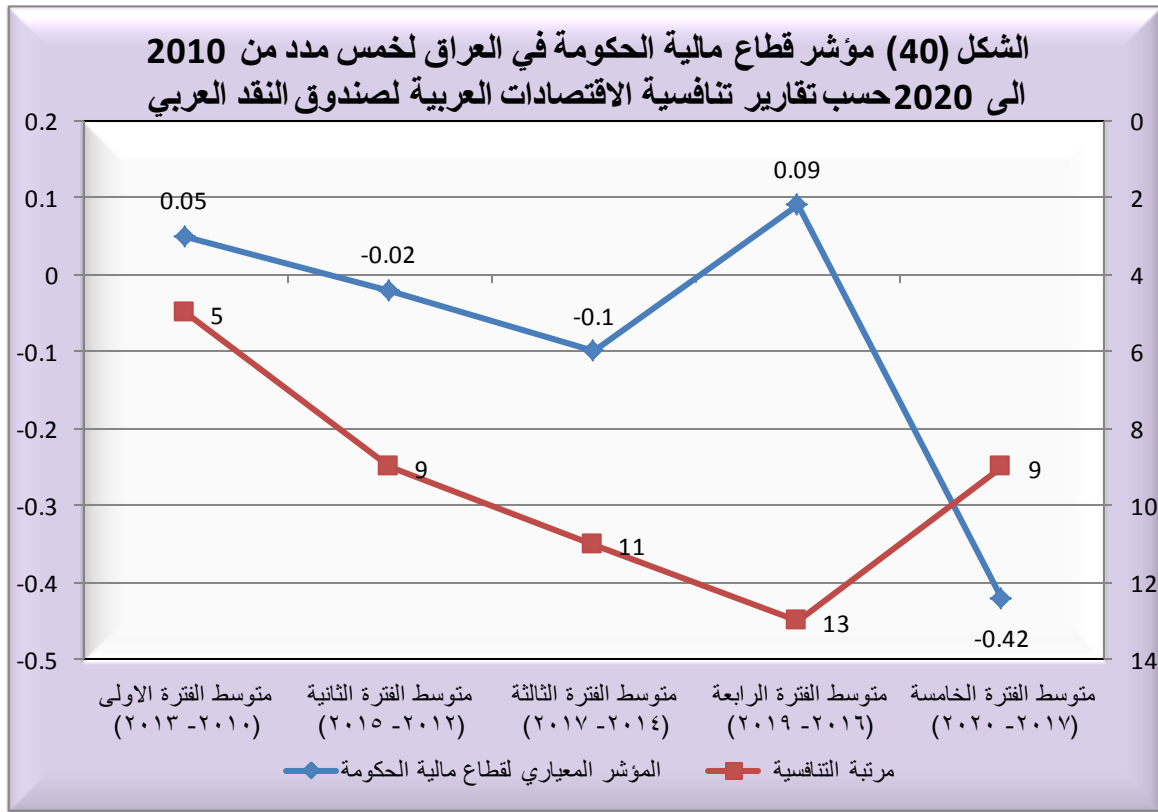
العراقيين في قطاع النفط مقابل عائداته التي تشكل 99% من الإيرادات الحكومية هذا من جانب. ومن جانب آخر إن تذبذب أسعار النفط وهيمنة الدولة عليه يعني انخفاض إيرادات المالية العامة وتخصيصات البنية التحتية بشكل خاص والتخصيصات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري بشكل عام. علماً إنها (البنية التحتية) تشكل جزءاً مهماً من المناخ الاستثماري الذي يحتل العراق فيه المرتبة 171 من أصل 190 دولة سنة 2019 .

ويعد تطوير البنية التحتية من أهم مسؤوليات الحكومة، وهو قطاع ذو تكلفة كبيرة، ومن الركائز التي يعتمد عليها مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي (Logistics Performanc Index)، ويتضمن جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق وتكنولوجيا المعلومات)¹. وفي تحليل مؤشر الأداء الحكومي لسنة 2020 تبين أن سويسرا أتت في المرتبة الأولى عالمياً من أصل (129) دولة تلتها لوكسمبورغ وأستراليا ونيوزيلاندا أما الإمارات فقد احتلت المرتبة (9) عالمياً والأولى عربياً والكويت جاءت في المرتبة (14) عالمياً والثانية عربياً واحتلت عمان وقطر المراتب (3) و (4) عربياً على التوالي ، أما العراق أتى متأخراً في المرتبة (123) وهي مرتبة قريبة من مراتب دول مثل انغولا وزامبيا ، وجاءت السودان بالمرتبة الأخيرة وهي (129)، ان مرتبة العراق بين دول العالم تشير بما لايقبل الشك الى تراجع أداء سياساته الاقتصادية وضعف الانفاق الحكومي على بنيته التحتية الامر الذي يجعل منه بيئة طاردة للاستثمار².

من كل ماتقدم لم يشغل العراق مراتب متقدمة في مؤشر مالية الحكومة العام ، وفضل مرتبة تنافسية حققها هي الخامسة لمتوسط المدة الأولى (2010 – 2013) في هذا المؤشر في تقارير تنافسية الاقتصادات العربية ، أما أدنى مرتبة فكانت (13) لمتوسط المدة الرابعة (2016 – 2019)، ومن الشكل (40) يمكن ملاحظة اتجاه الانخفاض التدريجي للمدد الخمس المدروسة ، ولو سلطنا الضوء على المدة الخامسة وهي الأخيرة نجد أن السعودية احتلت المرتبة التنافسية الأولى على مستوى المجموعة ككل في المؤشر المعياري لمالية الحكومة العام وجاءت الإمارات المرتبة الثانية المرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية، فكانت للمغرب أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المرتبة التنافسية الأولى على مستوى دول المقارنة ، والثاني على مستوى دول المجموعة ككل. أما المرتبة الثانية فكانت لكوريا الجنوبية، في حين حلت تايلاند في المرتبة الثالثة على مستوى دول المقارنة والرابعة على مستوى دول المجموعة ككل.

¹ - Jean François Arvis et al, *Connecting to Compete 'Trade Logistics in the Global Economy: The Logistics Performance Index and Its Indicators*. Washington: world bank.2018.

² - البنك الدولي ، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر، 2020.



المطلب الثاني : دور السياسة النقدية العراقية في تعزيز التنافسية الاقتصادية الدولية

فرضت حالة التغيير السياسي في العراق في عام 2003 واقعاً جديداً على الاقتصاد العراقي وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لأكثر من أربعين عاماً تأرجحت فيها فلسفة الدولة الاقتصادية ما بين التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مراحل أخرى. لذا كان لحالة التحول السياسي في البلد أن تؤدي إلى تغيير في النظام الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق الأمر الذي تطلب تشكيل العديد من ورشات العمل والتي ضمت اختصاصيين في الكثير من المجالات الاقتصادية وعقدت العديد من الاجتماعات مع اختصاصيين من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) من اجل وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي على غرار ما حصل في الكثير من الدول النامية (مصر، الأردن، دول أوربا الشرقية)، 2003. لكن استمرار جملة من التحديات الأخرى أوجدت المسوغ للبدء في عمليات الإصلاح الاقتصادي في محاور متعددة شكل القطاع المالي والمصرفي الجزء الأكبر منها وفي إصدار القرارات المتعلقة بتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي. بسبب تخلف البنية القانونية للنظام النقدي في العراق، كان لابد من اتخاذ بعض الخطوات وهي كما يلي:

1- التشريعات القانونية للسياسة النقدية

أ- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004: عُد هذا القانون الخطوة الجديدة الأولى باتجاه إصلاح النظام النقدي وجعله في مصاف البنوك المركزية العالمية ، فبموجب الفقرة (2) من المادة الثانية منه منح البنك استقلالاً تاماً عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية¹.

1- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، العراق، 2012 ، ص139.

ب- قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004: بموجب هذا القانون تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة لعمل البنوك تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون أية قيود تحد من تحركاته وفعاليتيه ، قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة 2004: تمخضت الخطوات الفاعلة التي اتخذها البنك المركزي في تطبيق قواعد ومبادئ مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن خروج العراق من المنطقة الرمادية ضمن التصنيف والتقييم الدولي لمنظمة العمل المالي (FATF)، الأمر الذي حال دون دخول العراق لمنطقة الحظر الدولي، وأبعد عنه تهديدات غلق منافذ النظام المالي الدولي¹. ثم تم اصدار قانون مكافحة غسيل الاموال رقم 39 لعام 2015 للحد من عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب التي تفاقمت بشكل كبير بسبب التطور التكنولوجي في العمل المصرفي والقطاع المالي الذي أدى تنوع طرق وأساليب الاحتيال التي تسبب اثاراً ضاره على الاقتصاد والمجتمع².

ت- صدور قانون 74 المتعلق بالقانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي، والذي يشتمل على مؤسستين مهمتين في قطاع رأس المال وهما سوق العراق للاوراق المالية وهدفه تعزيز مصالح المستثمرين في السوق بتنظيم وتسهيل التعاملات فيه ولينسجم مع مبدأ التنافسية والاخرى هي هيئة الأوراق المالية العراقي لأصدار القوانين والتقارير ومراقبة العمليات التجارية في السوق، كذلك تأسس بنك العراق للتجارة (T.B.I.) لتقديم الخدمات المالية وتسهيل الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات ، هذه المؤسسات اسهمت بشكل واضح في تحسن سعر صرف الدينار وفق توجهات الاصلاح الجديدة³.

2- مستجدات أدوات السياسة النقدية

كان البنك المركزي العراقي قبل حصول التغيير السياسي في عام 2003 يعتمد في مسابرة التغييرات الحاصلة في القطاع المصرفي على أدوات نقدية مباشرة أقل ما يقال عنها إنها عديمة الجدوى في محاولة منها إلى ضبط وحصر التغييرات في السوق النقدية، وبعد التغيير السياسي المذكور أعتمد البنك المركزي العراقي جملة من الأدوات الجديدة فضلاً عن الأدوات الكمية غير المباشرة في ضبط حركة السوق النقدية والمالية وانطلاقاً من قانون البنك المركزي العراقي المرقم (56) لسنة 2004. ومن هذه الأدوات:

- أ- عمليات السوق المفتوحة: ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة هي:
 - نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية: أتخذ البنك المركزي بعد عام 2003 سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق استحداث (نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) والتي نجحت نجاحاً كبيراً في رفع قيمة الدينار العراقي مما انعكس إيجاباً على المستوى العام للأسعار، إذ أسهمت هذه النافذة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وبصورة كبيرة وكذلك حسنت القدرة الشرائية للأفراد وزادت ثقتهم بأن الدينار أصبح مخزناً تاماً بدلاً من الدولار،
 - مزادات حوالات الخزينة: يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية وذلك بالإدارة السليمة للسيولة من خلال مزادات الأوراق المالية الحكومية (السندات و/أو حوالات الخزينة) بيعاً وشراءً.

1 - قانون مكافحة غسيل الاموال رقم 93 ، 2004 ، ص2.

2 - قانون مكافحة غسيل الاموال رقم 39 ، 2015 ، ص39.

3 - أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى أين ، ط1 ، دار المواهب ، العراق ، 2011 ، ص310.

ب- إنسجاما مع الاطار العام للسياسة النقدية في التوجه نحو اقتصاد السوق ، قرر مجلس إدارة البنك المركزي التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والأوراق المالية والأدوات المالية كافة¹، واعتمد البنك المركزي العراقي سعر فائدة (سعر السياسة) منذ 2005 بمعدل 6% ، ورفعته لـ 12% ومن ثم الى 16% في العام نفسه، وفي السنتين 2016 و2017 خفض مرتين الى 4.33% و 4% على التوالي، لتحفيز النشاط الائتماني لتمويل مشاريع التنمية ، وبسبب تخلف الجهاز المصرفي وضعف الوساطة المالية وهيمنة القطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي لم ينجح سعر الفائدة في أن يكون مثبتا اسميا ، لذلك اتخذت السياسة النقدية سعر الصرف كمتبثب اسمي لفاعليته في تعقيم الكتلة النقدية. ومع حركة الانتشطة الاقتصادية في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق لم يعد سعر الصرف الثابت ملائما وتم اختيار سعر الصرف المعوم المدار كنظام للصرف العراقي، واتخذت حرية سعر الصرف شكل مزادات يومية يغطي فيها البنك المركزي طلبات المصارف التجارية، الامر الذي قاد الى استقرار المستوى العام للأسعار وضبط السيولة وتوحيد أسعار الصرف.

استجابت السياسة النقدية بعد سنة 2014 للتحوّل السياسي والاقتصادي العام نتيجة للصدمة المزدوجة المالية والامنية ، حيث استطاع البنك المركزي العراقي أن يحافظ على مستوى مناسب لفجوة سعر الصرف بين السوق الرسمي والموازي وتحقيق استقرار أكبر في سعر الصرف²، وتنشيط وتمويل القطاع الحقيقي من خلال بمبادرات كمبادرة الـ 5 تريليون استطاعت بها السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي أحتواء أزمة انخفاض أسعار النفط لنفس السنة، كما قام البنك المركزي العراقي بتمويل العجز في الموازنة في المدة (2014-2017) بقررض مقداره 4.4 تريليون دينار عراقي ، وفي سنة 2018 استطاعت السياسة النقدية خفض معدل التضخم الى النسب 0.4% و 0.2% على التوالي ، أما احتياطيّات البنك المركزي فقد استمر البنك بإدارتها وفق المعايير الدولية وقد سجلت 76 تريليون دينار، وضمن اطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي وبغية تنفيذ المشروع التنموي وخلال سنة 2019 تم تخصيص (1) تريليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الذي اخذ الجهاز المركزي على عاتقه مهمة تنفيذها، واستطاع البنك المركزي في تحقيق استقرار كبير في سعر الصرف العراقي وتراجع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي، وفي نهاية السنة نفسها عصفّت بالسياسة النقدية تحديات عدة منها أزمة جائحة كورونا فمن ضمن اجراءاتها للتعامل مع الازمة استمرار البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة) ، إستئناف العمل بالنوافذ الإستثمارية للمصارف المفتوحة في البنك المركزي ، تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع الجارية من 15% الى 13% دعما للسيولة، وضمن دور السياسة النقدية في تخفيف العبء على قطاعات الأسر والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ظل تراجع التدفقات النقدية وتوقع ارتفاع نسبة الدين ، قدم

¹ - البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، 2004، ص15.
² - سنن الشيببي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، الامارات ، 2007 ، ص26.

البنك المركزي تسهيلات مصرفية بأعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وتمديد أجل سداد القروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة الصحية وتداعياتها بالإضافة الى هذا قام البنك المركزي بتخفيض تكلفة الاقتراض¹. في سنة 2020 ونتيجة تداعيات جائحة كورونا والإغلاقات الكبير للإقتصاد العالمي وتراجع اسعار النفط بشكل حاد، تم خفض قيمة الدينار العراقي من (1182) الى (1450) دينار للدولار الواحد، لتعظيم الإيرادات النفطية وتقليل العجز المالي الحكومي. ورغم التداعيات الإقتصادية والإجتماعية لسياسة خفض قيمة العملة وما تتطلبه من شروط مسبقة لنجاحها، تبقى سياسة مألوفة في العديد من البلدان، وخصوصا الناهضة منها. وقد استجابت الأسواق لصدمة سعر الصرف بشكل افضل من المتوقع².

1- عرض النقد

بإصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 والذي بموجب الفقرة (2) من المادة الثانية منه منح البنك استقلالاً تاماً عن الحكومة العراقية في تسيير عملياته المصرفية المركزية، وأصبحت السيطرة او التحكم بعرض النقد من أولى اهتمامات البنك المركزي ونتيجة لذلك توسع عرض النقد بشكل كبير بسبب إستقلال البنك المركزي وتوسع النشاط الاقتصادي بعد رفع العقوبات والحصار الاقتصادي وزيادة عمليات البناء والتوظيف ، فقد إرتفع عرض النقد ليبلغ 7.918 مليار دولار في سنة 2004، بعد هذه السنة أصبح الحفاظ على معدل مستقر في نمو عرض النقود من الأهداف الأساسية وذلك من خلال رفع او خفض المعروض النقدي للتأثير في النشاط الإقتصادي كما أن التغيير في المعروض النقدي لو آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي والأسعار، الجدول (29) يبين تطور عرض النقود بالمعنى الواسع وقد وضع البنك المركزي العراقي عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بأنه يمثل عرض النقد الضيق (M1) مضافا اليه الودائع الأخرى لكافة القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية، والودائع تشمل جميع انواع وودائع القطاعات الاقتصادية لدى المصارف التجارية في العراق³. واستمرت السيولة المحلية ممثلة بعرض النقد الواسع (M2) بالنمو وبمعدلات تكاد تكون متقاربة ، وهذه الزيادة نتجت عن الزيادة في نمو عرض النقد بالمعنى الضيق (M) والذي ارتفع من خلال ارتفاع العملة خارج البنوك وارتفاع الودائع الجارية، والتي كان للانفاق الحكومي الأثر الأكبر في إرتفاعها ، وبعد أن واصل عرض النقد إرتفاعه بمعدلات موجبة حقق معدل نمو سالب في سنة 2015 ليسجل 71.031 مليار دولار بعد ان حقق في سنة 2014 ماقيمته 76.234 مليار دولار ويعزى هذا الانخفاض للركود في مستوى النشاط الاقتصادي الذي تأثر بانخفاض أسعار النفط العالمية ودخول داعش للاراضي العراقية. لكن سرعان ماتعافى نمو عرض النقد في

1 - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2019، ص14.

2 - حيدر حسين ال طعمة ، العواقب الاقتصادية لإعادة تغيير سعر الصرف، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2022، ص1.

3 - البنك المركزي العراقي . النشرة الاحصائية السنوية ، 2011، ص5.

السنوات اللاحقة من سنة 2016 واستمر في الارتفاع ليسجل 100.176 مليار دولار في سنة 2020¹. ويلاحظ حصول تقارب في معدلات الزيادة لكل من العملة خارج البنوك والودائع الجارية فبعد ان سجلت العملة خارج البنوك 4.933 مليار دولار امريكي والودائع الجارية 2.056 مليار دولار ارتفعا وتقاربا كثيرا في سنة 2014 الى 30.363 مليار دولار للعملة خارج البنوك والى 30.825 مليار دولار للودائع الجارية كما يمكن ملاحظة انخفاض نسبة العملة خارج من عرض النقود للسنة نفسها الى 39.8% بعد ان كانت 62.3% في سنة 2004 ، وارتفاع نسبة الودائع الجارية من عرض النقد الى 40.4% وقد كانت 25.9% في سنة 2004، وعلى الرغم من اتخاذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات والتدابير من أجل إدارة عرض النقد والتحكم به لتحقيق الإستقرار السعري وضمان نظام مالي سليم والقصد من هذه التدابير هو تعزيز ثقة المؤسسات والافراد بالعملة المحلية وبالجهاز المصرفي كمحاولة لمنع التسرب النقدي من المصارف من خلال تقليل العملة بالتداول ، الا أن نسبة العملة خارج البنوك لعرض النقد لاتزال مرتفعة بالمقارنة مع معظم الدول النامية الامر الذي يشير الى ضعف قدرة البنك المركزي في السيطرة على حجم الكتلة النقدية ، فقد أخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي مع ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي. وان أي توسيع في حجم التعامل المصرفي يعني بالضرورة تحسن التعامل في الودائع المصرفية والاصول المالية المختلفة وانخفاض نسبة العملة في التداول الى عرض النقد ومن ثم تطور عادات الجمهور المصرفية ومن ثم ارتفاع مضاعف الائتمان، والعكس يبين مدى انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع ومن ثم عدم قدرة المؤسسات المصرفية من تعبئة مدخرات واموال المجتمع باتجاه الودائع او استخدامها في تراكم الأصول ومن ثم فأنها لاتؤدي أي دور ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي ويمكن قياس حجم التعامل المصرفي عن طريق مؤشر تطور حجم الودائع* . ان اجمالي الودائع في العراق خلال مدة الدراسة اتخذت مسارا تصاعديا وهذا جيد، اذ يدل على ارتفاع متنام في وعي الافراد والمؤسسات بأهمية المؤسسات المصرفية، لكن اذ ما انتقلنا الى حصة القطاع الخاص من الودائع مقارنة بحصة القطاع العام والحكومة المركزية فنجدها متواضعة جدا، وهذا يمكن تبريره بان الاقتصاد العراقي يهيمن عليه القطاع العام بسبب الظروف السياسية والامنية التي يعيشها العراق منذ

مدة².

¹ - البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية. 2020، ص21.
* ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني بالضرورة ارتفاع الوعي المصرفي للجمهور، والعكس يبين مدى انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع ومن ثم عدم قدرة المؤسسات المصرفية من تعبئة مدخرات واموال المجتمع باتجاه الودائع او استخدامها في تراكم الأصول ومن ثمفأنها لا تؤدي أي دور ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي، وبحسب كالتالي:
إجمالي الودائع

$$\text{مؤشر تطور الودائع} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{100} \times 100 \text{ للمزيد انظر:}$$

- إلهام خزل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة - العراق، 2021، ص6.

² - مصطفى كامل رشيد سهيلة عبد الزهرة مستور ، الاصلاح المصرفي الواقع والمعالجات لتتنوع مصادر الناتج في العراق ، 2017 ، ص10.

الجدول (29) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق للمدة (2004-2020)

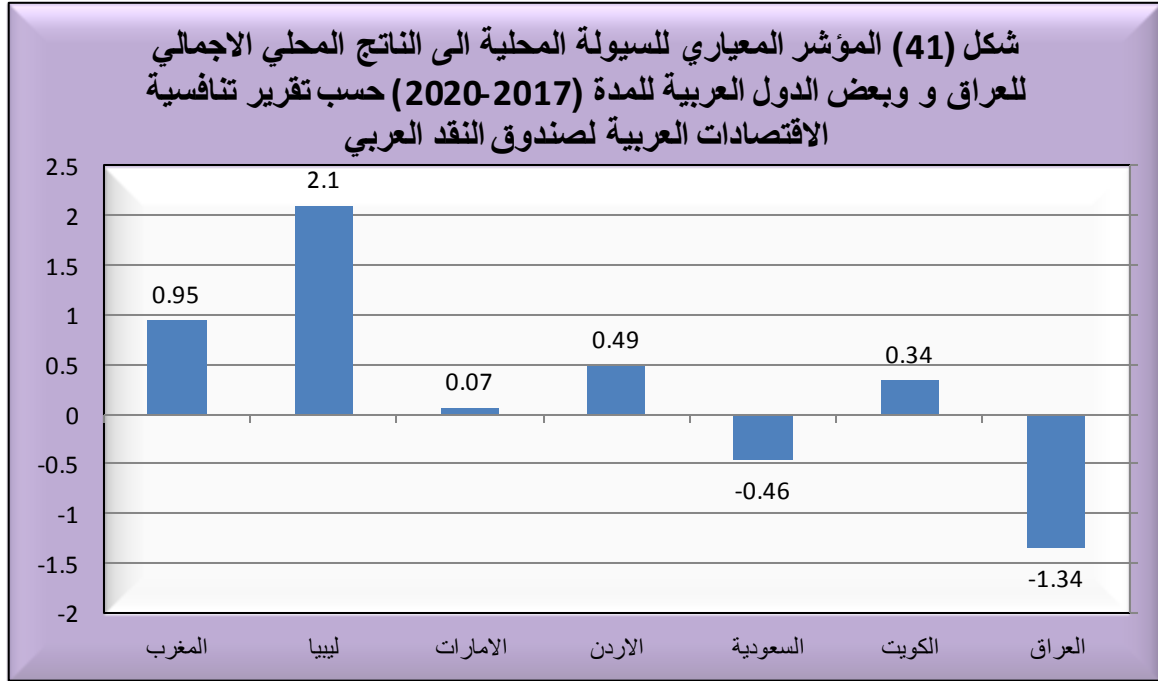
مليار دولار

السنة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	عرض النقود M2	نسبة العملة في التداول/عرض النقد	نسبة الودائع الجارية/عرض النقد
2004	4.933	2.056	7.918	62.3	25.9
2005	6.203	1.556	9.847	62.9	15.8
2006	7.476	3.062	14.349	52.1	21.3
2007	11.340	6.174	21.450	52.8	28.7
2008	15.500	8.128	29.222	53.0	27.8
2009	18.611	13.268	38.765	48.0	34.2
2010	20.805	23.419	51.529	40.3	45.4
2011	24.177	29.219	61.595	39.2	47.4
2012	26.238	28.423	64.610	40.6	43.9
2013	30.013	33.306	75.065	39.9	44.3
2014	30.363	30.825	76.234	39.8	40.4
2015	29.290	25.697	71.031	41.2	36.1
2016	35.357	24.082	76.029	46.5	31.6
2017	26.405	24.789	78.031	33.8	31.7
2018	34.031	31.370	80.160	42.4	39.1
2019	40.032	32.884	86.925	46.0	37.8
2020	50.409	36.442	100.176	50.3	36.3
معدل النمو المركب لعرض النقود للمدة (2020-2004):					17.18%

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، للسنوات (2020-2004) ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

* تم تحويل قيم العرض النقدي (M1) والعملة خارج البنوك والايذاع الجاري من الدينار الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على أسعار الصرف المقابلة لكل سنة.

وبالمقارنة مع المتوسط العالمي (121%) للعمق المالي والذي يرتفع بارتفاع نسبة العرض النقدي للنتائج ، فإن العراق ورغم التحسن في هذه النسبة إلا انه لا يزال متأخرا عن الدول العربية فضلا عن الدول المتقدمة ، لذلك جاء في مرتبة متواضعة في المؤشر المعياري للسيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي بـ (-1.34) ، فيما تصدرت ليبيا والمغرب والأردن في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (2.10) و (0.95) و (0.50) نقطة على التوالي، وبالنسبة لدول المقارنة ، جاءت كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى هذه الدول، والشكل (41) يوضح ذلك.



المصدر: صندوق النقد العربي ، "قاعدة بيانات الاقتصادية" ، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي.

3- سعر الفائدة

يكون استهداف البنك المركزي لمبدأ سعر الفائدة أكثر واقعية من استهداف المعروض النقدي، وهذا الوصف ينسجم مع البنوك المركزية في الدول المتقدمة، التي تستهدف مبدأ معدل الفائدة قصير الأجل على القروض ما بين المصارف في مجال صناعتها للسياسة النقدية قصيرة الأجل وبناء سياسة طويلة الأجل مرتكزة على المتغير الأكثر أهمية اقتصادياً وهو الإستقرار السعري طويل الأجل. ولسعر الفائدة آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية فضلاً عن أثره في الإستثمار، إذ يتعدى أثر سعر الفائدة حتى يشمل تأثيره في سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الإئتمان والذي يلقي بأثره على الإستثمار والإنتاج سلباً مما يؤثر بشكل أو بآخر على الصادرات، ومن ثم على المستوى التوازني للدخل ومعدل دخل الفرد، إن هيكل أسعار الفائدة المحلية في العراق تتكون بشكل عام من أسعار فائدة المصارف التجارية وأسعار فائدة البنك المركزي العراقي ، فأسعار فائدة المصارف التجارية : تتألف أسعار فائدة المصارف التجارية من طيف واسع من أسعار الفائدة متنوعة الآجال ، ويتضح من الجدول (30) بإنها تأثرت بسوق النفط العراقي فقد انخفضت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر حيث بلغت (6.4%) سنة 2009 بعد أن كانت (9.8%) سنة 2008 وسجلت (4.8%) سنة 2014 واستمرت بالانخفاض وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2018 مسجلة (4.3%) قبل ان ترتفع ارتفاعاً طفيفاً في سنتي 2019 و 2020 الى (4.13%) و (4.15%) على التوالي وسبب هذا الإرتفاع الصدمة المزدوجة لانخفاض اسعار

النفط وتفشي فايروس كورونا . أما الفائدة على الإقراض فقد تأثرت هي الأخرى بصدمات القطاع النفطي إذ انخفضت أسعار الفائدة على الإقراض قصير ومتوسط وطويل الأجل سنة 2009 الى (15.06%)، (14.3%) ، (15.2%) على التوالي. وواصلت الانخفاض في سنة 2014 الى (12.4%) ، (12.3%) ، (12.9%) على التوالي، وفي سنة 2020 انخفضت هذه المعدلات الى (12.2%) ، (12.1%) ، (11.9%) على التوالي ، ان هذا الإنخفاض في أسعار الفائدة على الإقراض ينبغي ان يحفز بدوره الإستثمار ومن ثم الناتج القومي، لكن هذا الأمر لم يتحقق بسبب ضبابية المناخ الاستثماري في العراق والمشاكل الداخلية التي يعاني منها الإقتصاد العراقي من تفشي الفساد الإداري وضعف تطبيق القانون، فضلا عن الاضطراب الأمني والسياسي . اما القسم الثاني في هيكل سعر فائدة البنك المركزي وهو (سعر السياسة)* الذي اتخذ اتجاهاً تصاعدياً للمدة (2004-2007) مايعني تبني سياسة نقدية انكماشية تعمل على مكافحة الضغوط التضخمية السائدة في البلد، ومع ارتفاع الصادرات النفطية وتحقق فوائض مالية عالية تمثلت بزيادة مضطردة في الاحتياطي من النقد الاجنبي لدى المركزي العراقي ما قاد الى اتباع سياسة توسعية وتسبب بانخفاض سعر السياسة لدعم المؤسسة المصرفية والمالية على زيادة نشاطها ورفع كفاءة ادائها، وبذلك اتجه سعر السياسة للانخفاض سنة 2008 حيث بلغ (15%) بيد أنه تعرض الى انخفاض حاد بلغ (7%) نتيجة انخفاض الصادرات النفطية بسبب تداعيات ازمة الرهن العقاري . وان ذلك الإنخفاض الحاد تسبب باتجاه متناقص لسعر السياسة لباقي مدة الدراسة ، ويمكن ملاحظة ان سعر السياسة و الملجأ الأخير للإقراض قد اتخذ مسارا ثابتا للمدة (2010-2015) و (2016-2020)¹، مايدل على ثبات السياسة النقدية والثقة العالية التي تمتعت بها في السيطرة على الأسعار المحلية والإستقرار المالي، بالرغم من المشاكل والتحديات التي تجابهها من قبيل الضغوط النقدية المتأتية من السياسة المالية واعتماد الإقتصاد العراقي على المورد النفطي والذي تسبب بتأخير كبير في عجلة الإنتاج المحلي لصالح الإستيرادات التي ضاعفت العبء على البنك المركزي العراقي من اجل تحقيق استقرار لسعر الصرف العراقي من خلال نافذة العملة الأجنبية والتوازن المستقر للمتغيرات النقدية المحلية. وفي حال مقارنة العراق مع الصين فقد حقق العراق معدلات تصاعدية في هامش سعر الفائدة (وهو سعر الاقراض مطروحا منه سعر الابداع) ، بدايةً مع سنة 2004 بنسبة (6,16%) وهذا ناتج عن ان المصارف التجارية العراقية تفرض اسعار فائدة على القروض بمعدلات عالية بينما تكون اسعار الفائدة على الودائع منخفضة نتيجة محدودية الادوات المصرفية التي تعود بالارباح على المصارف

* سعر السياسة (Policy Rate) هو معدل الفائدة للبنك المركزي ويستخدم سعر الفائدة كأداة تأشيرية في مساعدة لأطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة من أجل التسهيلات القائمة (قروض وابداعات) وإعتماد سعر الفائدة السياسة كهدف تشغيلي Operational Target للسيطرة على السيولة النقدية ليكون بمثابة بوصلة ملاحية للتأثير على سلوك اسعار الفائدة ، في بعض البلدان ، يكون هو معدل الخصم بينما في بلدان أخرى هو معدل اتقافية إعادة الشراء ، للمزيد انظر:

- Statista , Statista Research Department , Central bank policy rates in advanced and emerging economies 2019-2022.

<https://www.statista.com/statistics/1034304/central-bank-policy-rates-advanced-emerging-economies/>.

¹ البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي .

التجارية كذلك المخاطر المتوقعة من تقديم القروض كعدم قدرة المقترض على السداد ، ومعظم أرباح هذه المصارف تتركز شراؤها وبيعها للدولار والحصول على الفرق من العملتين ، في سنة 2016 انخفض هامش سعر الفائدة الى 7.5% وانخفضت الارباح المصرفية قياساً بالسنوات السابقة الا ان هذه النسبة تبقى مرتفعة وتقود الأفراد الى تقليل التوجه نحو الحصول على قروض من المصارف التجارية والبحث عن مجالات اخرى من ناحية اخرى فان تخفيض الفائدة على الودائع سوف تدفع بالمودين الى الاحجام عن ايداع اموالهم عند المصارف كون سعر الفائدة على الوديعة منخفض ومن ثم يبحث الزبائن عن مجالات استثمارية بعيدا عن المصارف التجارية، أما ما يخص البنك المركزي الصيني فيهدف الى دفع المصارف التجارية الصينية الى تخفيض هامش سعر الفائدة وذلك لتحفيز الطلب الى الائتمان من جانب ومن جانب آخر جعل سعر الصرف أكثر حركية بقوى السوق بتوسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الاقراض ، بذلك عمدت الصين الى التضحية بمنافعها في سبيل تنشيط الاقتصاد. كذلك فإن عدم فاعلية سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي يعود الى كلفة الفرصة البديلة والمتمثلة بنافذة العملة والتي تجني منها المصارف أرباح تفوق متوسط أسعار الفائدة¹.

الجدول (30) تطور أسعار الفائدة وأسعار فائدة البنك المركزي والاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2004-2020)

السنة	الفائدة على الاقراض طويل الاجل	الفائدة على الاقراض متوسط الاجل	الافائدة على الاقراض قصير الاجل	سعر السياسة	الملجأ الأخير للاقراض	الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار
2004	13.5	12.9	12.7	6	9.5	0.30
2005	14.7	14	13.9	7	10.5	0.52
2006	16.2	15.7	15.1	16	19.5	0.38
2007	20.5	21.8	20.6	20	23.5	0.97
2008	18	17.8	18.1	15	18.5	1.86
2009	15.2	14.3	15	7	10.5	1.60
2010	14.1	13.1	14.2	6	9.5	1.40
2011	13.9	13.7	14.1	6	9.5	2.08
2012	13.5	12.8	13.7	6	9.5	3.40
2013	13.7	13.01	13.4	6	9.5	5.13
2014	12.9	12.3	12.4	6	9.5	4.78
2015	11.9	12.2	12.3	6	9.5	3.46
2016	11.8	12.2	12.3	4	7.5	(6.26)
2017	12.1	12.3	12.5	4	7.5	(5.03)
2018	11.8	11.9	12.1	4	7.5	(4.89)
2019	12	11.8	12.2	4	7.5	(3.08)
2020	11.9	12.1	12.2	4	7.5	(3.15)

المصدر: 1- البنك المركزي، الموقع الاحصائي، للسنوات (2004-2020). 2-البنك الدولي

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر حالة دراسية للمدة 1975-2006 اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2007، ص66.

ولابد من الإشارة الى أن معظم البلدان المتقدمة والنامية توجهت إلى استخدام معدلات الفائدة قصيرة الأجل كأداة رئيسة للسياسة النقدية بدلا من المجلات النقدية (عرض النقود) ، ومن ثم اتخاذ فائدة البنك المركزي القصيرة الأجل جدا كمتبث اسمي (Nominal Anchor) وهو ما حاول المركزي العراقي استهدافه، إلا أن تخلف الجهاز المصرفي، وضعف وساطته المالية وهيمنة القطاع العام على ما يقارب (80%) من الناتج المحلي الإجمالي والباقي (20%) للقطاع الخاص وبأنشطة خدمية في الغالب، جعل من دور الفائدة منخفضة، وعليه فإن الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي واستحواذ القطاع النفطي على (70%) من الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن كون إيراداته تسهم بأكثر من (94%) من إيرادات الموازنة العامة ، أسهمت أيضا في تضاول دور الفائدة المصرفية والوساطة المصرفية في تسيير النشاط الكلي ، لهذا فإن سعر الصرف هو المتغير المرشح للعب دور المثبت الاسمي للسياسة النقدية في العراق ¹.

أ - مؤشر تطور الائتمان

يعدّ مؤشر تطور الائتمان وهو (نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي) أحد المؤشرات المستخدمة بشكل واسع في الأدبيات المالية والمصرفية لقياس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح القروض الى الاستثمار التي تحقق عوائد عالية ، على أساس إن زيادة نسبة الائتمان الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي تعبر عن تطور وكفاءة النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المصرفية كإعكاس لتطور الوساطة المصرفية في الأقتصاد من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وإنخفاض تكاليفها، إن معظم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الموجه نحو القطاعات الأقتصادية الأنتاجية يعزز من قدرة هذه القطاعات، ويضمن لها السيولة المطلوبة ، لذلك فإن إرتفاع نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الأجمالي، يشير الى تعزيز مؤشرات العمق المالي والمصرفي، وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والأقتصاد الحقيقي ². في العراق كان مؤشر العمق المصرفي (نسبة الائتمان النقدي للقطاع الخاص) منخفضة جداً بنسبة (1.3%) في سنة 2004 ، إلا أنه شهد إرتفاعاً مستمراً وبمعدلات طفيفة خلال السنوات (2005 – 2016) ماعدا سنة 2015 ، كون معدلات النمو في الائتمان النقدي للقطاع الخاص أعلى من معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الأجمالي في السنوات (2010 - 2012) وبسبب إرتفاع حجم الائتمان النقدي من جهة وإنخفاض حجم الناتج المحلي الأجمالي من جهة أخرى كما في السنوات (2013 - 2016) ، أما بالنسبة لسنة 2015 والتي شهدت إرتفاعاً نسبياً (8.8%) نتيجة للأنخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الأجمالي بالمقارنة مع بقية السنوات، لكن الملاحظ أن مؤشر العمق المصرفي بدأ بالأنخفاض في السنتين 2017 و 2018

¹ - محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 21، العدد 65 ، لبنان، 2014، ص38.

² - أشرف ، عزام محمود عزام ، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية واثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة سوق العمل الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، فلسطين، 2017، ص40.

لانخفاض معدلات النمو في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بالنسبة لمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، والناجم عن تحسن الظروف الأمنية والأقتصادية، وكذلك بسبب إرتفاع حجم الناتج النفطي لإرتفاع سعر النفط في سوق النفط الدولية، والذي أرى أثره الإيجابي على حجم الناتج المحلي الإجمالي على أساس أن الناتج النفطي يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، في سنة 2019 إنخفض مؤشر الائتمان الى (7%) لإرتفاع الناتج المحلي الاجمالي غير أنه إرتفع بنسبة كبيرة قياساً بالسنوات السابقة الى (13.1%) ، لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً كبيراً بفعل الازمة الصحية العالمية (وباء كورونا) وما رافقها من تراجع في اسعار النفط العالمية وإرتفاع الائتمان المقدم للقطاع الخاص لهذه السنة. ومن الجدول (31) يمكن ملاحظة ضعف الائتمان المقدم للقطاع الخاص من المصارف نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهو الأوطأ في العالم ، إذ كانت النسبة في سنة 2004 لا تتعدى (1.3%)، في حين كانت في الاردن (74.7%) وفي الصين (118.6%) ، اما في نهاية المدة المدروسة اي في سنة 2020 لم تتحسن كثيراً هذه النسبة للعراق وسجلت (13%) ، خصوصاً مع مقارنتها بباقي الدول ، فالصين وصلت النسبة فيها (182.9%) ، وهذه النسب تشير لمدى تخلف العراق في منح الائتمان للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الاجمالي.

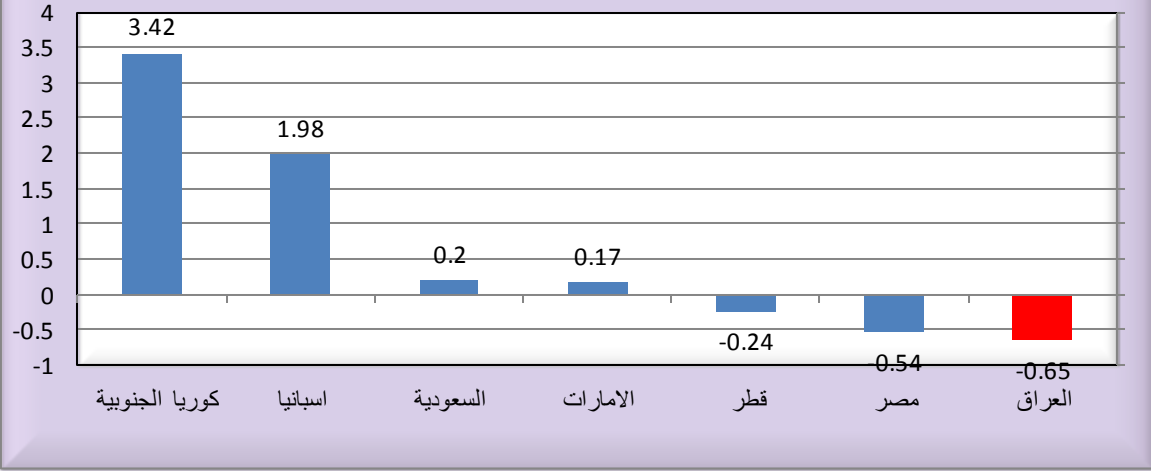
الجدول (31) تطور الائتمان النقدي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الدول العربية والصين للمدة (2004-2020)

الدول	العراق	الأردن	مصر	قطر	الجزائر	الصين	السنوات
	1.3	74.7	54	29	11	118.6	2004
	1.6	88.1	51.2	33.7	11.9	111.8	2005
	2.3	91.8	49.3	36	12.1	109.2	2006
	2.5	91.6	45.5	41.6	13	105.8	2007
	2.7	78.4	42.8	40.8	12.8	102	2008
	3.8	73.3	36.1	51.7	16.3	124.4	2009
	5.3	72.2	33.1	44.7	15.2	126.6	2010
	5.4	72.5	31.2	39.8	13.7	123.1	2011
	5.8	71.9	27.4	37.1	14	128.9	2012
	6.2	71.3	26.2	40	16.5	134.3	2013
	6.8	67.6	25.6	46.1	18.4	140.2	2014
	8.8	67.7	26.3	70.8	21.7	152.6	2015
	8.5	72.2	34.1	79.8	22.9	156.2	2016
	7.9	76.1	28.5	77.3	24.8	124.6	2017
	7	77.7	25.6	77.1	25.1	157.8	2018
	8.8	76.9	24	100.9	25.8	195.4	2019
	13.10	83.1	27.10	138.9	29.7	182.9	2020
متوسط المدة 2020-2004	5.7	76.8	34.6	58	17.2	127.6	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)).

ويشير المؤشر المعياري لحجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص ، كما في الشكل (42)، الى أن العراق حلّ في المرتبة التنافسية 26 بقيمة معيارية (-0.65) وهي مرتبة متدنية جداً، فيما سجلت والسعودية والأمارات الإمارات الأولى والثانية على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغ (0.203) و (0.169) نقطة، فيما حلّت قطر في المرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (-0.24) نقطة. وعلى مستوى دول المقارنة، حلّت كوريا الجنوبية وإسبانيا في المرتبة التنافسية الأولى والثانية على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت نحو (3.42) و (1.98) نقطة على التوالي.

شكل (42) المؤشر المعياري لحجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك في العراق ودول عربية ودول مقارنة حسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لصندوق النقد العربي للمتوسط المدة (2017 - 2020)



المصدر : المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية ، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

ب - دور سعر الفائدة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

بعد سنة 2003 قام البنك المركزي العراقي بتحرير هيكل أسعار الفائدة وأعطيت مهمة تحديد اسعار الفائدة لمجلس إدارات المصارف لتعمل هذه المصارف على اساس تنافسي لجذب الودائع او منح الائتمان ، ان المضي في تحرير اسعار الفائدة وتحقيق البنك المركزي أهدافه في اصلاح الاقتصاد الكلي يعمل على جذب المستثمر الأجنبي الذي يفضل الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي، وهذا ما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها ، ولسعر الفائدة دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي حالة رفع معدل سعر الفائدة سيؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل رؤوس أموال أجنبية، مما يؤدي الى رفع سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض النقدي من العملات الاجنبية، أما إذا كان سعر الفائدة (سعر السياسة) مرتفع لدى الدول الاخرى مقارنة بالعراق فإن الإستثمارات المحلية سوف تغادر مفسرة بذلك تناقص في المعروض من العملات الأجنبية ومن ثم ينخفض سعر الصرف ويهرب الإستثمار الاجنبي المباشر ، حيث يبين الجدول (30) أن معدلات أسعار الفائدة كانت مستقرة خلال المدة (2004-2005) بنسبة (6%) و (7%) على التوالي، وهي نسب مقبولة، رافقها تدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (0.30) ، (0.52) مليار دولار على التوالي خلال نفس المدة، وهي نسب منخفضة خصوصاً وان العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة عكسية وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية بمعنى إن انخفاض معدلات الفائدة من شأنها ان تعمل على رفع معدلات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والعكس صحيح. وخلال السنوات 2006، 2007 ، 2008 رفع البنك المركزي سعر الفائدة رغبة منه في تخفيض معدل التضخم المرتفع بالمقابل رافق هذا الرفع في سعر الفائدة زيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (0.38) ، (0.97) ، (1.86) مليار دولار على التوالي وهذا لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، ولتعاود معدلات الفائدة الانخفاض مره أخرى خلال المدة

(2009-2018) ، وان هذا التخفيض يأتي ضمن المساعي الرامية الى دعم الاقتصاد الوطني والمؤسسات من خلال تخفيض بعض الاعباء عليها ومن ثم دعم الاستثمار المحلي وكان هذا القرار نتيجة لتخفيض نمو معدل اعادة الخصم مما يساعد في تنشيط العمليات المصرفية التي تفضي الى دعم القروض الاستثمارية. أما خلال (2013-2020) يمكن ملاحظة إستقرار أسعار الفائدة بنسب تتراوح بين (4% - 6%) ، لكن مع استقرارها في هذه المدة الا انه رافقها خروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في البلاد خلال نفس المدة، وهذا لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية أيضاً، ومن المهم ذكر أن عنصر المخاطرة وانعدام الاستقرار الاقتصادي والامني وتفشي ظاهرة الفساد المالية والاداري والافتقار في امكانية توفير بيئة استثمارية تتكيف مع الظروف والتغيرات الاقتصادية ، كل ذلك كان له انعكاسات سلبية أدت الى خروج الاستثمارات من البلد ، تجسدت بالقيم السلبية على تلك التدفقات بدءاً من سنة 2013 التي سجلت (-2.34) مليار دولار حتى سنة 2020 بقيمة (-3.15) مليار دولار أمريكي¹.

5- سعر الصرف

توجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد سنة 2003 صوب الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي ومن ثم تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف فضلاً عن تحجيم هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية بمنح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في رسم السياسة النقدية دون تدخل من قبل الدولة ، وكان مسوغ هذا الانفتاح هو محاولة الإستفادة من المزايا التي يمكن ان يحصل عليها العراق من السوق المالية الدولية لا سيما من تدفقات رأس المال العائم والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، كل ذلك كجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى رفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد وتنويع الاقتصاد الوطني وازالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ، أملاً في أن يؤدي كل ذلك الى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، من الجدول (32) يمكن ان نلاحظ تطور سعر الصرف في العراق والذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020) حيث ارتفعت قيمة سعر صرف الدينار العراقي بصورة كبيرة جدا سنة 2004 (1453) دينار لكل دولار في السوق الموازي و (1452) طبقاً للسعر الرسمي نتيجة لعملية إستبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول، وما تمتعت به من قبول عام حيث توفر الثقة بها لصعوبة تزويرها ما أسهم في زيادة الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة إضافة إلى تطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور الطفيف سنة 2005 ليبلغ (1472) في السوق الموازي و(1469) بحسب السعر الرسمي نتيجة التدهور الامني آنذاك مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها، بعد سنة 2007 بدء يتحسن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي ، ففي سنة 2020 صارت قيمة الدينار العراقي تساوي 1190 للدولار الأمريكي الواحد² ، وان هذا التحسن النسبي في قيمة الدينار العراقي جاء منسجماً مع حاجة الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف الجهاز الانتاجي وتراجع

¹ - البنك الدولي ، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - العراق.

² - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي و المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد، 2018، ص30.

معدلات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعدم قدرة القطاعات الحقيقية على تلبية متطلبات الاشباع الكلي مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن بين العرض والطلب الكليين عند مستويات سعرية أعلى والذي يسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لذلك فقد تم معالجة هذا الاختلال والنقص في العرض السلعي عن طريق ازالة القيود على الواردات لسد متطلبات السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار. أخذ سعر الدولار الرسمي ينخفض تدريجياً حتى وصل إلى (1166) سنة 2012 ، لكن أدى ذلك إلى التباعد ما بين السعريين ليصل إلى (67) نقطة وبنسبة (5.74 %) في سنة 2012 ليصل سعر السوق الموازي الى (1233) دينار الدولار الأمريكي نتيجة لزيادة الطلب على الدولار الأمريكي في السوق العراقية والسبب في ذلك العقوبات الأمريكية على إيران وما ترتب عليه من تهريب العملة إلى إيران عن طريق السوق العراقية وكذلك اتساع عمليات غسل الأموال في العراق عن طريق مزاد العملة الأجنبية ، وعاود الانخفاض إلى (26) نقطة سنة 2014 وبنسبة (2.18 %)، بيد أنه سرعان ما ارتفع مجدداً إلى (57) نقطة في سنة 2015 وبنسبة بلغت (4.78 %) ، ومن ثم ارتفع الفارق ما بين السعريين إلى (85) نقطة سنة 2016 وبنسبة بلغت (7.14 %)، لكنه أخذ يتراجع بعد ذلك ليصل إلى (6) نقاط عام (2019) وبنسبة بلغت (0.50 %)، إلا أن هذا التراجع لم يستمر طويلاً وعاد مرتفعاً إلى (37) نقطة عام (2020) وبنسبة بلغت (3.10 %)، إن نظام سعر الصرف في العراق أخذ يتغير بشكل تدريجي من نظام صرف معوم مدار الى نظام شبه ثابت خصوصاً بعد سنة 2008 ولعد أسباب منها الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي التي أسست للتلازم بين عوائد النفط بالعملة الاجنبية والاصدار النقدي ، أضف الى ذلك سياسة التدخل من قبل السياسة النقدية بهدف استقرار سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي من ناحية ومن ناحية أخرى مواجهة الضغوط التضخمية المتنامية.

وقد أسهمت الزيادة التي تحققت في مبيعات الدولار عبر نافذة بيع العملة والتي بلغت في سنة 2019 نحو (51,127) مليار دولار ، في حصول تراجع نسبي في سعر السوق الموازي خلال سنتي 2018 – 2019 ، اذ بلغ معدل السعر الموازي (1208 و 1196) على التوالي ، إلا أنّ انخفاض إيرادات النفط بسبب انخفاض الأسعار والكميات المصدرة نتيجةً لحالة الركود في الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 ، قد أدى مرةً أخرى الى زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي الذي تجاوز معدلاته الطبيعية في منتصف كانون الأول 2020 ، والذي بلغ حدود (1227) تحت ضغط الظروف التي تولدت عن الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العراقي في هذا العام وازدياد الدور الذي تمارسه عوامل الطلب غير الحقيقية والمضاربة في سوق العملة ، وتوقعات السوق بتخفيض قيمة الدينار كاجراء لتمويل العجز ، ممّا ولّد القلق لدى حَمَلَةِ الدينار باتجاه شراء الدولار.

جدول (32) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الموازي	نسبة الفرق بين السعريين
2004	1452	1453	0.06
2005	1469	1472	0.20
2006	1467	1475	40.5
2007	1255	1267	0.95
2008	1193	1203	0.83
2009	1170	1182	1
2010	1170	1182	1
2011	1170	1196	2.22
2012	1166	1233	5.74
2013	1166	1232	5.66
2014	1188	1214	2.18
2015	1190	1247	4.78
2016	1190	1275	7.14
2017	1190	1258	5.71
2018	1190	1208	1.51
2019	1190	1196	0.50
2020	1190	1227	3.10

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة .
- نسبة الفرق بين السعريين تم احتسابها من قبل الباحث

مثلت سنة 2020 تحدياً وأثباتاً لكفاءة السلطة النقدية في إدارتها للنظام النقدي، في ظل صدمات خارجية تمثلت بالإغلاق العام العام نتيجة انتشار وباء Covid-19 وإنهيار أسعار النفط حيث بلغ معدل سعر البرميل (24,69) دولار للبرميل الواحد وأنخفاض الطلب على الطاقة بشكل ملحوظ ، علاوة على الالتزام ببنود بعض الإتفاقيات كجولات التراخيص التي تمنح 10 دولار عن كل برميل بصرف النظر عن الأسعار العالمية، ويضاف الى ذلك ملف تعويضات الكويت التي تمنح (3%) من قيمة البرميل الواحد حسب آخر تخفيض ، مما انعكس سلباً على مشتريات النافذة حيث توقفت مشتريات النافذة من وزارة المالية لشهري آب وايلول مع استمرار المبيعات من أجل الحفاظ على المستوى العام للأسعار والدفاع عن سعر الصرف الموازي ، ونتاج الأستقرار في سعر الصرف الرسمي 1190 دينار للدولار عن ضغط على مستوى الاحتياطي التي انخفضت بنسبة (20%) وتراجعت الاحتياطي الى 53 مليار دولار¹.

¹ - البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - تقارير السياسة النقدية، سنوات مختلفة

لقد سعى البنك المركزي العراقي الى بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي لضمان نظام مالي مستقر والحفاظ عليه وتقليل المخاطر المحتملة والتنبيه بها من خلال أنظمة الإنذار المبكر وفقاً لأفضل الممارسات العلمية المتبعة في المؤسسات المالية العالمية والعربية لضمان قطاع مالي سليم ومستقر قادر على مجابهة الازمات والتخفيف من حدتها وتفايدها بأقل التكاليف، يتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق من أربعة مؤشرات رئيسية ومجموعة واسعة من المؤشرات الفرعية بلغت 20 مؤشراً، والمؤشرات الرئيسية هي مؤشر القطاع المصرفي ، ومؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر سوق رأس المال ، مؤشر الدورة المالية. إن تقييم الاستقرار المالي في العراق يعتمد على المؤشرات الفرعية واتجاهاتها والعلاقات التي تربط المتغيرات الفرعية بالمؤشر الرئيس، ويوضح الجدول (33) ذلك.

الجدول (33) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق للمدة (2016- 2020)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر القطاع المصرفي	0.181	0.181	0.194	0.190	0.289
مؤشر الإقتصاد الكلي	0.087	0.121	0.162	0.133	0.155
مؤشر سوق رأس المال	0.049	0.005	0.005	0.008	0.080
مؤشر الدورة المالية	0.025	0.055	0.079	0.080	0.063
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	0.343	0.363	0.440	0.410	0.586

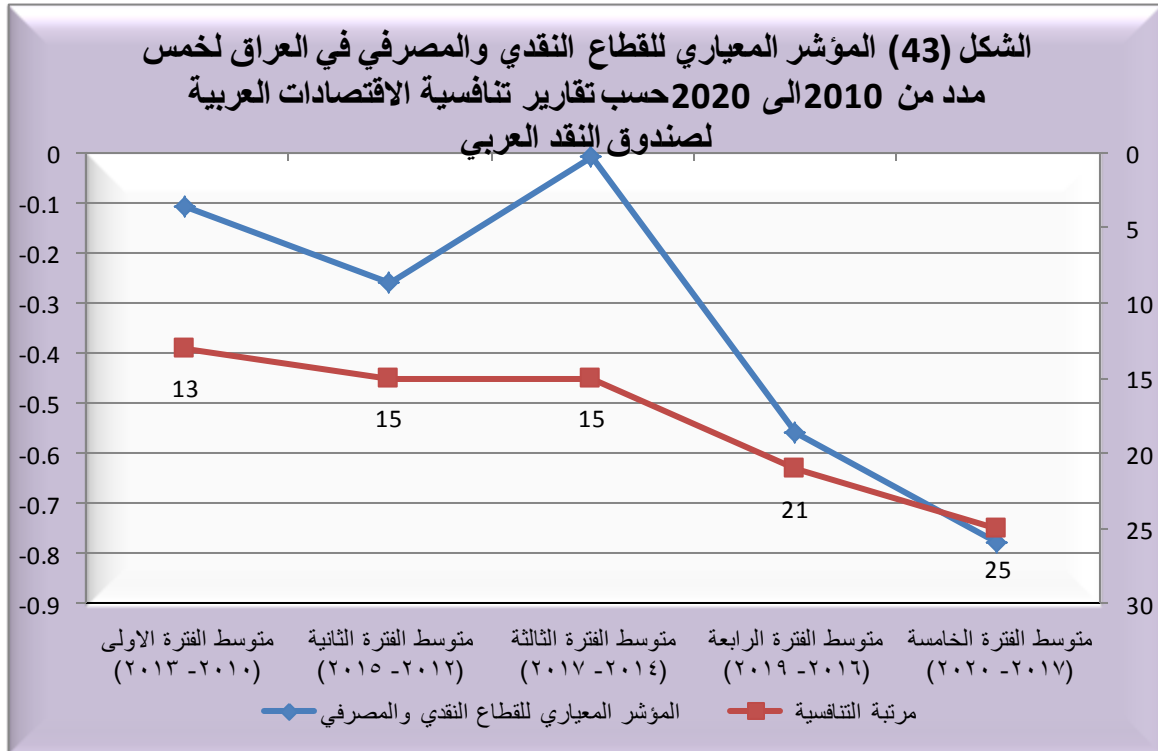
المصدر : سلطان جاسم النصر اوي ، الاستقرار المالي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.

يتضح خلال الجدول (33) إن مؤشر الاستقرار المالي في العراق قد شهد ارتفاعات نسبية وملموسة خلال المدة 2016-2020، إذ ارتفع من (0.343) عام 2016 ليصل الى (0.440) في عام 2018 بالرغم من سوء الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر بها البلاد خلال المدة منتصف 2014- 2017 وتعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة (تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط)، ومن ثم ارتفع ليصل (0.568) في عام 2020 بالرغم من تداعيات تفشي جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات لیسقط الاقتصاد العراقي هذه المرة في أزمة ثلاثية (اقتصادية سياسية صحية) نتيجة لسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية واندلاع الاحتجاجات الشعبية بسبب سوء الأوضاع المعيشية رافقها انخفاض حاد في أسعار النفط بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا في العراق¹.

¹ - سلطان جاسم النصر اوي ، الاستقرار المالي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.

● مؤشر تنافسية القطاع النقدي والمصرفي للعراق

من الشكل (43) نلاحظ أن تنافسية العراق في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي في انخفاض مستمر لمتوسط المدد من سنة 2010 الى سنة 2020 ، ذلك أن البلد لم يشهد تطورات إقتصادية، تتمثل في استخدام سياسات تهدف إلى ترشيد الانفاق العام وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على آلية السوق في تخصيص الموارد وتشجيع الخصخصة لرفع كفاءة المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص. وفي ظل هذه التطورات العالمية، كان لابد على المصارف التجارية العراقية أن تزيد من مواردها التي تخصصها لاقتراض القطاعات الإنتاجية الخاصة الصناعية والزراعية والخدمية ، وتمويل الصادرات. حيث تعتمد قدرة هذه المصارف على توفير هذه الاحتياجات على سرعة مواكبتها للتطورات الحالية وكذلك على توفر المناخ والآليات لتمكينها من القيام بالدور المتوقع منها. ولنجاح المصارف التجارية الخليجية، وقيامها بالدور المستهدف لها في هذه المرحلة الراهنة. والشكل أدناه يوضح ان العراق في متوسط المدة الخامسة سجل مرتبة تنافسية هي الأدنى للمد الخمس تراجعت الى (25) بعد ان كان في المدة الاولى يحتل المرتبة التنافسية (15).



المصدر: صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، تقارير لخمس مدد من 2010 الى 2020

يوضح الجدول (34) ان العراق سجل مرتبة تنافسية منخفضة جداً (25) من بين (26) دولة (17) دولة عربية و 9 دول مقارنة) في المؤشر المعياري للقطاع النقدي والمصرفي وجل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر جاءت بقيم سالبة منها (مؤشر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص ، مؤشر السيولة

المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، في حين كان المؤشر المعياري لمالية الحكومة أفضل حالا ، حيث جاء في المرتبة (9) لنفس متوسط المدة (2017 – 2020)، والمؤشران يعكسان حقيقة أن السياستين النقدية والمالية لم تكونا فاعلتين في تعزيز قدرة العراق التنافسية العربية أو الإقليمية فضلا عن الدولية. وفي الوقت الذي حافظت فيه دول مثل الامارات على تنافسيته حيث تبوأ مراتب متقدمة ، وكذلك تلتها السعودية ، نجد ان العراق أتى متأخراً عن ركب هذه الدول.

جدول (34) مؤشر الاقتصاد الكلي : القيمة المعيارية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي ومؤشر مالية الحكومة لمتوسط المدة (2017 – 2020)

الدول	مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	ترتيب تنافسية الدول	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب تنافسية الدول
الأردن	-0.0354	15	0.038	15
الإمارات	0.1841	11	0.578	5
البحرين	-0.1863	18	-0.711	23
تونس	0.3722	8	0.317	13
الجزائر	-0.6372	23	-0.377	18
السعودية	0.0171	14	0.878	1
السودان	-0.4380	21	-0.410	19
العراق	-0.7826	25	0.426	9
عمان	-0.1626	16	-0.760	24
قطر	0.4973	6	-0.356	17
الكويت	0.1918	10	-0.582	22
لبنان	-0.4776	22	-0.501	21
ليبيا	-0.2421	19	-1.242	25
مصر	-0.3098	20	0.094	14
المغرب	0.1283	13	0.533	6
موريتانيا	-1.1217	26	0.520	8
اليمن	-0.1772	17	-1.643	26
اسبانيا	0.5754	5	0.366	11
البرازيل	0.2105	9	-0.463	20
الهند	1.5304	1	0.332	12
كوريا الجنوبية	0.4551	7	0.691	3
ماليزيا	0.5908	4	0.521	7
سنغافورة	0.6945	2	0.734	2
تايلاند	0.1518	12	0.643	4
تركيا	0.5909	3	0.002	16
جنوب أفريقيا	-0.6956	24	0.371	10

المصدر : صندوق النقد العربي ، تقرير تنافسية الإقتصادات العربية ، العدد الخامس ، 2022.

الأستنتاجات والتوصيات

■ الأستنتاجات

- 1- حققت الصين خطوات عملاقة في مجال النهوض الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات الى اليوم ، والنظام الاقتصادي الذي تبنته الصين والذي أثبت نجاعته واعطى دفعة قوية لتطوير الاقتصاد الصيني . فهو يجمع بين النظام الرأسمالي والاشتراكي ، والدولة في السوق تتدخل في القرارات والسياسات الاقتصادية سواء أكانت نقدية أو مالية أو تجارية ، أما في النظام الاشتراكي فهي أساسا المنتج الرئيس فهي تعين الاهداف وتنفذ الانتاج لتحقيق المصلحة العامة .
- 2- نجحت الصين في تعزيز قدرتها التنافسية الدولية من خلال دور السياسة النقدية وخصوصا سعر الصرف المناسب إذ استطاعت ولمدة طويلة من الزمن المحافظة على سعر صرف منخفض لليوان الصيني أمام الدولار بغية اكتساب السلع والخدمات ميزة تنافسية في الاسواق العالمية، وكذلك سعر الفائدة المنخفض المحفز للاستثمار المحلي وعلى دور السياسة المالية وخصوصا في الانفاق على الصحة والتعليم والبنى التحتية وانخفاض تكلفة الاتصالات والنقل ، وعلى دور الضرائب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والإدارة الأجنبية وآثارها على القدرات الإنتاجية للصين ، وتشجيع سياسة التجارة الخارجية الصينية.
- 3- إن تعزيز إستقرار الإقتصاد الكلي هو مطلب متأصل في السياسة المالية، إذ قامت الصين بإتباع سياسة مالية توسعية من خلالها يمكن للإنفاق دائماً تعويض نقص الطلب الفعال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. حيث أسهم الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والبحث والتطوير ، في تكوين رأس المال البشري ، وهو عنصر أساسي للنمو الاقتصادي وتمول الصين المشاريع بكفاءة نسبية ، لاسيما بالنظر إلى حجم الاقتصاد ، الأمر الذي مهد الطريق لبناء سريع للبنية التحتية اللازمة لتعزيز الاتصال وتعزيز الناتج الاقتصادي.
- 4- عمدت الصين الى تنمية صادراتها معتمدة على عدة عوامل أهمها العوامل الخارجية التي تتوقف على الطلب الخارجي على الصادرات ، والعوامل الداخلية التي تشمل السياسات الاقتصادية المحلية (السياسة النقدية والمالية والتجارية) التي تعكس دورها على أداء الصادرات وهيكلها ومدى تنوعها معززة بذلك قدرتها التنافسية الدولية.
- 5- شهدت الصين استقرار في معدلات التضخم الامر الذي انعكس على مؤشر قلة التغير السنوي للتضخم الذي احرز المرتبة الاولى عالميا في السنوات الاخيرة مصحوبا بارتفاع واضح في تنافسية الصين الدولية.
- 6- شهد المعروض النقدي الصيني في الآونة الأخيرة نمواً مستقرًا، إلى جانب ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الصيني أيضاً بنسب مماثلة تمكنت الصين من إدارة المعروض النقدي المتزايد بطريقة فعالة، مع الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات، مما أثر بالإيجاب في تعزيز ودعم قدرة الصين التنافسية.
- 7- يعد إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وإدراج العملة الصينية - الرنمينبي (RMB) في سلة حقوق السحب الخاصة. يمثلان الاعتراف الدولي بالأهمية التي توليها الصين في الاقتصاد العالمي. أصبح الوضع الجديد للرنمينبي ممكناً من خلال مجموعة من الإصلاحات التي نفذتها الحكومة الصينية على مدى العقود الماضية.
- 8- إن أحد أهم أسباب تباطؤ الإيرادات المالية هو أن النظام الضريبي الحالي في جمهورية الصين الشعبية لا يزال يعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات .

9- بالرغم من كل الجهود والإصلاحات التي بذلتها السلطات الجزائرية في شتى الميادين ، وبعض النتائج الايجابية المسجلة في بعض المؤشرات الكلية، وإجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية والسماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية ، إلا أنّ الاقتصاد الجزائري مازال بعيداً في مجال الجاذبية والتنافسية الإقليمية فضلاً عن العالمية بدليل المراتب المتدنية التي شغلتها الجزائر في مختلف التقارير الدولية وخصوصاً في تقرير التنافسية العالمي الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. إن تدهور مرتبة الجزائر التنافسية الدولية أسهم فيه تدني مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يشمل محور السياسة النقدية والسياسة المالية اللتان لم تستطعا بأدواتهما تعزيز القدرة التنافسية في البلد.

10- في (الجزائر والعراق) لم يكن لسعر الصرف ذلك التأثير المنشود على معدل النمو الاقتصادي في الأمد الطويل بسبب وجود تجارة خارجية تعتمد بالدرجة الأولى على انتاج النفط (التي يتحدد سعرها في السوق العالمية بالدولار الأمريكي) وهي ضعيفة التنافسية تخلو من الابتكار والجودة خلافاً للمنتجات المصدرة خارج المحروقات. إلا ان نظام التعويم المدار لسعر الصرف من قبل السلطة النقدية في البلدين يعد مناسباً لأحتواء التضخم في هذه المرحلة ، لإن هذا النظام يتيح للسلطة النقدية المرونة الكافية لتحديد سعر الصرف المناسب لحالة الاقتصاد والمتمثل في ضعف هيكل الانتاج بشكل عام.

11- ان القاسم المشترك للتراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري والعراقي هو هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في صادرات البلدين، وما يترتب عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة لضعف السياسة الضريبية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دوراً مهماً في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وكذا المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة العنصر البشري، كما أن تدهور الوضع في مجال بيئة الأعمال، نتيجة تأخر الجهاز الإداري والتنظيمي وعدم مرونة القوانين والتشريعات، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري ينجم عنه تأثير سلبي على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري. وبالنتيجة فإن الإنفاق العام والسياسة الضريبية في (الجزائر والعراق) ليستا محدداتاً رئيساً للإستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة الدراسة وإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة كانت أقل مما أنفقته الدولتين .

12- سببت الزيادة في الانفاق العسكري في العراق انخفاضاً في معدلات النمو الاقتصادي كونها تؤدي الى انخفاض في الادخار ومن ثم الانخفاض في الاستثمار ما يعني عدم تكوين رأس المال الذي يتسبب في عدم القدرة على الانتاج ومن ثمّ عدم القدرة على التصدير الذي يعد السمة الأبرز للتنافسية الاقتصادية الدولية. فضلاً عن كون الزيادة في الانفاق تؤدي الى التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية أسهمت الظروف والاضعاع الامنية والسياسية غير المستقرة في العراق بعد سنة 2003 في التدهور الاقتصادي وتوقف الكثير من المشاريع الإنتاجية التي لم تنل الاهتمام ، ما اسهم في زيادة معدلات البطالة وزيادة أعداد الفئات المحرومة وزيادة التفاوت بين فئات المجتمع الامر الذي عرقل مهمة السياستين المالية والنقدية في تحقيق اهدافهما المنشودة.

14- تنامي عرض النقد في البلدين (الجزائر والعراق) بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الاجمالي مما سبب ارتفاعاً في حدة الضغوط التضخمية. فعلى الرغم من ان التشريعات والقوانين في البلدان الريعية تؤكد على استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة بيد أن الامر خلاف ذلك إذ ان قدرة السياسة النقدية على السيطرة على نمو عرض النقد تكون محدودة لأن الاساس النقدي في هذه الدول يزداد بشكل كبير نتيجة لزيادة رصيد الموجودات الاجنبية من خلال القطاع النفطي، ومن ثمّ يكون الاثر الهيمنة المالية - النفطية.

15- قادت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها العراق قبل وبعد سنة 2003 الى بروز إقتصاد مشوه يعاني من مشاكل عديدة ، يؤدي القطاع العام فيه الدور الاكبر والرئيس في توفير السلع والخدمات واتاحة فرص العمل لكن مع انخفاض في مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر ومشاريع تنفذ بشكل عشوائي وغير مرتبطة بأهداف اقتصادية تؤدي الى رفع انتاجية الإقتصاد العراقي وتسهم في دعم تنافسيته مع دول العالم .

التوصيات

- 1- في سياق تفاقم التناقض بين الإيرادات و(النفقات المالية المتجهه نحو التنامي والتوسع) ، ولاتساع الفجوة بينه وبين الإيرادات يجب تعديل تخصيص هيكل الإنفاق المالي مع هدف التنمية باعتباره الاتجاه ، وذلك لتعظيم كفاءة هيكل الإنفاق المالي .
- 2- من المهم إعطاء دور اكبر للسياسة النقدية فيما يخص سعر الفائدة في الصين لأهمية سعر الفائدة في مكونات السوق النقدية والمالية والحقيقية ، إذ يمثل البوصلة الملاحية لدى صانع السياسة النقدية وتمكنه من التأثير على طيف واسع من متغيرات الإقتصاد الكلي.
- 3- ضرورة مواصلة اصلاح السياسة النقدية في كل من (الجزائر والعراق) ليكون لها دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية في البلدين كلتيهما ، ويكون ذلك من خلال تأهيل النظام المصرفي ورفع كفاءته وتطوير عملياته وتنظيم التعامل في السوق النقدي. وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي بتفعيل مستويات الرقابة والاشراف بما يتسق والمعايير الدولية.
- 4- في (الجزائر والعراق) ينبغي التركيز على رفع الانفاق العام على التعليم والصحة والتأكيد على وفرة ونوعية البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص تمويلها وادارتها ، بالإضافة الى تطوير وتفعيل الاطار التشريعي والتنظيمي لهذه الخدمات لتحسين كفاءتها لما لها من دور في تحسين المناخ الاستثماري لتعزيز قدرتها التنافسية . أيضا ينبغي تطبيق مفاهيم موازنات الأداء، وخاصة فيما يتعلق بربط الإنفاق بالنتائج المتحققة ، وقياس الأهداف في قطاعات تقديم الخدمات للمواطنين، وقطاعات البنية الأساسية.
- 5- من الضروري إعطاء أولوية للبحث والتطوير في (الجزائر والعراق) كما فعلت الصين التي انفقت على البحث والتطوير وبشكل متزايد ، حتى أن حجم الإنفاق هو الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الترتيب .من جانب آخر فإن التذبذب حول مراتب متدنية في الابتكار وانخفاض مرتبة (الجزائر والعراق) في الإنفاق على البحث والتطوير اسهمتا في تدني القدرة التنافسية الدولية للبلدين.
- 6- ينبغي على العراق اقتفاء أثر الصين التي دفعت المصارف التجارية ليها الى تخفيض هامش سعر الفائدة وذلك لتحفيز الطلب الى الائتمان من جانب ومن جانب آخر جعل سعر الصرف أكثر حركية بقوى السوق بتوسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الإقراض ، ذلك فإن عدم فاعلية سعر الفائدة في الإقتصاد العراقي يعود الى كلفة الفرصة البديلة والمتمثلة بنافذة العملة والتي تجني منها المصارف أرباح تفوق متوسط أسعار الفائدة.
- 7- من الضروري الاستفادة من تجربة الصين من خلال مايتوافر من امكانات متاحة في الإقتصاد العراقي والتي تتناسب مع واقعه ومقوماته ، خصوصا في ظل عدم استطاعته تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومواكبة دول العالم ضمن مفاهيم الثورات الصناعية واطر العولمة والتنافسية الاقتصادية ، فقد صار لزاما الاتجاه نحو المبادرات التي اطلقتها الصين مثل مبادرة الحزام والطريق .

- 8- من المهم توفر إدارة سياسية رشيدة في العراق مهمتها القيام بالاصلاحيات الاقتصادية الحقيقية التي تسهم في تبني سياسات مالية ونقدية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تدفع نحو الدخول في تنافسية اقتصادية كما هو الحال في الصين.
- 9- من اللازم توفير بيئة استثمارية تتكيف مع الظروف والتغيرات الاقتصادية في العراق ، إذ إنّ عنصر المخاطرة وانعدام الاستقرار الاقتصادي والامني وتفشي ظاهرة الفساد المالية والاداري كل ذلك كان له انعكاسات سلبية أدت الى خروج الاستثمارات من البلد ، فلم يجد نفعا ماقامت به السلطة النقدية بعد سنة 2003 من تحرير هيكل أسعار الفائدة لجذب الودائع أو منح الائتمان لإفتقار العراق لبيئة استثمارية جاذبة ، إن المضي في تحرير اسعار الفائدة وتحقيق البنك المركزي أهدافه في اصلاح الاقتصاد الكلي يعمل على جذب المستثمر الأجنبي الذي يفضل الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي والبيئة الاستثمارية المستقرة. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لدعوة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
- 10- على السياسة النقدية في (الجزائر والعراق) السيطرة على الكتلة النقدية من خلال تحقيق التناسب بين عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي للوصول الى توازن القطاعين النقدي والحقيقي.
- 11- لا بد من التنسيق بين السياستين (النقدية والمالية) في الجزائر والعراق، حتى يكون لها الدور الفعال في النشاط الاقتصادي ومن ثم في تعزيز القدرة التنافسية.
- 12- كذلك في البلدين (الجزائر والعراق) يجب اتباع سياسة مالية محايدة لتجنب عدم الاستدامة المالية فضلاً عن التضخم، ولتجنب اتباع السياسة النقدية للسياسة المالية وترك السياسة النقدية لتقوم بوظائفها الأخرى كتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.
- 13- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال تنويع مصادر الدخل ورفع نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الاقتصادية المختلفة في الدخل وبناء قاعدة انتاجية عريضة ذات قيمة مضافة وميزة تنافسية عالية .
- 14- العمل على استغلال الفوائض المالية في أوقات الازدهار بتمويل صندوق الاستثمار واستخدامه كمولد دون مزاحمة الوحدات الاقتصادية الأخرى وبالأخص الجهاز المصرفي من خلال الإقتراض المستمر ما يشكل عبئاً على السياسة النقدية وإعاقاً لعمل السلطة النقدية وتوجهاتها في المساهمة بالاستقرار المصرفي.

قائمة المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً – الكتب العربية

1. إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي: النقود- البنوك – البازل، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
2. إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
3. أحمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي - وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب، العراق، 2015.
4. أحمد ابريهي علي، الإقتصاد النقدي - وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار الكتب، العراق، 2020.
5. احمد رمزي عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013.
6. أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، دار زهران للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013.
7. أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
8. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى أين، ط1، دار المواهب للطباعة، العراق، 2011.
10. إسماعيل محمد صادق، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، دار الكتب المصرية، مصر، 2014.
11. أكرم حداد . مشهور مذلول، النقود والمصارف : الاساسيات والمستحدثات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
12. بان عبد القادر الصالحي، الضرائب الجمركية في العراق والاثار المترتبة عليها، الطبعة الأولى، مكتبة السنهوري، العراق، 2011.
13. بلعزور بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
14. بلقاسم زايري، إقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب، الجزائر، 2006.

15. تشانغ باي جيا ، التجربة الصينية الماضي والحاضر والمستقبل ، ترجمة مريم محسن وآخرون، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
16. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
17. تيان ينغ كوي ، طريق الصين: النظرة العلمية الى التنمية، ترجمة عباس جواد كريم ،سلسلة كتب معارف الطبعة الأولى ،مؤسسة الفكر العربي، 2011.
18. جمال بن دعاس ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007.
19. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الإقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.
20. جيمس جوارتيني ، ريجاردستورب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن – عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1999.
21. حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2004.
22. حسن محمد القاضي ، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2014.
23. حسين الماحي ، حماية المنافسة – دراسة مقارنة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية، 2007.
24. حمدي عبد العظيم ،السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية ، دار النهضة، 1996.
25. حمدي فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
26. خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.
27. خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة المكتبات، الرياض، السعودية، 1981.
28. دبيليو تشارلز سوير وريتشارد ل. سبرينكل ، الاقتصاد الدولي ، مكتبة لبنان ناشرون، 2015.
29. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.
30. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، مطابع الرسالة. العدد 226، الكويت، 1997.
31. روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
32. ريتشارد موسيجريف ، بيجي موسيجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر ، السعودية، 2017.
33. سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي- المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، 1994.

34. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، مصر، 2005.
35. سعود جايد و عقيل جابر الحلو ، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للطبع والتوزيع، الطبعة الثانية، 2020.
36. سي بوول هالوود و رونالد ماك دونالد ، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد العال دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 2007.
37. السيد متولي عبدالقادر ، إقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، 2010.
38. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2017.
39. الصين بين يديك ، الاستثمار الأجنبي في الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، الصين، 1992.
40. طاهر حمدي كنعان و حازم تيسير رحاحلة ، الدولة واقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية ، الطبعة الأولى، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2016.
41. طاهر فاضل البياتي ، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
42. الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
43. الطاهر عبدالله ، علي الخليل موفق ، النقود والبنوك و المؤسسات المالية ، الطبعة الأولى ، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.
44. عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
45. عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال مدة التحول لأقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2005.
46. عباس كاظم الدعيمي ، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
47. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2007 .
48. عبد القادر سيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
49. عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.

50. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن
عكنون، الجزائر، 2006.
51. عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الطبعة
الاولى ، الدار الجامعية ، مصر ، 2016 .
52. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013.
53. علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل للطباعة والنشر ، لبنان، 2012 .
54. عمرو هشام محمد ، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة ، مكتب العراق للطباعة
والنشر، العراق، 2019.
55. فرانسواز لوموان ، الاقتصاد الصيني ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
56. فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، الطبعة الاولى ، مكتبة الملك فهد
الوطنية للنشر، السعودية، 2011.
57. كرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار همومة،
الجزائر، 2012.
58. كونراد زايئس، الصين : عودة قوة عالمية ، ترجمة سامي شمعون، مركز الامارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية. الامارات، 2004.
59. لحو مرسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسين العصرية
للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010.
60. مايكل أبجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر،
السعودية، 1999.
61. مجدي الشوربجي، آثار السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج ولأسعار في مصر، الدار المصرية
اللبنانية، القاهرة مصر، 2013.
62. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية 2007.
63. محفوظ برحماني، الضريبة العقارية في القانون الجزائري ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2009.
64. محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الاكاديمي، الاردن.
2018. ص 441.
65. محمد الأمين الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقيق: مكتب البحوث
والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1995.
66. محمد سعيد السمهوري، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،
2012.

67. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
68. محمد ضيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية، دار غيداء، الأردن ، 2009.
69. محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
70. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، الطبعة الأولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات، 2006.
71. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، 2004.
72. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ نشر.
73. محمد نجاته الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي : المالية العامة، الطبعة الأولى ، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية ، 2007.
74. محمود يونس و أحمد رمضان ، مقدمة في علم الاقتصاد ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 2005.
75. محيا زيتون، التجارة بالتعليم في الوطن العربي ، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.
76. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007 .
77. مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل- التجربة الجزائرية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن، 2009 .
78. مصطفى سلامة ، قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ، 1998.
79. مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد ، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية ، القاهرة – مصر ، 2010
80. مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية ، مصر ، 2010.
81. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، العراق، 2012.
82. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، محمد إبراهيم منصور (مترجم)، علي مسعود عطية (مترجم). الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2010.
83. هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب دمشق، 2010 .

84. هيل عجمي الجميلي و رمزي ياسين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
85. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية ، لبنان، 2010.
86. وليد بشيشي وسليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري ، دار الكتاب الجامعي، الإمارات- لبنان، 2017 .
87. يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1996.

ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

1. أشرف ، عزام محمود عزام ، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية واثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة سوق العمل الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، فلسطين، 2017.
2. سعدية هلال، تحليل مؤشرات البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، 2015.
3. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر حالة دراسية للمدة 1975-2006 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2007.
4. طاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، الجزائر، 2005-2006 .
5. عبد الله المنصوري، السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير و مفتوح ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2007 .
6. علي دحمان محمد ، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
7. فتيحة قشرو ، إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية – دراسة تحليلية تقييمية للمدة 2000-2014 ، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية – تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة يحي فارس ، الجزائر، 2017.
8. ياسمينه مربطي ، العلاقات الاقتصادية للجزئر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، سوريا، 2007.

رابعاً: البحوث والدراسات والمؤتمرات

1. إبراهيم حوميدي و العسكري أنيسة ، الإنفاق العام في الجزائر في ظل أزمة كوفيد 19- الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، جامعة باتنة، المجلد (22) – العدد (01)، الجزائر ، 2022.
2. احمد بريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 43 ، العراق ، 2014.
3. أحمد شفيق الشاذلي، قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، العدد 39 ، الامارات العربية المتحدة، 2017.
4. بربري محمد امين ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، 2011.
5. بشيكر عابد ، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة (2001-2014) ، Revue d'économie et de statistique appliquée، العدد 13 ، 2016.
6. بن عزة جلييلة ، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للمدة (2006-2014) ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 12، 2017.
7. بودودة زهرة ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية ، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
8. ثريا عبد الرحيم، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم : دراسة تحليلية للمدة من 1982 - 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (13)، العدد (48)، 2007.
9. حسن الحاج ، التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت. 2018.
10. حسين عباس حسين الشمري و عبد الجاسم عباس ، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تعبير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة 1990 - 2011 ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 16 ، العدد 3 ، 2014 ، ص 02.
11. سلطان جاسم النصراوي ، الاستقرار المالي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
12. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، الامارات ، 2007.
13. طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002.
14. طلحوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 02 ، 2019.
15. عبد الرحمان تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009 ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة ، دار الخلدونية، العدد 12 ، الجزائر، 2009.

16. عبد المليك مزهوده، الفكر الاستراتيجي التسييري: من أنموذج SWOT الى نظرية الاستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003 .
17. عقيل حميد جابر، واقع البنية التحتية وامكانات تطويرها – دراسة مقارنة في ضوء مشروع قانون البنية التحتية لعام 2012 والتجارب الاقليمية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، 2014.
18. علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسات النقدية خلال المدة (2010-2017)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02 / العدد: 03، الجزائر، 2020.
19. علي عباس الساكني، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مركز المستنصرية للدراسات - العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009.
20. فيليب غالكين وآخرون، الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مبادرة الحزام والطريق، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، 2019.
21. لبنى علي ال خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والادارة. المجلد 28، العدد 1، 2014.
22. لعزیز معيفي، " دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، عدد 02، 2011.
23. لويس برجر، تقييم الأولويات الاقتصادية في العراق، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية- برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية، 2012.
24. محمد اسماعيل و جمال قاسم، دراسة سياسة التجارة الخارجية في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد. 66، 2020.
25. محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 21، العدد 65، لبنان، 2014.
26. مديرية الدراسات الإستراتيجية، العملة الرقمية الصينية نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 45، لبنان، 2020.
27. مراد رحال، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكتلة النقدية في الجزائر خلال المدة (2000-2020)، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07 المجلد 02، 2022.
28. مصطفى كامل رشيد و سهيلة عبد الزهرة مستور، الاصلاح المصرفي الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج في العراق، 2017 .

29. مصطفى كامل وعامر سامي، الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي- رؤية في إصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، المؤتمر الدولي العلمي الثامن تحت شعار (رؤى أكاديمية للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في العراق)، جامعة كربلاء، 2016.
30. مظهر محمد صالح، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 18 ، العدد 65 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.
31. نذير بن هلال و سمير أسياخ، ، مكانة مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر: بين التكريس والتقييد ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 07 (01) ، 2021.
32. الوليد طلحة و طارق إسماعيل ، تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية الدول العربية، صندوق النقد العربي ، موجز سياسات: العدد الحادي والعشرون ، 2021.
33. يوانس مونجارديني وآخرون، الصين رؤية اقتصادية ، مطبوعات مجموعة BNQ ، الشبكة الدولية لمجموعة BNQ، 2014.

خامساً: النشرات والدوريات والتقارير الرسمية

1. بنك الجزائر ، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
2. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية.
3. بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية.
4. البنك الدولي ، قاعدة بيانات البنك الدولي.
5. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث.
6. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي .
7. تقرير التنافسية العالمي ، إصدارات متعددة.
8. الجمهورية الجزائرية الشعبية ، وزارة المالية ، احصاءات المديرية العامة للجمارك.
9. الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر.
10. صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية ، اصدارات مختلفة.
11. العراق ، قانون مكافحة غسيل الاموال رقم 39 ، 2015.
12. العراق ، قانون مكافحة غسيل الاموال رقم 93 ، 2004.
13. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المادة 01، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، وزارة المالية .المديرية العامة للضرائب، 2020.
14. القانون رقم 06-08 ، المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 ، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2006.

15. القانون رقم 10-13 ، المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 ، يتضمن القانون المالية 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 80 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2010.
16. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ، الامم المتحدة، 2020.
17. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
18. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السوق وتنمية القطاع الخاص ، تقرير التضخم السنوي.
19. البنك الدولي ، مؤشرات التنمية البشرية.
20. تقرير منظمة الصحة العالمية ، مؤشرات الانفاق الصحي.
21. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 ، بغداد ، 2009.
22. سلطة الائتلاف المؤقتة ، الأوامر 85,49,37.
23. الوقائع العراقية ، نظام تعديل بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الإستثمار رقم 7 لعام 2010.
24. وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، الجهاز المركزي للإحصاء.

سادساً: مقالات وبحوث من الشبكة المعلوماتية – الأترنيت:

1. شبكة لوسيل ، الصين ستعتمد سياسة نقدية ميسرة بسبب المخاوف من حدوث تباطؤ حاد في الأداء لإقتصادي، قسم الاقتصاد في بنك قطر الوطني، 2021.
- <https://lusailnews.net/article/business/banks>
2. اقتصاد الشرق، بلومبيرغ بيزنس ويك ، الصين تراهن على التخفيضات الضريبية في سعيها لتحقيق النمو، 2022.
- <https://www.asharqbusiness.com/article/35840>
3. تشن جيون ، كيف تبنى البنية التحتية الجديدة ،الصين اليوم، 2020 .
- <http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic>
4. حيدر حسين ال طعمة ، العواقب الاقتصادية لإعادة تغيير سعر الصرف، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2022.
- <http://iraqieconomists.net/ar/2022/03/03>
5. مظهر محمد صالح ، نظرية الخيار العام والوهم المالي: ومضة في سلوك المالية العامة العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022.
- <http://iraqieconomists.net/ar/2022/01/30>
6. أنا اصدق العلم ، كيف تدير الصين معروضها النقدي؟

<https://www.ibelieveinisci.com/>

7. أحمد ابريهي علي ، سعر الصرف، الموازنة، وإحتياطيات البنك المركزي في العراق، 2021.

<http://iraqieconomists.net/ar/2021/11/11>

المصادر باللغة الأنكليزية

FIRST-BOOK

1. Agnès Bénassy-Quéré and others, Economic Policy: Theory and Practice, Oxford University Press, 2010.
2. Al-Zubaidi, Al-Rubaie and Al-Nadawi, , a case study: Poverty and living standards in Iraq in light of the repercussions of the Corona crisis , 1st edition, Al-Rafidain Center for Dialogue, Iraq , 2020.
3. Carl E. Walsh, Monetary Theory and Policy, 4th edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2017.
4. China Finance 40 Forum Research Group, Market-Based Interest Rate Reform in China , Routledge, 2018.
5. Dexu He and Chaoyang Wang , A New Era China's Economy Globalizes , Palgrave Macmillan, Singapore, 2019.
6. Dong-Sung Cho, From Adam Smith to Michael Porter - Evolution of Competitiveness Theory , World Scientific Publishing Co. Re. Ltd, 2000.
7. Fang Cai, Demystifying China's Economy Development, China Social Science Press and Springer-Verlag Berlin Heidelberg , 2015.
8. Farrokh K. Langdana , Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal Policy , Third Edition, Springer Texts in Business and Economics, 2016.
9. Frederic S. Mishkin , The economics of money, banking and financial markets , Fourth Edition Canadian, Pearson Canada Toronto 2011.
10. Frederic S. Mishkin , The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 5th ed, Business School Edition. Pearson Education Inc , USA, 2019.

11. Frederic S. Mishkin ,The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, European ed, 2013.
- 12.Frederic S. Mishkin, The Economics of Money- Banking and Financial Markets,11th ed, Global Edition, Pearson Education Inc , 2016.
- 13.Frederic S. Mishkin, The economics of money, banking and financial markets, 4th ed, Pearson Education, Inc.2011.
- 14.Gorrie, James R. The China crisis: How China's economic collapse will lead to a global depression. John Wiley & Sons, 2013.
- 15.Gregory N. Mankiw, Macroeconomic, 10th edition, worth publishers, New York, 2019.
- 16.Gregory N. Mankiw , Macroeconomics , 4th ed , Harverd University, Worth publishers, U.S. A. 1999.
- 17.Gregory N. Mankiw, Macroeconomic, 9th edition, worth publishers, New York, 2017.
- 18.Hien Phuc Nguyen, National Competitiveness of Vietnam: Determinants , Emerging Key Issues and Recommendations, Peter Lang GmbH Internationaler Verlag der Wissenschaften Frankfurt am Main 2009.
- 19.Irvin B. Toker ‘Macroeconomics for today,7^{ed} , South-Western publishing, USA, 2011.
- 20.Irvin B. Toker, Macroeconomics For Today, 9th Edition, Cengage Learning,USA,2017.
- 21.John Sloman, Economics, 10th Edition, UK, Pearson Education Ltd., 2018.
- 22.John Joshua , China’s Economic Growth: Towards Sustainable Economic Development and Social Justice, Palgrave Macmillan, 2016.
- 23.Joseph A. Schumpeter , Theory of economic development. Routledge, New York, 2017.
- 24.Lin Xiao, New Supply Side Economics - The Structural Reform on Supply Side and Sustainable Growth, Truth and Wisdom Press and Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2017.

25. Lloyd B. Thomas, Money, Banking and Financial markets, south western part of the Thomson, 2006.
26. Manmohan S, Kumar et al., Deflation: Determinants, Risks, and Policy Options - Findings of an Interdepartmental Task Force, Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2003.
27. Michael E .Porter, The competitive advantage of nations with a new introduction, Free Press, 1990 .
28. Michael Parkin , Macroeconomics, 10^{ed}, Pearson education, USA,2013.
29. Michael Parkin, Economics , 10th Edition ,USA ,Pearson Education Inc, 2012 .
30. Milan Vodopivec and Minna Hahn Tong, China:improving unemployment insurance, Social Protection and Labor, the World Bank, July 2008.
31. Morrison, et al. ,China's currency policy: An analysis of the economic issues . Washington, DC: Congressional Research Service, 2013.
32. Olivier Blanchard , Macroeconomics, 8th Edition, Pearson Education Limited, USA.2021.
33. Paul R. Krugman et al. , International Trade Theory & Policy, 11th ed, Global Edition, Pearson Education Limited,2018.
34. Paul Samuelson, William Nordhaus, Economics, McGraw-Hill_Irwin , 2009.
35. R .Cauvery et al. , Money Economics, India, S -Chand and Company Ltd, 2009 .
36. R. Glenn Hubbard , Money The Financial System and The Economy, Sixth Edition , Pearson International Edition, 2008.
37. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien , Money , Banking and The Financial System, Third Edition, Pearson Education, New York, 2018.
38. R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, 7^{ed}, Pearson Education, Inc ,The United States Of America, 2019.
39. Reinhard Schumacher, Free Trade and Absolute and Comparative Advantage-A Critical Comparison of Two Major Theories of International Trade, Universität Potsdam, 2012.
40. Richard T. Froyen , Macroeconomics: Theories and Policy, 10th Edition Pearson Education, London.2014.

41. Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor, International Trade, Worth Publishers, Fourth Edition, USA, 2017.
42. Robert J. Carbaugh, International Economics, 17th edition, Cengage Learning, Inc, USA, 2019.
43. S.N. Chand, Public Finance, Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd., New Delhi, India, 2008.
44. Satoru Araki and Shinichi Nakabayashi, Tax And Development: Challenges in Asia and the Pacific, Asian Development Bank Institute, 2018.
45. Shiozawa, Yoshinori, Toshihiro Oka, and Taichi Tabuchi, eds. A new construction of Ricardian theory of international values: analytical and historical approach. Vol. 7. Springer, 2017.
46. Stephan Cachetti, Kermit L. Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets, 4th ed, McGraw-Hill Education, USA, 2015.
47. T.R Jain, Public Finance and International Trade, V.K. Publications, New Delhi, 2009.
48. Tadaro and Smith, Economic Development, 13th edition, Pearson Education limit, 2020.
49. Thomas F. Cargill, The Financial System, Financial Regulation and Central Bank Policy, Cambridge University Press, 2017.
50. Thomas I. Palley, Milton Friedman's economics and political economy: and old Keynesian critique, Oxford University Press, forthcoming, U.K, 2015.
51. Thomas Oatley, W. Kindred Winecoff, international political economy, 10th Edition, Edward Elgar, 2019.
52. Thurow, L., Head to Head: The Coming Economic Battle among Japan, Europe, and America, William Morrow and Co, New York. 1992.
53. Wim Naudé, and Riaan Rossouw. Export diversification and specialization in South Africa: Extent and impact. No. 2008/93. WIDER Research Paper, 2008.

SECOND: RESEARCH AND STUDIES

1. Aghion, P, Harmgart, H., Weisshaar, N. ,Fostering growth in CEE countries: a country-tailored approach to growth policy, European Bank for Reconstruction and Development, Working Paper, no. 118,2010.
2. Aiginger and others, Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44, WWW for Europe, Vienna,2013.
3. Al Mamun et al, Using porter's diamond to determine the condition of ICT in A developing country: A study on Bangladesh, International Journal of Business and Management Review,Vol.1, No.3, 2013.
4. Alistair Dieppe , Global Productivity Trends ‘Drivers, and Policies, International Bank for Reconstruction and Development , World Bank Publication, 2021.
5. Andrea Boltho, The Assessment: International Competitiveness, Oxford Review of Economic Policy,12(3),1-16. 1996.
6. Andrea Nemethne Gal, Competitiveness of small and medium sized enterprises-a possible analytical framework‘ hej, Hungary, January,2010.
7. Andrew and Mountford , What are the effects of fiscal policy shocks?, Journal of applied econometrics, J. Appl. Econ. 24: , 2009.
8. Ane-Mari Androniceanu and others , A Multidimensional Approach to Competitiveness ‘ Innovation and Well-Being in the EU Using Canonical Correlation Analysis . Journal of Competitiveness (21.–5) ‘2020.
9. Barro, Robert J. Are government bonds net wealth?, Journal of political economy , 82 (6), 1974.
10. Benatek Hanane et al. , The role of monetary policy response to COVID-19: The case of Algeria , Economics Financial Banking & Management Journal, Volume/ 10 No:2 , 2021.
11. Charis M. Vlados , Porter's Diamond approaches and the Competitiveness Web, International Journal of Business Administration , 2019.
12. Chibi, Abderrahim, et al, Essays on Fiscal Sustainability in Algeria, Economic Research Forum Working Papers. No. 1540, 2022.

13. China Power Team, center for strategic and International studies , Is china leading global innovation ?, Washington , 2019.
14. China's Economy, Current Trends and Issues, congressional research service , 2022.
15. Christopher J. Neely , Chinese Foreign Exchange Reserves, Policy Choices, and the U.S. Economy, Journal of Insurance and Financial Management, Vol. 3, Issue 3 ,2017.
16. Chuku, Chuku A. , Monetary and fiscal policy interactions in Nigeria: an application of a state-space model with Markov-switching, CBN Journal of Applied Statistics, 1(1) , 2010.
17. Chunli Shen and Heng-fu Zou , Fiscal Decentralization in China: History, Impact, Challenges and Next Steps, Annals Of Economics And Finance,2012.
18. D.E. Lindsey and H.C. Wallich, Monetary policy, in S. N. Durlauf and L. E. Blume (eds.): The New Palgrave Dictionary of Economics (Basingstoke, Nature Publishing Group, 2008).
19. Danyana Bakardzhieva and others, The Impact of Capital and Foreign Exchange Flows on the Competitiveness of Developing Countries, IMF Working Paper, International Monetary Fund,2010.
20. Danthine, J. P. , Negative interest rates in Switzerland: what have we learned ?, School of Economics and CEPR, 2017.
21. Desislava Stoilava, Tax Structure and Economic Growth: Evidence from European Union, Contaduría y Administración 62 , México , 2017.
22. Dinh, Xuan Hai , Essays on post-crisis fiscal policy , PhD Thesis , Loughborough University, 2017.
23. Dula Borozan, Regional competitiveness: Some conceptual Issues and policy implications, Interdisciplinary Management Research, IV, pp. 50-63.2008.
24. Eatwell J. et al., The New Palgrave: A Dictionary of Economics , Vol. 3, The Macmillan Press Limited, London , 1987.

25. Eric Monnet and Miklos Vari, Liquidity ratios as monetary policy tools: Some historical lessons for macro prudential policy, International Monetary Fund. 2019.
26. Eswar Prasad and Boyang Zhang , Monetary Policy in China, in The Oxford Companion to the Economics of China, edited by Shenggen Fan, Ravi Kanbur, Shang-jin Wei and Xiaobo Zhang, Oxford University Press, 2014.
27. Frederic S. Mishkin, What Should Central Banks Do?, Federal Reserve Bank of St. Louis , Paper Prepared for the Homer Jones Lecture, 2000.
28. G. Arzu NAL, Study Into Competitiveness Indicators, Sabanci University, 2003.
29. Global Agenda Councils on Competitiveness and Trade and FDI , The Case for Trade and Competitiveness , World Economic Forum, 2015.
30. Goerge L. Brinkman, The Competitive Position of Canadian Agriculture, Canadian Journal of Agricultural Economics, volume 35,1987.
31. Hassan alamro ,The impact of fiscal policy on the price competitiveness of the manufacturing sector of Jordan, Mutah Unevesity, Munich Personal RePEc Archive, 2014.
32. Hemming, Mr Richard , Fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies. International Monetary Fund, 2002.
33. Hubbard ,R.Glenn: An interesting argument that identification of a credit channel can be achieved, Federal Reserve Bank of Boston, 2003.
34. Huimin Ma et al., Strategic Plan of “Made in China ”2025 and Its Implementation, ResearchGate, 2018.
35. Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, Monetary Policy and Economic Policy, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2, University of Romania, February 2011.
36. Jamel Jouni & Rami Obeid , “Determinants of Operational Efficiency in the Arab Banking Sector”, Arab Monetary Fund , Financial Sector Development Studies , No. 6 , 2021.

37. James Tobin., Commercial banks as creators of money , No. 159. Cowles , Foundation for Research in Economics, Yale University, 1963.
38. Jarreau, Joachim and Sandra Poncet, Export sophistication and economic growth: Evidence from China, Journal of development Economics, 2012 .
39. Jean François Arvis et al., Connecting to Compete, Trade Logistics in the Global Economy: The Logistics Performance Index and Its Indicators. Washington: world bank.2018.
40. Jianhui Zhang , Data Analysis of Fiscal Expenditure and GDP Based on Financial Budget Performance Evaluation Indicators, Discrete Dynamics in Nature and Society Volume 2022.
41. Jules Leichter et al, Measuring External Competitiveness: An Overview , MEF, Working Papers, N°2 – 2010.
42. Jungsuk Kim et al., Fiscal policy and economic growth: some evidence from China, Review of World Economics, 157 , 582–555, 2021.
43. K. Łukiewska, Changes in the competitive position of the food industry in the European Union member states. Forum Scientiae Oeconomia , Volume 7. No. 2 , 2019.
44. Katharina Buchholz , These are the most innovative economies in the world, The World Economic Forum, 2020.
45. Kimberly Amadeo, Discretionary Fiscal policy ,balance US Economy ,2016.
46. Klaus Frohberg and Monika Hartmann, Comparing Measures of Competitiveness, Institute of Agricultural Development in Central and Eastern Europe, Discussion Paper No. 2, 1997 .
47. Krugman, P., Competitiveness: A Dangerous Obsession, Foreign Affairs, Vol. 73(2), 1994.
48. Lapteacru, Ion. "Assessing lending market concentration in Bulgaria: the application of a new measure of concentration." The European Journal of Comparative Economics , 2012.
49. Lawrence Christiano et al , when is the government spending multiplier large?, NBER working paper N° 15394, 2011.

50. Lawrence J. Christiano and Terry J. Fitzgerald, Understanding the Fiscal Theory of the Price Level, NBER Working Paper No. 7668, 2000.
51. Lu, H., et al. , China Belt and Road Initiative: How revival of the silk road could impact world trade. RAND Europ. Research Brief .2018.
52. Luis Brandao-Marques et al., Monetary Policy Transmission in Emerging Markets and Developing Economies, IMF Working Paper, 2020.
53. Mariani and Fabrizia Mealli, The effects of R&D subsidies to small and medium-sized enterprises. Evidence from a regional program, Italian Marcoeconomic Journal. 2018.
54. Mervyn King, Commentary: Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline in Budget Deficit and Debt : Issues and Options, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995.
55. Michael D. Bordo Hugh Rockoff , The Influence Of Irving Fisher On Milton Friedman's Monetary Economics, National Bureau Of Economic Research , 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 August 2011.
56. Michael Woodford, Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate, NBER Working Paper Series, No. 5204, 1995.
57. Ming Zhang, Internationalization of the Renminbi: Developments, problems and influences ".Series on New Thinking and the New G20 , 2015.
58. Mona Kamal , The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Polices , Munich Personal RePEc Archive, 2010.
59. N. Alexandros, & M. Theodore, Porter vs Krugman: History, Analysis and Critique of Regional Competitiveness, Journal of Economics and Political Economy, Volume 3, Issue 1, 2016.
60. Niels Bosma et al, Creative Destruction and Regional Competitiveness, SCientific AnaLysis of Entrepreneurship and SMEs,2006.
61. Oliver Picek , The Magic Square of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index , The New School for Social Research , 2017.

62. Omar Mohammad Abad Alkasasbeh , Nazatul Faizah Haron , Fiscal Policy and Its Relationship with Economic Growth: A Review Study, Faculty of Economic and Management Science, University Sultan Zainal Abidin Terengganu, Vol-3, Iss-12 , Malaysia , 2018.
63. Pedro Bação et al., The Renminbi: A Warrior for Competitiveness?, GEMF, CeBER and Faculty of Economics, University of Coimbra, 2017.
64. Peter A. Cornelisse and Herman Van Dijk, Jan Tinbergen (1903-1994) , Econometric Institute Report EI, 2006.
65. Peter Draper et al., Industrial Subsidies, Market Competition ‘Global Trade And Investment :Towards A Research Agenda, iit.adelaide.edu.au, Working Paper , 2020.
66. Porter, M. , Location clusters and the new economics of competition .Business Economics, 1998.
67. Raluca Irina Clipa, & Mihaela Ifrim ‘Measuring regional competitiveness- The case of Romania ,The Annals of the University of Oradea. Economic Sciences 25(issue1):103-111,2016.
68. Richard H.K. Vietor and Matthew C. Weinzierl , Macroeconomic Policy and U.S. Competitiveness, Harvard Business School, 2012.
69. Roger H. Gordon and Wei Li, Taxation and Economic Growth in China,ResearchGate, 2002.
70. Ruba Abu Shihab, The causal relationship between fiscal policy and economic growth in Jordan , International Journal of Business and Social Science, 5(3),2014.
71. Saadia Zahidi, This is how countries can rebuild competitive economies for people and planet, World Economic Forum,2020.
72. Sanjaya Lall , Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Industrial Competitiveness, G-24 Discussion Paper Series,United Nations ,2004.

73. Shah Abaas et al. ,The Impact of China Exchange Rate Policy on its Trading Partners: Evidence Based on the GVAR Model, *Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 7 No 8 ,2020.
74. Siudek, T. and A. Zawojcka , Competitiveness in the Economic Concepts, Theories and Empirical Research. *Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia*, 13(1), 2014.
75. Stephen Salvato , The Quantity Theory of Money : History and Significance in Economic Thought, Vice president and economist in the research department , *Economics* 446 , 2009.
76. Tobin, James, Monetary Policy, *The Concise Encyclopaedia of Economics*, USA, 2008.
77. Ulrike Mandl et al, The Effectiveness and Efficiency of Public spending, *European Communities, economic papers* 301,2008.
78. Veronika Kajurová & Dagmar Linnertova , The Impact of Loose Monetary Policy on the Competitiveness of Czech Firmsvol. *Econpapers*, 12, issue 1,2018.
79. Wang P., China's new national education plan aims to build a country with rich human resources. Ministry of Education of the People's Republic of China, 2010
80. William D. Nordhaus, Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies, *Brookings Papers on Economic Activity*, 2:1994.
81. Wong, Christine PW, Central-local relations revisited the 1994 tax-sharing reform and public expenditure management in China, *China Perspectives* ,2000.
82. Wouter J. Den Haan, Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox , CEPR Press European union, 2016.
83. Yanfeng Lou et all , The Spillover Effect of US Industrial Subsidies on China's Exports, *Sustainability – MDPI*, 2938 ,12 ,2020.
84. Yanghong Wu and Xiaoliang Zhou, Research on the Efficiency of China's Fiscal Expenditure Structure under the Goal of Inclusive Green Growth , *Sustainability*.
85. Yi Wen & Maria A. Arias, What Does Money Velocity Tell Us about Low Inflation in the U.S.?, *Federal Reserve Bank of St. Louis*. September 1, 2014.

86. Yixiao Fang , An Empirical Study on the Relationship between Fiscal Autonomy and Economic Growth - The Case of China, A Thesis Presented to the Faculty of Architecture and Planning ,Columbia University, 2017.
87. Yiyang Liu , Foreign Direct Investment in China: Interrelationship between Regional Economic Development and Location Determinants of Foreign Direct Investment, University of Western Sydney ,2013.
88. Yong, Cao. The persistence of strong money supply growth in China: The forces of endogenous determinants, Banks & bank systems ‘6 Iss. 4 ,2011.
89. Zeraibi Ayoub and Subhadeep Mukherjee, Value Added Tax and Economic Growth: An Empirical Study of China Perspective , Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi Volume 8 (2), 2019.
90. Zhiyong Yang , China’s Fiscal Policy in the Past Seven Decades: Characteristics, Experience and Prospects, China Finance and Economic Review ,2019.
91. Zhiyong Yang, China’s Fiscal Policy in the Past Seven Decades:Characteristics, Experience and Prospects, China Finance and Economic Review, 2019.
92. Zsolt Darvas et al, The Macroeconomic Implications of Healthcare, Bruegel Policy Contribution No. 11, 2018.

THIRD: REPORTS

1. China Statistical Yearbook 2020.
2. China Statistical Yearbook, China State Administration of Taxation, 2005 – 2020.
3. Government of Canada, Science and Technology Data-2004 , Innovation Policy Branch , 2006.
4. -International Trade Centre,Trade Competitiveness Map, 2016.
5. Klaus Schwab, and Saadia Zahidi. Global competitiveness report: special edition 2020. World Economic Forum, 2020.

6. Klaus Schwab, World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2017-2018, Geneva.2017.
7. Klaus Schwab, World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014–2015, Geneva , 2014.
8. Klaus Schwab, World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019, Geneva, 2019.
9. Ministry of Finance of the People's Republic of China.
- 10.Monetary Policy Analysis Group of the People's Bank of China, China Monetary Policy Report Q2 2021.
1. National Bureau of Statistics of China, 2018, 2019.
2. National Bureau of Statistics of China.
3. OECD, DATA.
4. Statista,Unemployment rate in urban China from 1st quarter 2017 to 2020.
5. Unctad.world investement report.
6. United Nations Conference On Trade And Development, Global Value Chains: Investment And Trade For Development, World investment report, New York and Geneva, 2013.
7. United Nations, The Industrial Competitiveness of Nations Looking back, forging ahead Competitive -Industrial Performance Report 2012/2013 , CIP Index Tenth Anniversary, Vienna, 2013.
8. World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2018.
9. Statista,Unemployment rate in urban China from 1st quarter 2017 to 2020.

FOURTH: Articles and researches from the informational network - the internet.

1. Institute for Security & Development Policy, *Made in China 2025* , 2018 .
<https://isdp.eu/content/uploads/2018/06/Made-in-China-Backgrounder>.
2. KPMG, Corporate Tax Rates Table, 2020.
<https://home.kpmg/vg/en/home/services/ tax/1tax-tools-and-resources/tax-rates-online/corporatetax-rates-table.html>.
3. World Health Organization. (WHO).

Abstract

The issue of competitiveness has become one of the important topics in light of the current developments and challenges that the world is witnessing, such as the liberation of global trade restrictions and openness. The revolutionary information and scientific development helped in this, and to keep pace with these transformations, most countries adopted many policies and strategies to enhance their economic competitiveness, at the regional and international levels, in order to ensure an active role for themselves in the global economy, among these policies (monetary and financial policies), so this thesis tries Identifying the role of monetary and fiscal policies in enhancing international competitiveness, with a focus on analyzing the role of monetary policy variables (money supply, interest rate, exchange rate) and fiscal policy variables (public spending, taxes), and competitiveness indicators such as (global competitiveness index) are used and (Arab Economies Competitiveness Index) to express the competitiveness of the selected countries.

The main problem revolves around the possibility that the monetary and fiscal policies, through their tools, play the required role in enhancing the international competitiveness of three countries (China, Algeria and Iraq), and on the assumption that the variables of the two policies have a role in enhancing the international competitiveness. The inductive methodology of the economic reality was used by analyzing the data and statistics available through the historical stages, and the deductive methodology was adopted by studying international experiences and deducing their implications in order to prove the scientific facts desired from the study. The researcher concluded that the monetary and fiscal policies have an effective role in the international competitiveness of China, while in the two Arab countries, the monetary and fiscal policies have not played a tangible role in enhancing their competitiveness between regionally and internationally. From (Algeria and Iraq) to have a major role in enhancing competitiveness and trying to benefit from the successful Chinese experience.

*Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College Of Administration and
Economics*



*The role of fiscal and monetary policies in enhancing
international economic competitiveness (experiences of selected
countries) with special reference to Iraq*

*To The Council of the College of Administration and
Economics*

University of Karbala

*in Partial Fulfillment of the Requirements For Philosophy
Doctorate in Economic Sciences*

By

Sami S. Bannay

Supervised

Prof. Dr.Safaa Abduljabbar

Dr.Assit. Shaymaa Rasheed

2023 AD

1444 AH